التاريخ الحي

عشرة أيّام هزت السودان



صلاح عبد اللطيف

دار الهلال

٢٥٠ قرشا

صلاح عبد اللطيف

عشرة أيام هزت السودان

دار الهلال

الغـلاف بـريشـــــة

الفنان : بهجت عثمان



تقديم

للبروفيسور محمد عمر بشير

يتميز الكتاب الذى هو الآن بين يدى القارىء عن غيره مما كتب عن التغيير الذى حدث فى ابريل ١٩٨٥ فى السودان والذى سمى بالانتفاضة الشعبية . يتميز الكتاب بان صاحبه قد عاش الاحداث ساعة بساعة . ليس هذا فحسب بل انه قد تعاطف معها بعد ان تفهم الاسباب والقضايا التى أدت اليها .

ولم يكن هذا الفهم ممكنا لو لم يكن الكاتب نفسه قد ادرك منذ البداية ان ماكان يحدث فى السنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥ فى السودان لم يكن امرا يهم المخلصين من ابناء السودان بل ايضا المخلصين من ابناء مصر ، وان احداث السودان لابد ان تكون لها انعكاساتها على مصر وعلى جيران كل من مصر والسودان .

وعلى خلاف الذين كتبوا فى هذا المعنى من صحفيين مقيمين أو عابرين فإن الكاتب لم يكن ينظر الى تحت قدميه أو الى مايريد أن يقرأ او يسمع خارج السودان ، وهو مايفعله كثيرون من الذين اباحوا لانفسهم اطلاق البخور فى ساحة النظام السودانى والذى تميز بأنه نظام رجل واحد يدوس كل دستور وكل مؤسسة خلاقه ، وكل رجل له عقل وفكر ، وكل امرأة حرة ترفض ان تبيع نفسها .

كان مثل هؤلاء كثيرون من داخل وخارج السودان ولم يكن صلاح عبداللطيف واحدا منهم رغم ان عمله كان يمكن ان يبيح له هذا .

عرفته فى السنوات الاخيرة لحكم الطاغية نميرى وادركت حسه الوطنى والتزامه بأنه يجرى وراء الحقائق وانه يتعامل معها كتابة ونشرا وعندما يرفض الاسياد والبيرقراطيون التعامل معها بالطريقة التى يريدها يجد طريقا آخر لكى تكون ايجابية .

ولم يكن ادراك البلاء الواقع على السودانيين امرا سهلا . كثيرون فى السودان وفى الصحافة العربية والمصرية والاجنبية لم يدركوا لان امر السودانيين ومايعانون لم يكن شاغلا لهم .

وعندما اصبح العيش صعبا وتكاثرت المصائب ووضح لكل ذى عقل الفساد والاستبداد وسوء الادارة وفساد الحكم . بالاضافة الى طغيان الحاكم ، لم نسمع الا اصوات قليلة يعرفها السودانيون والمصريون أما الكثرة الغالبة خاصة من الذين كانوا يرتزقون باسم التكامل وباسم الوحدة وباسم العروبة ، فقد رفضت ان ترفع صوتا لجانب قضايا حرية الفكر وحرية العبادة وحقوق الانسان وكرامته .

ولقد تعرضت العلاقات السودانية ـ المصرية من غياب الديمقراطية الى تشويه كثير . والحقيقة التى لايختلف حولها العلماء والملتزمون جانب الشعب انه بالرغم من مطامع الدولة المصرية والحاكم المصرى منذ عهد الفراعنة بسبب نهر النيل والبعد الاستراتيجى للسودان خاصة فى العهود القريبة الا أن الصلة بين الشعبين المصرى والسودانى توثقت

من خلال التزاوج والهجرة والدين والثقافة ، والثورة المهدية لم تكن فى النهاية الا رفضا للاجنبى وفساده سواء كان ذلك تركيا مسلما أو اوربيا مسيحيا . وثورة ١٩٢٤ فى السودان هى ايضا كانت تعبيرا لهذا الرفض من خلال التركيز على وحدة وادى النيل الامر الذى جعل الحركة الوطنية فى السودان قريبة وذات صلة وثيقة مع الحركة الوطنية فى مصر .

ولاجدال فى ان كل تغيير يجرى فى مصر له آثاره الايجابية والسلبية فى السودان . يصدق هذا خاصة على ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وعلى نظام السادات .

لقد تفهم صلاح عبد اللطيف هذه الحقائق ولكن ـ وهذا ماتميز به عن الآخرين ـ عن طريق البحث والحديث والنقاش والتفاعل مع الاحداث .

القضية الاخرى التى اهتم بها من خلال بحثه عن الشخصية السودانية هى قضية العلاقة بين الدين والسياسة فى السودان . وبالرغم من انها ليست قضية خاصة به وانما تختص بالبلدان العربية الا أن للسودان خصوصية لايمكن فهمها الا بالرجوع الى الحقائق الموضوعية والتاريخ والسياسة . والاشارة هنا الى ان السودان يضم عنصرا افريقيا غير مسلم فى جنوب البلاد وعناصر مسلمة فى اجزاء اخرى من السودان غير عربية . والحكم الاجنبى الذى استمر فى السودان من ١٨٢٠ ـ ١٨٨٥ و ١٨٩٨ ـ ١٩٥٦ لم يكن عامل وحدة وتفاعل ايجابى بين هذه العناصر الامر الذى ادى الى الخوف والتشكك من اهداف الدعوة الى العروبة والى الاسلام .

وقد ازداد التخوف والريبة والشكوك عند هؤلاء وغيرهم كثيرون . وعندما تصالح الاخوان المسلمون مع نظام النميرى فى عام ١٩٧٧ انضموا الى الاجهزة السياسية والادارية واعلن عن البدء فى سياسة «الاسلمة» وكأنه مجتمع غير مسلم .

وازدادت الازمة وتعقدت عندما اعلنت قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وَبُدِأَ فى تطبيق الحدود من قطع الايدى والارجل وجلد النساء واخيرا اعدام الاستاذ محمود محمد طه فى يناير ١٩٨٥ بتهمة الزندقة والارتداد عن الاسلام .

ومحمود محمد طه ـ كما نعلم جميعا ـ لم يكتب ولم يقل عندما اعدم شيئا جديدا لم يفعله من قبل . نعلم ايضا انه بالرغم من ادانته بواسطة محكمة الخرطوم الشرعية فى عام ١٩٦٨ ، ومجمع البحوث الاسلامية فى الازهر فى ١٩٧٢ ، ورابطة العالم الاسلامى فى عام ١٩٧٣ ـ الا ان هذا لم يجعل حاكما يتجرأ بالتوصية باعدام شيخ يبلغ عمره ٧٨ عاما .

ان مقتل محمود محمد طه كان عملا عدوانيا صارخا على جميع السودانيين مسلمين ومسيحيين وغير هؤلاء ، ولم يؤيده فى هذا غير جماعة الاخوان المسلمين والمؤيدين لهم .

واسلام السودانيين كما نعلم جميعا انما هو اسلام الفطرة السليمة ، واهل السودان فى كل انحائه يؤمنون بالله واليوم الآخر ، ولا أعرف سودانيا مسلما ترك دينه أو خرج عن جماعته ، والادعاء بأن المجتمع يصبح اسلاميا بمفهومهم الضيق عن طريق قوانين ، لن يزيد الدين الا غربة ويصبح عامة الناس منافقين وكذلك الدعوى بأن التعريب يأتى عن طريق القانون لن يؤدى ايضا الا الى غربة ثقافية ولغوية .

ان الهوس الدينى الذى انتشر ايام الحاكم الطاغية والممارسات الخاطئة فى تطبيق الاسلام الذى دعا الناس أن يدرأوا الحدود بالشبهات قد تركت وراءها كراهيات متعددة .

والادعاء بأن كل الشرور التى تعيشها المجتمعات العربية والافريقية قد جاءت بها حضارة الغرب المادية ادعاء باطل فماذا عن الفسق والفجور فى عهود سبقت الحضارة

الغربية ؟ انهم ينسون ان التحلل والفساد يبدأ فى الامم نتيجة لتحلل وفساد الولاة والسلاطين والملوك.

ولم يكن حكم الطاغية فى السودان غير هذا . وما كان له ان ينجح فى الذى فرضه على السودانيين بغير مساعدة من البعض خاصة اولئك الذين جعلوا الدين سلاحا للمزايدة والابتزاز السياسى وطريقا الى المنفعة الشخصية والعائلية والقبلية ، كل هذا فى اطار من الغوغائية والتشهير بالاخرين ونشر الاكاذيب .

كانت كل هذه الاحداث بداية لمرحلة خطيرة وجديدة فى تاريخ السودان الحديث .. وتحدث الناس علنا عن لبنان جديدة فى قلب افريقيا توشك ان تشعل النار فى كل ما حولها .

وعندما نتطرق الى جنوب السودان تصبح المأساة اكبر من الذى يدركه الا الذين عاشوها فى الجنوب والشمال . لقد كانت اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ هى المدخل الرئيسى لاقرار السلام بعد سبعة عشر عاما ولاجدال فى انها كانت انجازا ايجابيا ولكن النظام واتباعه لم يكونوا قادرين على استيعاب هذا العمل الخلاق . والعدول عن اتفاقية اديس ابابا لم يكن مفاجأة للعالمين ببواطن الامور فقد كان يعد لهذا منذ وقت طويل .

ولم يكن اشتعال الحرب مفاجأة لاحد ، ولم يكن مفاجأة لاحد أيضا ان النظام لن يستطيع اخماد النار التى اشتعلت . على العكس من ذلك فلقد كان جليا وواضحا ان الحرب فى الجنوب ـ تماما كما حدث فى الماضى ـ ستكون بداية النهاية . كانت بداية سقوط القائد الاعلى والقائد العام ووزير الدفاع ورئيس الاركان (وكان هو كل ذلك) مثلما كانت قوانين سبتمبر ومقتل محمود محمد طه بداية سقوط الامام .

والكتاب الذى بين ايدينا فى جملته هو قصة الايام العشرة التى اندلعت فيها الشرارة وانتهت بسقوط النظام ثم تناول الكاتب اسباب السقوط . وأبعاد الحركة السياسية الجديدة بعد السقوط .

وفى تقديرى ان الكاتب قد قدم للقارىء العربى قصة الأيام العشرة بأمانة وفى شجاعة لم نعهدها فى كثيرين من الذين كتبوا عن قصة الثورة السودانية وقضايا السودان .

لم يظلم الكاتب النظام واعوانه كما انه لم يظلم المعارضة والذين شاركوا وساهموا فى التغيير .

اعلم ان الفاسدين والمشعوذين والانتهازيين سيرفضون ماجاء فى الكتاب والذى اقوله هنا سيرفضه ايضا دعاة التجزئة ودعاة التقسيم ودعاة الارهاب باسم الاسلام ، والاسلام ـ دين التسامح ـ براء من هؤلاء وأولئك .

اعلم ايضا ان الوطنيين والمخلصين ودعاة الوحدة ودعاة التعاون والمؤيدين لقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، والحادبين على مستقبل السودان ومستقبل العلاقات المصرية السودانية ومستقبل العلاقات بين دول النيل التسع والعلاقات العربية والعلاقات الافريقية العربية سيقرأونه بامعان ويتفهمونه ويسترشدون بما جاء فيه من احداث ليمنعوا عنا وعنهم حكم الفرد والاستبداد والتسلط .

ان ماحدث فى الايام العشرة من ٢٦ مارس ـ ٦ ابريل وماحدث قبلها وما يحدث الآن بعدها ـ ليس امرا يهم السودانيين وحدهم . ولكنه يهم جميع الذين حولهم خاصة الذين تربطهم به رابطة قوية ولعل فى نشر هذه الحقائق ما يساعد على منع الفتنة وتأكيد مبادىء العدالة وان الدين لله والوطن للجميع .

والرواية التى روى صلاح عبداللطيف اجزاء منها لم تنته فصولها بعد والاحداث التى استمرت لعشرة ايام والتى ذكر منها الكثير فى تفاصيل مثيرة لازالت آثارها باقية فى الساحة السياسية .

والقارىء لهذا الكتاب سواء كان من المشاركين فى الاحداث أو غير المشاركين لابد ان يجد متعة فى قراءة الكتاب وان يشكر للمؤلف جهده وصبره ويأمل فى ان يفيد منه ابناء السودان وغير السودان ولاجدال فى انهم فاعلون .

الخرطوم / ٢٣ يوليو / ١٩٨٥ برفيسور محمد عمر بشير

معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ـ جامعة الخرطوم

مقدمة

اعترف أن الشعب السودانى سبقنى فيما كنت افكر فيها طوال فترة عملى كمراسل لوكالة انباء الشرق الاوسط فى الخرطوم ابتداء من أول اغسطس عام ١٩٨٢ ، فقد اعددت نفسى لوضع دراسة عن اسلوب نظام الحكم الفردى الذى قاده جعفر نميرى على امتداد ستة عشر عاما فى السودان حيث كنت شاهد عيان لأدق مرحلة فى تاريخ السودان الحديث وأنا اسجل وقائع يومية للسنوات الاخيرة من حكم جعفر نميرى . كانت حكما ارتجاليا يقوم على سطوة الفرد الذى أحاط نفسه بمجموعة من التابعين سواء كانوا مساعدين له أو وزراء أو مستشارين لايملكون من أمر انفسهم شيئا ، وكان دورهم على المسرح السياسى السودانى لايزيد عن ادوار الممثلين الثانويين أو «الكومبارس» لخدمة الحاكم الفرد . تابعت كيف تصنع القرارات وتعلن على الجماهير فى اوقات غريبة اما فى ساعة مبكرة من الصباح أو فى ساعة متأخرة من الليل ، تابعت اعلان القوانين والقرارات التى دقت نواقيس النهاية على حكم استمر نحو ستة عشر عاما وهى القرارات الاقتصادية المرتجلة ، وقوانين تقسيم الجنوب ، وتلك القوانين التى سميت خطأ بالشريعة الاسلامية ، لقد افتقد نظام نميرى فى السنوات الاخيرة العنصر الانسانى واصبح المواطن العادى معرضا لانتهاك كيانه الانسانى فى اية لحظة وبأية حجة ، وبات من السهل ان يوصف هذا النوع من الحكم بأنه عودة الى حكم «قراقوش» أو الحاكم بأمر الله ، أو «الحجاج الذى يحكم السودان» كما وصفه الاستاذ احمد بهاء الدين .

ازاء هذه التجربة المريرة التى شاءت الاقدار أن اكون شاهد عيان لها فقد بدأت اعد نفسى لتسجيل جوانب منها كنموذج من الحكم السياسى فى احدى دول العالم الثالث علها تكشف اسباب تخلف هذه الدول .

ولان الموقف تحول الى ظاهرة انسانية اكثر من كونه وضعا سياسيا فقد تدخل الانسان السودانى لحسم هذا الموقف ووضع نهاية له . استجمع قواه ذات يوم واتحدت كافة فئاته فى انتفاضات شعبية غلابة وجماعية استمرت عشرة أيام متواصلة هزت السودان من اعماقه ، واعادت الى الاذهان تاريخه الحافل بالثورات الوطنية ، ودوره فى مقاومة الاحتلال .. عشرة أيام وضعته امام واقعه ومستقبله وارادته . لقد اشترك فى هذه الانتفاضات كل الشعب السودانى ، فقراؤه واغنياؤه ، رجاله ونساؤه ، وكان من المشاهد الواضحة أن ترى امرأة حملت طفلها وسارت فى المظاهرات الشعبية وهى تهتف للحرية والديمقراطية وسقوط الفرد ، وعندما تحطمت سيارات الاثرياء فى المظاهرات التى قادها الفقراء لم يحتج اصحابها لادراكهم انه ليس هناك حل الا الاحتجاج الجماعى وسرعان ماشاركوا هم بأنفسهم فى هذه الاحداث .

ولاول مرة فى تاريخ العالم الثالث تتدخل النقابات وتقود الثورة الشعبية ومعها الاحزاب السياسية التى خرجت من تحت الارض ، ثم تجد القوات المسلحة نفسها فى موقف لاتملك ازاءه الا الانحياز لارادة الجماهير حقنا للدماء ، عندها هتفت الجماهير «مبروك .. حمدالله على السلامة » .. كما لو كانوا غائبين غيبة جماعية .

وجدتنى اعيش وسط هذه الانتفاضات الشعبية على امتداد عشرة ايام ، فى داخل

الجماهير ، ومع العسكريين وهم يعلنون انباء انحياز الجيش الى الشعب ، ومع المدنيين من قادة النقابات والاحزاب فى التجمع الوطنى .

ومن وحى اصوات الجماهير الهادرة اخذت عنوان الكتاب «عشرة أيام هزت السودان» وتذكرت انه مرادف لعنوان كتاب عن الثورة الروسية وهو «عشرة ايام هزت العالم» للكاتب الامريكى جون ريد ، رغم انه لايوجد ربط موضوعى بين الكتابين ، ولكنها ارادة الشعوب فى كل مكان هى التى تصنع الاسماء .

كان المشهد صراعا بين شعب اعزل لايملك الا ارادته ، وبين فرد امتلك السلطة وادواتها ، واكاد اقول ان الفرد الحاكم انهزم امام ارادة الجماهير منذ اللحظة الاولى ، وآثر الهروب آمام هذا الزحف الهادر ، فلقد خرج من بلاده وهتافات الجماهير تلاحقه ، وقطع الحجارة تنصب على رموزه ، وواصل الحاكم الفرد رحلته الى الولايات المتحدة الامريكية وهو يتابع مايجرى فى بلده عبر شاشات التليفزيون الامريكى ، ولم يستمع الى نصح الناصحين بأن يعود الى بلاده كى يدبر الامر ، أكاد اقول ان هذا الحاكم اختار لنفسه الهرب بعد أن ادرك أن النهاية قد اقتربت مدعيا أمام اجهزة الاعلام الاجنبية بأنه «لازال رئيسا للجمهورية ولاتوجد قوة تزحزحه عن منصبه» وهذا القول لايعكس الا أمرين اما انه استهان بارادة شعبه ، واما أنه يعرف الحقيقة واختار لنفسه هذا الموقف فراح يغطى على ذلك بمشاهد تمثيلية كأن يصر على السفر الى بلاده وهو فى مطار القاهرة بعد فوات الاوان ثم يتراجع لأن قائد الطائرة ابلغه أن مطار الخرطوم مغلق .. وبعد ثلاثة عشر يوما من سقوطه يجتمع بعدد من الذين كانوا معه فى رحلة النهاية قائلا لهم :

ـ تلك هى سنة الحياة ، حاكم يذهب وآخر يجىء ، لقد اخذت السلطة من غيرى ، وجاء غيرى وأخذها منى ، وسيأتى من يأخذها منهم ، وهذا امر طبيعى ، وقد أعطيت كل ماعندى للسودان ولم يعد لدى شىء اعطيه ، اما انتم فاذهبوا الى اهلكم وعودوا الى السودان ولن تضاروا شيئا لانه لاذنب لكم فى اى شىء .

هكذا فى اللحظات الاخيرة كانت الفكرة التى تسيطر عليه هو الحكم الفردى الديكتاتورى ، فالصورة عنده حاكم يأتى وآخر يجىء ، اما دور الشعب فلم يكن فى حساباته .. لقد عاشت السودان سنوات قاتمة طوال ستة عشر عاما سيتوقف امامها الباحثون والمؤرخون طويلا ، وسيكون امام الحكومات القادمة ، مهما حسنت نواياها واخلصت فى العمل ، سنوات من الجهد لاصلاح ما افسدته هذه الاعوام الستة عشر .

اعتمدت فى هذا الكتاب على كثير من المصادر والمراجع بالاضافة الى الملاحظة الشخصية وقراءة ماجاء فى بيانات الاحزاب المختلفة ودراساتهم عن مشاكل السودان والتقيت بكثير من الذين شاركوا فى الانتفاضة الشعبية من زعماء النقابات والاحزاب ، وتابعت المؤتمرات والندوات . ولقد حاولت أن أكون موضوعيا فى تسجيل هذه الأحداث قبل وبعد سقوط نظام جعفر نميرى فى السودان دون انحياز لفئة على أخرى أو حزب على حزب آخر ، فلقد وجدت نفسى امام ظاهرة شعبية عامة يصبح الانحياز فيها الى طرف على حساب طرف آخر أمر يخلو من الامانة والموضوعية .

ان ماحدث خلال شهرى مارس وابريل ١٩٨٥ فى السودان هو ثورة شعبية من أجل البحث عن الهوية الوطنية والقومية ، من أجل ان يكون للسودان دور ايجابى فى المنطقة العربية والافريقية وسيكون لهذه الاحداث تاثيراتها على مستقبل العمل السياسى فى السودان كما ستلقى بظلالها على المنطقة من حوله .

وسيظل درس السودان وحاكمه يتردد صداه لسنوات طويلة قادمة .

الباب الأول

الأيّام العشرة
التى هزت السّودان

الشـــرارة

كان الوقت قد تجاوز الساعة السابعة مساء يوم الثلاثاء ٢٦ مارس ١٩٨٥ وبدأ الليل يخيم على مدينة الخرطوم ، بينما كانت السيارات الحكومية تملأ ساحة مجلس الشعب ذلك المبنى المميز الذى يقع على مشارف مدينة ام درمان عند التقاء النيلين الازرق والابيض والذى قامت رومانيا ببنائه عام ١٩٧٥ . رجال الشرطة والمرور والامن يحيطون بالمكان ، ويقفون امام المبنى بملابسهم البيضاء ينظمون حركة المرور ويتأكدون من شخصية الداخلين الى مبنى المجلس «فالرئيس القائد» يوجد الآن داخله .. فى قاعة المجلس المكيفة الهواء كان الرئيس القائد جعفر محمد نميرى يتحدث فى تلك الساعة تعقيبا على احاديث عدد من أعضاء القيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، وكان من بين من تحدثوا محاسن جبلانى عضو القيادة عن مدينة الخرطوم التى قالت « ان زيادة رغيف الخبز خمسة قروش يعنى ان كل اسرة فى حاجة الى زيادة دخلها عشرة جنيهات شهريا لتتمكن فقط من شراء الخبز بعد ان وصل ثمن الرغيف الى عشرين قرشا ، ناهيك عن ارتفاع بقية الاسعار فكيلو الارز اصبح سعره مائة وخمسين قرشا ، والصابون اربعون قرشا للقطعة الواحدة ، وازدادت ازمة الوقود واصبح سعر جالون البنزين سبعة جنيهات وانخفضت الكمية التى يحصل عليها المواطنون وانخفض سعر الجنيه السودانى حتى اصبح الخمسة منه بدولار واحد فى السوق السوداء وثلاثة جنيهات فى السوق الرسمى .. ونحن مطالبون ان نرد على اسئلة المواطنين حول هذه الزيادات واسبابها » .

كان «جعفر محمد نميرى» الملقب بالرئيس القائد يجلس على المنصة الرئيسية يرتدى الملابس السودانية التقليدية ، العمامة البيضاء والثوب الابيض ، يعطى الكلمة للاعضاء وليس فى اجندة الجلسة فقرة لحديثه ، إذ كان عليه فقط وفقا للبرنامج المعد ان يتحدث فى بداية هذه الدورة صباح الاحد ٢٤ مارس ١٩٨٥ ويلقى كلمة فى الجلسة الختامية مساء يوم الثلاثاء ، وان يحضر صباح اليوم التالى الجلسة الافتتاحية فى مبنى قاعة الصداقة لاجتماعات لجنة العشرين التى شكلها من شخصيات مختلفة عددها عشرون عضوا سميت بلجنة الحوار والسلام من اجل الجنوب ثم يسافر عقب الجلسة مباشرة الى الولايات المتحدة الامريكية مبتدئا زيارة خاصة يجرى خلالها فحوصات طبية كعادته كل عام ويلتقى بالمسئولين الامريكيين ، ويتوجه بعد ذلك الى مصر ويعود الى السودان ليسافر الى باكستان .

وبعد ان انتهت السيدة محاسن جيلانى اصلح الرئيس من عمامته البيضاء ، فك الشال الابيض ولفها فى ثوان ثم عدلها ، وبدا متهيئا للحديث ..

قال حديثا مرتجلا لم يكن معدا من قبل وهو يرد على كلمات الاعضاء :

ـ لقد استمعت اليكم وانا مندهش ، هناك اثنان ممن تحدثوا يسألوننى عن سبب زيادة الاسعار وهل هذا يحتاج الى رد ، اننى اندهش لانكم انتم القيادات ولا تعرفون كيف تجيبون على مثل هذه الاسئلة .. سبب زيادة الاسعار هو انخفاض سعر الجنيه السودانى امام الدولار .. فالدولار اصبح الآن (يدوخ) كل العملات .. حتى الين اليابانى والمارك

الالمانى ، والجنيه الاسترلينى اصبح مثل الجنيه السودانى ، اننى اخشى ان يصبح سعر الدولار الف جنيه سودانى ، عليكم ان تتوقعوا الكثير ... لقد وصل سعر الدولار خمسة جنيهات وسيزيد عن ذلك ، وقد يأتى وقت تمتلىء فيه جيوبكم بالجنيهات وتكونوا غير قادرين على شراء شىء ..

كان يتحدث بالعامية السودانية ، وبدأ المشهد للوهلة الاولى ان شخصا أخر غير ان يكون رئيس الجمهورية هو الذى يتحدث ونسى بعض الجالسين من المراقبين للحظات انهم امام اجتماع على مستوى القمة السياسية بين الرئيس واعوانه من قيادات الاتحاد الاشتراكى التى يبلغ عددها اكثر من مائتى شخص ، كان المشهد كفرجة على فصل من مسرحية لم تنته فصولها بعد .. وتركزت الاذهان والاذان للاستماع الى الحديث المرتجل .

وعاد الرئيس يقول :

ـ الصحف تكتب عن صفوف البنزين ، وهم لايعلمون اننى غير قادر منذ شهر ونصف على شراء جالون واحد لسبب بسيط هو انه لايوجد المال الذى اشترى به ، وقد توقفت ٨٠ بالمائة من طاقة المصانع لانها تحتاج الى الوقود لتشغيلها ، ولايوجد الوقود الكافى .. نحن ياجماعة بنتعرض لمؤامرة تستهدف شل حركتنا عن الانتاج لنكون سوقا للتوريد .. منذ ايام اهدى لى احد الاصدقاء عمة سودانية اشتراها من سويسرا .. عمة سودانية تصنع فى سويسرا .. اذا لم تصدقوا .. تعالوا عندى فى البيت وشوفها ..

سادت موجة ضحك فى القاعة .. فعاد الرئيس يتكلم بجدية :

ـ لماذا تضحكون ، اننى اتحدث عن حقائق ونحن مستهدفون .. والجنيه السودانى سعره منخفض ، ولابد ان نزيد الاسعار ويجب ان تفهموا الناس ذلك ام انكم تخافون من .. شوية طلبة ..

تصور البعض ان الرئيس القائد يريد أن يبدى ملاحظة ويواصل الجلسة لكنه بدلا من ذلك واصل الحديث :

ـ هناك من قال لى انه يحصل على اربعة جالونات من البنزين فى الاسبوع وهذا لايكفى فقلت له انت لاتحصل على اربعة جالون .. انت تحصل على عشرين جالون لان كل بيت فيه خمس سيارات ، وكل سيارة تحصل على اربعة جالون ، وكل فرد فى الاسرة ينطلق بسيارته ، عندما تكون هناك مناسبة اجتماعية مثل « العرس » كل واحد فى البيت يركب سيارة ، لماذا لاتركب الاسرة كلها سيارة واحدة ، وحتى فى المؤسسات الحكومية كل موظف يريد أن يركب سيارة بمفرده .. وعندما ننتج مشروبا محليا ينصرف الناس عنه ويشربون .. «الاسبرايت» لان الاسبرايت اموالها كثيرة وتنتشر كثيرا بفعل الاعلانات .. وفى مرة رأيت شابا يرتدى ثيابا باليه وحافيا ومعه خمسة جنيهات ومصر على أن يدخل سينما قاعة الصداقة بالجنيهات الخمسة لانه يريد ان يستمتع بقاعة الصداقة ، لماذا نحن فقط ؟ . كبرياء سودانى .

عاد الضحك يسرى فى القاعة .. وعاد صوت الرئيس القائد ..

ـ هذا ليس كلاما للضحك ، انها حقائق ، لابد ان نواجهها ، ان كمية الاربعة جالون من البنزين اراها كثيرة ، لماذا لاتكون جالونين فقط ، لماذا لانستخدم السيارات العامة ونركب البسكليت .. وعلينا ان نقتصد فى كل شىء ، من يأكل ثلاث وجبات يأكل وجبتين ، ومن يأكل وجبتين يأكل وجبة واحدة ، ومن يأكل وجبة واحدة يأكل نصف وجبة ، ولماذا نشترى المعلبات الغذائية والصلصة ، نحن شعب لم يتعود على الصلصة ياجماعة نحن نأكل «الويكه» و «الكسرة» ولانشرب الاسبرايت ، لماذا لانشرب ماء الكسرة ..

كان الحديث يبدو كالمزاح لدى قيادات الاتحاد الاشنراكى ، فلم يوقفوا ضحكاتهم التى سرت فى القاعة ..

وعاد الرئيس يتحدث كأنه يبرر ما يقول :

ـ عليكم ان تعرفوا ان الاسعار زادت لان الجنيه انخفض ولانى رفعت الدعم عن جميع السلع ، لقد فعلت مالم تستطع مصر ان تفعله .. فى مصر تدفع الحكومة الفين مليون جنيه للدعم ، ولا أدرى من هو على حق نحن أم هم ؟ لكن ما فعلته اعتقد انه الافضل ، ثم انهم هناك فى مصر يحصلون على مرتبات اقل مما تحصلون عليه ، ان الاجور هنا اكثر مما يدفع فى مصر ..

كان ذلك مصدر حزن وبأس لجموع الناس الذين شاهدوا هذا الحديث الغريب من رئيس الدولة عبر شاشة التليفزيون واستمعوا اليه من الاذاعة ، بعد أن بثته وكالة السودان للأنباء . خيم اليأس على الجميع ، وبدا انه لاأمل ، ولم ينم المواطن السودانى قلقا على مستقبله ويبدو ان المظاهرات التى خرجت فى ذلك اليوم من جامعة ام درمان الاسلامية وانضم اليها المواطنون من الفقراء لم تؤثر فى احد من المسئولين ، رغم أن المتظاهرين هتفوا بسقوط النظام وقائده وتوجهوا الى مقر جميعة ود نميرى التعاونية التى يرأسها شقيق الرئيس مصطفى نميرى ، ذلك المواطن السودانى الذى بدأ حياته موظف مخزن فى احد مصانع مدينة «مدنى» ثم اصبح من كبار رجال الاعمال يقوم باستيراد سيارات الماجروس ويشرف على جمعية ود نميرى التعاونية التى زارها الرئيس القائد منذ ايام وتبادل هو وشقيقه الهدايا والاوسمة فى مشهد مثير للتعليقات فى ذلك اليوم احرق المتظاهرون الجمعية وسبع سيارات تمتلكها .

فى اليوم التالى ارتفعت الشرارة ، وخرجت هذه المرة من معهد الكليات التكنولوجية ، ووزعت اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب المعهد بيانا جاء فيه :

« باسم ارادة الطلاب التى ما لانت يوما وماستكانت وما وهنت رغم كل التحديات والظروف .. وان جماهير الطلاب متمثلة فى قياداتها مسئولة عن تصحيح مسار الوطن فى حقبة أذل فيها النظام الحالى راية الشعب والدين وهى بذلك مسئولة عما اصاب الشعب من ذل وخبال . وبذلك فقد شعبنا القوة والعزة والكرامة . واصبح امره بين التوصيات والقرارات الفوقية التى اوهنت قواه واستفزت طاقته وداست كرامته وسلبت حريته واهملت حقوقه وذلك يتمثل فى زيادة اسعار السلع الاستهلاكية المهمة والضرورية بل امتد الامر من ذلك الى ان وصل الى لقمة العيش بزيادة اسعار الخبز الذى يعتبر العمود الفقرى فى غذائنا اليومى الذى ظل يعانى المواطن بالبحث عنه فى الدياجى ويقف له الصفوف الساعات الطويلة .

وأضاف البيان :

ان ما وصل اليه المشير (يقصد الرئيس نميرى) من تكميم للافواه واخراج لصوت الحق فى داخل المعاهد والجامعات والتدخل لتسييسها حسبما يريد امر نرفضه ونقف ضد هذه القرارات الجائرة والغير مدروسة على حرية الفكر واننا نعلنها وبكل قوة سوف نقف بعزيمة لاتعرف الذل والهوان حامين لمنابرنا الحرة الناطقة بالحق لان اسلامنا الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه يكفل الحرية للفرد والجماعة ونؤكد باننا سوف نلعب دورا مؤثرا وبارزا فى تحرير بلادنا وحركتنا الطلابية من كل قيد يكبلها اقتصاديا كان ام سياسيا .

ان قيادة الاتحاد الاشتراكى والشرذمة النفعية التى اعلن امامها المشير اهانة

المعتقدات والتقليل من شأن المساجد فلتعلم ان رايتها لن تغادر سماء المعاهد والجامعات كما ذكر المشير ولن تكون الحركة الطلابية اداة تطبيل وتجبيز باسم الانظمة التى سامت ابناء هذا الوطن سوء العذاب وباعت كرامته بأبخس الاثمان وقد خان القضية العربية وما الفلاشا عنا ببعيد .

لم يكن نبأ مظاهرة أم درمان قد انتشر فى كل انحاء العاصمة المثلثة وانما سرى النبأ كما سرى بيان معهد الكليات التكنولوجية : هل سمعت بما جرى فى ام درمان اليوم ، لقد احرقوا سيارات مصطفى نميرى وجمعيته .. هل قرأت بيان معهد الدراسات التكنولوجية ، وكان رجال الامن يعرفون ما وقع فاعتقلوا عددا من الطلاب والمتظاهرين الفقراء وثارت ثائرة المسئول الاول عن جهاز الامن وهو عمر محمد الطيب النائب الاول للرئيس ، وخاصة عندما علم ان خطاب الرئيس المرتجل اذيع على المواطنين عبر شاشات التليفزيون ودعا المسئولين فىَ اليوم التالى عن اجهزة الاعلام والصحف وصب عليهم غضبه لنشرها هذا الحديث ، وكان ردهم ان احدا لم يمنعهم من نشره أو اذاعته وانهم قاموا بتسجيل الحديث بكاميرات التليفزيون امام الجميع من المسئولين ولم يمنعهم احد وكان غضب النائب الاول ليس بسبب ما حدث بالامس فى ام درمان فقط بل ماحدث فى الخرطوم فى يوم الاربعاء ٢٧ مارس ، فقد كان رئيس الجمهورية يحضر الجلسة الافتتاحية للجنة الحوار والسلام من أجل الجنوب ، وهى لجنة شكلها الرئيس من عشرين عضوا معظمهم من الشخصيات الرسمية المرتبطة بالحكومة التى تعارضها اصلا المنظمات الجنوبية مثل حركة تحرير شعب السودان التى يتزعمها العقيد الدكتور جون جارانج وفى الوقت الذى كان يتحدث فيه الرئيس امام الجلسة الافتتاحية للجنة ، كانت شوارع الخرطوم قد تحولت الى كتل بشرية متناثرة فى كل مكان تقذف بالحجارة وتهتف .. « شعب جبان لانه جعان ، لن ترتاح ياسفاح ، لن يحكمنا طيش حنتوب » فقد سير معهد الدراسات التكنولوجية مظاهرة سرعان ما انضمت اليها جموع الفقراء من اولئك الذين يسمونهم .. « الشماسة و الفلاته» وهم الذين ينتشرون فى المدينة بلا مأوى أو مورد رزق وكانوا قد جاءوا من الاقاليم البعيدة ومعسكرات النازحين وافترشوا الارض ، وسحقتهم المشكلة الاقتصادية ، هؤلاء ألهبوا شوارع الخرطوم بهتافاتهم وتحديهم لضربات رجال الامن ، وكان يمكن ان ترى شابا ممزقا الثياب مفتوح الصدر حافيا يرفعه زملاؤه ليهتف ضد الحكومة وقيادتها وكأنه زعيم افريقى يواجه التفرقة العنصرية ، لم يكن معهم الا حناجرهم وايديهم يقذفون بها رجال الامن بالحجارة ، وقد اصطف رجال الأمن فى الميادين ونقاط تقاطع الشوارع يقفون حاجزا فى مواجهة هذه العاصفة البشرية ويلقون بالقنابل المسيلة للدموع ، فقد كان لابد من تفريقهم حتى يستطيع موكب الرئيس ان يتحرك الى المطار ليغادر الرئيس مدينته الى الولايات المتحدة الامريكية .

غادر الرئيس مطار الخرطوم فى الساعة الواحدة وكان فى طائرته نحو ٦٤ شخصا من اقربائه وحرسه الخاص وسكرتاريته وطبيبه الخاص والبعثة الاعلامية المرافقة له ، ووقف نوابه والوزراء صفا لوداعه ، ولاحظ البعض انه قبل نائبه الاول عمر الطيب وأبو القاسم محمد ابراهيم مسئول الاتحاد الاشتراكى عن الخرطوم وبابكر على التوم معتمد العاصمة ولوهلة شعر البعض كهاجس ان الرئيس لم يعتد فى اسفاره ان يقبل نوابه او مساعديه فهل هذه القبلات مع الاحداث التى تجرى الان فى العاصمة هى قبلة الوداع .

كانت المدينة فى تلك اللحظة تتمزق ، فالمتظاهرون قد انهالوا ضربا بالحجارة على

السيارات الواقفة فى الشوارع امام الدور الحكومية والمؤسسات الاجنبية واقتحموا مقار الاتحاد الاشتراكى وهشموا واجهات فندق «مريديان» و «أراك» ، والخطوط الجوية الفرنسية وهتفوا امام السفارة الامريكية ضد صندوق النقد الدولى واضرموا النار فى ثلاث محطات بنزين وفى عدد من السيارات ، وفى هذا اليوم كان يمكن ان ترى سيارة تشتعل النيران فيها فى دقائق وتتحول الى هيكل معدنى فى اقل من ساعة ليظل ينبعث منها رائحة الكاوتشوك المحترق ، حدث ذلك امام فندق اراك ، وفى سيارة تبيع المشروبات الغازية بشارع القصر ، وفى سيارة اخرى امام شارع ٢٥ بمنطقة العمارات تتبع شركة سجاير «سيلك كات» وبلغ عدد السيارات التى احرقت بهذه الطريقة فى العاصمة ١٦ سيارة ونسب البعض هذه الحرائق الى رجال امن الدولة الذين ارادوا ان يثيروا غضب الناس على هذه المظاهرات فالسيارات كانت تحترق بوسائل علمية بينما كان المتظاهرون الفقراء لايحملون فى اياديهم الا حجارة يقذفون بها رجال الامن ويكسرون زجاج السيارات التى راح ضحيتها نحو مائتى سيارة .

واستخدم رجال الامن الرصاص لتفريق المتظاهرين ، فى البداية اطلق الرصاص وسقط قتلى ، كان اولهم وليم دينج (٢٠ عاما) اخترقت رأسه رصاصة ومات فى الحال ، وطوال ايام الاحداث التى تلت ذلك كان عدد الضحايا سبعة قتلى و ٧٩ جريحا نذكر بعض اسماء القتلى وهم : ازهرى مصطفى سقط صباح يوم ٢٧ مارس فى حى السجانة برصاصة اخترقت شريان فخده الايسر ورفض الامن اسعافه وظل ينزف الى ان مات ، وطفلة عمرها عام ونصف عام اسمها مشاعر محمد عبدالله احضرتها امها الى مستشفى الخرطوم لعلاجها فأصيبت بحجر ادى الى تهشم رأسها ، وعبد الجليل طه على (٣٥ سنة) اصيب بعيار نارى فى بطنه وهو ينادى (لامكان للعملاء فى بلادنا) وحامد حسن محمد ، وبول مات وهو جنوبى يسكن منطقة الحاج يوسف ، واختتمت قائمة الضحايا بسقوط محمد حسن احمد فضل الله .

كان الرصاص يطلق على المتظاهرين من سيارات تسير مسرعة بحيث لايمكن تحديد شخص معين قام باطلاق الرصاص وان كان من المعروف ان هذه السيارات تابعة لجهاز امن الدولة ، وقال الدكتور طارق اسماعيل الجراح بمستشفى الخرطوم والذى عالج بنفسه يوم الاربعاء ٢٧ مارس ثلاث حالات ان معظم حالات اطلاق الرصاص كانت تضرب على الظهر أو فى الصدر .

ردد المتظاهرون هتافات وهم يرفعون اللافتات (تسقط طغمة مايو) عميل عميل يانميرى ، لن ترتاح ياسفاح . ولم يسمع هتافات من تلك التى ترددها جماعة الاخوان المسلمين ، وكان ذلك اشارة الى غياب هذه الجماعة بسبب اعتقال قياداتهم منذ يوم ١٠ مارس .

استمرت المظاهرات يوم الخميس ٢٨ مارس بدرجة اقل مما كانت عليه بالامس واصدرت المنظمات الجماهيرية والفئوية بالاتحاد الاشتراكى السودانى بيانا جاء فيه لقد عاشت عاصمتكم الوطنية بالامس وأمس الاول شغبا فوضويا منافيا لقيم اهل السودان واخلاقهم السمحة خططت وذبرت له بليل فلول الاخوان المسلمين مستغلة الطلاب البسطاء من ابناء شعبنا ودفعتهم للتدمير واشعال الحرائق فى المنشآت والممتلكات العامة والخاصة وتحطيم العربات والمركبات العامة وسلب ونهب ممتلكات اموال الابرياء من المواطنين تهديدا وترويعا لامن واستقرار البلاد .

اننا نسأل بالصوت العالى لمصلحة من تحطم المنشآت العامة وتحرق المركبات

والسيارات ولمصلحة من تنهب الممتلكات واموال الابرياء والعزل ويلاحقوا فى ممتلكاتهم وحياتهم .

اننا حريصون على صون مكتسبات الثورة وحقن دماء الابرياء نتصدى لهؤلاء المارقين ونحبط مخططاتهم الاجرامية الغادرة ولن نسمح لفلول الاحزاب العقائدية التى لفظها الشعب ان تطل برأسها من جديد وان تعود بنا الى عهود التيه والضلال وان تجر بلادنا الآمنة الى متاهات الاضراب والاقتتال .

مالم يقله البيان ان اجهزة الامن فى ذلك اليوم وأمس وأول امس اعتقلت مئات من الطلاب ومن وصفهم البيان بالبسطاء المعروفين بأسم الشماسة وكانت السيارات التابعة للامن وهى من طراز تويوتا (بوكس) تحمل العشرات من الشباب وتلقى بهم فى السجون بعد ان تكيلهم الصفعات ، وكان من الامر العادى ان ترى تلك المشاهد بعد ظهر يوم الاربعاء ، وفى اليوم التالى حاصر رجال الامن جامعة القاهرة الفرع واخرجوا الطلبة من الامتحان واضطرت ادارة الجامعة ، ان تصدر بيانا بالغاء الامتحان وتأجيله الى موعد آخر حددت له شهر يوليو ، وقد عومل الطلبة والطالبات معاملة سيئة فكان رجال الامن يمسكون بشعور الطالبات ويقتادوهن الى سيارات البوكس ويلقى بهن فى السجون مع زملائهن الطلبة ، وقد ظهر تعاطف رجال الشرطة داخل السجن مع الطلبة ، فقد حدث ان ادعى احد الطلبة المعتقلين المرض وطلب نقله الى المستشفى فنصحه رجال الشرطة ان يهرب وهو فى طريقه الى المستشفى اذا استطاع ، وتعاطف معه طبيب المستشفى الذى زعم ان حالة الطالب خطيرة وتستدعى البقاء فى المستشفى عدة أيام ، وفى المساء شجعه على الهروب من المستشفى ، وربما جرت حكايات مشابهة لهذه القصة التى رواها الطالب بنفسه .

وجاء يوم الجمعة ، وكان يوما هادئا ، وربما اعتقد المسئولون الحكوميون والاتحاد الاشتراكى ورجال الامن ان الازمة قد انتهت ، فقد تعاملوا معها على ان الطلبة والشماسة هم الذيم حركوا بتأثير من جماعة الاخوان المسلمين واذاعت امانة العاصمة بيانا نسب فيه هذه الاحداث الى من وصفتهم بالمتبطلين والمتشردين . وجاء فى البيان مايلى :

« لعل من نافلة القول ان العاصمة القومية قد اكتظت فى الآونة الأخيرة بالكثير من المتسكعين والمتبطلين والمتسولين ومجهولى الهوية الامر الذى حدا بمجلس الامن القومى لتكوين اللجنة العليا لتفريغ العاصمة القومية والتى باشرت مهامها ولكن لظروف انسانية اهمها الجفاف الذى اجتاح بعض اجزاء القطر قد توقفت عمليات الترحيل لبعض الوقت .

ومضى البيان يشرح تطور احداث الايام الثلاثة السابقة فقال :

« فى صبيحة الثلاثاء ٤ من رجب ١٤٠٥ هـ الموافق ٢٦ من مارس ١٩٨٥ م وعلى اثر القرارات التى اتخذها السيد رئيس الجمهورية ضد قادة وجماعة الاخوان المسلمين الذين نكصوا ما عاهدوا الله عليه تحركت مجموعة من طلبة جامعة ام درمان الاسلامية فى مظاهرة بشارع الاربعين بمدينة أم درمان ثم اتجهت بشارع الموردة وسرعان ما اندس وسطها مجموعة من المتبطلين ، وقد تصدت قوات الامن للمظاهرة ففرقتها فى حينها الا ان اولئك المتبطلين حاولوا الاستفادة من تلك السانحة فجابت فلولها السوق الشعبى بأم درمان والمنطقة الصناعية وقاموا ببعض عمليات الحرائق والتخريب فى محاولة للنهب الا ان قوات الامن قد تصدت لهم مرة اخرى واعتقلت عددا منهم وسيطرت على الموقف .

« وفى صبيحة الاربعاء ٥ رجب ١٤٠٥هـ الموافق ٢٧ مارس ١٩٨٥م تجمع بعض طلبة

معهد الكليات التكنولوجية من العقائديين يقدر عددهم بحوالى مائة وخمسين طالبا وتسربوا الى شارع على عبداللطيف ثم شارع الجامعة فشارع القصر الى ميدان (ابو جنزير) والسوق العربى وتصدت لهم قوات الامن وقامت بتفريقهم واعتقال عدد كبير منهم . وكالعادة استغل المتبطلون الموقف فبدأوا يحصبون المارة بالحجارة وشرعوا فى عمليات التخريب حيث حطموا عددا كبيرا من عربات المواطنين وحطموا واجهات بعض البنوك والمحلات التجارية وتسببوا فى قتل طفلة عمرها عام واحد كما سببوا الاذى لعدد من المواطنين الابرياء وحاولوا اشعال النار فى بعض طلمبات الوقود »

ويصف البيان حالة الشارع فى تلك الايام : وكان المخربون يقومون بعملياتهم فى شكل جيوب تنشرها هنا وهناك وتتفرق حال ظهول قوات الامن وقد تصدت لهم قوات الامن وقامت باعتقال بعض المشردين وهم يقومون بعمليات نهب وتم اعتقال عدد كبير من المخربين وشكلت لهم محاكمة فورية باشرت اعمالها مساء امس الأول وحاكمت مايربو على ثلاثمائة باحكام مختلفة .

وهكذا اعترف بيان الحكومة الرسمية بمجموعة من الحقائق كما يلى :

ـ ان حجم الاحداث ضخم ولم يجدوا سببا فى تبريره الا ان الذى حركها هو جماعة الاخوان المسلمين مستخدمين فى ذلك الطلبة و « المتبطلين والمشردين » .

ـ انه قد جرت اعتقالات بالمئات ، واجرت لهم محاكمات فورية وحسبما يقول البيان انه حكم على اكثر من ٣٠٠ شخص فى يومين فى محاكم فورية كيف شكلت هذه المحاكم وكيف باشرت اعمالها وكيف جرت فيها الاجراءات القضائية لم يذكر البيان ذلك .

ـ اكتفى البيان بذكر حادث مقتل الطفلة رغبة فى استدرار عطف الشعب ضد هذه الاحداث ولم يذكر ان رجال الامن اطلقوا النار على المتظاهرين وقتلوا خمسة اشخاص وجرحوا العشرات .

حدث هذا فى نفس الوقت الذى كان الرئيس السابق يواصل فيه زيارته للولايات المتحدة وكان يتابع الاحداث وهو فى واشنطن عن طريق جهاز « ڤيكس ميلى » الموجود بوكالة السودان للانباء والذى بدأ عمله بمناسبة هذه الزيارة حيث ترسل له التقارير والاخبار والصفحات الاولى لصحيفتى الايام والصحافة عبر هذا الجهاز ، ويتلقون منه التعليمات وهذا الجهاز يعتبر من احدث اجهزة الاتصال حصلت عليه الوكالة ضمن برنامج المعونة الامريكية لاجهزة الاعلام وهو يشبه الى حد كبير جهاز نقل الصور بالراديو الا انه اسرع ويعمل من خلال خط تليفونى يستقبل الاوراق بسرعة الثوانى ويأتى الرد فى الحال ، وكان هذا الجهاز موضع فخر الوكالة ، واقتصر استخدامه على خدمة الرئيس فقط ، ومن خلال هذا الجهاز جاءت توجيهات الرئيس الى الاجهزة المختلفة لمواجهة الاحداث الطارئة والتى وصفتها الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى بأنها احداث شغب . وعبر جهاز (الڤيكس ميل) اذاعت وكالة السودان للانباء رسالة من الرئيس الموجود فى واشنطن ومدينته تحترق جاء فيها مايلى :

« اكد الرئيس القائد جعفر محمد نميرى ان احداث الشغب التى شهدتها العاصمة القومية مؤخرا تأتى بمثابة تأكيد ما ذكرناه من تآمر من جانب الاخوان المسلمين مشيرا الى ان هذه الاحداث تدل على سذاجة وجهل اولئك الذين يريدون العمل من خارج اجماع ارادة الجماهير التى تبلورت وتجسدت فى مواثيق الثورة وفى دستور السودان وفى ما حملته الينا الشريعة الاسلامية السمحاء . »

لازال الرئيس حتى الآن يرى ان ما يحدث فى بلاده هو بتدبير الاخوان المسلمين لكن

الصورة فى الواقع كانت اكبر من ذلك ، ولعل ادانته الخاطئة لجماعة الاخوان المسلمين كانت نتيجة احساسه المسبق بعدائه السافر لهم وانهم يتحركون الآن لاثارة المتاعب ضده بعد ان اعتقل قياداتهم منذ اسبوعين ، ثم ان التقارير التى كانت تبلغ له من الخرطوم كانت تركز على هذه الجماعة .

فى يوم الجمعة الهادىء خرجت عناوين صحيفة الايام كما يلى :

« مباحثات نميرى وريجان بواشنطن تبدأ بالاثنين ـ نميرى بواشنطن : البناء مستمر بالرغم من العوائق ومحاولات التخريب ـ الاتحاد الاشتراكى صامد امام المؤامرات والخيانات » .

وتنشر الصحيفة بيانا من امين العاصمة حول حوادث الشغب والتخريب خلال اليومين الماضيين وتقول : «المتبطلون والمشردون حصبوا المواطنين والعربات والاماكن العامة بالحجارة وحاولوا اشعال الحرائق ـ حملات فورية لتفريغ العاصمة من العناصر المشبوهة ـ اعتقال اعداد كبيرة من المشردين واللصوص وتقديمهم لمحاكم فورية باشرت اعمالها ـ قوات الامن تسيطر على الموقف وتعلن بأنها لن تتردد فى التصدى لكل العابثين .

وفى جانب آخر تكتب الصحيفة : الرئيس القائد التقى أمس بعمدة واشنطن ، نميرى يشيد بتطور العلاقات بين مُعتمدية العاصمة وواشنطن » .

وفى نفس العدد نشرت الصحيفة مايلى :

« اعلن جهاز امن الدولة ان بعض عناصر الاخوان المسلمين القيادية ممن لهم صلة بأحداث الشغب والتخريب قد اختفت قبل القاء القبض عليها وبهذا يوجه جهاز أمن الدولة هذه العناصر بتسليم نفسها لها أو لاقرب نقطة شرطة فور سماعها النبأ ، كما يرجو من المواطنين كافة التعاون فى الابلاغ عن اى منهم متى ما توفرت لديهم معلومات بهذا الشأن والمطلوب القبض عليهم هم : على عثمان محمد طه ، مهدى ابراهيم محمد الحاج ، ابراهيم السنوسى ، والتاج فضل الله ، دكتور على الحاج ، محمد عبدالله جار النبى ، دفع الله التوم ، محمد طه محمد احمد ، امين بنانى نيو ، بشير ادم رحمة ، امين حسن عمر ، التيجانى عبدالقادر ، خالد حسن ابراهيم ، عمر الامين الحسين ، محمد احمد تاج ، معتصم عبدالله الفادنى ، محمد عوض البارودى .

فى ذلك اليوم اذاع اتحاد نقابات العمال بيانا دعا فيه العمال التصدى لمخططات التخريب وقال : « أستغلت جماعة المخربين الاوضاع الاقتصادية القاسية التى تمر بها البلاد وما نعانيه نحن العمال فى حياتنا المعيشية الصعبة والتى نسعى بكل ما اوتينا من جهد لمعالجتها وتخفيف آثارها مع الجهات المختصة ، يحاول هؤلاء المخربون تدمير الممتلكات العامة والخاصة هدفهم من ذلك وقف حركة العمل والانتاج والذى نحن احوج مانكون اليه حتى تمر هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة » .

واذاع اتحاد شباب السودان بيانا دعا فيه الشباب ليكون فى حالة استعداد لمجابهة اى عمل تخريبى وحماية ارواح وممتلكات ابناء شعبنا ولنكون جميعا فى حالة ادراك ووعى بواجباتنا فى هذه المرحلة الحاسمة التى تمر بها بلادنا .

مضى يوم الجمعة هادئا انشغلت فيه السلطات باصدار البيانات واخلاء العاصمة من فقرائها الذين ينامون على الارصفة ونسبت اليهم احداث الشغب الذى حركه جماعة الاخوان المسلمين وقال معتمد العاصمة ان بالعاصمة وحدها ٦٩٠ الف شخص من هؤلاء وألقى بالاف منهم فى السجون والمعسكرات .

لم يكن الامر بالبساطة التى صورتها اجهزة الاتحاد الاشتراكى ونسبت الاحداث فيها الى الاخوان المسلمين والمتسكعين ، فقد تسربت انباء جبهة وطنية قد تشكلت ووزعت

بيانا تطالب فيه باسقاط النظام واقامة حكم ديمقراطى وعودة الاحزاب وحل مشكلة الجنوب وحل المشكلة الاقتصادية ، وسرت اشاعات بأن نميرى لن يعود وسيسلم السلطة لنائبه الاول عمر محمد الطيب وبدت الدولة فى حالة من الفوضى .. المدارس والجامعات مغلقة والشائعات تملأ المدينة ونقابة الاطباء تعلن عن اضراب جزئى وتتوقف اربعة مستشفيات عن العمل ، وتفتح مستشفى الخرطوم ابوابها لاستقبال حالات الجرحى المصابين فى احداث المظاهرات والمحولين من السجون بسبب سوء حالتهم الصحية ، ويجد الاتحاد الاشتراكى نفسه انه امام امتحان فى غياب رئيسه الذى لازال يواصل الادلاء بالتصريحات عن الاحوال العامة فى الخرطوم ، ولازال يكرر فى واشنطن ان « اعمال التخريب فى العاصمة تأكيد لتآمر الاخوان المسلمين » ويرأس محمد عبدالقادر عمر اجتماعا للامانة العامة لبحث حوادث الشغب العامة ، وقال « ان من ضمن ماستشهده هذه المرحلة هو تنقية صفوف التنظيم من الخونة والمندسين والمارقين والمتقاعسين والعناصر الرخوة التى لاتقوى على تحمل المسئولية النضالية » واستعرض تفاصيل ماحدث وقال « ان ماحدث يستدعى تحركا سريعا من قمة التنظيم وروافده وضرورة تلاحم الجماهير مع الشرطة وعدم الوقوف موقف المتفرج » ، ثم تحدث بابكر على التوم معتمد العاصمة واكد على ضرورة دور المنظمات الجماهيرية والشعبية فى هذه المرحلة وتلاحمها مع الشرطة لتتمكن من تفريغ العاصمة من المشردين والمتبطلين ، وتحدث الفريق ابراهيم احمد عبدالكريم مدير شرطة العاصمة القومية عن الدور الكبير الذى قامت به قوات الشرطة وانها تقف الان على اهبة الاستعداد ، وفى نفس الوقت تعقد امانة الخرطوم اجتماعا موسعا برئاسة ابو القاسم محمد ابراهيم امين منطقة الخرطوم الذى قال « ان التنظيم السياسى قد احتوته عناصر كانت تكمن العداء للثورة فى حين تظهر الولاء المزيف لها الأمر الذى قاد لاحداث الشغب الاخيرة .. ونادى بضرورة تطهير التنظيم السياسى من فلول الاخوان المسلمين » .

واعلن مصدر مطلع بشرطة العاصمة ان قوات الشرطة والاجهزة الامنية اتخذت اجراءات صارمة لمراقبة وردع كل من يسعى للاخلال بالامن العام أو المساس بالممتلكات العامة أو الخاصة فيما تتولى قوات الشعب المسلحة تأمين المواقع الحيوية .. وقال المصدر انه تم القبض على ٢٦٤٢ متهما تم تقديم ٨٥١ منهم لمحاكمات فورية وتراوحت الاحكام الصادرة ضدهم بالسجن والجلد والغرامة ، كما تم التحفظ على ١٧٩١ شخصا بقصد تفريغهم خارج العاصمة ، وتم اتخاذ الترتيبات اللازمة مع سلطات سجون العاصمة بغرض ترحيلهم .

من الواضح ان الرئيس الموجود فى امريكا اصيب بالانزعاج وهو يقرأ هذه الارقام صبيحة يوم السبت عندما ارسلت له الصفحة الاولى من الصحيفة على جهاز «إلفيكس ميل» فرد قائلا : «ان نشر هذه الارقام يثير القلق» وطلب التحقيق مع من نشر هذه الارقام ، بينما بقى يواصل اجتماعاته مع رئيس واعضاء مجلس ادارة شركة بكتيل الامريكية ، ويستعد لدخول المستشفى لاجراء الفحوصات الطبية .

لم تكن حسابات اجهزة الامن والاتحاد الاشتراكى دقيقة ، ففى الوقت الذى كانت الاتهامات توجه الى الطلبة والمتسكعين كانت جماهير الشعب ممثلة فى النقابات والاتحادات القديمة تستعد للدخول فى المعركة الفاصلة بعد أن تهيأ الجو تماما لها ، فالرئيس خارج البلاد والقيادات السياسية عاجزة عن استيعاب حقائق الاحداث ، وجماعة الاخوان المسلمين التى كانت منذ اسبوعين متحالفة مع النظام اختفت عن الساحة بسبب

الضربة التى تلقتها من النظام وجرى اعتقال قياداتها ، وفى هذا الجو الذى بدا للقيادات السياسية والامنية انه اصبح هادئا بدأت منشورات وبيانات التجمعات الوطنية والنقابية تتسرب الى ايدى المواطنين . وكان من بينها المنشور التالى لتجمع ضباط الشرطة الذى وزع الاربعاء ٢٧ مارس .

« الى جماهير الشعب السودانى البطل

الى ضباط وضباط صف وجنود قوات الشرطة

لقد ظلت قوات الشرطة منذ قيام ثورة مايو البغيضة تعمل فى تجرد واباء حفظا للامن ورعاية لمصالح البلاد وهى فى سبيل ذلك قد اجرمت دونما قصد فى حق الشعب السودانى حيث كانت اداة طيعة فى يد الدكتاتور نميرى واعوانه فاستخدموها فى اذلال وقهر الشعب تحت ستار الحفاظ على الامن والنظام العام فكانت الشرطة هى سوط العذاب القانونى والمخلب الشرعى الذى استعملته السلطة الباغية لترويع الشعب السودانى وكسرت شوكته حتى لايتصدى للنظام الفاشل الذى فرق ابناء هذا البلد الكريم فجعلهم اشتاتا وحطم الاقتصاد القومى الذى تسلمه قويا فى مايو ٦٩ حتى اوصله الى هذه الحالة التى لاتدرك لها مستقرا ولاقرار .

وقد ظلت الشرطة طوال هذه الفترة ولظروفها وطبيعتها الخاصة بعيدة عن الصراعات السياسية بحكم وضعها الذى يفترض فيه الحياد التام ولكن النظام قد استغل هذه النقطة الضعيفة فى قوات الشرطة فهضم حقوقها وسلبها الوضع الكريم الواجب لها والمفروض كما هو الحال بالنسبة لسائر قوات الشرطة فى العالم .

واصبحت الشرطة نفسها ذليلة واصبحت شروط الخدمة فيها ووضعها المادى فى حالة تسمح بانضمام اسوأ واردأ العناصر لقوات الشرطة التى تفترض الامانة اولا فى كل من يرتدى شعارها حتى صار رجال الشرطة من فرط ضعفهم وهوانهم يرددون بأن الشرطة لاتملك نقابة ولادبابة لمواجهة نظام نميرى .. ولكن لا لهذه الروح الانهزامية . ان قوات الشرطة بخير وهى من صميم ابناء هذا الشعب وقد آن الاوان لان تقف الشرطة وقفتها التاريخية وتلعب دورها فى حماية حقوق الشعب السودانى الكريم ـ فالسودان ليس ملكا لنميرى وحده ـ نميرى الذى طغى وتجبر وابى واستكبر . ونعلنها داوية بفم الشرطة القوى ، لا لنميرى ولا للدكتاتورية ولا للظلم والطغيان . وان هذا النظام واجهزته الفاسدة لن ينالوا من عزة هذا الشعب ـ واذا كان الشعب قد استكان فى الفترة السابقة فانما هى فترة لتجميع الانفاس واستعادة القوى استعدادا للانتفاضة الكبرى . وان روح اكتوبر الثائرة لاتزال حية فى صدور هذا الشعب الابى .

ونعلن منذ الان أن تجمع ضباط الشرطة سيعمل بكل قوته على عصيان أى أمر باستعمال القوة ضد ابناء هذا الوطن . وان الشرطة ستعمل على اسقاط هذا النظام الدكتاتور بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة التحاما وتضامنا مع الشعب . وان محاولة نميرى لشراء ضمير الشرطة باجازته للائحة المالية للشرطة فى هذه الظروف وهى اللائحة التى جمدها بمكتبه لاكثر من عام . لهى محاولة مكشوفة لعزل الشرطة عن المد الجماهيرى والمساهمة فى هذا التحرك التاريخى منذ نظامه الدكتاتورى ولكن رجال الشرطة بما عرفوا به من صدق وطنية لن تفوت عليهم هذه الحيلة الخسيسة فقضية الشرطة لاتنفصل من قضية الشعب السودانى من اجل سودان جديد .. واذا الشعب يوما اراد الحياة فلابد ان يستجيب القدر . ولابد لليل ان ينجلى ولابد للقيد ان ينكسر

عاشت قوات الشرطة وعاش كفاح الشعب السودانى البطل »

تجمع ضباط الشرطة
١٩٨٥/٣/٢٧م

وفى اليوم التالى وهو يوم الخميس ظهرت الشرارة الثانية بقرار الجمعية العمومية للهيئة النقابية لاطباء الخرطوم اعلان الاضراب طوال ايام الخميس والجمعة والسبت .

ووزعت الهيئة النقابية للأطباء بيانا جاء فيه .

« لعلكم تعلمون مايجرى فى بلادنا منذ امد بعيد من تدنى وانهيار شمل كل اوجه الحياة بسبب سياسات سلطة الجوع والقهر الخرقاء وبالذات فى الايام الاخيرة حيث وصلت الامور الى ان يتحدى رئيس الدولة مواطنيه الجياع فى خطاب عبر اجهزة الاعلام وما نتج من ذلك خروج الجماهير الجياع فى مظاهرات تستنكر فيها سياسات السلطة فما كان من أجهزة أمن النظام الا ان استعملت العنف الغير مبرر فى مواجهة المتظاهرين الشرفاء العزل مستعملة فى ذلك ومنذ اللحظة الأولى الرصاص والهراوات والغاز المسيل للدموع وقد تأكد ان بعض المصابين والشهداء اطلق عليهم الرصاص من مسافة قريبة (اى بالمسدس) وذلك من اشخاص مختلطين بالمتظاهرين وقد ادت الحوادث فى هذين اليومين الى شهداء ومصابين ونحن نتحدث كأطباء فى مستشفى الخرطوم التعليمى عن الحالات التى وصلتنا وتفاصيلها كالاتى :ـ

شهداء امس ١٩٨٥/٣/٢٧م هم : ـ

١ ـ الشهيد عبدالجليل طه على الذى اصيب برصاصة الغدر والخيانة فى الظهر وتوفى وهو فى طريقه الى العملية .

٢ ـ الشهيد ـ ازهرى مصطفى ـ ٢٠ سنة ـ اصيب برصاص فى حى السجانة .

٣ ـ مشاعر محمد عبدالله ـ طفلة عمرها عام ونصف ـ ماتت عندما تعثرت امها وهى تجرى فوقعت عليها .

اما المحجوزون بالمستشفى فقد كان عددهم اثنين وهم عبدالرازق محمد وداعة وحمزة محمد نور ، وقد كانت هناك تسعة وعشرون حالة تم علاجها كمرضى خارجيين وغالبيتهم مصاب بالرصاص .

اما حصيلة اليوم من انتقاضة جماهير الشعب السودانى فقد كانت اوسمة على صدور كل من ابكر احمد محمد ، ورفعت عثمان مكاوى ، ومحمد حسن الشيخ ، واماني محمد ، وسهير محمد عباس ، ويونس محمد ، وعادل محمد ادريس ، وثلاثة عشر آخرين .

وقد قرر اطباء الخرطوم الدخول فى اضراب من يوم الخميس ١٩٨٥/٣/٢٨م وحتى السبت ١٩٨٥/٣/٣٠م تضامنا مع جماهير الشعب مع تغطية الحوادث .

على المركزية الدخول فى الاضراب السياسى مع بقية النقابات لاسقاط النظام المتهالك .

الخلود لشهداء شعبنا ... المجد والبطولة والنصر لشعبنا العملاق .. والخذى والعار لسلطة القهر والجوع .

● ظلت وكالة السودان للانباء تابعة لرئاسة الجمهورية يشرف عليها رئيس الجمهورية مباشرة وكثيرا ما قام بزيارتها واهدى القيادات بها الاوسمة والانواط . وكانت بمثابة جهاز من أجهزة الامن اتصلات لخدمة الرئيس ونظامه .

وجاء يــوم الأربعــاء

فى يوم السبت بدت المدينة كئيبة تنذر بوقوع شىء ما رجال الامن يجوبون الشوارع ليل نهار بزيهم الاخضر وقبعاتهم البيضاء وهم يمسكون بالهراوات فى يد والقنابل المسيلة للدموع فى يد اخرى ، وشائعات تتردد هنا وهناك ، والكهرباء تنقطع وتعود ، والنقابات تجتمع داخل مقارها ، فى نادى الاساتذة حيث اساتذة الجامعة ، وفى نقابة الاطباء ونقابة المحامين ودار المهندس ، ونادى المعلمين . وبدا واضحا ان المسألة لم تتوقف عند مظاهرات يومى ٢٦ ، ٢٧ مارس . وسرت معلومات ان النقابات ستعلن الاضراب العام بعد غد الاثنين حتى يسقط النظام ، وتحول الاتحاد الاشتراكى الى غرف عمليات تصدر البيانات التى تظهر ان السلطة متماسكة وان ماحدث لايزيد عن مجرد شغب من ذلك النوع الذى يحدثه عادة الطلبة والاخوان المسلمين و «اولاد الشوارع» وفى يوم الاحد ٣١ مارس خرجت الصحف بالعناوين التالية : «استقبال جماهيرى لنميرى لدى عودته من امريكا ـ المكاتب التنفيذية للمنظمات الجماهيرية والفئوية تلتقى صباح اليوم للاعداد وللاستقبال تأكيدا لولاء الشعب للثورة والقائد ـ المزارعون يؤكدون وقوفهم خلف الثورة وقائدها نميرى » .

وقد احدثت البيانات التى صدرت منذ يومين والتى نسبت اعمال الشغب الى «الفلاتة» و «الشماسة» استياء بعض الدول الافريقية المجاورة حيث طلب سفير نيجيريا لقاء عاجلا مع عمر محمد الطيب النائب الأول وابلغه احتجاج بلاده على ان تنسب اعمال الشغب لمن وصفوا بالمهاجرين من الدول المجاورة المعروفين باسم «الفلاتة» ومن بينهم عدد كبير من نيجيريا ، وطمأن النائب الأول السفير النيجيرى وابلغه ان البيان لم يقصد الاساءة الى الرعايا النيجيريين ، وخرج بيان رسمى عن المقابلة جاء فيه «انه تم استعراض العلاقات الثنائية الوطيدة بين البلدين واواصر الصداقة السودانية النيجيرية ..

عادت التصريحات والبيانات تهدد وتوعد من يحاول ان يمس أمن واستقرار الوطن وقال د . محمد عثمان ابو ساق أمين لجنة التنظيمات بالاتحاد الاشتراكى ان هناك مخططا سياسيا يستهدف السودان للزج به الى العنف ، وقال اللواء بابكر عبدالرحمن امين الاتحاد الاشتراكى بالانابة ان الامن مستتب ولا شىء يدعو للقلق ..

بات من الواضح ان اعضاء الاتحاد الاشتراكى وقياداته فى واد وبقية الشعب السودانى فى واد آخر . النقابات تجتمع وتعد للاضراب الشامل ونقابة الاطباء أول من بدأته ودعت اليه بقية النقابات الاخرى . وكان ميرغنى النصرى نقيب المحامين يجلس مهموما فى مكتبه ويفكر فى ضرورة عمل شىء . وقال لمحدثه الذى راح يسأله ماذا يعتزم المحامون ان يفعلوا تضامنا مع الأطباء : «ماذا يمكن ان نفعل .. ان ازمتنا اقتصادية .. اننا نقترض من أجل ان نستكمل صندوق النقابة .. ان الحالة أسوأ مما يتصورها احد» لكن فى مساء اليوم التالى عقد اجتماع بمقر نقابة المحامين واستجاب ميرغنى لطلب المحامين وقرر التضامن مع نقابة الاطباء واعلان الاضراب العام ، وفى الصباح التالى (وكان يوم الثلاثاء) ألقى القبض عليه هو وثلاثة من زملائه اعضاء مجلس النقابة وهم مصطفى عبدالقادر وكمال الجزولى وهاشم محمود والمحامى التيجانى عامر . وكان الاطباء

قد سبقوا الى الاعتقال ذلك ان مستشفى الخرطوم بدأ الاضراب يوم الخميس ٢٨ مارس وكان ذلك بداية لانتشار ظاهرة الاضراب فى مستشفى بحرى ثم مستشفى ام درمان ، واعتقل يوم الاحد ٣١ مارس الدكتور مأمون محمد حسن عضو الجمعية العمومية لنقابة الاطباء ، حيث امضى اليوم كله فى الامن ، ونقل فى اليوم التالى الى سجن «دبك» وتوالت اعتقالات الاطباء مساء يوم الاحد حيث اعتقل الدكتور الجزولى دفع الله نقيب الاطباء والدكتور حسين ابو صالح سكرتير النقابة والدكتور رمسيس وديع ، والدكتور الفاتح والدكتور التهامى والدكتور نجيب نجم الدين ، واخذ الدكتور الشيخ كنيش رهينة فى يد رجال الامن يفتشون به عن الاخرين . ولم يؤثر اعتقال قادة الاطباء والمحامين والمهندسين والمصارف فيما بعد على ما اعتزم عليه الاطباء والمحامون والمهندسون وموظفو المصارف والمحاسبون اذ كان من المقرر ان يبدأ العصيان المدنى فى جميع المرافق يوم الاثنين وتقوم مسيرة يتقدمها الاطباء لتسليم مذكرة الى رئاسة الجمهورية الا ان المسيرة والاضراب تأجلا ليوم الاربعاء الثالث من ابريل بعد ان تستكمل كافة النقابات اجتماعاتها وتتخذ القرار ، ومن هذه النقابات نقابة المواصلات السلكية واللاسلكية وعمال وفنيّ مطار الخرطوم وهيئة التأمينات وغيرهم . وهكذا اصبح من المؤكد ان الايام القادمة ستكون حاسمة .. وكرد على ذلك عاد المسئولون فى الاتحاد الاشتراكى الى مواصلة نشاطهم . فى يوم الاحد عقد اجتماع طارىء للمكاتب التنفيذية للمنظمات الجماهيرية والفئوية بالاتحاد الاشتراكى ، وفى نهاية الاجتماع ارسل المجتمعون برقية تأييد للرئيس نميرى الموجود فى امريكا تؤكد التمسك بقيادته وبدا ان قيادات الاتحاد الاشتراكى تشجع قوات الشرطة والامن لضرب المتظاهرين .. وقال اللواء بابكر عبدالرحيم الامين العام للاتحاد الاشتراكى بالنيابة ـ وكان محمد عبدالقادر عمر الامين العام الاصلى موجودا خلال هذه الايام فى الصين ـ قال ان قوات الامن كشفت وكرا لمجموعة من المخربين بجامعة الخرطوم تقوم باعداد وطباعة المنشورات بأجهزة كاملة واسماء نقابات وتكوينات وهمية تعمل على توجيه معلومات مضللة للجماهير لتحدث حالة من الفوضى والبلبلة فى صفوفها ، واعلن انه تقرر إن تقام محاكم فورية لمحاكمة افراد هذا الوكر الذين يبلغون ثلاثة عشر شخصا .

وتم اعتقال سبعة عشر شخصا من بينهم ثلاثة عشر طالبا هم عمر يوسف الدقير رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وناهد جبرالله سيد احمد سكرتير الاتحاد ومحمد سعيد محمد السيد ومحمد ابراهيم محمد والمنتصر ابو صالح وعلى الهادى احمد واحمد آدم أحمد وعلى الامين محمد الحاج وعمر صالح محمد نور وقاسم محمد صالح حسن وعبدالرحمن البشير على ومحمد رشيد محمود ومجدى اسحق احمد وصديق الزيلعى المعيد بكلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم ونعمات احمد مالك (ارملة الشهيد عبدالخالق محجوب) وصلاح حسن مصطفى وموسى عبدالله .

حدث هذا بينما واصلت المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى اجتماعها وفى احد هذه الاجتماعات «التمست» قيادات الاتحاد الاشتراكى من «الرئيس القائد» اعادة النظر فى سعر الخبز .. وفى اجتماع آخر شكلت لجنة لاعداد مسيرة من مؤيدى الاتحاد الاشتراكى يوم الثلاثاء .. تكون ردا على مسيرات النقابات والمظاهرات ، وبدا الامر وكأنه صراع بالمسيرات بين الاتحاد الاشتراكى ، والشعب السودانى .

كان واضحا يوم الاثنين ان حالة من القلق والذعر تسيطر على اجهزة الدولة ، قيادات الاتحاد الاشتراكى جاءوا الى مكاتبهم يعقدون الاجتماعات والمؤتمرات الصحفية ،

والارهاق باد عليهم ، عيونهم حمراء ووجوههم متعبة وهم يتشاورون فى الطرقات وداخل غرف مغلقة ولايكفون عن اجراء الاتصالات التليفونية ، قال واحد منهم ان الموقف خطير والجو الآن مهيأ لان تكسب القوى الاخرى هذه الجولة ، وقال آخر فى قلق «اعتقد ان الرئيس سيتصرف ، لن يترك الامر يستمر على هذا النحو ، ان مجرد وصوله سوف يغير الموقف تماما» ولكنه لم يكن يدرى ان الاحداث سوف تكون اسرع مما يتوقع .

فى هذا اليوم دعا الدكتور محمد عثمان ابو ساق لمؤتمر صحفى حضره المراسلون الاجانب الذين بدأوا يفدون على العاصمة ، تحدث معهم باللغة الانجليزية وقال «انه تم بالامس القاء القبض على الدكتور الجزولى دفع الله نقيب الاطباء والدكتور حسين ابو صالح سكرتير النقابة وآخرين ، وقال انه تم ايضا القبض على ميرغنى النصرى نقيب المحامين وعددا آخر من المحامين صباح اليوم لانهم يحاولون مع النقابات الاخرى تكرار ماحدث عام ١٩٦٤ لاعلان العصيان المدنى وتكوين جبهة الهيئات ولكن محاولتهم هزيلة .. وقال فى هذا المؤتمر العبارة التى استفزت كافة الاحزاب والنقابات فيما بعد «سوف نطاردهم كالارانب ونسحقهم كالعقارب» وقال ايضا ان الثورة ترفض العنف الذى يستهدف التخريب وانه سيتصل بالجهات المختصة (يقصد جهاز امن الدولة) لبحث موقف نقابة الاطباء وسلامة وشرعية تكوينها . وقال ان العنف اذا ولد فى السودان فلن يهدأ قط ونحن نرفض ان يكون السودان لبنانا آخر أو يحدث فيه من الاضطراب وعدم الاستقرار ما يحدث فى اثيوبيا . وكرر ان احداث الشغب يقودها الاخوان المسلمون والشيوعيون والبعثيون وذلك كجزء من الاستراتيجية السوفييتية فى اطار معاهدة عدن لضرب السودان .

وفى نفس اليوم عقد اللواء عمر محمد الطيب اجتماعا لمجلس الامن القومى استعرض فيه الحالة الامنية فى البلاد ، واعلن انه قد اتخذت الاجراءات الكفيلة بحفظ الامن وسلامة المواطنين وفى جانب آخر كانت وزارات اخرى تسعى لتهدئة حالة المواطنين فقد عقد البروفيسور سيد احمد اسماعيل وزير التربية والتوجيه مؤتمرا صحفيا اعلن فيه تحسين شروط خدمة المعلمين ورفع درجات وظائف الاداريين بالاقاليم والعاصمة ، والتقى اللواء بابكر عبدالرحيم بالصحفيين وكان قادما لتوه من اجتماع مجلس الامن القومى وقال لهم «ان الأمن مستتب ، هل اعترضكم احد ، ها انتم تروننا فى مكاتبنا وكل شىء هادىء وغدا ستشهدون مسيرتنا الكبرى التى ستبدأ من ساحة الشهداء خلف القصر الجمهورى » ولاحظ الصحفيون ان حديثه لم يكن مقنعا لان القلق كان باديا عليه .

كان المقرر ان تسير نقابة الاطباء مسيرتها يوم الاثنين مع البدء فى اعلان الاضراب العام لكن القوى الوطنية والنقابات رأت تأجيل الموعد ليوم الاربعاء حتى يستنزف قوى الاتحاد الاشتراكى جهوده وتنتهى آخر ورقة معه وهى تلك المسيرة المعلن عنها .

وبينما كان يوم الاثنين اصعب يوم على قيادات الاتحاد الاشتراكى ورجال حكم نميرى ، كان هو يجتمع بالرئيس الامريكى ريجان ، ووزير الدفاع الامريكى ، وكان هم الرئيس ان يحصل على مزيد من الدعم المالى بعد ان كانت امريكا قد اعلنت منذ اسابيع عن تجميد المساعدات المخصصة للسودان حتى تستجيب السودان لشروط صندوق النقد الدولى وهى رفع الدعم عن السلع وزيادة الاسعار وتخفيض سعر الجنيه السودانى وضغط النفقات الحكومية ، وكان من الواضح ان الخطاب المرتجل الذى ألقاه امام القيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى مساء يوم ٢٦ مارس موجها بالدرجة الاولى الى امريكا والى صندوق النقد الدولى كاعلان غير مباشر انه وافق على هذه الشروط ، وكانت الحكومة بعد

سفر الرئيس الى امريكا على علم بتفاصيل ما يحدث فى السودان من خلال جهازها الامنى المتغلغل فى ارجاء العاصمة السودانية يسجل ويتابع كافة التفاصيل من خلال ٧٨ شخصا من رجال الامن الامريكى وعشرات الموظفين فى السفارة الامريكية والشركات المتعددة الجنسية .

واعتقد ان الولايات المتحدة الامريكية كانت على علم بتطورات الاحداث فى الايام الاخيرة لنظام صديقها القديم ـ على حد تعبير جورج بوش نائب الرئيس الامريكى ـ وربما كانت تراهن على اسماء ارادت ان تكون خليفة للنظام من اولئك الذين اشرفت على تربيتهم داخل جهاز امن الدولة الذى يرأسه اللواء عمر محمد الطيب النائب الأول للرئيس والاجهزة الحديثة طوال سبع سنوات ، ومن الواضح ايضا انها لم تحسب حسابا لدور النقابات ودور الاحزاب القديمة والجماعات السياسية التى لم تنجو من ضربات النظام على امتداد ستة عشر عاما واختبأت تحت الارض وخارج السودان تستجمع وتعد العدة لضربات الانتقام ، ومن المؤكد ايضا ان اجهزة الكمبيوتر الامريكية لم تحسب كعادتها حسابا لمشاعر الجماهير ، وكانت نتيجة محادثات الرئيس نميرى مع الرئيس الامريكى هو ما اعلنه البيت الابيض ان برنامج الدعم الامريكى للسودان للعام ١٩٨٤ بلغ ٦٧ مليون دولار وان الادارة الامريكية تتحرك حاليا مع حكومة السودان والممولين الآخرين لايجاد برنامج دعم للعام ١٩٨٥ . وقال ان الحكومة الامريكية قدمت هذا العام دعما غذائيا لسودان بلغ ٧٥٠ ألف طن من الحبوب ودعما اضافيا قدره ٢٢٥ ألف طن .

اعتقدت القيادات الحكومية السودانية ان مجرد اعلان هذه الانباء سيخفف من حدة الموقف وان مسيرة الاتحاد الاشتراكى سترد على كل ما يحدث وكان من الواضح ان الاتصالات مستمرة مع الرئيس الموجود فى امريكا والذى كان برنامجه فى ذلك اليوم ان يدخل مستشفى «ريد» لاجراء الفحوصات الطبية . وقد ارادت قيادات الاتحاد الاشتراكى بهذه المسيرة ان تؤكد له من بعيد انها ليست مقصرة فى اداء عملها ، لكن رجال النقابات والقوى الوطنية كانوا اكثر ذكاء ، فاتفقوا على تأجيل المسيرة التى قرروا ان يقوموا بها يوم الاثنين من نقابة الاطباء الى يوم الاربعاء ، وفى صباح يوم الثلاثاء امتلأت ساحة الشهداء خلف القصر الجمهورى بمكبرات الصوت وسيارات تحمل اعضاء الاتحاد الاشتراكى ترفع لافتات تؤكد فيها تمسكها بقيادة نميرى وانتماءها للاتحاد الاشتراكى تحت اسم جماهير التحالف ، كانت المسيرة معدة سلفا تضم فى داخلها عشرات من رجال الامن وقد بدوا واضحين للعيان بزيهم المعروف ونظراتهم التى تكشف عن تحد سافر وشكوك نحو الاخرين ومئات آخرون من هواة المسيرات الذين ينضمون اليها ايا كان اتجاهها ، ومئات جاءوا يسمعون ماذا ستقوله السلطة المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى . وموظفون وقفوا على باب المحلات والبنوك ومؤسسات العمل لمشاهدة مايحدث . فى البداية تحدث الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية وقد عين فى هذا المنصب منذ ثلاثة اسابيع ـ قرأ على الجماهير رسالة موجهة من الرئيس الموجود فى امريكا ، كانت الرسالة قصيرة وانشائية يرد فيها على الرسالة التى بعث بها اليه قيادات الاتحاد الاشتراكى فى العاصمة ، قال فى رسالته :

« وانا هنا فى واشنطن ظللت اتابع بالثقة واليقين تصديكم الشجاع وصمودكم الراكز لفلول الخيانة وواجهات العمالة التى تصاعد عداؤها حقدا على الشعب وثورته فما لجوؤهم للعنف تدميرا للممتلكات العامة والخاصة الا دلالة الفشل والتردى ، لقد باءت كل محاولاتهم للنيل من ثورتكم ومنجزاتها بالفشل والفشل الذريع » ومضت الرسالة تصفهم بجماهير مايو وجنود مايو ووقود مايو وتحثهم على الصمود والتصدى لمجابهة «الغوغاء » و

«الاعداء» ثم قال «ان انتصار الثورة انما هو انتصار لارادة الشعب المستمد من ارادة الخالق عز وجل ومن يناهض ارادة الشعب انما ينكر ارادة الله الغالبة الغلابة .

وبعد ان تلا الرشيد الطاهر الرسالة القى خطابا قال فيه «ان ما حدث فى الايام الماضية من اعمال التخريب والشغب ليس غريبا وليس جديدا بالنسبة لثورة مايو» وعدد كل المحاولات التى جرت ضد مايو منذ يوليو ١٩٧١ حتى الاحداث الاخيرة ، وتحدث عن الغلاء والظروف الاقتصادية ووصفها بأنها ظواهر تجتاح العالم كله وليس السودان عنها ببعيد .

اما اللواء بابكر عبدالرحيم فقال ان جماهير الاتحاد الاشتراكى قادرة على الرد الحاسم على كل معتد فى كل زمان ومكان ولن تسمح بأية تنظيمات اخرى موازية للاتحاد الاشتراكى ، وقال ان القوات المسلحة والقوات النظامية تعمل لحماية امن واستقرار الوطن وانتصاره .

ثم تحدث ابو القاسم محمد ابراهيم فاعاد الى الاذهان ماحدث عام ١٩٦٩ وقال «من اجل نزاع السلطة فى ١٩٦٩ ناضلنا نضالا شاقا ومريرا حتى انتزعت السلطة من الطائفيين والحزبيين والعملاء . لقد كان نضال الثورة من أجل الوطن حتى نعيد السلام للجنوب» واعترف بأن الاتحاد الاشتراكى لايمثل الجماهير وقال لابد من اعادة النظر فى تشكيل الامانة العامة ولجانها المتخصصة حتى تتحقق المشاركة للجميع .. وقال إن الامر واضح فمجموعة قليلة فى جامعة الخرطوم اصدرت منشورات باسماء التنظيمات وجماعة «حسن الترابى» قامت بحل اتحادات الموظفين والمهنيين عندما لم يتمكنوا من معالجة اضراب الاطباء» ثم وجه حديثه لقوات الشرطة والامن ان تتفرغ لمسئولياتها وتتصدى لهؤلاء الذين خرجوا عن الصفوف ، ثم ختم حديثه قائلا : «ليس هناك فاعلية للتنظيم تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكى وليس فاعلية العمل الشعبى تصدر بقرار من رئيس الجمهورية » .

وهكذا ادان المتحدثون جميعهم انفسهم فالارادة كما قال الرئيس للشعب وهاهو الشعب يعلن رفضه الكامل للرئيس وللنظام واجهزته ، واعترفوا ـ دون قصد ـ ان ثورة مايو منذ عام ١٩٧١ حتى ايامها الاخيرة واجهت محاولات القضاء عليها من كافة القوى ، وان القوات المسلحة تعمل لحماية الامن ، وانهم ناضلوا نضالا مريرا لانتزاع السلطة ، وان الاتحاد الاشتراكى لايمثل كافة الجماهير وانه ليس هناك فاعلية للتنظيم تصدر بقرار جمهورى ، ثم بعد ذلك حرضوا قوات الامن لضرب المتظاهرين .

لم تستغرق هذه الكلمات اكثر من ساعة انهاها المتحدثون بعبارة «والسلام عليكم ورحمة الله» وسرعان ما انفض السامر وخلت الساحة وانصرف الناس كما لو كان اجتماعا من اجتماعات الاتحاد الاشتراكى قد انتهى ، وبعده اتضحت الحقائق الهامة ، ان جماهير الاتحاد الاشتراكى كله منعزلة عن الجماهير الحقيقية التى تمثل كافة قوى الشعب من نقابات واحزاب وطلاب ، وبدا واضحا ان الاتحاد الاشتراكى امام هذه المنافسة بالمسيرات قد خسر جولته . وكان على القيادات ان تفعل شيئا لانقاذ الموقف بعد ان تكشفت الحقائق ، فاجتمع عمر محمد الطيب النائب الاول لرئيس الجمهورية على الفور بقيادة القوات المسلحة والضباط ، وكان الاجتماع ـ كما قال اللواء بابكر عبدالرحيم ـ بهدف التنوير بابعاد الاحداث التى وقعت مؤخرا وما قامت به اجهزة الامن بالتصدى للاعمال التخريبية وحراسة المواقع الحيوية ، وفى هذا الاجتماع ظهر اتجاه لدى عمر محمد الطيب ، وهو فرض حالة الطوارىء لكنه لم يجد استجابة كثيرة من المجتمعين . وايده فى ذلك الرشيد الطاهر طبقا لرواية جوزيف لاقو نائب الرئيس ـ وهو جنوبى ـ وكان

حاضرا الاجتماع ، وكان رد المعترضين على الاقتراح ان حالة الطوارىء ربما تزيد الامر تعقيدا وتدخل البلاد فى اخطار وانقسامات قد تؤدى الى صراعات ، وكان الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة حاضرا هذا الاجتماع لكنه لم يعلق بشىء وظل ملتزما الصمت .

وخرج الاجتماع بقرار هو عدم السماح لمسيرة الاطباء التى تأجلت الى يوم الاربعاء ، وعدم استلام اى مذكرة منهم ، وكلف بابكر على التوم معتمد العاصمة ان يصدر بيانا باسم سلطات العاصمة القومية جاء فيه «اشاع البعض ان بعضا من الاطباء قد تقدموا لسلطات العاصمة القومية وحصلوا على تصديق بتسيير موكب يتحرك فى العاشرة من صباح الاربعاء لرفع مذكرة لسلطات العاصمة مؤكدا انه لم يقدم اى طلب اطلاقا لاى مسئول وأن موكبا كهذا يعتبر اساسا موكبا غير مشروع ، وكل من يدعو له او يشارك فيه يكون عرضة للمساءلة تحت قانون العقوبات » .

وخلال هذين اليومين ما بين الاثنين والاربعاء انهمرت منشورات التجمعات النقابية والاحزاب نورد منها على سبيل المثال بيانين الأول للجنة المركزية للنقابة العامة والآخر للجبهة الديمقراطية لاساتذة جامعة الخرطوم .

البيان الاول : بيان الى قواعد تنظيمنا العملاق

« تعايشون هذه الايام انتفاضة شعبنا العظيم ضد كل مظاهر القهر والمعاناة ممثلة فى الارتفاع الخرافى فى تكاليف المعيشة بصورة لم يسبق لها مثيل فى سياسات اقتصادية متخبطة انتجت وتنتج كل يوم فقرا وكسادا وبطالة . ارتفاع فى معدلات التضخم بنسبة تفوق الـ ٤٠٪ مع رهن كامل لموارد البلاد الاقتصادية للاحتكارات الاجنبية ومؤسساتها المالية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبعض سماسرة البترول . وتابعت جماهير شعبنا مسلسل تخفيض قيمة الجنيه السودانى المأساوى واللامتناهى حتى بلغ آخر تخفيض ٩٢,٣٪ وهذا يعنى ببساطة تخفيض مداخيل الفئات المسحوقة والمتوسطة من العمال والموظفين بنفس النسبة . وهذا يعنى ايضا تحطيم الرأسمالية الوطنية المنتجة بزيادة كافة الانتاج المحلى بشكل تستحيل معه المنافسة . وبالتالى تنحرف تلك الفئة عن دورها الوطنى لتلعب دور العميل المحلى للاحتكارات الاجنبية فى تصريف رءوس اموالها المتراكمة وايجاد موقع لها فى ارض السودان . وفى جانب الحريات الاساسية تشهد الساحة كل يوم انتهاكات صريحة لتلك الحقوق بصورة تتنافى مع الدستور والمواثيق الدولية . فمازالت المعتقلات تكتظ بالمعتقلين السياسيين والنقابيين بدون محاكمات . وحلت نقابات المهنيين لمجرد انها مارست حقوقها المكفولة فى الدستور . وهكذا وفى غياب الديمقراطية اشتعل فتيل الحرب الاهلية فى الجنوب اجتاحت المجاعة بعض اقاليم السودان . ان الازمة فى مدلولها الحقيقى تخبط سياسى وانهيار اقتصادى شامل . وطبيعى ان تنتهى الى انفجار جماهيرى غاضب . ازاء هذه الحقيقة الساطعة يؤكد تنظيمكم العملاق وانحيازه الكامل للشعب السودانى ويعبر تعبيرا مشروعا عن معاناته اليومية . ويطالب بسد نقص الحرية ونقص الطعام . وبقدر ما نؤكد وقوفنا الصلب مع جماهير شعبنا المناضلة ندين العناصر المندسة المجرمة التى اطلقت الرصاص من خلف المتظاهرين العزل فى خسة وجبن وفى ابشع جريمة يشهدها المسرح السياسى فى السودان . ومن هنا ندعو للتضامن النقابى من اجل :ـ

١ ـ استعادة الديمقراطية واشاعة الحريات العامة والاساسية .
٢ ـ اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين أو تقديمهم الى محاكمات عادلة .
٣ ـ صيانة استقلال القضاء بالغاء قانون الهيئة النقابية القضائية الذى صادر آخر مظاهر هذا الاستقلال .
٤ ـ الحل السياسى لقضية الجنوب على اساس ديمقراطى وادانة التصعيد العسكرى وتغذية النزعات القبلية .
٥ ـ العمل ضد الفصل وتشريد وبيع القطاع العام للشركات الاجنبية
٦ ـ حماية البيئة من التصحر والجفاف .. والوقوف بحسم ضد مشروع دفن النفايات الذرية فى ارض السودان لما له من آثار تدميرية على الانسان والبيئة حول هذه القضايا ومن أجلها تدعوكم اللجنة المركزية ومن خلفها المؤتمر العام للمشاركة فى الموكب السلمى الذى ينظمه تجمع النقابات يوم الاربعاء الموافق يوم ١٩٨٥/٤/٣ الساعة ١٠ صباحا من مبانى كلية الطب بجامعة الخرطوم وسيقوم الموكب بتسليك عريضة للسلطات المختصة تحمل رأى الحركة النقابية فى القضايا الراهنة وتهيب بكم اللجنة المركزية ومن خلفها المؤتمر العام المشاركة الفاعلة فى الموكب مع الالتزام الصارم بتوجيهات قيادة الموكب وتفادى الصدام ومنع العناصر والنخربة من التسلل .

وعاشت وحدة وتضامن الحركة النقابية السودانية .

والبيان الثانى للجبهة الديمقراطية لاساتذة جامعة الخرطوم وفيما يلى نصه :ـ

نخاطب اليوم اساتذة جامعة الخرطوم وجماهير الشعب السودانى عامة وبلادنا وحركة ثورتها الجماهيرية الديمقراطية تمر بأحرج مراحلها ، ففى غضون الايام القليلة الماضية التى شهدت مظاهرات عنيفة وشجاعة قادتها جماهير شعبنا الصامدة فى مختلف مدن السودان ضد سياسات وممارسات النظام الدكتاتورى الطاغى تساقط العديد من الشهداء دفاعا عن حقوق المواطن السودانى وتصديا لسياسات النظام التجويعية وصمودا واستبسالا ضد الطغيان والقهر والتسلط .

نخاطبكم اليوم وقد دخل العميل نميرى فى مرحلة جديدة بعد انصياعه التام لشروط صندوق النقد الدولى والدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ذلك الانصياع الذى نجم عنه :

ـ الانهيار الاقتصادى التام والمديونية التى بلغت اثنى عشر بليونا من الدولارات .

ـ تجويع الطبقة العاملة وجماهير شعبنا الكادحة مما دفعها لخيارات مريرة : الهجرة المتزايدة ، الاستدانة من الاحسن حالا وهذا مجال تضيق حلقاته ، ممارسة أكثر من مهنة فى وقت واحد ، التقليل من الانفاق على حساب الاحتياجات الاساسية لبناء الجسم السليم ، أو الموت جوعا كما حدث للكادحين فى غرب السودان ومعسكرات المويلح والشيخ ابو زيد فى أطراف العاصمة القومية .

ـ العجز عن سداد الديون والفوائد المترتبة عليها بالاضافة الى ضعف القاعدة الانتاجية التى قادت الى المزيد من الاستدانة وبالتالى الى التبعية المطلقة للدول الامبريالية والتفريط فى السيادة الوطنية بدءا بمنح القواعد العسكرية للولايات المتحدة لضرب الثورتين الافريقية والعربية وانتهاء بترحيل اليهود الفلاشا الى اسرائيل .

ـ فتح الباب على مصراعيه للصوص العالميين من أمثال عدنان الخاشقجى لنهب موارد البلاد وتحويلها لمصالحهم الخاصة بعد أن يقبض سماسرة النظام نصيبهم من تلك الصفقات .

- مصادرة كل الحريات والحقوق الاساسية والديمقراطية للمواطن من خلال حل النقابات والاحزاب وفرض أدوات القهر السياسى وهيمنة الحزب الواحد والجمهورية الرئاسية على افراد الشعب ، ولم يعد صدر هذا النظام يتسع لسماع وجهة النظر المخالفة حتى لو أتت من داخل أجهزته وتنظيماته الكرتونية - كما حدث للاخوان المسلمين أو من موقع التحالف السياسى - كما حدث للاخوان الجمهوريين . هذا بالاضافة الى الهجمة الشرسة على الجهاز القضائى الذى ديست كرامته وانتهكت حرمته وأعدم استقلاله تماما وتنصيب المشعوذين والمهووسين ومريضى النفوس كادوات لقهر واذلال الشعب .

- الانهيار التام فى الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم حتى أصبحت فترات العام الدراسى تحدد على أسس امنية وليس على القواعد التربوية أما خدماتنا الصحية فتردت حتى اقتصر اداء معظم المستشفيات على استقبال الحالات الطارئة ولاتجد مثل هذه الحالات حتى الضرورى من مستلزمات الاستقبال والعلاج .

- تدريب وتطوير أجهزة القمع المختلفة من احتياطى مركزى وأمن واستخبارات عسكرية لتؤدى دورها فى كفاءة عالية لاعتقال واغتيال وتصفية كل الخصوم السياسيين للنظام .

- كان من نتائج تلك السياسات أيضا النمو غير المتكافىء بين أقاليم السودان المختلفة والذى قاد جزئيا الى الحرب الاهلية الثانية والتى تدور رحاها بين جيش تحرير الشعب السودانى وقوات النظام . وهذا تعبير مشروع عن ظلم وقع على كاهل المواطنين فى الجنوب بعد أن قفل النظام جميع أبواب الحوار الديمقراطى مع مختلف قطاعات الشعب .

هذه الاسباب مجتمعة شكلت الاساس الموضوعى للمظاهرات العنيفة والشجاعة فى مختلف مدن السودان والتى قادتها جماهير شعبنا ضد سياسات النظام التجويعية . فتلك تظاهرات لم تقم بها جمهرة من (الغوغاء) أو من جماعة الاخوان المسلمين كما تدعى أجهزة النظام الامنية والاعلامية والسياسية وما اندلاعها فى احياء الديوم والحلفايا والصحافة الا دليل على انها نبعت من صلب جماهير الشعب .

واستشعارا منا لمسئوليتنا تجاه الوطن والشعب فاننا ندعو الهيئة النقابية لاساتذة جامعة الخرطوم وكافة التنظيمات السياسية والنقابية بالجامعة وخارجها الى العمل الدءوب المنظم والمنسق من أجل مواصلة الجهود النضالية لاسقاط النظام الديكتاتورى من خلال توحيد قوى المعارضة وتنظيم حركتها الثورية وذلك بهدف تأمين مايلى : -

أولا : اقامة حكومة ديمقراطية تمثل كافة القوى الوطنية على الساحة السودانية .
ثانيا : الغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وتوفير حرية العمل السياسى والنقابى
ثالثا : استقلال القضاء .
رابعا : استقلال الجامعات وكفالة حرية العمل التنظيمى والسياسى والاكاديمى .
خامسا : حل قضية الجنوب وفق نهج ديمقراطى .
سادسا : وضع سياسة اقتصادية توفر حياة كريمة لجماهير الشعب السودانى وتؤدى إلى اقامة قاعدة الاقتصاد السودانى وزيادة الناتج القومى مع عدالة توزيعه ، ووقف التدهور المريع للقوى الشرائية للجنيه السودانى .

اننا ندعو للاضراب السياسى كوسيلة اساسية لاسقاط هذا النظام كما ندعو القوات النظامية للالتحام مع بقية قطاعات الشعب من أجل الاطاحة بالنظام العميل وبزوغ فجر جديد تتحقق فيه الكرامة لكافة قطاعات الشعب السودانى .

المجد والخلود لشهداء الديمقراطية والسيادة الوطنية على مدى تاريخ نضال شعبنا الباسل .

عاش كفاح الشعب السودانى بمختلف فئاته وطبقاته من أجل الاطاحة بهذا النظام العميل .



كانت بيانات ومنشورات الاحزاب والتجمعات النقابية دعوة صريحة ومباشرة للجماهير ان تهب هبة واحدة لاسقاط النظام ، ولم تكن هذه البيانات مجرد عبارات انشائية لالهاب حماس الجماهير لكنها تضمنت حقائق عن الوضع الاقتصادى المتردى ، وعرضا موجزا لمشكلة الجنوب وبرامج واضحة ومحددة للعمل السياسى ودعوة لاستعادة الديمقراطية وكشفا لسلبيات النظام السابق وانحرافاته القومية الوطنية ، وسنلاحظ فيما بعد ان هذه البيانات تحولت الى مواثيق عمل للتجمعات الوطنية ، وكانت هذه المنشورات والبيانات تنتقل من يد الى يد بسرعة النار فى الهشيم ، وكان من السهل العثور على اى نسخة من هذا البيان الذى يتم تصويره فى الحال ويسلم لصاحبه وبهذه الطريقة امكن وصوله الى كل يد حتى اذا جاء يوم الاربعاء كانت النفوس مهيئة للاستجابة مع مسيرة الاطباء والدعوة الى تحويل الاضراب الى اضراب شامل فى كل مرافق الحياة .

فى صباح يوم الاربعاء احتشد داخل كلية الطب ، وكان نقيبهم الدكتور الجزولى دفع الله معتقلا منذ يوم الاحد وسكرتير النقابة الدكتور حسين ابو صالح ، فى داخل النقابة استعدادا للمسيرة كان يوجد الاطباء : صالح يس وحامد رشوان والواثق كبر وعلى العاقب وعلى عثمان بينما كانت شوارع المدينة قد امتلأت بالجماهير استعدادا للتحرك حاول رجال الامن اغلاق الباب على الاطباء لمنعهم من التحرك مع الجماهير لكنهم استطاعوا الخروج بعد ان كسروا الباب الخلفى للمستشفى وعند نهاية شارع القصر كان يمكن رؤية القنابل المسيلة للدموع وفشلت كل جهود رجال الامن التى جاءت مسرعة لغلق الشوارع ومنع اتصال الجماهير بعضها ببعض لكن المدينة تحولت الى كتل جماهيرية تزأر بالهتافات المعادية للنظام ، وكان المتظاهرون هذه المرة ليسوا هم «الغوغاء» أو «الفلاتة» ولكنهم المثقفون من محامين وقضاة ومهندسين ومحاسبين وجميع المهن التى انتظمت مع مسيرة الاطبأء ، وشوهد المحامى عمر عبدالعاطى ترفعه الجماهير وهو يقرأ عليها نص المذكرة التى كان من المقرر تقديمها الى رئاسة الجمهورية باسم التجمع النقابى لانقاذ الوطن وفيما يلى نورد نص هذه المذكرة :ـ

السيد / رئيس الجمهورية

تحية طيبة

نخاطبكم اليوم والبلاد تمر بمنعطف سياسى خطير يتحدد بموجبه مسار ومصير هذا الشعب الابى وذاتيته وهويته . وقد عشنا خلال الايام القليلة المنصرمة الصورة التى عبرت عنها قطاعات كثيرة من افراد هذا الشعب ومنظماته الديمقراطية عن سخطهم ورفضهم لمجمل السياسات المعلنة من قبل حكومتكم حول المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .. مما يعبر عن القناعة الشعبية بأن نظام مايو قد فشل فشلا ذريعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فى وقت قدم ويقدم فيه شعبنا كل التضحيات فى انتظار ان تثمر الوعود البراقة بالرخاء والوفرة والتقدم . وهاهو لايحصد فى النهاية سوى الجوع والفقر والفاقة والمرض . ويدفع بذلك مهرا غاليا لسياسات اقتصادية خرقاء اوقعت البلاد فى قضية الاحتكارات الاجنبية والمؤسسات الدولية المشبوهة التى ما دخلت بلدا الا زادته فقرا على فقره وكانت النتيجة ان ارتهنت رقاب الشعب السودانى كله لمديونية

لاسبيل الى الفكاك منها . كما ارتبطت سياسات النظام الاقتصادية والمالية بفساد بعض الافراد والجماعات الحاكمة التى ارتبطت مصالحها بمصالح لصوص الرأسمالية على المستوى الدولى . واصبح بعض ساسة مايو الوسيط لنهب ثروات شعبنا وما اتفاقية شركة النفط الوطنية مع عدنان الخاشقجى ببعيدة عن الاذهان وبفضل السياسات المالية الخاطئة انحط سعر العملة السودانية حتى اصبحت غير مبرئة للذمة ! وارتفعت اسعار المواد الاساسية بشكل لم يعد يتحمله حتى ميسورى الحال من افراد واسر هذا الشعب كل ذلك اذعانا لسلطات صندوق النقد الدولى . وتعطل الانتاج الوطنى بسبب الازمات والاختناقات التى اصطنعها المتاجرون بقوت الشعب ممن صنعهم النظام . وانعدمت مدخلاته الاساسية واصبحت سلعا للسوق السوداء تباع باسعار لاطاقة للمنتجين الحقيقيين بها .

وعلى المستوى السياسى والادارى فقد عبث نظام مايو بشعارات الحكم المحلى والاقليمى التى طرحتها الحركة السياسية فى السودان قبل مايو ١٩٦٩ وافرغتها من مضمونها الديمقراطى . وحول مؤسساتها الى هياكل فارغة المحتوى ولا غرو ان تصبح كذلك فى نظام تتركز فيه كل السلطات فى يد فرد واحد هو رئيس الجمهورية ، مما يضع الحكم الاقليمى والمحلى فى تناقض صريح مع السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية وعبث النظام ايضا بالنظام القضائى وحوله من قضاء مستقل الى مؤسسات تابعة لرئيس الجمهورية فافتقر لأبسط العدالة وسيادة حكم القانون .

وانفرط عقد الوحدة الوطنية نتيجة التطبيق الخاطىء للحكم الاقليمى واندلعت نار حرب ضروس فى جنوب الوطن حصدت ثروات وسواعد غالية وعزيزة . كان الاجدر ان توجه للبناء والتقدم . وعلى المستوى الدولى اصبح السودان بلدا فاقدا لسيادته الوطنية وجاهر حكامه بالعمالة الصريحة واصبح قدره ومصيره ليس بيده بل بيد دول اجنبية معروفة تتحكم فى سياسته الخارجية والداخلية وتقبض على مقدراته وثرواته لمصالحها أولا فى مقابل حماية حكامه واجبارهم على المزيد من الخضوع والسير فى ركاب العمالة ولا غرو ان تصبح ارض السودان الحبيب دون بلاد الله قاطبة مكانا تدفن فيه النفايات الذرية . وان يصدر منه اليهود الفلاشا الى اسرائيل

واستشعارا منا لواجبنا الوطنى واعتزازنا بالانتماء الوثيق لشعبنا وواجبنا المقدس نحو الدفاع عن مصالحه الحيوية نطالبكم بالتنحى عن قيادة شعبنا السياسية وافساح المجال للقوى الوطنية والديمقراطية لتقرر مصيرها بنفسها لانقاذ الوطن والأمة .

التجمع النقابى لانقاذ الوطن

امتلأت المدينة فى ذلك اليوم بالمصورين والصحفيين الاجانب الذين راحوا يسجلون احداث هذا اليوم ، وقد اعترضت اجهزة الامن حركتهم ، ومنعوا من التصوير واعتدى على مراسلة لاحدى شركات التليفزيون الامريكى واقتاد رجال الامن احد المصورين وهو يلتقط الصور الى احدى مراكز الامن وتم التحقيق معه واخذ منه الفيلم ، وهناك من تمكن من التقاط الصور والافلام وقد امكن ارسال هذه الافلام على آخر طائرة غادرت الخرطوم قبل توقف العمل بمطار الخرطوم فى الساعة العاشرة صباح يوم الخميس ٤ ابريل وهى طائرة سويسرية كانت فى طريقها الى اثينا .

كانت الجماهير قد عقدت العزم وخرجت فى كتل بشرية تهتف بسقوط النظام وردت هتافات : "لن ترتاح يـا سفاح" يا بثينة (زوجة نميرى) حمارك عينه (أى أن زوجك اقل الاشياء شأنا) ـ لازيت ولا ويكه وانت صايع فى امريكا ـ يا بوليس ارمى البونبان (القنابل

المسيلة للدموع) عشان بثينة تجيب تيمان (توأم) - ما قال بيجى .. ماله ماجه - "عائد عائد يا اكتوبر" .

ولعل تصرفات السلطة فى الأيام الأخيرة قد أثارت استفزاز الجماهير ومنها خطاب الرئيس نميرى الأخير امام القيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى ثم اعتقال مئات المواطنين من الطلبة والنقابيين والمواطنين وخطاب ابو القاسم محمد ابراهيم فى مسيرة الاتحاد الاشتراكى التى هدد فيها المتظاهرين ، وهكذا تحولت مدينة الخرطوم الى كتل بشرية قوية الحناجر تهدر بارادة تغيير المواقع .. ولم يكن امام رجال الأمن سوى القاء القنابل المسيلة للدموع ، وهى قنابل كاتمة للصوت تحدث موجة دخانية يتسرب دخانها ليلسع الوجه ويخنق الحلق ويثير السعال ، ويستمر تأثيرها لمدة عشر دقائق أو ربع ساعة ، كان المتظاهرون يتفرقون بعدها ليعودوا مرة أخرى . وتلاحمت الجماهير التى ملأت الشوارع رجالا وشبابا وشيوخا ونساء باطفالهن فى سائر مناطق الخرطوم وام درمان والخرطوم بحرى ، وقد سمعت فى هذا اليوم اعيرة نارية اطلقها رجال الامن وقد سقط فى هذا اليوم مواطن سودانى يدعى "محمد الحسن احمد فضل الله" يعمل فى شركة الخطوط الجوية السعودية وكان قد اعتقل لانتمائه لحزب البعث وكان يقف فى الدور الثانى من المبنى الذى يقع فيه مكتب الخطوط الجوية السعودية ، واصابته فى رأسه رصاصة من مسدس كاتم للصوت ونقل الى المستشفى حيث لفظ انفاسه بينما حمل المتظاهرون قميصه الملطخ بدمه وهم يهتفون "يسقط الامن الفاشستى" - "القصاص بالرصاص" لقد هانت النفوس عنه رؤية هذا المشهد وامتلأت القلوب بالغضب وسيطر على الجماهير التحدى اما أن يسقط النظام بأجهزته او يموتون بالرصاص وكشف المتظاهرون عن صدورهم علامة انهم على استعداد لتلقى الرصاص .

فى نفس الوقت اصيبت المدينة بالشلل التام ، واصبح الموقف خطيرا للغاية فاما ان تواصل الجماهير غضبها ويستمر العصيان المدنى إلى أن يستسلم النظام ويسقط ، أو تتدخل قوى الأمن لتحصد هؤلاء المتظاهرين بالرصاص وقد بدت فى المظاهرات ملامح مشجعة حول تلاحم رجال الشرطة مع الجماهير ، فلم يتعرضوا للمتظاهرين بأذى بل أن أربعة ضباط شوهدوا فى سيارة الشرطة وهم يرفعون أيديهم تحية للجماهير فى ملتقى شارع الجمهورية مع شارع القصر ، وعندئذ اندفعت الجماهير نحو السيارة تهتف "البوليس بوليس الشعب" ورفع المتظاهرون السيارة تحية للشرطة وسرعان ماخرجت السيارة من وسط المتظاهرين تأخذ طريقها الى الشوارع الاخرى . وقد حرص المتظاهرون فى هذا اليوم على النظام فلم يحدثوا اى حالة تخريب ، وسعت كل جماعة ان تنظم نفسها بنفسها ، وتهتف لرجال الشرطة ذلك الهتاف الذى ولد فى هذه المظاهرات كشعار "البوليس بوليس الشعب" الا ان مقاومة المتظاهرين جاءت من رجال أمن الدولة راكبى سيارات اللورى ولابسى البدل الزرقاء والقبعات النحاسية ذات اللون الابيض وهم يحملون الهراوات ويقذفون بالقنابل المسيلة للدموع وكانت هذه القوات تمثل مظهرا للعداء بينها وبين الجماهير التى انهالت عليها بهتافات السخط وقابلت العداء بالعداء .

تحولت احداث السودان منذ ذلك اليوم الى الخبر الاول فى جميع اذاعات العالم ، وقال راديو لدن" ان الرئيس السودانى جعفر نميرى كان متهورا عندما ترك بلاده وهى تغلى بالمظاهرات وسافر الى امريكا" وقال صحفى اجنبى فى نفس الاذاعة باللغة الاجنبية ان احد اساتذة جامعة الخرطوم قال له ان الشعب السودانى اصبح يرفض جعفر نميرى وسيقبل بأى حاكم يأتى بعده حتى لو كان عيدى امين" ، ويبدو أن الصورة التى نقلت للرئيس السودانى المقيم فى المستشفى بواشنطن لاجراء فحوصات طبية لم تكن

حقيقية ، او تكون وصلت واستخف بها .

وخلال ايام الأربعاء والخميس والجمعة راح الرئيس نميرى وهو فى واشنطن يدلى بالعديد من التصريحات الصحفية لمراسلى الصحف ووكالات الانباءالعربية والصحف الامريكية يتهم جماعة الاخوان المسلمين والشيوعيين بأنهم الذين يثيرون الاضطرابات فى السودان ويخفف من نتائجها ، بل انتقد بعض الصحف والاذاعات « التى تهول من هذه الاحداث وتبالغ وتتخلى عن ذكر الحقيقة " . كان من المقرر ان يصل الرئيس نميرى الى القاهرة يوم السبت ويبقى بها يومين يعود بعدها الى الخرطوم . ثم يواصل رحلته الى باكستان ، وقد غادر الخرطوم يوم الأحد ٣١ مارس ممثل لمراسم رئاسة الجمهورية للاعداد لزيارة الرئيس نميرى الى باكستان التى كان مقررا ان يبقى بها ثلاثة ايام . وقد علقت بيانات النقابات والاحزاب على ما انفقه الرئيس فى هذه الجولات . وتردد ان رئاسة الجمهورية سحبت من البنك المركزى مبلغ ١٤ مليون جنيه سودانى على دفعتين احداهما ٨ ملايين جنيه والاخرى ٦ ملايين جنيه واشترت بهذين المبلغين دولارات من السوق السوداء قدرت بنحو اربعة ملايين دولار ونصف لتنفق على تكاليف رحلات الرئيس وحاشيته التى تتكون من ٦٤ شخصا هم بعض افراد عائلته وحرسه الخاص وطباخيه وطبيبه الخاص وأعضاء البعثة الاعلامية المرافقة ، وكان مجرد ذكر هذه المعلومات وسط الجماهير يزيدهم غضبا وسخطا وسط ارتفاع الاسعار ووجود مليون ونصف مليون لاجىء ، وشبح المجاعة يهدد ٤ ملايين مواطن بسبب التصحر بينما يطالب المواطنين امام القيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى بأن يقللوا من طعامهم وشرابهم واستهلاكهم لمواد الوقود لعدم وجود اموال فى الدولة .

مثل هذه المعلومات كانت تذكى حماس الجماهير التى ظلت ثائرة ولم يكن يبدو انها ستهدأ ، ظلت المظاهرات حتى ساعات الليل اشترك فيها الرجال والشباب والنساء والامهات ، وكان يمكن ان ترى امهات يحملن اطفالهن على صدورهن ويسرن فى المظاهرات وهن يهتفن بسقوط النظام وتردد مع الجماهير "لن يحكمنا طيش حنتوب" وهذا الهتاف اشارة الى ان الرئيس نميرى الذى كان طالبا فى مدرسة حنتوب الثانوية بواد مدنى كان معروفا بتخلفه فى الدراسة وترتيبه الاخير ، وتجددت المظاهرات يوم الخميس على نحو ما كان بالامس حتى بدا للمرء ان الجماهير عرفت لها وظيفة جديدة فى حالة توقف العمل ، واستمرار الاضراب وسرعان ما امتلأت الشوارع مرة اخرى ابتداء من الساعة التاسعة صباحا ـ اى وقت الفطور ـ وبدأ الصراع بينهم وبين اجهزة الامن والقنابل المسيلة للدموع والهراوات حتى بدت المدينة كأنها محتلة تصادم جنود الاحتلال ، او كأنها مدينة من مدن جنوب افريقيا التى تقاوم التفرقة العنصرية ، وتزايد توزيع البيانات والمنشورات ، وظهرت منشورات تحمل توقيع الضباط الاحرار ، وآخر يحمل توقيع اتحاد الطلاب وثالث يحمل توقيع تجمع الشعب السودانى ، ورابع يحمل توقيع قضاة السودان ..

وساعة بعد ساعة انتشر الاضراب فى كل موقع عمل . حتى وصل الى المؤسسات الهامة بالنسبة للنظام مثل وكالة السودان للانباء ، ولاول مرة توقفت الوكالة عن الارسال وهى الوكالة التى تمثل اهمية كبرى للرئيس نميرى ، فلم تكن مجرد جهاز اعلامى وانما كانت جهازا لخدمة الرئيس ومده بالمعلومات الصحفية وغير الصحفية وتزودت بأحدث الاجهزة الفنية التى فاقت سائر اجهزة الدولة وتوقف جهاز (الفيكس ميل) الذى يرسل عن طريقه للرئيس المقيم فى امريكا كل شىء ، التقارير واخبار الصحف ونشرة الوكالة ،

وبالتالى فقد الرئيس اهم وسيلة للاتصال التى من خلالها يتابع ماجرى فى الدولة . وامتد الاضراب ليشمل جريدتى الايام والصحافة وصدرت الصحيفتان بصعوبة ، وامتد الاضراب الى الاذاعة والتليفزيون اللتين كان يقوم بتشغيلهما مهندس واحد وعدد قليل من المذيعين وكان ذلك منعكس على ندرة الاخبار التى تذاع وطبيعة البرامج ومنعكس بوضوح على التليفزيون الذى اكتفى بمذيع واحد يقرأ نشرة الاخبار المحلية فقط وعلامات الضيق بادية عليه وخلت النشرة كالعادة من الافلام المصورة والاخبار العالمية ثم يتوقف الارسال بعد قراءة النشرة بلا أى عبارة مكتوبة او تقول شيئا ، وفى الايام العادية كان يقرأ النشرة مذيعان وتبدأ بتقديم الاخبار المحلية ثم الاخبار العالمية المصورة ، وبعدها نشرة الاحوال الجوية ، وتستمر البرامج حتى الساعة الثانية عشرة .

ولكى يكتمل الموقف انضم الدبلوماسيون الى الاضراب ، واصدرت نقابة الدبلوماسيين بيانا نورد فيما يلى نصه :

"لم يعد خافيا على احد حالة التردى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى والاخلاقى الذى وصلت اليه البلاد بفعل السياسات الخاطئة والتخبط والفساد والافساد الذى يمارسه النظام الراهن .

ولم يعد خافيا كذلك تمسك النظام الأعمى بالبقاء فى السلطة وان كان ذلك على حساب الشعب وكرامته وقيمه وعلى حساب قوته ورفاهيته .

وقد تمثل ذلك فى السياسات الجائرة التى انتجها النظام ، وفى لجوئه الى كافة اساليب القمع والارهاب ومصادرة الحريات وانتهاك الحقوق الاساسية للمواطنين وكان لابد لتلك السياسات ان تنعكس على سياسة البلاد الخارجية وتوجهاتها فى كافة المحافل الاقليمية والدولية وازاء التزاماته القومية والقارية انعكس ذلك فى الانحياز التام والتبعية العمياء للسياسة الامريكية فى المنطقتين العربية والافريقية وتمثل ذلك فى مهادنة العدو الصهيونى من خلال اتفاقيات "كامب ديفيد" بل ودعمه بالقوة ألبشرية وذلك باستخدام الاراضى السودانية كجسر لترحيل اليهود الفلاشا الى اسرائيل .

ومن ناحية اخرى كانت سياستنا الخارجية عرضة للاهواء والامزجة والقرارات الفوقية ، ولعل خير مثال لذلك ما كان من اغلاق نصف بعثاتنا الدبلوماسية فى الخارج دون دراسة او تروى (١) ثم اعادة فتح عدد كبير منها بعد فترة وجيزة مما عرض سمعة السودان ومكانته وعلاقته مع الدول الصديقة لهزات عنيفة وجعل بلادنا اضحوكة ومثارا للسخرية بالاضافة الى أنه اثقل كاهل دافع الضرائب وكان يمكن تجنبها .

وان الانتفاضة الشعبية التى تشهدها بلادنا هذه الايام لهى خير تعبير عن رفض جماهير شعبنا للنظام الراهن ولسياساته الجائرة ولاخطائه فى المجالين الداخلى والخارجى .

ونحن من منطلق الوفاء والولاء لتراب هذا الوطن نضع يدنا فى ايدى بنى شعبنا فى انتفاضتهم العظيمة مؤكدين اننا لن نتخلف عن المشاركة فى النضال من اجل استعادة كرامة الانسان السودانى وحريته واستعادة مكان السودان ووضعه الطبيعى فى العالمين العربى والافريقى وعلى الصعيد الدولى ـ عاش السودان ارض المجد والبطولات ـ عاشت امتنا السودانية المنضالة .

وقد صدر هذا البيان فى غيبة وزير الخارجية هاشم عثمان الذى كان ضمن الوفد

(١) فى عام ٨٤ اصدر جعفر نميرى قرارا باغلاق سفارات السودان فى قطر وعمان والاردن ودولة الامارات والمغرب والجزائر والدنمارك وتشيكوسلوفاكيا وكندا ، وقد كلف اغلاق هذه السفارات مبالغ طائلة قيمة شحن ونقل الدبلوماسيين والموظفين الى الخرطوم .

المرافق للرئيس نميرى فى زيارته للولايات المتحدة الامريكية(٢) .

وهكذا اصبح الموقف الان يتطور الى نقطة انفجار لابد من وقوعها واعلن القضاة انهم سيسيرون موكبا يوم السبت ٦ ابريل يبدأ من دار القضاء بشارع الجامعة ومعهم الدبلوماسيون تضامنا مع نقابة الاطباء والمحامين والمهندسين وسائر النقابات وجماهير الشعب السودانى ، ومعنى ذلك ان القضاء قد اعلن موقفه ودخل مجال الثورة .

وامام هذه التطورات التى حدثت يوم الاربعاء باعلان الاضراب العام ، وفى محاولة يائسة عقد اللواء عمر محمد الطيب النائب الاول لرئيس الجمهورية اجتماعا بمقر الاتحاد الاشتراكى بحث خلاله السياسة الامنية والاقتصادية وفى هذا الاجتماع قال انه قادر على انهاء هذا الوضع وحسم هذه الاضطرابات فى ساعة واحدة . وظهر فى مساء اليوم على شاشة التليفزيون يوجه بيانا الى الامة كأنه ناظر مدرسة يتحدث الى طلبة فى مدرسة المشاغبين فقال ان قرارات اتخذت لتخفيض سعر الرغيف خمسة قروش ليعود سعره ١٥ قرشا بدلا من عشرين والصابون ٣٥ قرشا بدلا من ٤٥ والارز ١٥٠ قرشا بدلا من ١٦٠ وناشد المواطنين الهدوء قائلا لهم ان الرئيس قد نجح فى مهمته للولايات المتحدة الامريكية وسيعود ومعه ملايين الدولارات من امريكا لحل المشاكل الاقتصادية .

كان مجرد اعلان هذا البيان وهذه القرارات خطأ وبدا كآخر صيحة للنجاة امام الطوفان البشرى الهادر وقوبل بسخرية من الجماهير .

وبدا الموقف لبعض المسئولين انه لا أمل ، وان النهاية اقتربت وقد تمكن اثنان من المسئولين من السفر مساء يوم الاربعاء بعد الاجتماع الذى عقده عمر الطيب وهما محمد محجوب سليمان السكرتير الصحفى للرئيس ويوسف ميخائيل المستشار القانونى لرئاسة الوزراء وتمكنا من الهرب فى اللحظات الاخيرة وكان عدد من المسئولين خارج السودان وهم عز الدين السيد رئيس مجلس الشعب وابو القاسم هاشم ، ومحمد عبد القادر عمر الامين الاول للاتحاد الاشتراكى ، وهاشم عثمان وزير الخارجية ، وصغيرون الزين صغيرون وزير الرى ، وحاكم محمود وزير الزراعة وقد بقى من هؤلاء فى الخارج عز الدين السيد وابو القاسم هاشم وحاول اثنان من المسئولين هما الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية وبهاء الدين محمد ادريس مساعد رئيس الجمهورية السفر فى الساعات الاخيرة ، وتقول احدى الروايات انهما توجها الى المطار صباح الخميس للسفر على احدى الطائرات الا ان موظفا بالمطار جاء اليهما باستراحة كبار الزوار وابلغهما ان الطائرة ستتأخر لوجود عطل فنى بها ويمكنهما العودة الى البيت وسيتصل بهما فور التأكد من سلامة الطائرة واستعدادها للمغادرة وعاد المسئولان الى بيتهما فى انتظار ان يدق التليفون من المطار لكن الطائرة كانت قد غادرت .

وأصبح السودان واخباره وتصريحات رئيسه الموجود فى امريكا حديث اذاعات وصحف العالم كما لو كانوا يتابعون قصة درامية مثيرة لابد ان تكون لها نهاية ، والقصة الدرامية هى صراع بين شعب وفرد ، والفرد هو الحاكم وله مطلق السلطات كما حدد له الدستور ، ولكن اى دستور هذا الذى يكون فى خدمة فرد وليس للشعب ، ان يكون تابعا للفرد الحاكم ، من اجل هذا كان عدم اكتراث الفرد بما يحدث بل انه صرح يوم الخامس من ابريل لصحيفة نيويورك تايمز "انه لاتوجد قوة تزحزحنى عن موقعى وانا لازلت رئيس الجمهورية" وخرجت يوم الخميس والجمعة اخبار من واشنطن تقول ان الحكومة الامريكية

---

(١) عاد هاشم عثمان من القاهرة الى الخرطوم بعد ايام من اعلان انحياز القوات المسلحة الى الشعب وقد اعتقل لمدة شهر ثم افرج عنه ، وكان اول الذين افرج عنهم .

نصحت الرئيس السودانى بأن يعود لبلاده لمعالجة الموقف المتدهور هناك "وقال نبأ ان الرئيس السودانى قرر العودة فورا الى بلاده وانه غادر واشنطن مساء يوم الجمعة الا ان نبأ آخر عاد يقول نقلا عن متحدث بالسفارة السودانية بواشنطن ان الرئيس نميرى لم يغير برامجه وانه سيواصل زيارته لواشنطن وبعدها يتوجه الى القاهرة كانت الاخبار متضاربة هل سيكون الرئيس نميرى غدا صباح الجمعة فى الخرطوم ام انه سيستمر فى زياراته خارج بلاده فى جو الثورة الشعبية الهادرة .. ان الجماهير قد عقدت العزم على ان تتخلص من هذا النظام سواء وصل الرئيس ام لم يصل ، وهى لاتملك من الوسائل الا ارادتها وأن تواصل الاضراب الشامل والتظاهر المستمر والهتاف ضد النظام ورفضه .

وتنوعت الاحتمالات لدى المراقبين .. احتمال يرى أن الرئيس قد انتهى حتى لو عاد وحكم فانه يكون قد فقد الشرعية الشعبية ، فما حدث خلال الايام الماضية هو استفتاء شامل بنسبة ٩٩ بالمائة على رفض الرئيس ونظامه ولو عاد فان رؤوسا ستطير ومناصب ستلغى حتى لمن هم اقرب المقربين لديه وان حالة الطوارىء سوف تتجدد واتجاها آخر يرى أن الرئيس لن يعود وأنه كان يعد نفسه لهذه النهاية .

لم يستطع محللو الاحداث حتى فى ادق مراكز التحليل ان يتوصلوا الى شىء قاطع واحد لانهم اغفلوا ارادة الجماهير .

السادس من ابريل
الخامس عشر من رجب

منذ اليوم الاول للانتفاضات الشعبية التى اندلعت يوم ٢٦ مارس ١٩٨٥ فى ام درمان وبعد سفر الرئيس الى الولايات المتحدة الامريكية فى اليوم التالى ، كانت الاسئلة تدور حول موقف القوات المسلحة ، ذلك أن جهاز أمن الدولة وأطقمه معروف موقفها ، وانها انشئت من أجل حماية النظام ، وهى التى تقوم بمطاردة المتظاهرين والقاء القبض عليهم وايداعهم السجون ، واطلق الرصاص والقنابل المسيلة للدموع ، كل هذا كان معروفا .

ولكن ماذا عن دور القوات المسلحة ؟ كان المهتمون بالامر من السياسيين يسألون هل نزل افراد الجيش الى الشارع ، ان نزولهم له مغزاه ، ذلك أن هناك مفهوما سائدا لدى البعض أن الجيش إذا نزل الشارع فلن يتركه لانه بعد ذلك مباشرة سيكون ممسكا بزمام السلطة ، ووسط هذه التساؤلات استمرت أحداث العشرة أيام التى أصيبت الحياة فيها بشلل تام ، فقد انقطعت الكهرباء عن المنازل وسمح مهندسو ادارة المياه بايصال المياه الى الاحياء والمنازل كالعادة لان الهدف من الاضراب ليس هو ايذاء الناس فى حياتهم اليومية ، وتوقفت حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية واصبح من الصعب استخدام اجهزة التليفونات فى مكالمات داخلية او خارجية ، واغلقت البنوك والمصارف ابوابها ابتداء من يوم الاربعاء الثالث من ابريل ، وتوقفت الحركة فى مطار الخرطوم واصبح المطار مغلقا ابتداء من صباح يوم الخميس ، ومنذ يوم الاربعاء لم تعد اجهزة الامن قادرة على السيطرة على الموقف فكلما اندلعت مظاهرة فى ام درمان ، سرعان ماتندلع بعدها مظاهرة اخرى فى الخرطوم والخرطوم بحرى وفى قلب العاصمة وفى مدن الاقاليم ، فى مدنى وعطبرة بصفة خاصة . واستمرت هذه المظاهرات حتى ساعات متأخرة من الليل ويمكن القول ان نظام حكم جعفر نميرى قد سقط عمليا يوم الاربعاء الثالث من ابريل ..

ونعود للسؤال ماذا عن دور القوات المسلحة ؟:

كان من الواضح ان القوات المسلحة تراقب الموقف من بعيد دون ان يصدر عنها شىء وعندما جاءت الفرصة لتقول كلمتها لم يلتفت الى ذلك احد ، ففى يوم السبت ٣٠ مارس احتفلت القوات المسلحة بذكرى يوم الشهداء وجرت الاحتفالات بمقابر حمد النيل وفى داخل وحدات القيادة المسلحة ، وفى هذه الاحتفالات تحدث الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب بوصفه وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة ، كما تحدث الفريق يوسف حسين رئيس هيئة الادارة ، وأكدا على أن « القوات المسلحة ستبقى امينة على الوطن منحازة الى جانب الشعب وثورته حامية لمكتسباته ومقدراته » ...

ولم تلفت هذه العبارة نظر احد ، لكنها حملت اشارة الى احتمال تدخل القوات المسلحة اذا تكاتفت قوى الشعب واجمعت ارادتها فان القوات المسلحة ستنحاز اليها ، وكانت احتفالات القوات المسلحة تتم وسط غليان شعبى انبعثت منه شرارة الاصرار على اسقاط النظام من خلال مظاهرات مدينتى ام درمان والخرطوم وبيانات الاطباء وطلاب معهد

الكليات التكنولوجية وغيرهما من النقابات والتجمعات الوطنية .

وفى يوم الاثنين الاول من ابريل اجتمع اللواء عمر محمد الطيب النائب الاول للرئيس بقيادة القوات المسلحة وكبار الضباط ، وكان الاجتماع كما قال اللواء بابكر عبد الرحيم وقتها بهدف التنوير بابعاد الاحداث التى حدثت مؤخرا وما قامت به اجهزة الامن للتصدى للاعمال التخريبية وحراسة المواقع الحيوية . وحسم سوار الذهب النقاش الذى جرى فى هذا الاجتماع والذى اثاره عمر محمد الطيب لمعرفة دور القوات المسلحة .. قال الفريق سوار الذهب بصوته الهادىء ذى النبرة العسكرية « ان قوات الشعب المسلحة هى صمام الامن للوطن ودرعه الواقى » .

وفى جانب آخر طرحت القوى الاخرى نفس السؤال على افراد القوات المسلحة ، كل بطريقته ، وقد جرى اول اتصال بين قيادات الاحزاب وافراد القوات المسلحة يوم الاثنين للوقوف على رأيها وذلك عندما اتصل السيد الصادق المهدى بعدد من الضباط وابلغهم بضرورة تدخل الجيش ، ووفقا لرواية الصادق المهدى نفسه معى فان احد العسكريين رد عليه قائلا :-

- ان القوات المسلحة لاتريد انقساما فى الصفوف ، وحدوا انفسكم ، واجمعوا امركم وعند ذلك سنقف معكم .

وهكذا جاءت اشارة اخرى من القوات المسلحة كانت الاولى فى احتفالات يوم الشهداء والتى اكدت ان القوات المسلحة ستنحاز الى الشعب ، والاشارة الثانية فى اللقاء مع الصادق المهدى التى اشترطوا فيها انهم لشترطوا ان يكون الشعب كله موحدا ولا انقسام فيه .

كانت القوات المسلحة تخشى من انقسامات قد تحدث فتورط افراد الجيش وضباطه لو انهم تدخلوا وفشلوا خاصة ان هناك العديد من المحاولات التى قام بها عدد من شباب الضباط واكتشف امرها واعتقل القائمون عليها . وكان هناك نحو تسعين ضابطا معتقلا فى تلك الايام ، بتهمة القيام بمحاولات انقلابية سابقة ، لهذا فان ضباط القوات المسلحة كانوا حريصين على نجاح اى خطوة يعتزمون القيام بها وسط هذه الاحداث ، وأمام هذه التطورات بدأ صوتهم عاليا فى اجتماع آخر عقده معهم عمر محمد الطيب ، فقد كان ردهم هذه المرة مليئا بالسخط والاستياء ، وشكوا له من نقص الاسلحة ، وعدم الاهتمام بأحوال الضباط والجنود والوحدات المختلفة لان كان شىء - على حد قولهم - يذهب إلى جهاز أمن الدولة ، ووعدهم عمر الطيب بأنه سيسعى لتحسين أحوالهم ومدهم بالمعدات التى يحتاجونها لكنه لم يشعر حتى هذا اليوم أن أفراد القوات المسلحة قد يتحول سخطهم هذا إلى انحياز مع الشعب فأفراد الجيش من أبناء الوطن ، وقد يكون هناك أبناء الضباط أو عائلاتهم قد اشتركوا فى هذه المظاهرات . ولم يتعمق المسئول الاول عن جهاز أمن الدولة فى فهم الاشارات فى الاحتفال بيوم الشهداء "بأن الجيش سينحاز الى الشعب" .

وربما ادرك اللواء عمر الطيب ان هذه هى الايام الاخيرة فى النظام لكن الامل راوده فى أن التغيير لو حدث فسيكون لصالحه فهو النائب الاول ، وهو المسئول عن جهاز امن الدولة وعلاقته طيبة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وربما رنت فى ذهنه تلك الكلمات التى قالها له احد رجال المخابرات الامريكية منذ عام : "لماذا لاتكون انت الرجل القادم بعد نميرى" . يومها ضحك مع المسئول الامريكى ولم يأخذ الامر على محمل الجد ، وها هو الآن يتذكرها .

كذلك لم ينس حواره مع جوزيف لاجو فى شهر يوليو عام ١٩٨٤ وكان الرئيس نميرى وقتها موجودا فى مصر كعادته فى كل عام بأن يقضى اياما من شهر رمضان فى

الاسكندرية ، قال له لاجو يومها : ان الرئيس لم يعد يصلح ، فهو يتصرف كرجل مجنون ، وانت يا عمر الرجل الثانى فلماذا لاتتدخل وتفعل شيئا وتنقذ البلاد من اهوال قادمة" ؟

كان لاجو يحدثه باللغة الانجليزية ، واستمع اليه عمر الطيب ، وراحت نظراته تجول فيما حوله ، وترتفع إلى السقف ، ثم قال بصوت ممتلىء برنة الاسى والاعتراف بالعجز :

ـ "وماذا نستطيع أن نفعل .. أن الرئيس يحكم البلاد كما لو كانت حظيرة دواجن يمتلكها لنفسه" .

وتدل هذه الرواية كما رواها لى جوزيف لاجو على أن أحدا لم يستطع أن يجاهر برأيه الحقيقى امام الرئيس بل انهم كانوا يبالغون فى رسم الصور الوردية امامه ، ومن لم يفعل غير ذلك فاما ان يعزله او يوجه له شتى الاتهامات . وها هى الفرصة تأتى فهل سيفعل الرجل الثانى شيئا ان الفرصة صنعتها جماهير الشعب ، ولاول مرة فى التاريخ الحديث يجمع شعب على رفض حاكمه بهذا التعبير المباشر فى الرفض والسخط والاحتجاج على النظام الا ان الرجل الثانى ادرك انه لايمثل واجهة شعبية تأتى به وتجعله الرجل الاول فى هذه الاحداث . ولكن من يدرى ؟ لعله سيكون الرجل الأول بعد غياب الرئيس ، هكذا راح الرجل الثانى يتأمل مع نفسه ما يجرى رغم أنه كان يعتزم تقديم استقالته منذ اسابيع قبل حدوث الانتفاضات الشعبية .

ولكن الاحداث جرت على غير التوقعات ، فالمظاهرات لازالت تطوف بانحاء المدينة والجماهير لم تتوقف ليل نهار عن التعبير عن السخط وراحت قيادات الاحزاب والتجمعات الوطنية تعقد الاجتماعات فيما بينها وتستعد للخطوة القادمة .

وقد قال لى الصادق المهدى اننا لاول مرة فى برامجنا نضع الاغتيال السياسى كجزء من مخططاتنا ، فقد كانت حساباتنا انه لو فشلت هذه الانتفاضات الشعبية والاضرابات فى اسقاط نظام جعفر نميرى فاننا سنجد انفسنا لاول مرة مضطرين لاسلوب الاغتيال .

وجاء يوم الجمعة اكثر هدوءا من الايام السابقة ، وكان من الصعب التمييز بين الذين خرجوا من بيوتهم للتنزه فى عطلة الاسبوع او الذين خرجوا للمظاهرات ، فالذين خرجوا للتنزه كانوا يرددون ايضا هتافات الايام الماضية ، وصنعت احداث هذه الايام سلوكا اجتماعيا ونفسيا لدى الجميع وحتى لدى الاطفال .. فكثيرا ما كان يرى الاولاد وقد تجمعوا ليقف واحد منهم يقلد الخطباء ويعيد ترديد ما كان يتردد فى المظاهرات من هتافات واصبح اسم الرئيس حتى لدى الاطفال مرتبطا بالطغيان والخيانة والعمالة والمهانة وهكذا اصبح من الصعب ان يواصل الرئيس الاستمرار فى الحكم حتى لو امكن له ان يعود الى الخرطوم فى مثل هذا الجو الشعبى الرافض الذى يكيل له اللعنات والاهانات على هذا النحو ولو كان هناك فريق هنا او هناك يؤيده .

لكن الهدوء الذى اتسمت به العاصمة يوم الجمعة كان هدوءا ينبىء عن شىء ما .. فقد امتلأت المساجد بالمصلين ، واصبح من المحتمل ان يخرج المصلون الى الشارع بعد الصلاة يواصلون احتجاجهم ورفضهم للرئيس وللنظام ، وكان هناك مسجدان يعكسان الحقيقة ، الاول مسجد المهدية فى ام درمان الذى عادة يضم قوى المعارضة من الانصار واعضاء حزب الامة بقيادة الصادق المهدى الذى يقوم بالقاء خطبة الجمعة . والمسجد الآخر مسجد القوات المسلحة الذى اعتاد الرئيس ورجال الامن والجيش وبعض اعضاء الحكومة وبعض الدبلوماسيين العرب ان يؤدوا الصلاة فيه .. فى مسجد المهدية ألقى السيد الصادق المهدى خطبة الجمعة دعا فيها القوات المسلحة ان تتدخل لانقاذ الاسلام والسودان .. وقال الصادق المهدى :

« ايها الاحباب فى الدين والوطن ، هذا النظام الذى يحكم السودان الان جثم على صدر الوطن ستة عشر عاما عجافا ظلم فيها الناس وكذب عليهم وافسد الحياة الخاصة والعامة وسلط على الشعب سياط البطش والاستبداد داخليا ، وجر عليه الوان عار التبعية الاجنبية مهددا السيادة الوطنية ، واثناء هذه الفترة ضلل النظام الشعب بشعارات جوفاء كالتنمية والحكم والاقليمى حتى اذا انكشفت الشعارات وبطل مفهومها وتلفت محتارا وختم حيرته برفع شعار الاسلام ، لم يطبق النظام من الاسلام الا الجلد والقطع والصلب وردع المواطنين ، فعل ما فعل باسم الاسلام مع ان دين الله هو الرحمة والعدل والتعاون وأما العقوبات فى الاسلام فهى اجراءات رادعة مقصود بها حماية النظام الاسلامى الاجتماعى الذى يقوم سياسيا على الشورى واقتصاديا على التكامل واجتماعيا على الاخاء .

ويواصل الصادق المهدى خطبته قائلا : "وهاهو شعب السودان اطفالا وشيبا وشبابا يفجر ثورة رجب المجيدة قدم البرهان مرة اخرى على حيويته واقدامه ، ولقد اسفرت بشعاعات الصبح واتحدت كلمة الشعب وكل واحد او واحدة منا مطالب بالمشاركة فى انقاذ الوطن وفى مولد السودان الجديد .. القاعدون عن الزحف المقدس قاعدون عن نداء الوطن متخلفون عن مسيرة التاريخ .. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لايهتم بأمر المسلمين فليس منهم أو كما قال :

وفى الخطبة الثانية قال الصادق المهدى :

واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا ـ الصلاة والسلام على سيدنا محمد قال : ان المنبت لا ارضا قطع ولا ماء ابقى ..

فى يوم الثلاثاء الخامس من رجب ثار طلبة جامعة ام درمان الاسلامية بقيادة اتحادهم يعبرون عن ضمير أمتهم فى رفض نظام الظلم والمطالبة بالحرية والكرامة ثم تلا ذلك مواكب ثم جاء موكب « مدنى »العظيم الذى انتظم القوى المهنية والفئوية فى موقف واحد عبر عنه مذكرة قوية تدين النظام وتطالب باقامة نظام ديمقراطى باسلوب سلمى ثم جاء موكب الاربعاء الثالث عشر من رجب الذى نظمه المهنيون السودانيون فانتظمت القوى السياسة والشعبية والذى افضى الى اعلان ميثاق قومى لتجمع القوى الشعبية لانقاذ الوطن ـ الميثاق الذى اعلن الاضراب السياسى حتى نهاية سلطة الفرد وجدد النظام البديل الذى يطالب به شعبنا ومنذ الاربعاء تعاقبت فى انحاء العاصمة وسيقوم غدا موكب آخر فى الخرطوم ليعلم الجميع ان الشعب السودانى قد اتحد وان مطلبه قد اتحد وانه عازم على انتزاع حريته وكرامته باذن الله .

ثم قال :

ان ثورة السودان ايها الاحباب فى رجب ماضية فى سبيلها بعون الله وتوفيقه وعلينا جميعا تفادى المزالق فلا نخرب ولا نسمح لاحد ان يمزق وحدة الشعب لاغراض شخصية او حزبية ، فلنمض الى سبيلنا حتى التحرير ثم انقاذ الوطن حريصين على ازالة التشوهات التى لحقت بالاسلام وعلى حل مشكلة الجنوب حلا سلميا والى توفير المعاش لاهل السودان وعلى انقاذ الاقتصاد السودانى وتنميته على ادارة تصون البلاد فى نظام الحرية والديمقراطية .

وفى هذه الخطبة دعا الصادق المهدى القوات المسلحة ان تتدخل قائلا ان هذه القوات من ابناء الشعب المظلوم الجائع قد آن لها ان تنفض يدها لكى لا تسخر لخدمة مصالح النظام وشهواته الانتقامية اذ يريد ان يقبض الناس كالارانب وان يقتلهم كالعقارب وآن

الاوان ليثور الشعب والجيش وسائر القوات النظامية فى حركة انقاذ الاسلام والسودان .

هذا ما جرى فى مسجد المهدى اما فى مسجد القوات المسلحة الذى اعتاد الرئيس وبعض اعوانه اداء صلاة الجمعة فيه فكان قد خلا من الوجوه التى اعتادت الصلاة فيه من الضباط والمسئولين ، وصعد امام المسجد الى المنبر ، ومن عادته ان يدعو "للرئيس القائد المؤمن" ، القى خطبة الجمعة ، ولاول مرة اغفل ذكر الدعاء التقليدى للرئيس واكتفى بأن دعا "لهذه الدولة المسلمة ان يجنبها الله الشرور والفتن" وكان ذلك نذيرا لشىء ودليلا على ان هناك تحركا ما داخل القوات المسلحة .

وبالفعل فأن القائد العام للقوات المسلحة الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب كان يقوم بجولة فى هذا اليوم على الوحدات المختلفة للجيش فالتحرك قد بدأ داخل القوات المسلحة يوم الثلاثاء ، ومن سلاح المدرعات حيث ابلغ اللواء حماد عبد العظيم حماده مدير سلاح المدرعات ـ وهو من الاقليم الشمالى ـ الفريق سوار الذهب بأن صغار الضباط غير راضين عما يحدث فى البلاد وانهم متضامنون مع ما يحدث من قبل الجماهير ويشكون من سوء الاحوال ، ويطالبون بضرورة ان يتدخل الجيش ليحسم الموقف وانه اذا لم يتدخل القادة فأن الامر سينذر بعواقب وخيمة وسيضطر الضباط الصغار للتدخل .

ولم يكن هذا الموقف فى سلاح المدرعات فقط ، ففى جولة الفريق اول سوار الذهب على سائر الوحدات وجد نفس الشكوى فى سلاح المهندسين وخاصة فى حامية الخرطوم بحرى ، وادرك ان هناك اتجاها قويا داخل القوات المسلحة للتحرك . ولاشك ان الامر كان دقيقا بالنسبة له فى ذلك اليوم ، فجماهير الشعب حددت موقفها بضرورة اسقاط النظام ، والقيادة السياسية الموجودة داخل القوات المسلحة تطالب بالتحرك ، وهو رجل معروف بهدوئه وتدينه ، ومعروف بسعة الاطلاع والثقافة العسكرية فقد اكمل دورتين احداهما فى لندن والاخرى فى الاردن وعمل ملحقا عسكريا فى اوغندا وكان الرئيس قد عينه منذ اسبوعين فقط وزيرا للدفاع وهو المنصب الذى كان يحتفظ لنفسه به مع سائر المناصب القيادية الاخرى .

وندع الآن الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب يتحدث عن تلك الايام فى لقائه مع ضباط وضباط صف وجنود المناطق العسكرية فى "الجنينة" و"الفاشر" و"نيالا" غربى السودان يوم الاحد ٢٦ مايو ١٩٨٠ ـ يقول : حينما كانت الانتفاضة الشعبية كنت اطوف على القوات المسلحة فى وحداتها وفى مناطقها ادعوهم جميعا للتمسك بالوحدة الوطنية خوفا من حدوث اية انقسامات وسط الصفوف ذلك لان اعداء السودان يبحثون عن ثغرة لينفذوا منها حتى يكون السودان لبنانا آخر ليس فيه غير الحرب والاقتتال .

ويضيف الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب قوله "ان النائب الاول عمر محمد الطيب فى العهد المباد طلب منا ان نعلن حالة الطوارىء حتى يصطدم الجيش بالشعب وقد رفضنا ذلك لان الجيش هو الشعب نفسه ، وظللنا ندرس الموقف حتى قررنا الاستيلاء على السلطة فى صباح السبت السادس من ابريل .

كانت الساعات الاخيرة من يوم الجمعة حاسمة فى احداث تحولات جذرية سوف تنعكس على مستقبل الحياة السياسية فى السودان . لقد ساد الهدوء مدينة الخرطوم بعد ظهر يوم الجمعة ، وكانت آثار احداث الايام الاخيرة منعكسة فى الشوارع ، بقايا السيارات المحترقة ، آثار حجارة فى ام درمان كانت تسد الشوارع لتمنع تحركات سيارات الامن ، وقلق بالغ واحاديث البيوت تدور حول التوقعات التى سوف تحدث بينما اذاعات العالم تنقل اخبار ما يجرى فى الخرطوم وفى واشنطن لتنقل اخبار الرئيس نميرى ، هل سيصل غدا الى الخرطوم وكيف يصل والمطار مغلق ، وكيف سيتصرف لو انه

جاء . كان ذلك يحدث بينما اجتماعات تتم على ثلاث مستويات ، قادة التجمع الوطنى تبحث الاستعداد لموكب القضاة والدبلوماسيين غدا السبت ، وعمر محمد الطيب فى مكتبه بجهاز الامن القومى يضع خطة لمنع هذه المسيرة . وقادة الجيش تجتمع لتتخذ القرار .

كان من المقرر ان يقوم القضاة بمسيرتهم صباح يوم السبت السادس من ابريل واستعد المواطنون بعد اجازة يوم الجمعة مواصلة النضال لليوم العاشر حتى يعلن سقوط الرئيس ونظامه ، وراح ممثلو النقابات والاحزاب الذين شكلوا التجمع الوطنى لانقاذ الوطن يبحثون اصدار ميثاق لهم يكون بديلا عن المذكرة التى رفضت رئاسة الجمهورية استلامها وقرأها عمر عبد العاطى المحامى (١)فى مسيرة الاربعاء وقد احدثت صورة الميثاق الذى كتبه الصادق المهدى بخط يده وتسلمها امين مكى مدنى (٢) ارتياحا لدى الاحزاب والنقابات الاخرى فقد ادركوا انهم جميعا يسيرون نحو هدف واحد ـ ولذلك جرت مناقشته مساء يوم الجمعة فى منزل المحامى محمد سعيد عبد اللطيف بشارع ٢٥ حى الامتداد ، وتم توقيع الميثاق فى الساعة الثالثة صباح يوم السبت ، ووقع عليه ثلاثة احزاب هو حزب الامة والحزب الاتحادى الديمقراطى والحزب الشيوعى ، وستة من النقابات هى نقابة الاطباء والمحامين والصيارفة والمهندسين واساتذة الخرطوم وموظفى المصارف وموظفى التأمينات الاجتماعية والواقع فإن القوى الوطنية قد ظلت على امتداد عامين تجتمع سرا من أجل اعداد هذا الميثاق ليكون برنامج عمل لها من اجل احداث التغيير .

وفيما يلى نص الميثاق ؟

(ميثاق تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن)

امتثالا للارادة الشعبية التى عبرت عنها انتفاضة السادس والعشرين من مارس ١٩٨٥ والتى دشنتها جماهير العاصمة المثلثة بدماء شهدائها الزكية وتتويجا لموكب ٣ ابريل التاريخى الذى تلاحق فيه قوى الشعب الوطنية استجابة لنداء التجمع النقابى وما تبع ذلك التلاحم من انتفاضات شعبية جسورة جسدت مطالبها فى خلاص البلاد من النظام المايوى الدكتاتورى الغاشم تنظيم تجمع القوى الشعبية لانقاذ الوطن شاملا كافة القوى النقابية والمهنية والسياسية بهدف اسقاط النظام بكافة الوسائل والسبل وعلى رأسها الاضراب السياسى العام مناشدا القوات النظامية لتحتل مكانها الى جانب جموع الشعب وحركة تحرير شعب السودان لتعانق التجمع فى سبيل تحرير الوطن وتتمثل قوى التجمع فى كافة الفئات الوطنية التى تقبل الميثاق وتوقع عليه وتعمل لتحقيق اهدافه .

(١) بعد اسقاط النظام المايوى يقوم نظام حكم قومى ديمقراطى انتقالى لفترة ثلاث سنوات وتتحدد مهام النظام الانتقالى فيما يلى :ـ

أ ـ تنظيم المشاركة السياسية فى فترة الانتقال بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦م المعدل سنة ١٩٦٤م مع مراعاة الالتزامات والاهداف الواردة فى هذا الميثاق فى فترة الحكم الانتقالى مع مراعاة تمثيل القوى الحديثة فى المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية .

---

(١) اسند اليه منصب النائب العام فى شهر مايو ١٩٨٥

(٢) اسند اليه منصب وزير الاشغال فى الحكومة الانتقالية .

ب - كفالة كرامة وحريات المواطنين الاساسية فى التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل وكافة الحريات الاخرى على غرار نصوص المواثيق الدولية لحقوق الانسان من خلال نظام ديمقراطى يكفل سيادة كلمة القانون واستقلال القضاء ..

ج - حل قضية جنوب الوطن فى اطار حكم ذاتى اقليمى يقوم على اسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوى السياسية المتمثلة لجنوب السودان .

د - التحرر من التبعية الاقتصادية للامبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية واجتماعية تحقق الكفاية والعدل وذلك بالتصدى الجاد والحاسم لازمة البلاد الاقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشح المواد التموينية .

هـ - تحرير البلاد من التبعية الاجنبية فى السياسة الخارجية وتحقيق السيادة الوطنية وسياسة حسن الجوار وتطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة والصديقة .

و - تأكيد مبدأ الحكم اللامركزى وتقديمه على اسس ديمقراطية سليمة ..

ز - تقويم وتحييد مؤسسات الخدمة العامة وتصفية المؤسسات المايوية الخربة والتخلص من الطبقة المايوية الطفيلية .

ح - تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقره هيئة منتخبة ديمقراطيا ويحسم الدستور القضايا الفكرية والسياسية بالوسائل الديمقراطية .

ر - هذا الميثاق مفتوح لكافة النقابات والاحزاب التى ترتضى الالتزام به والعمل على تحقيق اهدافه ..

(تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن)

التجمع النقابى ممثلا فى :-

(١) نقابة اطباء السودان .. عن المهن الطبية
(٢) نقابة المهندسين عن المهن الهندسية .
(٣) نقابة المحامين .
(٤) الهيئة النقابية لاساتذة جامعة الخرطوم .
(٥) النقابة العامة لموظفى المصارف ..
(٦) الهيئة النقابية لموظفى التأمينات العامة ..

الاحزاب السياسية :

حزب الامة
الحزب الاتحادى الديمقراطى ..
الحزب الشيوعى السودانى .

★ ★ ★

من جانب اخر كان هناك اجتماع بالقيادة العسكرية يرأسه (الشيخ) وهذا هو اللقب الذى يحب أن ينادى به الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة ، فهو ينتمى الى طريقة تمثل فرعا من الختمية وتتخذ مدينة الأبيض عاصمة كردفان مركزا لها ، وجده عيسى سوار الذهب الذى ورد ذكره فى كتاب طبقات ود ضيف الله المؤلف عام ١٧٥٣ "وقد تتلمذ ضيف الله على الفقيه فضل الضنقلاوى تلميذ عيسى سوار الذهب" وجد الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب معروف بكراماته فى

(١) محمد النور بن ضيف الله ، كتاب الطبقات فى خصوص الاولياء والصالحين والعلماء والشعراء فى السودان ، تحقيق الدكتور يوسف فضل حسن . طبعة ثالثة ، دار جامعة الخرطوم للنشر ص ١٧ .

تاريخ السودان ، وقد عرف عنه التدين والهدوء وهو يحفظ القرآن كاملا ويجيد تجويده .

فى هذا الاجتماع الذى عقد مساء الجمعة استمر ساعات طويلة اجمع قادة الوحدات على ان تتدخل القوات المسلحة لحسم الموقف وانقاذ البلاد لان البديل لذلك هو التصدى للجماهير التى ستتحرك غدا يتقدمها القضاة والدبلوماسيون ، لكن المشكلة التى واجهت الفريق عبد الرحمن سوار الذهب كانت نابعة من حسه الدينى ، فهناك قسم اداه امام الرئيس ، وبعد مناقشات دينية اطمأن قلب (الشيخ) على ان الرعية (الشعب) رفضت الحاكم وان الوقت جاء ليبر بقسمه ويقدم النصح والمشورة ، والنصح هو اعفاء رئيس الجمهورية لان الموقف يتطلب ذلك ، وطالما ان ارادة الشعب من ارادة الله ، فان الشعب اراد وقرر اسقاط الحاكم ونظامه ، وعزم القادة امرهم وقالوا "على بركة الله"

كانت الاتصالات التليفونية مستمرة بين القيادة العسكرية واللواء عمر محمد الطيب الذى كان فى مكتبه بجهاز امن الدولة والذى لايبعد كثيرا عن مقر القيادة العسكرية إذ كيف يمكن السيطرة على جهاز امن الدولة الذى كان رئيسه يقترح فرض احكام الطوارىء فالموقف دقيق ، والمطلوب الان هو عدم استخدام الرصاص او الرد على حركة الجيش بالعنف ، وجهاز امن الدولة لديه ادواته الحديثة ، وأراد القادة فى بداية الامر دعوة اللواء عمر الطيب لحضور الاجتماع معهم لكنه طلب أن يحضروا هم اليه ، فقد كان يعقد اجتماعا مع مرؤسيه لتدبير ما يحدث فى الصباح وكان هناك اتفاق مبدئى على أن يتولى جنود القوات المسلحة فقط حراسة المواقع الحساسة مثل البنوك والمؤسسات السياسية والسفارة الامريكية ورؤوس الكبارى ومنع تحرك اى سيارة على هذه الكبارى مهما كانت الاسباب ، وفى تلك الليلة اصبحت العاصمة المثلثة مقطوعة الاتصالات فيما بينها ، باغلاق الكبارى بين ام درمان والخرطوم من ناحية والخرطوم بحرى والخرطوم من ناحية اخرى .

وفى الساعة الحادية عشرة مساء استدعى اللواء عمر محمد الطيب السفير المصرى حسين عباس مشرفه وطلب منه اعلان تأجيل امتحان الثانوية العامة فى مدارس البعثة المصرية وكان مقررا اجراء هذا الامتحان فى صباح اليوم التالى . وفى هذا اللقاء ابلغ عمر الطيب السفير المصرى أن هذا الاجراء اتخذ لظروف امنية فقد تقرر عمل ثلاث كوردونات داخل العاصمة ومنع التحرك فيها ابتداء من الساعة السادسة صباحا لمنع تسيير موكب القضاة والدبلوماسيين .

ومن الواضح أن هذا ما اتفق عليه القادة العسكريون فى أول الأمر مع النائب الاول لرئيس الجمهورية ، فقد اجتمع الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب مع اللواء عمر الطيب قبل منتصف الليل ، ثم عاد ليواصل اجتماعه مع قادة الوحدات ومن بينهم الفريق تاج الدين عبد الله فضل قائد الامدادات والفريق اول محمد توفيق خليل مدير سلاح المهندسين واللواء حمادة عبد العظيم حمادة قائد المدرعات واللواء الجعلى قائد المظلات والعميد عثمان عبد الله . وطلب القادة من الفريق اول سوار الذهب ان يعلن قرار استلام الجيش للسلطة وانحيازه الى جانب الشعب بنفسه فى الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم السبت من الاذاعة بينما تكون الكوردونات لازالت قائمة ومسيرة القضاة لم تبدأ بعد ، ومن المؤكد ان قرار القوات المسلحة وانحيازها الى الشعب قد وصل الى قيادات التجمع الوطنى التى كانت مجتمعة فى تلك الساعة فى منزل المحامى محمد سعيد عبد اللطيف واطمأنوا الى ان كل شىء يمضى لصالح الشعب ولكن خشيتهم كانت من تدخل اجهزة الامن .

وفى *الساعة الثانية* من منتصف *الليل اتصلت القيادة العسكرية باللواء* عمر محمد الطيب واصرت على دعوته للحضور الى مقر القيادة حيث ابلغته بقرار القيادة العامة للقوات المسلحة وان عليه ان يذهب الى منزله ويسلم الجهاز الى نائبه كمال حسن احمد لان طبيعة الموقف تقتضى هذا القرار .

فى تلك الليلة كان الموقف مضطربا فى الاذاعات العالمية حول مصير الرئيس نميرى فقد اذاعت مونت كارلو وراديو لندن ان الرئيس نميرى قد غادر واشنطن بعد الظهر فى طريقه الى الخرطوم ، ومعنى ذلك انه سيصل بلاده قبل صباح السبت ، الا ان الانباء جاءت تحمل خبرا مصدره السفارة السودانية بواشنطن جاء فيه ان الرئيس سيواصل رحلته العادية وسيتوجه الى القاهرة ليصلها صباح السبت . وقالت اذاعة مونت كارلو ان الولايات المتحدة كانت قد نصحت الرئيس السودانى بالعودة فورا الى بلاده بسبب الاضطرابات فى بلاده .. وفى هذه الاثناء خرج تصريح للرئيس نفسه قال فيه "انه لاتوجد قوة على الأرض تزحزحنى عن منصبى واننى لازلت رئيسا للجمهورية" ثم اذاعت مونت كارلو رسالة لمراسلها فى واشنطن قال فيها "ان احدا الان لايسعى لحماية الرئيس نميرى سوى الجماعات الصهيونية التى ترى فيه صديقا قدم لها الخدمات بمساهمته فى نقل اليهود الفلاشا الى اسرائيل" .

فى هذا الجو المضطرب والاخبار المتضاربة كانت مدينة الخرطوم تبدو ساكنة فى ضوء القمر الساطع ولاشىء يتحرك فيها سوى سيارات القوات المسلحة وافراد القوات المسلحة يحرسون السفارات والبنوك ومحطات البنزين ويقفون عند تقاطع الطرق ومداخل الكبارى .

كان الجو ينذر بأن امرا هاما سوف يحدث فى الصباح .

استيقظت الخرطوم فى الصباح على صوت نشرة اخبار الساعة السادسة والنصف ولم يكن فيها شىء عادى اكثر من بيان باعلان تأجيل امتحان شهادة الثانوية العامة ، وقرار بمنع مسيرة القضاة .. وبعد ساعة بدأ الراديو يذيع الاغانى والاناشيد الوطنية والموسيقى العسكرية وصوت مذيع جاء يعلن "بعد قليل سيذيع عليكم القائد العام للقوات المسلحة بيانا هاما فترقبوه" وبعد فترة غير المذيع النداء قائلا "بعد قليل سنذيع عليكم بيانا من تحالف القوات المسلحة فترقبوه" ثم عاد مرة الى النداء الاول ، واستمرت حالة الترقب هذه والاناشيد الوطنية حتى الساعة التاسعة والنصف عندما جاء صوت الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة يتحدث بلهجة عسكرية وصوت واثق وهادىء ، ليعلن البيان رقم (١) كما يلى :-

"من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة"

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى فى محكم تنزيله (واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا) أيها الاخوة المواطنون الشرفاء على امتداد وطننا الكبير لقد ظلت قوات الشعب المسلحة خلال الايام الماضية ترقب الموقف الامنى المتردى فى انحاء الوطن وما وصل اليه من ازمة سياسية بالغة التعقيد .

"ان قوات الشعب المسلحة حقنا للدماء وحفاظا على استقلال الوطن ووحدة اراضيه قد قررت بالاجماع ان تقف الى جانب الشعب واختياره وان تستجيب الى رغبته فى الاستيلاء على السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقالية محددة ، وعليه فان القيادة العامة تطلب من كل المواطنين الشرفاء الاحرار ان يتحلوا باليقظة والوعى وان يفوتوا الفرصة

على كل من تسول له نفسه اللعب بمقدرات هذه الامة ووحدتها وامنها . لا اله الا الله محمد رسول الله ولاغالب الا الله . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته" فريق اول ـ عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب القائد العام للقوات المسلحة"

وماهى الا دقائق عقب اذاعة هذا البيان حتى تدفقت الجماهير الى شوارع العاصمة كشلالات بشرية كانت تحتجزها السدود وبدت الجماهير كما لو ان كابوسا قد انزاح من على صدرها ، حملت الجماهير اغصان الشجر وهى تهتف "مبروك .. حمد الله على سلامة ـ الشعب ارتاح يا سفاح ـ رأس نميرى مطلب شعبى ـ الجيش جيش الشعب ، والبوليس بوليس الشعب " وارتفعت الجماهير فوق كل مكان ترفع بأصبعها علامات النصر ، وهى تعانق رجال القوات المسلحة وقد سيطر عليها حماس هستيرى كأنها فى يوم عيد قومى ، ودلفت الجماهير تقتحم سجن كوبر وتقلع ابوابه وتحطم ما فيه لتخرج منه اكثر من الف معتقل ، وكان ذلك مشهدا مؤثرا اعاد الى الاذهان قصص الثورات الاوروبية فى القرن التاسع عشر وفى نفس الوقت توجهت الجماهير الى منزل عمر الطيب والرشيد الطاهر تهتف "القصاص بالرصاص" ولم يكن عمر الطيب ولا الرشيد الطاهر ساعتها فى المنزل .

وبعد أقل من ساعة من اذاعة البيان الاول جاء البيان التالى ليضع نهاية لحكم جعفر محمد محمد نميرى الذى استمر منذ الخامس والعشرين من مايو ليعلن اعفاء رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء ووزراء الدولة وحكام الاقاليم من مناصبهم (١) .

فى هذه الاثناء وعلى بعد آلاف الكيلومترات كان الرئيس جعفر محمد نميرى الذى لم يعد رئيسا منذ تلك اللحظة يستعد للهبوط بطائرته فى مطار القاهرة وكان قائد الطائرة هو "الكابتن محمود ساتى" وأحد اثنين من الطيارين اللذين يقودان طائرة الرئيس وهى طائرة من طراز ٧٤٧ كانت المملكة العربية السعودية قد اهدتها له منذ عامين . وكانت الطائرة قد غادرت واشنطن فى الساعة الثالثة اى فى الساعة العاشرة ليلا بتوقيت الخرطوم . وقد قرر الرئيس ان يغير برامج رحلته حيث كان من المقرر ان يبقى فى القاهرة يومين يسافر بعدها الى باكستان لمدة ثلاثة ايام ثم يعود الى الخرطوم لكنه مع خطورة المعلومات التى تلقاها فى واشنطن والتى ابلغت اليه عن طريق جورج بوش نائب الرئيس الامريكى قرر ان يتوقف فى القاهرة لمدة ساعات يواصل بعدها رحلته الى الخرطوم ، كما كان يحدث ذلك من قبل فى بعض الزيارات .. توقفت الطائرة فى مطار « نيس » أجمل المدن الفرنسية لمدة ساعة ، والتقى خلال هذه الساعة مع رجل الاعمال عدنان خاشوقجى ثم واصلت الطائرة رحلتها بعد هذا الاجتماع الى القاهرة .. فى الطريق الى القاهرة تلقى "الكابتن محمود" اشارة لاسلكية تقول ان مطار الخرطوم اصبح مغلقا وغير مسموح لاى طائرة الهبوط فيه فان مدرج المطار اغلق بالدبابات ، لم يشأ ان ينقل "الكابتن محمود" هذه الاشارة الخطيرة الى الرئيس لانه وضع فى اعتباره أن الرئيس قد يأمره رغم ذلك بالتوجه الى أى مطار من المطارات السودانية ، وربما يحدث مالا يتوقعه من ردود فعل عصبية للرئيس قد تسبب اخطارا للطائرة ، وعليها عشرات من الارواح غير الرئيس ، ولايريد ان يعرض مصيرهم لقرار اهوج من تلك القرارات التى اتخذت وأودت بحياة الكثيرين .. ولذلك آثر الصمت الى ان تحط الطائرة ارض مطار القاهرة .

وصلت الطائرة مطار القاهرة فى الساعة الحادية عشرة وعندما اطل الرئيس نميرى ومن معه من النافذة فوجئوا بأنه لاتوجد مراسم الاستقبالات الرسمية كالعادة ولا حرس شرف ولا العلم السودانى ، ولا البساط الاحمر امام سلم الطائرة ، فقط لمح من النافذة الرئيس حسنى مبارك والمشير عبد الحليم ابو غزالة وعددا من الوزراء ، حتى الصحفيون

وحاملو الكاميرات التليفزيونية لم يكونوا فى الاستقبال كالعادة .

واعتقد فى البداية انه ربما جاء نبأ وصول الطائرة الى القاهرة متأخرا ولم يكن هناك وقت لاعداد مراسم الاستقبال .. استقبله الرئيس مبارك والمسئولون المصريون ، ثم عقد اجتماع مغلق بين الرئيس مبارك وجعفر نميرى لمدة ساعة ، وفى هذا الاجتماع ابلغه الرئيس مبارك بأول بيان اعلنه الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة والذى اعلن فيه انحياز الجيش الى الشعب .. اعتبر الرئيس نميرى ان هذا البيان ربما كان اجراء من القوات المسلحة لتهدئة الموقف واتاحة الفرصة امامه للعودة ولكن بعد وقت قصير دخل من يسلم الرئيس مبارك البيان الثانى ـ وكانت البيانات تسلم اول بأول للرئيس مبارك وهو فى مطار القاهرة ـ وهو البيان الذى جاء فيه القرار باعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومستشاريه والوزراء ووزراء الدولة وحكام الاقاليم من مناصبهم ، عند ذلك ادرك الرئيس نميرى ان الامر جاد ، وهنا سمح له الرئيس مبارك بأن يجلس مع مستشاريه ويتخذ قراره اما بالسفر الى الخرطوم او البقاء ، واصر الرئيس نميرى على ركوب الطائرة والسفر الى الخرطوم وهنا اصيبت زوجته واقاربه الذين كانوا معه بالهلع وراحت زوجته تستحث المسئولين المصريين لاقناعه بعدم جدوى السفر ، وعند ذلك صاح نميرى : انزلوا حقائب من لايريد السفر معى اما انا فانى متوجه الى الخرطوم .. ولكن عندما توجه الى سلم الطائرة اعتذر كابتن محمود قائد الطائرة عن الاقلاع لانه لايضمن سلامة الطائرة ومن فيها ، فالاشارات التى التقطها تقول ان المطار مغلق والدبابات تقف على مدرج المطار ، واقترح الرئيس نميرى على الطيار ان تهبط الطائرة فى مطار وادى سيدنا العسكرى ومرة اخرى اعتذر الطيار عن تحقيق ذلك ، ذلك انه بحسه ادرك ان حكم الرئيس قد انتهى بارادة شعبية .. عند ذلك عاد نميرى الى حيث كان يقف الرئيس حسنى مبارك يشهد الموقف من على بعد ، وادرك ان جعفر نميرى لم يعد رئيسا للسودان ، وبالسماحة المصرية المعروفة عرض عليه ان يبقى فى مصر كمواطن سودانى الى ان يتخذ قراره النهائى واقترح عليه ان يستقل سيارة عادية حتى لايلفت نظر المصورين والصحفيين الذين ابعدوا عن المكان .. وهكذا بدل ان يستقل سيارة رئاسة الجمهورية السوداء استقل هو وزوجته وحارسه الخاص سيارة ، صغيرة عادية ، ولاول مرة يدخل جعفر نميرى منذ عام ١٩٦٩ القاهرة بلا موكب رسمى ولم يستطع الصحفيون ان يميزوا سيارته التى خرجت به من باب آخر غير الباب الرئيسى .

ونعود الى الخرطوم .. وتطورات الاحداث هناك فى اليوم السادس من ابريل ١٩٨٥م .

كانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد استدعت فى الساعة الثامنة السفير المصرى حسين عباس مشرفة والملحق الحربى المصرى ، ووصل السفير والملحق الى مقر القيادة فيما كان البيان يذاع على الجماهير .. وفى هذا اللقاء ابلغ الفريق عبد الرحمن سوار الذهب السفير المصرى والملحق بقرار القوات المسلحة وما ورد فى البيان الاول وطلب من السفير ان ينقل الى الرئيس حسنى مبارك رسالة خطية عاجلة جاء فيها ان الجيش قد اضطر الى هذا الموقف حقنا للدماء ، وان السودان تقدر تقديرا بالغا حرص مصر على عدم الزج بنفسها فى قضايا السودان الداخلية وحرصها فى نفس الوقت على المواجهة

---

(١) روى الاستاذ لطفى الخولى فى ندوة عقدها بمقر حزب الامة الجديد بام درمان مساء ٢ يونيو ١٩٨٥ ان الرئيس نميرى عندما ادرك حقيقة الموقف وهو فى مطار القاهرة طلب من الرئيس حسنى مبارك ان يسمح له بالسفر فى طائرة عسكرية تهبط به فى مطار وادى سيدنا ، وهناك يستطيع معالجة الموقف الا ان الرئيس مبارك اعتذر وقال انه لايستطيع ان يقف امام ارادة الشعب السودانى .

الحازمة لاى تدخل خارجى يستهدف العدوان على استقلال السودان ، وفى ذات الرسالة طلب الفريق سوار الذهب ابلاغ الرئيس مبارك حرص السودان على علاقاته الابدية مع مصر لان ما بين مصر والسودان ينبغى أن يكون فوق الاشخاص .

وقد وصلت هذه الرسالة الى الرئيس حسنى مبارك وهو فى مطار القاهرة ليكون فى استقبال الرئيس نميرى الذى لم يكن قد رحل بعد ، وعلى ضوء هذه الرسالة تم سحب البساط الاحمر والعلم السودانى وابعد الصحفيون وكان هذا الاجراء فى حد ذاته اعترافا من القاهرة بالوضع الجديد فى السودان ، وان الرئيس القادم لم يعد منذ تلك الساعة رئيسا لبلاده ..

وفى الوقت الذى كانت فيه الجماهير قد خرجت الى الشوارع معلنة عن سعادتها وفرحتها بنجاحها فى انتصارها على الحاكم الفرد كان اللواء عمر الطيب يعقد اجتماعا مع نواب الرئيس والوزراء .. فى هذا الاجتماع قال اللواء عمر :

ـ عليكم ان تدركوا من الآن ان الرئيس نميرى قد انتهى وان الجيش قد تسلم السلطة لمرحلة مؤقتة تحت ضغط من صغار الضباط ، وشرح لهم الموقف خلال الايام الاخيرة قائلا : « انه لم يكن هناك عمل شىء من جانبنا بعد احداث يوم الاربعاء ويمكنكم الان ان تعودوا الى مكاتبهم » .

لم يكن عمر الطيب فى هذا الاجتماع قد سمع بالبيان رقم (٢) الذى اعلن اعفاءه واعفاء الوزراء من مناصبهم وحل المؤسسات السياسية مثل الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب ، فما ان توجه النواب الى مكاتبهم حتى وجدوها مغلقة .. وفى المساء وضع عمر الطيب تحت الاقامة الجبرية ..

وقد روى لى جوزيف لاجو الذى اعتقل لمدة يوم واحد احداث ذلك اليوم فقال

« خرجت الى مكتبى كالعادة فى الساعة الثامنة صباحا وما ان جلست حتى تلقيت مكالمة تليفونية من عمر الطيب يدعونى لاجتماع عاجل فى مكتبه برئاسة الوزراء وهناك قدم لنا عرضا لما حدث وطلب منا العودة الى مكاتبنا ، وعندما عدت الى مكتبى وجدته مغلقا ، فادركت ان فى الامر شىء وان ما حدث هو انقلاب نتيجة للثورة الشعبية وان مصيرنا كمسئولين اصبح غير معروف ، وعلينا ان نكون على استعداد للاعتقال ، توجهت الى منزلى فى الساعة الحادية عشرة وطلبت من زوجتى ان تأخذ الاطفال وتذهب الى بيت اهلها فى خرطوم بحرى فأصرت ان اكون معها فذهبت ، وفى الساعة الثالثة راودنى القلق وفضلت ان اعود الى منزلى واصرت زوجتى ان تكون معى ، وما توقعته قد حدث فقد جاء الى المنزل ثلاثة ضباط صغار ، وقاموا بتفتيش المنزل ، وصعدوا الى اعلى حيث غرف نوم البيت ليتأكدوا من منافذه وعند ذلك ابلغتهم اننى على استعداد لتلبية اى أمر يطلب منى وقلت لهم لا تفكروا اننى سوف اهرب .. تحدثوا معى بلطف وذهبوا بعد ان وضعت حراسة على البيت ، وفى الساعة الثانية عشر ليلا جاء ثلاثة ضباط برتب اعلى وابلغونى ان احضر معى ما اريد من ملابس واشياء خاصة ، وركبت سيارة كانت معهم وتوجهوا بى الى سجن كوبر ، كان السجن غير معد لاستقبال قادمين جدد فآثار اقتحام المتظاهرين كان واضحا ولايوجد احد ، كان معى أحمد عبد الحليم ، وفرشوا لنا مرتبة على الأرض ، وفى الساعة الرابعة صباحا وصل الى السجن خالد حسن عباس ثم زين العابدين محمد احمد عبد القادر وبعده بدأ يتوافد بقية رجال ثورة مايو الرشيد الطاهر ومأمون عوض ابو زيد وابو القاسم محمد ابراهيم ، وعند الساعة التاسعة صباح اليوم التالى كان السجن قد امتلأ بنحو اربعين شخصا ، ولم يكن عمر الطيب قد وصل بعد احضروا لنا فطورا وشايا

فى الساعة الواحدة ، ووضع كل ثلاثة فى غرفة بها ثلاثة اسرة صغيرة .. كانت حالة الاعياء والهلع بادية على الجميع فالكل لايعرف مصيره ، وفى الساعة الثالثة بعد الظهر دخل احد الضباط الصغار واستدعانى وعرف الجميع انه قد افرج عنى فانفرجت اساريرهم وشعروا بالارتياح ، قلت لهم اننى سوف اكون سفيرا لكم لدى القيادة العسكرية فماذا تطلبون منى ابلاغه لهم .. قالوا لى « نرجو ان تبلغ القيادة العسكرية ان يتجنبوا الانتقام ، لان الانتقام الدموى ستكون نتائجه خطيرة على الجميع » .

"عدت الى البيت فى الساعة الرابعة وفى المساء جاءنى العميد عثمان عبد الله وابلغته برسالة المعتقلين من المسئولين السابقين وقال لى انه سينقل هذه الرسالة الى المجلس ثم عاد واتصل بى مرة اخرى ليبلغنى ان المجلس حريص على ان يتم كل شىء بالعدالة وليس هناك رغبة للانتقام . وفى اليوم التالى زارنى ضابط آخر ، وكان خط التليفون قد قطع واخذوا السيارات ، فقلت للضابط اننى لم اكن شريكا فى انقلاب مايو ١٩٦٩ ولست من رجاله ، وعندما كنت نائبا للرئيس لم اكن افعل شيئا ورجائى من المجلس ان يسمح لى باستخدام سيارة صغيرة من اجل اولادى الذين يذهبون الى المدارس وسأكون تحت امر المجلس العسكرى فى أى شىء يطلب منى . ووعد الضابط بنقل رسالتى هذه وبعد ساعات جاء يبلغنى بموافقة المجلس على طلبى باستخدام سيارة صغيرة على أن اقودها بنفسى بلا سائق وابلغنى ايضا اننى يمكن ان اتحرك كما اشاء وابديت لهم شكرى على ذلك » .

فرضت الحراسة اذن على منازل السياسيين الذين كانوا يمثلون قيادات المؤسسات السياسية مثل الاتحاد الاشتراكى والوزراء وحكام الاقاليم وفى اليوم الاول والثانى من استلام الجيش للسلطة تم اعتقال نحو ٦٠ شخصا منهم ، بينما خرج جميع المعتقلين السياسيين وغير السياسيين بعد اقتحام الجماهير لسجن كوبر حيث اخرجوا نحو الف معتقل اعيد منهم ١٤١ شخصا من المعتقلين فى جرائم جنائية ، وفى نفس الوقت اصدرت القيادة العسكرية الجديدة امرا بالافراج عن بقية المعتقلين السياسيين فى السجون وبذلك خرج نقيب الاطباء الدكتور الجزولى دفع الله[1] وزملاؤه من قيادة نقابة الاطباء .. كما افرج عن الاستاذ ميرغنى النصرى نقيب المحامين وزملائه اعضاء النقابة بعد ان بقوا فى السجن ستة ايام وافرج كذلك عن الدكتور حسن عبد الله الترابى زعيم حركة الاتجاه الاسلامى واعضاء جماعة الاخوان المسلمين الذين كانوا قد اعتقلوا يوم ١٠ مارس ، اى أنهم امضوا فى المعتقلات ٢٧ يوما .

فى نفس الوقت كانت الجماهير تواصل التعبير عن فرحتها وتوجهت يوم السبت بعد اذاعة بيانات القيادة العامة للقوات المسلحة الى مقر جهاز أمن الدولة تطالب بتصفيته ، وبينما كانت الجماهير تمضى فى موكبها فى الساعة الواحدة ظهر يوم السبت بشارع الجمهورية اطلقت سبعة رصاصات فرقت الجماهير وافزعتهم ، ذلك انهم كانوا قد اقتربوا من مقر المعارضة الليبية وكانت هناك خشية ان يلحق بهم اذى وسط حماس الجماهير او يندس بينهم مَن يريد ان يسىء الى الحركة الشعبية ، لكن صوت اطلاق الرصاص كان تعبيرا عن بقاء رجال أمن الدولة واستمرت المظاهرات ، ولم يتوقف التجمع الوطنى لانقاذ الوطن ، الذى ظهر على الساحة منذ اليوم الأول ، فى اصدار البيانات وتحديد مطالبه بضرورة تصفية آثار نظام مايو ، وحل جهاز أمن الدولة ، ومحاكمة الذين افسدوا الحياة السياسية والاقتصادية ، ومما اثار التجمع الوطنى ان خبرا تسرب الى احدى وكالات

الانباء من احد الضباط الذين كانوا على صلة بالقيادة العامة للقوات المسلحة ومفاده ان هناك اتجاها لتشكيل حكومة عسكرية تضم ١٢ وزيرا منهم تسعة من العسكريين وثلاثة من المدنيين ، وقد احدث هذا النبأ رد فعل لدى التجمع الوطنى والجماهير التى بدأت تشكك فى نوايا العسكريين ورغبتهم فى الامساك بزمام السلطة ، لان هدف الجماهير التى عبر عنها التجمع الوطنى الذى يضم القيادات والاحزاب ليس هو اسقاط نظام عسكرى والمجىء بنظام عسكرى جديد بقدر ماكان هدفهم اقامة نظام ديمقراطى وغير عسكرى ، وسرعان ما دعت التجمعات الوطنية من خلال سيارات تحمل مكبرات الصوت لعقد اجتماعات فى دار الاساتذة ودار المهندس ونادى المعلمين وقد تحولت هذه النوادى الى مراكز سياسية لتوجيه العمل السياسى بعد سقوط النظام.

ومنذ اليوم الأول لقيام حركة الجيش اصدر التجمع النقابى بيانا رحب فيه باعلان القوات المسلحة انحيازها الى جانب الشعب ، وقال البيان ان الهدف الاساسى من الانتفاضة هو تحقيق الديمقراطية وكفالة الحريات العامة والتنظيم والتعبير والعقيدة وان المدخل لكل ذلك يكفل عاملين اساسيين هما :

الاول - اعتقال الذين افسدوا الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومسئولى تنظيم مايو وتقديمهم للمحاكمة .

الثانى - تصفية جهاز أمن الدولة ومعاقبة افراده .

والتجمع النقابى الذى قاد الحركة الشعبية ضم كافة النقابات وعلى رأسها نقابة الاطباء التى قادت الحركة الشعبية منذ اليوم الاول وهيأت الجماهير وشجعت النقابات الاخرى من محامين وقضاة ومهندسين وموظفى بنوك واتحاد الخطوط الجوية وسائر النقابات .

وعلى اثر بيان التجمع النقابى استجابت القيادة العسكرية لمطالب الجماهير واعلنت فى بيان لها ان حركة السادس من ابريل هى فى المقام الاول ثورة للشعب واليه ، وقامت من اجله ، وهى ليست امتدادا لمايو كما يتخيلها البعض ، ثم صدر البيان رقم (٥) من القيادة العسكرية ليعلن تصفية جهاز أمن الدولة ، وان تتولى القوات المسلحة حراسة وحصر ما به من اسلحة واجهزة اتصال داخلية وخارجية ومعدات ووثائق بكافة انحاء البلاد ، وفى نفس الوقت صدرت التعليمات من القيادة العسكرية باعتقال جميع سدنة النظام السابق من وزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكى ونواب الرئيس .

لكن الموقف ازداد حدة صباح يوم الاثنين ، أى فى اليوم الثالث لحركة الجيش وتجددت المظاهرات ، واصر التجمع النقابى على الاستمرار فى الاضراب ذلك ان ممثلى النقابات والتجمعات الوطنية خشوا ان يكون ما جرى خلال اليومين وتلك البيانات التى اصدرتها القيادة العسكرية تغطية كى تهدأ الامور ، ثم يعودون الى الوضع القديم خاصة انه لم يحدث اتصال خلال هذين اليومين بين القيادة العسكرية وممثلى التجمعات النقابية والوطنية .

وامام هذا الموقف كان على القيادة العسكرية ان تحسم الامر وتزرع الثقة فى النفوس وتحكم السيطرة على الشارع والا افلت الزمام ، فالكل خرج من القمقم ، والاحزاب القديمة والتجمعات السياسية الحديثة ظهرت على السطح السياسى والتجمعات النقابية تواصل عقد اجتماعاتها واصبح ما كان يسمى منشورات منذ ايام يعتقل اصحابها على يد رجال أمن الدولة ويزج بهم فى السجون دون محاكمة ، بيانات معلنة وكل حزب يسعى ان يكون له نصيب اوفر فى الوضع الجديد . امام هذا الموقف اذاعت القيادة المسلحة بيانا فى الساعة الحادية عشرة من صباح الاثنين ودعت ممثلى النقابات والتجمعات الى

اجتماع لاجراء حوار وفتح قنوات الاتصال بالقيادة العليا للقوات المسلحة واشار بيان الدعوة الى ان هناك فئة تحاول احتواء النصر الكبير الذى تحقق بتضافر جميع فئات الشعب وتعمل فى سبيل ذلك للتشكيك فى مصداقية ما تحقق من نصر والدعوة للاستمرار فى الاضرابات ضاربة بذلك عرض الحائط بمصالح البلاد العليا معرضة البلاد للمخاطر التى لايعلم مداها الا الله .

واضاف البيان : "وحقنا للدماء وتفويت الفرصة على اية فئة ضالة فان القيادة العامة تعلن باسم تحالف قوات الشعب المسلحة وجماهير الشعب ما يلى :

١ ـ تطبيق متطلبات واجراءات حالة الطوارىء بالحزم والحسم اللازمين .

٢ ـ ان اية دعوة للاستمرار فى الاضراب او التوقف عن العمل تعتبر خيانة عظمى للامة واجهاضا لما تحقق .

واكد البيان على حقيقة هامة حين قال ان تحقيق الديمقراطية لايأتى باثارة الفوضى ولكن بالانتاج والالتفات الى العمل وارساء قواعد الديمقراطية لكل الجماهير دون تمييز او تسلط . كما اكد البيان حقيقة اخرى وهى ان القيادة العامة عند وعدها القاطع فى تسليم السلطة للجماهير ودون فوضى وبالطرق الديمقراطية الصحيحة وبعد تشاور مع كل الاطراف الحريصة على وحدة وسلامة هذا الوطن .

من هى هذه الفئة التى اشار اليها البيان ؟ :

الواقع لم تكن هناك فئة محددة ، فالفئات كثيرة ، اليساريون والناصريون والبعثيون والاخوان المسلمون والاحزاب القديمة ، والجو العام فى مثل هذا الظرف يتيح الفرصة لاى فئة ان تسعى للاحتواء .

وعقد الاجتماع بين قيادة القوات المسلحة برئاسة الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب وممثلى التجمع النقابى وحسم الموقف بعد الاتفاق بين الطرفين ، وفى هذا الاجتماع اكد الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب ان العسكريين لايطمعون فى السلطة وان حركتهم جاءت انحيازا للشعب وليسوا راغبين فى البقاء وانما هى فترة انتقالية يسلمون فيها السلطة للشعب ، اما عن تشكيل حكومة عسكرية فنفى وجود نية لدى القيادة العسكرية لتشكيل مثل هذه الحكومة .. وصدر عن الاجتماع بيان سمى "بيان الاتفاق" تضمن مجموعة من المبادىء هى :

- وضع الثقة الكاملة فى القوات المسلحة لتسيير الامور فى البلاد خلال فترة الانتقال .
- تسليم السلطة للشعب فى أقرب فرصة ممكنة .
- الرجوع للعمل فورا وزيادة الانتاج .
- وقف المظاهرات فى الشوارع
- تكوين نقابات مهنية واتحادات طلابية .
- العمل على حرية النشاط الاعلامى وحرية النشر والمطبوعات .

بعدها هدأت حركة الجماهير وعاد الهدوء الى شوارع العاصمة السودانية وصدرت التعليمات من التجمع النقابى الى المؤسسات والهيئات برفع الاضراب الذى ظل قائما لعدة ايام ، وبدأت الحياة تدب فى مواقع العمل ، وعادت الكهرباء الى المنازل ، وسرت الحياة فى خطوط الاتصالات التليفونية والتلكس فى الساعة الواحدة ظهر يوم الاثنين وبدأ المراسلون الاجانب يبعثون برقياتهم الى عواصم بلادهم عن اخبار السودان[١] عن طريق

---

(١) انفردت وكالة انباء الشرق الاوسط باذاعة اخبار ثورة السادس من ابريل طوال الايام الاربعة الاولى ، وكانت هى المصدر الاساسى للاذاعات والصحف فى العالم عن هذه الاحداث .

وكالة السودان للانباء التى قدمت للمراسلين تسهيلات فنية متقدمة لنقل الاخبار والصور الى العالم ، وظل مطار الخرطوم مغلقا تنفيذا لقرار القيادة العامة للقوات المسلحة بغلق المجالات الجوية والبرية منعا لاى تدخلات اجنبية وقد تم فتح المطار يوم الجمعة ١٢ من ابريل اى بعد ستة ايام من اعلان حركة الجيش .

تشكيل الحكومة الانتقالية

هدأت الجماهير بعد عقد اجتماعين بين القيادة العامة للقوات المسلحة وبين ممثلى القوى الوطنية لانقاذ الوطن ، ويضم هذا التجمع ممثلين عن النقابات والاحزاب السياسية وفى الاجتماع الاول أمن المجتمعون على شرعية الاضراب ليس باعتباره هدفا سياسيا بل سلاحا لتأمين المسيرة وانتقال السلطة ، ومن هذا المنطلق قرر تجمع القوى الوطنية لانقاذ السودان رفع الاضراب السياسى .

وشرح بيان للتجمع مادار فى الاجتماع الثانى الذى ضم التجمع النقابى والحزب الوطنى الاتحادى الديمقراطى وحزب الامة والحزب الشيوعى السودانى والحزب الاشتراكى الاسلامى ، وقال البيان انه تم فى هذا الاجتماع مناقشة الكثير من التساؤلات والشكوك ، كما ناقش الاجتماع ضرورة الغاء قانون امن الدولة تحقيقا للحريات ونزولا لرغبة الجماهير وبدأ العمل بالفعل فى تنفيذ هذه الاجراءات .

واضاف البيان ان الاجتماع ناقش عدة نقاط اخرى تتلخص فى توضيح الرؤية حول النظام الاساسى للمؤسسة العسكرية وطبيعة مصادر تمويلها واوجه الصرف فيها كما ناقش الاجتماع قضايا الاعلام والصحافة ومطاردة ما تبقى من فلول السلطة البائدة ورفع حالة الطوارىء فى غضون الايام القادمة ، وبعد الاتفاق على كل هذه النقاط اتفق على تكوين غرفة عمليات دائمة وفتح قنوات للحوار المستمر لابداء كل الآراء .

ثم قال البيان :ـ

« ولقد اكد تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن على مرتكزات اساسية لكيفية نقل وتمليك السلطة للشعب وتتلخص أولا فى الدستور الدائم لسنة ١٩٥٦ ، وثانيا المواثيق الديمقراطية وثالثا الميثاق الوطنى لتجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن كما دار التفاكر حول مشكلة جنوب السودان وضرورة حلها حلا عاجلا . هذا وقد اوضح المسئولون بالقيادة العامة ان هناك اتصالات قوية وجادة اجريت بالفعل لوقف نزيف الدم والقاء السلاح ايذانا بالمشاركة فى الحوار الوطنى وفقا لمسيرة الشعب السودانى من أجل غد افضل وبدء تاريخ نظيف » .

كان واضحا حماس القوى المدنية فى الاسراع بالتغيير وتميزت هذه القوى بأن لها برنامجا واضح المعالم ومحددا وهو اسقاط بقايا النظام السابق وازالة كل آثاره ، واقامة حياة ديمقراطية وتسليم السلطة للشعب وحل مشكلة الجنوب ، بينما كان الجانب العسكرى يبدو اكثر هدوءا ، وقد حدد برامجه فى البيانات التى اصدرها والتى تؤكد استجابته للمطالب الشعبية دون ان يلزم نفسه باتخاذ خط سياسى محدد اكثر من الالتزام بسياسة عدم الانحياز ورأب الصدع فى العلاقات مع الدول المجاورة ويعنى بها ليبيا واثيوبيا .. وبصرف النظر عن خطط الجانب العسكرى وبرامجه فان مجرد زوال الرئيس

السابق ونظامه كان امرا يجعل السودانيين يشعرون بالارتياح والثقة فى انفسهم وفى المستقبل مهما كانت قتامة الواقع ومصاعبه .

وعقدت اول ندوة سياسية مساء يوم الاثنين الثامن من ابريل فى جو من الحرية عقدها التجمع الوطنى للنقابات فى جامعة الخرطوم وتحدث فيها دكتور عمر نور الدايم ممثلا لكيان الانصار وحزب الامة ودكتور ناصر السيد امين عام الحزب الاشتراكى الاسلامى وطه ميرغنى المحامى ممثلا للتنظيم الاشتراكى العربى الناصرى ، وتيسير مدثر ممثلا لحزب البعث العربى الاشتراكى وانور احمد محمد طه عن الوطنيين الاحرار وعلى محمود حسنين وعلى ابو سن عن الحزب الوطنى الاتحادى وفاطمة احمد ابراهيم عن الحزب الشيوعى السودانى .

وفى هذه الندوة اجمع المتحدثون على ضرورة التمسك بوحدة الموقف وضرورة تماسك الهيئات النقابية والسياسية والحزبية كما اجمعوا على ضرورة تحديد الفترة الانتقالية لتسليم مقاليد السلطة للشعب واهمية الحوار مع الفصائل العسكرية فى جنوب السودان "لانها عبرت بطريقتها عن رفضها ضد نظام الطاغوت" ، ونادى المتحدثون بالمتابعة الجنائية لاعضاء جهاز امن الدولة الذى تمت تصفيته ، كما نادوا بضرورة محاسبة سدنة نظام مايو المنهاز ، وطالب الحزب الاشتراكى الناصرى "بأن يسلم الطاغية المعزول للشعب حتى تتم محاكمته هو وافراد حاشيته" ، ودعا المتحدثون الى قيام مؤتمر اقتصادى قومى لوقف التدهور فى الاقتصاد والبحث عن افضل الحلول لحل ازمة الاقتصاد السودانى .

وهكذا ظهرت فى هذه الندوة اول دعوة لتسليم الرئيس السابق لمحاكمته وكانت تعبيرا عن هتافات سرت فى المظاهرات الشعبية فى اليوم الاول لحركة الجيش . وكان من الواضح ان ممثلى التجمع الوطنى والقيادة العامة للقوات المسلحة اتفقوا على اسس عامة لشكل المرحلة القادمة وتحديد دور العسكريين فيها ودور المدنيين فقد صدر فى اليوم التالى البيان رقم ٨ بتشكيل المجلس العسكرى الانتقالى لقيادة البلاد فى الفترة الانتقالية برئاسة الفريق اول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب وتعيين نائب له هو الفريق اول تاج الدين عبد الله فضل ويضم المجلس بعد الرئيس ونائبه ثلاثة عشر عضوا(١) . وحدد بيان تشكيل المجلس اختصاص المجلس بخمس كلمات وهى "ممارسة اعمال السيادة والسلطة التشريعية" فى البلاد فى المرحلة الانتقالية .

ثارت بعض القوى وخاصة التيارات الشيوعية على تشكيل المجلس العسكرى واحتفاظه بممارسة السلطة التشريعية ، وكانت حجتهم تقوم على نظرية تقول ان العسكريين فى العالم الثالث اذا تسلموا السلطة لن يتنازلوا عنها الا بانقلاب عسكرى آخر ، وضربوا مثلا بما حدث فى باكستان وغيرها من دول العالم الثالث التى مرت بسلسلة من الانقلاب العسكرية وايدهم فى مكان آخر على مسافة بعيدة جون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الموجود فى اثيوبيا ، وكان قد اعلن وقف العمليات العسكرية فى الجنوب منذ اليوم الاول لسقوط جعفر نميرى فى ١٦ ابريل ١٩٨٥ ، لكنه عاد بعد تشكيل المجلس العسكرى وابدى عدم ثقته فى العسكريين عندما يتسلمون السلطة رغم انه يعتبر واحدا من العسكريين برتبة عقيد ، ووجه بيانا عبر اذاعته التى تسمع فى الخرطوم لمدة ساعة يوميا انه يعطى العسكريين مهلة لمدة اسبوع يسلمون السلطة بعدها للشعب حتى يمكن له ان يستمر فى وقف اطلاق النار ويبدأ فى اجراء حوار مع السلطة الشعبية الجديدة لاقرار الامن والسلام فى الجنوب ، وقد رد الفريق عبد الرحمن سوار الذهب على

هذا البيان بعبارات مهذبة قائلا : « اننى لا اعتقد ان الاخ جون جارانج جاد فيما يقول لان فترة اسبوع غير كافية لتسليم السلطة للشعب » .

كان هم المجلس العسكرى من اللحظات الاولى ان يكسب ثقة الجميع ويكون مقنعا بأن العسكريين غير راغبين للاستمرار فى السلطة وانهم جادون فى تسليم السلطة للشعب ، لذلك فان نص القسم الذى اداه رئيس واعضاء المجلس العسكرى الانتقالى فى صباح يوم الخميس الثانى عشر من ابريل تضمن التزام المجلس بتسليم السلطة للشعب فى نهاية الفترة الانتقالية التى يتم الاتفاق عليها .. وفيما يلى نص القسم :

« اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على النظام الذى اقامته ثورة الخامس عشر من رجب ١٤٠٥هـ حتى الوصول بها الى اهدافها المعلنة وان التزم النظام الذى بتسليم السلطة للشعب فى نهاية الفترة الانتقالية التى يتم الاتفاق عليها وان احترم القانون وان أؤدى واجبى كعضو للمجلس العسكرى الانتقالى بتجرد واخلاص وامانة ، وان احافظ على استقلال الوطن ووحدته وسلامة اراضيه وان اعمل لخدمة الشعب ورفاهيته ، والله على ما اقول شهيد"

اطمأنت قوى التجمع الوطنى الى جدية المجلس العسكرى فى عدم رغبته الاستمرار فى السلطة والتزامه بتسليم السلطة للشعب . وقال دكتور عدلان الحردلو عضو التجمع انه من خلال لقاءاته مع القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة استوثق التجمع وتأكد من ان الاخوة فى القيادة العامة لقوات المسلحة مصممون على تسليم السلطة للشعب فى اقرب وقت ممكن واشار الى ان التجمع عقد اجتماعا مطولا صباح يوم الاربعاء العاشر من ابريل مع العميد عثمان محمد عبد الله ممثل القيادة العامة للقوات الشعب المسلحة طرح خلاله التصور الذى وضعه التجمع النقابى وقال ان النقابات والاحزاب السياسية المتمثلة فى التجمع قد اتفقت على مشروع موحد للمرحلة الانتقالية وتقدمت به للقوات المسلحة ويتخلص فى تشكيل مجلس وزراء يضم ممثلين عن الجنوب ويكون جميع اعضائه من المدنيين ، على ان تنتخب جمعية تأسيسية تضع الدستور وتجيزه ، كما اتفق على ان تكون ادارة اجهزة الاعلام قومية خلال الفترة الانتقالية على ان يحدد التجمع الشكل المناسب الذى يتيح حرية الرأى للجميع .

وفى نفس الوقت اصدر تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن بيانا اكد فيه ما جاء فى الميثاق حول الحل السلمى لقضية الجنوب فى اطار ديمقراطى سليم يضمن سلامة تمثيل القوى السياسية فى الشمال والجنوب ، واشاد البيان بالدور الذى قامت به حركة تحرير الشعب السودانى فى اسقاط نظام مايو ، واعرب البيان فى نفس الوقت عن عدم اتفاق التجمع الوطنى مع ماذهب اليه جون جارانج فى وصفه للسلطة العسكرية بأنها امتداد لنظام مايو . وأكد البيان على أن التجمع الوطنى عبر لقاءاته مع القوات المسلحة قد استوثق من صدق التزامها بتسليم السلطة للجماهير ودعا البيان "المناضل" جون جارانج الى المساهمة فى تحالف القوى الوطنية فى السودان والمشاركة فى المرحلة الحالية والحاسمة وتكوين حكومة وطنية تتولى ادارة شئون البلاد فى اطار الميثاق حتى تتجنب البلاد الفتنة والشقاق .

وهكذا تبلور بعدان اساسيان فى تطور الاحداث ، الاول هو ثقة القوى الوطنية فى القيادة العسكرية والاستعداد لتشكيل مجلس وزراء من المدنيين ، وظهر اسم عثمان عبد الله كمفاوض عسكرى مع القوى الوطنية للحفاظ على حركة التوازن فى العمل بين القوى الوطنية التى تعتبر نفسها صاحبة الحق فى احداث التغيير وبين القوات العسكرية التى تعتبر نفسها صمام الامان لحركة القوى الوطنية وهى التى حققت النجاح للقوى الوطنية

بانحيازها الى جانب الشعب واعطاء الشرعية للحركة الوطنية باسقاط النظام السابق عمليا .

وبدأت الاجتماعات تتلاحق بين ممثلى القوى الوطنية والعميد عثمان عبد الله الذى اظهر ديناميكية ساعدت على حل كثير من العراقيل التى كانت تعترض الحوار بين الجانب المدنى والعسكرى ، وقد استمرت الاجتماعات بين ممثلى القوى الوطنية فيما بينهم من ناحية ، وبينهم وبين العميد عثمان عبد الله لمدة استمرت اثنتى عشر يوما من اجل تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة .

وأعود الى أوراقى حول قضية تشكيل الحكومة الإنتقالية ..

لم يكن امر تشكيل الحكومة الانتقالية مسألة سهلة .. وفى البداية طرح اسمان ليكون احدهما رئيسا لهذه الحكومة هما الدكتور الجزولى دفع الله نقيب الاطباء وميرغنى النصرى نقيب المحامين ، ولم يكن صعوبة الاتفاق على تشكيل الحكومة هو الصراع بين المجلس العسكرى الانتقالى وممثلى التجمع الوطنى كما تصور البعض للوهلة الاولى ، ولكن الصعوبة جاءت من داخل التجمع نفسه ، فقد ازدادت قوة التجمع ، وتحول نادى الاساتذة الى مقر تلقائى للتجمع يضج بالنشاط السياسى والحركة التى لا تهدأ حتى ساعة متأخرة من الليل ، يصدر نشرة اخبارية عن تطورات الاحداث واصبح التجمع هو التشكيل السياسى الذى يضم كافة النقابات والاحزاب ، وبينما بدأ بثلاثة احزاب وخمس نقابات اصبح يضم كافة الاحزاب والنقابات واصبحت له امانة يرأسها عوض الكريم محمد احمد (مهندس معمارى) واعضاء الامانة هم نقباء النقابات الخمس المؤسسين للتجمع .

ولم ينضم الاتجاه الاسلامى بقيادة الدكتور حسن الترابى الى التجمع ، فالتجمع رفض عضويته مستندا على انه كان طرفا فى نظام نميرى ويتحمل جانبا من مسئولية ما حدث فى السودان الاخيرة ، وهو بدوره رفض الانضمام للتجمع لرفضه المبدئى للحزبية .

كان على كافة القوى الوطنية المتعددة والمنضمة للتجمع ان تتفق على اختيار اسماء الحكومة الجديدة ، وجاءت الخطوة الاولى وهو الاتفاق على المبادىء العامة للحكومة وهى :

- ان تضم الوزارة خمسة عشر وزيرا يختار التجمع الوطنى عشرة منهم من بين الشخصيات الوطنية المستقلة وممن عرفوا بالنزاهة والخبرة ولم يعينوا فى وظائف دستورية فى النظام السابق .
- ان تضم الوزارة ثلاثة جنوبيين يختارهم الجنوبيون انفسهم .
- يترك منصبا وزيرى الدفاع والداخلية لاختيار المجلس العسكرى الانتقالى .
- وجاءت الخطوة الثانية فى اختيار اسماء الوزراء .. تقدم كل حزب بعدد من اعضائه

بيد ان التوجهات التى استقر عليها العسكريون والمدنيون هى ان تكون شخصيات الحكومة المدنية كلها من العناصر المستقلة ، ومن هذا المنطق فقد رفض التجمع ترشيحات الاحزاب . بعدها تقدم حزب الامة ، والحزب الاتحادى الديمقراطى بوصفهما اكبر حزبين باقتراح يقضى بأن تكون الوزارة المقبلة من المستقلين مع ضرورة تمثيل الحزبين الاساسيين الامة والاتحادى الا أن هذا الاقتراح قد رفض.

واستقر الرأى فى آخر الأمر على أن يكون اعضاء الوزارة كلهم من المستقلين ، وبدأت قوى التجمع الوطنى فى طرح العديد من الاسماء البارزة على مائدة البحث بقصد التوصل الى تشكيل وزارى قومى يمكن ان يواجه اعباء المرحلة المقبلة ، واستمر النقاش وتبادل الرأى داخل التجمع حتى استقر الرأى على سبعين اسما يختار عدد منهم للمناصب

الوزارية الجديدة فى الحكومة الانتقالية ، ومرة اخرى اعاد المجلس العسكرى الاسماء الى قوى التجمع وطلب منها تحديد الاسماء النهائية حتى لاتنسب اليه عملية اختيار الوزراء ، وظل الجميع فى حالة ترقب بعد انتهاء التجمع من اختيار الاسماء ومضى يوم بعد يوم دون ان يعلن عن تشكيل الحكومة .

وكان الامر يحتاج الى توضيح بعد ان بدأ القلق يدب فى النفوس ولكى يتبدد القلق القى الدكتور عدلان الحاردلو بيانا عبر ميكروفون التجمع ليسمعه كل من فى حديقة نادى الاساتذة قال فيه ان سبب الانقطاع عن الادلاء ببيانات طيلة الفترة الماضية حول التشكيل الوزارى يرجع الى المشاورات المكثفة التى تجرى بقصد الاستقرار على الاسماء النهائية لاعضاء الوزارة الجديدة ، وكذلك وضع تصور سياسى لابعاد المرحلة المقبلة والميثاق الذى يحكم حركتها . وقال ان الاجتماعات بدأت مساء الخميس ١١ ابريل ، واتفق فى وقت قصير على ترشيح شخصيتين يختار من بينهما المجلس العسكرى الانتقالى واحدا لرئاسة الوزراء (١) وكان ذلك مجرد اتجاه الا ان الاعضاء فى التجمع لم يحددوا اى اتجاه يختارون فاعيدت الترشيحات ، ثم جرى نقاش آخر حول عدد الوزراء واسمائهم المحددة فى دستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ بعدد خمسة عشر وزيرا . وقال انه كان قد اتفق مع قيادة القوات المسلحة على ان يكون هناك ثلاثة مناصب وزارية للجنوبيين ، وتؤول وزراة الدفاع للقوات المسلحة والداخلية لقوات الشرطة ، وتبقى عشر وزارات لقوى التجمع .

وبدأت المشاورات بين الاحزاب السياسية والامانة العامة لتتفق على ان تكون الوزارة الانتقالية وزراة انقاذ غير حزبية ، وهكذا كان الاتفاق مع قيادة القوات المسلحة ، قدمت بعض الاسماء من جانب الامانة العامة للتجمع ولم يحسم امرها الا يوم الخميس ، وانفض الاجتماع ليعقد صباح الجمعة . حيث جاءت الاحزاب برأى آخر .. انهم يريدون تمثيلا فى الوزارة مع النقابات لكن عدد الاحزاب كان قد ازداد عن اليومين السابقين ووصل الى اكثر من ثلاثين حزبا ، ودار حوار طويل حول هذا الأمر اتفق بعده على مبدأ اشراك الاحزاب ، واتفق على تقديم خمسة اسماء من حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى والاشتراكى الاسلامى والشيوعى والناصرى والبعث العربى الاشتراكى .

وفى اليوم التالى عقد التجمع اجتماعا مرة اخرى وللوهلة الاولى ظهر فى هذا الاجتماع اتجاه آخر لدى الاحزاب وهو تكوين حكومة غير حزبية ، وعاد المجتمعون مرة اخرى ورجعوا الى ما اتفقوا عليه ، وعرضت الامانة العامة للتجمع قائمة من عشرة اشخاص بالمواصفات المتفق عليها وهى الكفاءة والنزاهة والالتزام بتنفيذ مبادىء المرحلة الانتقالية .

ونمضى فى القصة المثيرة لتشكيل الحكومة الانتقالية على لسان الدكتور عدلان الحاردلو مسئول للاعلام بالتجمع :

ـ اعترضت بعض الاحزاب على اربعة اسماء واصرت على تقديم قوائم تضم اشخاصا مستقلين ، ولم يتفقوا .. وتواصل الحوار حتى صباح يوم الاحد ١٤ ابريل دون الوصول الى نتيجة ، وفى صباح يوم الاحد قررت الامانة العامة ان تقدم قائمتها المستقلة بعد محاولات التوفيق بسبب كثرة الاحزاب وكثرة المرشحين والقوائم ، وكان المفروض ان تجتمع القيادة العسكرية الساعة العاشرة صباحا ، وتأجل الاجتماع الى المساء حيث قدمت الاحزاب وامانة التجمع قوائمها الخاصة . وفى الاجتماع دار نقاش وعتاب ظهر

(١) هاتان الشخصيتان هما الدكتور الجزولى دفع الله نقيب الاطباء ، والاستاذ ميرغنى النصرى نقيب المحامين .

فيهما روح الشكوى من الاحزاب تجاه الامانة العامة ، وحسم العميد عثمان عبد الله النقاش بين الاحزاب والامانة العامة بأن طلب ان يسلم كل حزب قائمته ويقوم هو بالاتصالات للتوفيق بين القوائم ، ووعد ان يتصل بكل الناس للخروج بقائمة مشتركة يعرضها على التجمع ككل . وفى الاجتماع اقترح اعضاء الامانة الاستمرار فى الاجتماع دون ممثلى القوات المسلحة على اعتبار ان الاجتماع فقط للتجمع وانسحب ممثلو القوات المسلحة ، وتم الاتفاق النهائى على عدم حزبية الحكومة الانتقالية ، ودار حوار حول هذا الموضوع حتى مساء الاثنين الخامس عشر من ابريل ، وتوصلت الامانة العامة الى قائمة مشتركة مع الاحزاب واعترض ممثلو الاحزاب على بعض منها وجرى تغيير بعض الاسماء وتم الاتفاق عليها ثم سلمت القائمة للمجلس العسكرى . كانت الاسماء التى تتضمنها القائمة تضم سيد احمد السيد وزيرا للمالية والامين ميرغنى للتجارة وابراهيم رضوان للزراعة والدكتور بشير حاج التوم للتربية والتعليم وعبد العزيز عثمان موسى للطاقة والتعدين وامين مكى مدنى للاسكان والدكتور حسين ابو صالح للصحة ومحمد بشير حامد للثقافة والاعلام والشباب وحسن شبو للعدل وابراهيم طه ايوب للخارجية وبقيت ثلاثة مقاعد للجنوبيين ، واثنان احدهما للدفاع والآخر للشرطة .

وكاد الامر ان ينتهى عند هذا الحد وتعلن الحكومة يوم الاربعاء السابع عشر من ابريل لكن عوامل طرأت على الموقف وتمثلت هذه العوامل فى ثلاثة اعتبارات :

الاول : ماهو الوضع الدستورى لهذه الحكومة ؟

الثانى : موقف ابناء الجنوب .

الثالث : الاسماء المرشحة نفسها .

فبالنسبة للاعتبار الاول وهو الوضع الدستورى فأن دستور ١٩٧٣ قد عطل بحكم الثورة الشعبية وتدخل القوات المسلحة منحازة الى الشعب ودستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ به بعض الثغرات التى لم تغط الظروف الراهنة مثل مشكلة الجنوب والحكم الاقليمى ، ولذلك استقر الرأى على ان تشكل لجنة من القانونيين وبعض اعضاء المجلس العسكرى الانتقالى والتجمع الوطنى تكون مهمتها وضع ميثاق يقدم التكييف الدستورى للحكومة الانتقالية ، واجتمعت اللجنة يوم الاربعاء السابع عشر من ابريل .

اما بالنسبة لموقف الجنوبيين فقد اصر الجنوبيون وهم اعضاء التجمع الوطنى باسم تجمع السياسيين الجنوبيين المعروف باسم "S·S·P·A"[١] برئاسة صمويل ارو بول على ان يمثل الجنوبيون بثلاثة اعضاء على الاقل ، وكانت هناك اقتراحات بأن يمثلوا بثلث الاعضاء نسبة لمساحة وعدد سكان الحنوب للسودان كله وان يكون نائب رئيس الوزراء جنوبيا ، وقدموا ثلاثة اسماء هم : صمويل ارو بول واوليفر بيتالى البينو وبيتر جات كوث ، وتقدم حزب جنوبى آخر هو حزب تجمع الجنوبيين بالعاصمة القومية المعروف باسم (S·P·K)وهو حزب يضم المثقفين الجنوبيين فى العاصمة ، تقدم بقائمة تحتوى على اسم لام اكول رئيس الحزب وسابينواوتو وباسيفيكو كوليك وكان على الجنوبيين ان يتفقوا على احدى القائمتين ، ووقع الاختيار فى النهاية على القائمة الاولى وشغل الجنوبيون وزارات الرى والثروة المائية والنقل والمواصلات ، والعمل[٢] .

---

١ ـ تغير الاسم وأصبح اسمه فيما بعد حزب « المؤتمر الافريقى السودانى S·A·C

٢ ـ يحسب على التجمع الوطنى لانقاذ الوطن انه اغفل ترشيح العنصر النسائى فى الوزارة كما انه لم يقدم فى قائمته جنوبيا رغم انه خصص لهم ثلاث وزارات ، وتم الاتفاق على القائمة الأولى بضغط من العسكريين الجنوبيين .

وفى يوم الثلاثاء ٢٣ ابريل اعلن التشكيل النهائى للحكومة الانتقالية (١) وقد جرى تعديل بعض الاسماء حيث اعتذر عدد منهم لاسباب صحية مثل ابراهيم رضوان الذى عين بدلا منه اسماعيل عابدين للزراعة وامين ميرغنى وعين بدلا منه سيد احمد السيد للتجارة بينما عين عوض عبد المجيد للمالية ، وخلا التشكيل من منصب وزير العدل ، وعين عمر عبد العاطى المحامى بعد ذلك نائبا عاما .

وقدم الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى والقائد العام للقوات المسلحة الحكومة الجديدة ببيان بدأ بالآية القرآنية "ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا" ثم قال موجها حديثه للامة السودانية "ان الرجال الذين تم اختيارهم خلال فترة الانتقال عليهم مهام جسيمة تتطلب ان يقف الجميع بمعاونتهم واذكر السادة الوزراء ان الفترة الممتدة امامهم وهى عام واحد تتطلب تخطيطا دقيقا لتسليم الالتزام بنقل السلطة الى الشعب عبر انتخابات حرة ونزيهة ، وقد قطعنا عهدا بذلك للشعب ونحن ملتزمون وادينا قسما امام الله وانا له لحافظون" .

وبعد يومين من اعلان تشكيل الحكومة اعيد فتح القصر الجمهورى لاول مرة منذ رحيل الرئيس السابق ، وفى صالون القصر ادت الحكومة اليمين الدستورية امام رئيس المجلس العسكرى الانتقالى وعقد اجتماع مشترك بين المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية حيث قدم كل من رئيس المجلس ورئيس الحكومة بيانا تضمن اهداف وسياسة المرحلة الانتقالية .

وفى الساعة الثانية عشرة من يوم الخميس ٢٥ ابريل ١٩٨٥م انتقلت الحكومة الى مقر مجلس الوزراء وجلس الدكتور الجزولى دفع الله رئيس الحكومة الانتقالية فى نفس المكان الذى كان يجلس فيه الرئيس السابق جعفر نميرى يومى الاحد والاربعاء من كل اسبوع .

وطوى السودان صفحة دامت ستة عشر عاما .. وبدأ صفحة جديدة ..

الباب الثانى

أسباب السقوط

الحكم الارتجالى

لم يكن الخطاب المرتجل الذى ألقاه الرئيس جعفر محمد نميرى مساء يوم الثلاثاء السادس والعشرين من مارس ١٩٨٥ هو السبب المباشر لانهاء حكم استمر خمسة آلاف وسبعمائة وواحد وتسعين يوما ، كذلك لم تكن زيادة الاسعار ورفع الدعم عن السلع هى السبب الرئيسى لتطورات الاحداث ، فلم يهدأ الشعب السودانى بعد ان اعلنت الحكومة عن تخفيض بعض الاسعار ذلك ان هناك تراكمات ظلت حبيسة لدى غالبية الشعب تكونت عاما بعد عام حتى لم يعد هناك مجال لتراكمات جديدة . وعندما قام العقيد جعفر نميرى بالانقلاب العسكرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ كشفت الاحداث بعد ذلك انه جاء كما لو كان مرتديا ملابسه ، ثم راح عاما بعد آخر يخلع ارديته قطعة قطعة ولما جاء مارس عام ١٩٨٥ وبدا نظامه عاريا تماما لم تعد لديه حتى ورقة تستره .. لذلك كان السقوط مدويا ، ولم يعد فى السودان شخص يتعاطف معه ، وربما كان الذين وقفوا الى جواره حتى اللحظات الاخيرة يلعنون حظهم لانهم وجدوا انفسهم معا وجها لوجه فى سجن كوبر وهم فى انتظار الفرج من السماء بينما هو هناك بعيد ينعم بالحرية منفيا وقد تركهم لمصائرهم . وعندما سئل الدكتور الجزولى دفع الله فى يوم اعلان تشكيل الحكومة المؤقتة التى يرأسها عن الشىء الايجابى الذى سيبقى من تجربة نميرى قال "ليس هناك شىء ايجابى بل ذكريات سيئة" ، وعبر عن هذا المعنى بعبارة اخرى الدكتور عمر نور الدايم امين عام حزب الامة القومى الجديد بقوله : "بعد ستة عشر عاما لم يبق فى السودان اسرة الا وقد فقدت فردا فيها بسبب حكم نميرى" . وحتى جماعة الاخوان المسلمين تنصلت من كل علاقتها معه وخاصة فى العامين الاخرين ، وقال الدكتور حسن الترابى : "ان مشاركتنا معه فى السلطة لم يكن تحالفا استراتيجيا ولكنه كان تكتيكيا لتحقيق اهدافنا وتجنيب البلاد سفك الدماء" .

الى هذا الحد كان جعفر نميرى قد فقد كل الأوراق ، حتى الورقة الامريكية التى اعتبرها منقذا له من أخطار كان يستشعرها من حوله ، وجدها تسقط من يده صباح ذات يوم من ايام شهر فبراير عندما اعلن متحدث باسم الحكومة الامريكية ان الولايات المتحدة الامريكية قررت تجميد معوناتها للسودان حتى تعلن الحكومة السودانية عن استجابتها لشروط صندوق النقد الدولى ، يومها بدا الرئيس كأنه لم يستمع الى هذا القول ، واكتفى بالرد على اسئلة الصحفيين بأنه لم يتلق شيئا من الحكومة الامريكية بهذا المعنى ، « وكلها مجرد اخبار صحفية تكن العداء للسودان » ، وفى نفس الوقت مضى يسعى للتعجيل بزيارته للولايات المتحدة الامريكية ، وتم تحديد يوم الجمعة اول مارس موعدا للزيارة لكن الحكومة الامريكية نفت ذلك وطلبت منه ان ينتظر حتى انتهاء زيارة جورج بوش نائب الرئيس الامريكى الى السودان تحت غطاء تفقد احوال اللاجئين . وكان مقررا لهذه الزيارة ان تتم يوم ٨ فبراير ، ثم تأجلت الى ٤ مارس وجاء جورج بوش الى الخرطوم

فى مظاهرة اعلامية نجحت فى اخفاء الهدف الحقيقى للزيارة وهو الوقوف على حقيقة الواقع السياسى فى الخرطوم ، ولم يشاهد الصحفيون جورج بوش خلال الايام الثلاثة التى امضاها فى السودان الا وهو يجول ويتحرك فى مخيمات اللاجئين مع زوجته وتسعة من كبار موظفى الحكومة الامريكية وعشرات من رجال الامن ، وكاميرات محطات التليفزيون العالمية . وكان المسئول الامريكى بعيدا عن اعين الصحفيين يلتقى بالعديد من الشخصيات السودانية يستمع ويتلقى تقارير ومذكرات ، وقدم له جوزيف لاجو مذكرة يشرح فيها اوضاع الجنوبيين بعد تطبيق الشريعة الاسلامية ، وان المسيحيين اصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية ويطالب بتدخل امريكى لانقاذهم . وقدم اساتذة جامعة الخرطوم مذكرة اخرى يقترحون فيها وقف المساعدات العسكرية والاقتصادية والتدخل لانقاذ البلاد من حكم ديكتاتورى جائر لا يقيم وزنا للاخرين واعتذروا عن ذكر اسمائهم حتى لايتعرضوا للتنكيل . وفى النهاية لم تسفر زيارة جورج بوش عن نتيجة سوى تقديم عون قدره ١٥ مليون دولار تتمثل فى مبيدات حشرية وبذور محسنة لاصلاح الوضع الزراعى المتدهور .

وبعد زيارة نائب الرئيس الامريكى للسودان اصبح الباب مفتوحا للرئيس نميرى لزيارة الولايات المتحدة الامريكية رغم انها لم تكن زيارة رسمية ، وتمت الزيارة على انها زيارة خاصة لاجراء فحوص طبية عادية ، واقترح يوم الجمعة ـ مرة اخرى ـ ١٥ مارس موعدا لسفره الى امريكا لكن الولايات المتحدة رأت تأجيل الزيارة حتى يوم ٢٧ مارس وفى خلال هذه الاسابيع الثلاثة وقع حدثان هامان كان لهما اثارهما على الاحداث بعد ذلك .

الاول هو ضرب حركة الاخوان المسلمين والقاء القبض على قيادات هذه الحركة صبيحة يوم ١٠ مارس ، وراحت الاجهزة الاعلامية واحاديث المسئولين بعد ذلك تشن هجوما عنيفا على هذه الحركة ، واطلق عليها نميرى اسم «اخوان الشياطين» .

الثانى هو دعوة القيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى للانعقاد يوم ٢٤ مارس والاعلان عن زيادة الاسعار والغاء الدعم على السلع الضرورية وكان ذلك بمثابة رسالة موجهة الى الولايات المتحدة الامريكية وصندوق النقد الدولى لاداء الواجب المطلوب قبل السفر الى واشنطن .

.. لكن الوقت كان قد فات ..

ولم تعد الورقة الاخيرة وهى الورقة الامريكية صالحة لستر جسد النظام العارى الذى خلع ملابسه قطعة قطعة على امتداد ستة عشر عاما .

ونعود الى بداية هذه السنوات فى تاريخ السودان الحديث ..

عندما وقع انقلاب مايو ١٩٦٩ كانت الجماهير مهيأة لاستقباله بعد فشل الاحزاب السياسية فى ادارة الامور بعد ان اعطيت لها الفرصة منذ ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، والتى كانت اول حركة شعبية منذ الاستقلال لاسقاط النظام العسكرى واقامة حكم ديمقراطى تشارك فيه الاحزاب ، واقوى الاحزاب فى تلك الفترة هى حزب الأمة ، والحزب الاتحادى الديمقراطى والحزب الشيوعى ، رحبت الجماهير بانقلاب ١٩٦٩ ، خاصة انه وقع فى جو سياسى قاتم يسود المنطقة العربية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، والجماهير متلهفة على اى تغيير يحدث بعد تلك الهزيمة ، وكان استقبالها التاريخى للزعيم الراحل جمال عبدالناصر فى اغسطس ١٩٦٧ تعبيرا عن رفضها للهزيمة وتمسكا بقيادة عبدالناصر بتجديد الجماهيرية لقيادته حتى يتغلب على الآثار النفسية للهزيمة ويحقق أمل الجماهير فى الانتصار ، وبهذا الفهم لدى الجماهير جاء الترحيب بحركة مايو ١٩٦٩ .

لكن الامور سرعان ما اعلنت عن نفسها ، وبدأت الاردية تتساقط عاما بعد عام .

لقد بدأ الحاكم الجديد فى السودان يزيح من امامه كل التيارات السياسية بضربات متلاحقة وكانت الضربة الأولى لحركة الانصار فى مارس ١٩٧٠ عندما وقعت معارك الجزيرة أبا وود نوباوى ، معارك طاحنة استمرت عدة ايام لكنها صنعت اول الجروح ، ووضعت بذور الثأر فى الحياة السودانية ، ومن اهز ضحايا هذه المعارك الهادى عبدالرحمن المهدى زعيم حزب الامة ، ومحمد صالح عمر من جماعة الاخوان المسلمين ، وآخرون سقطوا من السودانيين فى معركة اهلية لم يكن لها معنى الا التخلص من قوى حقيقية مؤثرة فى المجتمع السياسى السودانى ورثت تاريخها من حركة الامام محمد احمد المهدى فى اواخر القرن التاسع عشر كأول ثورة اسلامية فى التاريخ الحديث ذات اهداف وطنية لطرد الاحتلال واقامة السودان الموحد بجنوبه وشماله وشرقه وغربه .

استعان فى هذه المعركة بالعناصر الشيوعية لضرب زعامة الانصار ، وبدا امام العالم انه زعيم تقدمى جاء من اجل المبادىء الاشتراكية فرحبت به موسكو وكافة القوى اليسارية فى العالم العربى ، لكن الحزب الشيوعى السودانى كان يعرف حقيقته ، وادرك انه قد يكون الضحية القادمة فوقع انقلاب يوليو ١٩٧١ بقيادة هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمد الله ، لكن الانقلاب فشل بسبب تدخل ليبيا بالتصدى للطائرة التى كانت تقل زعماء الانقلاب وهم قادمون من الخارج وانزلتهم فى مطار طرابلس وسلمتهم الى جعفر نميرى ولم يدم الانقلاب الشيوعى اكثر من ثلاثة ايام خرج نميرى بعده منتصرا .. وكان عام ١٩٧١ هو عام الاتحاد الثلاثى بين مصر والسودان وليبيا ، واعتبر القضاء على هذه الحركة انتصارا للاتحاد الثلاثى وعلق الرئيس انور السادات على ذلك بقوله "ان اتحادنا الثلاثى ولد عملاقا ، وهاهى اسنانه قد بانت فى السودان" ولكن النتيجة كانت جروحا اخرى فى الجسد السودانى وبذور ثأر جديد فى الحياة السياسية حيث أقام حكم نميرى المحاكمات الفورية اللانسانية وعلق المشانق للشيوعيين فأعدم زعماء الانقلاب ، واعدم عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى والشفيع احمد الشيخ رئيس اتحاد عمال السودان وجوزيف جارانج وغيرهم (١) .

وهكذا قضى نميرى على القوة السياسية الثانية بعد حركة الانصار وهى الحزب الشيوعى .

ثم جاء الدور عام ١٩٧٣ بابعاد القوميين عن المواقع السياسية ، ووقعت حركة شعبان التى تميزت بالاضراب السياسى والعصيان المدنى لكنها فشلت ، وفى عام ١٩٧٥ جرت الحركة المعروفة باسم حركة حسن حسين وهى حركة مسلحة استولت على السلطة لمدة خمس ساعات واعدم قائدها واخرون . وكان من الطبيعى ان تشكل جبهة معارضة وتتحالف مع اى قوة أخرى مهما كان اتجاهها فتشكلت من الشريف الهندى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى والصادق المهدى زعيم حزب الامة الجبهة الوطنية ومعهم الاخوان المسلمين وتدرب آلاف من عناصرها فى أثيوبيا ثم نقلوا مركز التدريب فى الصحراء الليبية لمدة عامين ، لتطلع بعد ذلك فى يوليو ٧٦ فى هجوم مسلح . ومرة اخرى تكاد الحرب الاهلية ان تتجدد ويستمر الصراع المسلح لمدة ثلاثة ايام داخل القوات المسلحة راح ضحيته العشرات وفشلت فى القضاء على جعفر نميرى ونظامه ونسب النظام هذه الحركة المسلحة الى العقيد القذافى الذى اصبح خصما له وسماها بالغزو الليبى على السودان ، وهى فى الواقع حركة سودانية قامت بها الجبهة الوطنية التى تشكلت من الاحزاب والاخوان المسلمين وتدربت فى اثيوبيا وليبيا .

وتوالت بعد ذلك محاولات انقلابية متعددة ، قضى عليها فى حينها ، وبدأت السودان تتعرض كل عام لموجة من الاضرابات والمظاهرات منذ عام ١٩٧٨ وكان ابرزه اضراب القضاة عام ١٩٨١ الذى احدث انهيارا دستوريا .

وفى يناير عام ١٩٨٢ وقعت مظاهرات السكر التى عمت كافة ارجاء السودان ، وكادت ان تسقط النظام حيث ادت الى تجميد الاتحاد الاشتراكى واقالة عبد الماجد حامد خليل نائب رئيس الجمهورية ومعه ٢٥ ضابطا من العسكريين ، ثم وقعت بعد ذلك مظاهرات الجامعات ، واضراب الاطباء عام ١٩٨٤ .

ويقول الرئيس نميرى نفسه انه تعرض خلال فترة حكمه لثلاثة وعشرين محاولة انقلابية ضده .

ان هذه الاحداث اوجزناها فى عجالة كمؤشرات لطبيعة الحكم الذى ظل ستة عشر عاما ، ولم تكن احداث ١٦ إبريل عام ١٩٨٥ وليدة ساعتها او حتى نتيجة لاحداث اقتصادية اثقلت كاهل الشعب السودانى لكنها حلقة اخيرة فى سلسلة من الصراعات بين فرد حاكم وقوى سياسية متعددة .

واذا كانت الدول تحدد هوية الاعداء بأنهم قوى خارجية تستهدف القضاء على كيان الدولة بكافة الوسائل لاطماع اقتصادية او ثقافية او سياسية فان جعفر نميرى كان يرى اعداءه هم خصومه السياسيون من القوى السياسية السودانية التى اختلق معها خلافات زرعت بذور الثأر واوجدت الكثير من الجراح ولم يكن امام هذه القوى الا ان تتحد فى جبهة معارضة تحالفت مع خصوم نميرى فى الخارج .

ولقد سعى نميرى الى ضرب كافة القوى السياسية ليبقى هو وحده فى الساحة السودانية فتكرست به الديكتاتورية المطلقة ونظام حكم الفرد .

وتأكيدا لهذه الفردية اعتمد جعفر نميرى منذ اليوم الاول لتسلمه السلطة على اسلوب ضرب القوى بعضها ببعض يستميل جماعة ويقرب جماعة اخرى ثم ينقض عليها بعد ذلك بجماعة ثالثة وهكذا حتى اصبح هذا اسلوبا معروفا ، ولعل هذا الاسلوب ايضا جعله يفقد الكثير فكثر المعارضون ونافقه الكثير تقربا فى السلطة فكان يضرب اشخاصا ويبعدهم ، ويأتى بآخرين كان غاضبا عليهم ، واعتقد البعض أن غضبه لايدوم ورضاؤه ايضا .. واعد كل من يريد ان يحظى بمنصب نفسه على فهم شخصية الرئيس هكذا .. وبالتالى عليه ان يتخلى عن ارائه ويتلقى التعليمات ، ووصل الامر ببعض الوزراء الى حد انهم كانوا لايدلون بتصريحات صحفية الا بعد الحصول على اذن منه حتى لا يقعوا فى خطأ التعبير فيحاسبون على ما قالوا ، ورغم ذلك فأنه كان يزدرى البعض منهم ويسفه من افكارهم حتى لو كان ذلك على مسمع من الآخرين ، وبسبب هذه اللعبة السياسية فى ادارة شئون الحكم اصبحت السودان اكبر دولة بها وزراء سابقون ، ويقول جعفر نميرى نفسه فى حديث له فى منتصف عام ١٩٨٤ "خلال هذه الفترة الخمسة عشر عاما الاخيرة عينت اكثر من ٣٠٠ وزير" وبلغ عدد نوابه خلال هذه الفترة احدى عشر نائبا . ويبرر ذلك بقوله "لايمكن استمرار فرد فى مكان واحد والا ماحدث تغيير ولابد ان يكون هناك تغيير(٢) .

---

(١) قال الدكتور عمر نور الدايم ان عدد ضحايا نظام حكم نميرى وصل الى نحو ٣٥ الف نسمة وهم الذين صدر عليهم حكم بالاعدام او ماتوا فى المعتقلات مثل الزعيم السودانى اسماعيل الازهرى والذين قتلوا فى المحاولات الانقلابية المتعددة وفى معارك جزيرة ابا وودنوباوى والمعارك فى جنوب السودان .

(٢) استثنى جعفر نميرى نفسه من هذه القاعدة وظل حاكما للسودان ستة عشر عاما الى ان تدخل الشعب واحدث التغيير .

كان يردد ذلك دون ان يُطبقه على نفسه فقد اعتبر نفسه الرمز للوحدة الوطنية وللسيادة ، وان اى مساس هو مساس بالدولة وبالوحدة الوطنية وبالسودان على اساس ان ذلك هو ما جاء فى الدستور الذى يغيره كيف يشاء وكان بذلك يمثل لويس الرابع عشر صاحب العبارة المشهورة « انا الدولة والدولة انا » وتطور معه هذا الاحساس عند تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية فصور نفسه الحاكم بأمر الله وانه ظل الله على الأرض ، وسمح لنفسه بأن يكون شعيرة اسلامية تجرى له البيعة . ويقول الصادق المهدى ان شروط البيعة العشرة لاتنطبق عليه الا فى شرط واحد وهو الذكورة .

لقد استهوته لعبة تغيير الوزراء والمعاونين بابعادهم مرة وتقريبهم مرة اخرى فأصبح يغير من سياساته عام ١٩٧١ وبعد عام وقع الخلاف بينه وبين الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٧٢ ثم وقع معه منهاج التكامل عام ١٩٧٤ ، وعندما قام السادات بزيارته للقدس وتم توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ اعلن معارضته لها ، وقال فى تصريح له بدولة الامارات العربية « ان قدمى لن تطأ ارض مصر » ويومها رد عليه الرئيس السادات قائلا : « اننى حزين من أجل جعفر .. ماذا اقول هل اشتم اهلى ، لكنى اقول له ان ارض مصر طاهرة » .

عندما ضاقت الدوائر حوله وفشلت مهمته كرئيس للجنة التضامن العربية التى كلف بها من قبل جامعة الدول العربية عاد الى صداقته مع السادات ، وراح يدافع عنه وعن سياساته فى كل محفل الى حد انه طلب من سكرتيره الصحفى ان يؤلف كتابا عن انور السادات بعد حادث اغتياله عام ١٩٨١ . واوهم الجميع ان مصر تسانده وتؤيده وفى الواقع فان مصر كانت تساند السودان منذ الاستقلال ولم تكن مساندتها له كشخص وانما كحاكم شرعى للسودان ، ولو ان مصر كانت تسانده كشخص على حساب الشعب لتدخلت لحمايته يوم ٦ ابريل لكنها استجابت لارادة الشعب السودانى واحتفظت به فى القاهرة تجنبا لحدوث اضطرابات يكون الشعب ضحية لها خاصة ان جهاز امن الدولة الذى يقوم على حمايته لم يكن قد صفى تماما بعد .. ويبقى فى النهاية مصير الحاكم وفقا لارادة شعبه التى هى من ارادة الله .

لقد تميزت سياسة نميرى فى السنوات الاخيرة بالارتجال وكان المزاج الفردى غالبا على كل القرارات التى اتسمت بالعناد والتحدى لكل من يخالفه الرأى حتى لو كان صائبا . ومن العبارات التى كانت تطربه هو انه رجل المواقف الصعبة ، ورجل التحديات والقائد الذى يجب ان يكون وسط الخطر .. وكان يحب الاطراء والمديح فى شخصه وسياسته . وقد خصص له واحدا من هؤلاء الذين يجيدون نسج كلمات المديح والاطراء فكان يحرص على ان يصحبه فى زياراته للدول العربية وان يفتتح مؤتمراته الصحفية بعبارات يسر لها الرئيس ، وتبدو السعادة على ملامحه عند سماعها فهو من النوع الذى لم يكن يحب النقد ، ويعتبر النقد عداء .. وكانت قراراته فردية يفاجأ بها الجميع حتى المستشارين الذين وظفهم للاستعانة بآرائهم .

وفى احدى جلسات الاتحاد الاشتراكى بقاعة الصداقة عام ١٩٨٤ قال « اننى اصبحت حساسا لما يقال عنى اننى اتخذ القرار بمفردى وانا لست كذلك وها انا اعطيكم الفرصة لتقولوا ما لديكم » واعطى الاذن لاحد قيادات الاتحاد الاشتراكى فى بورسودان بالحديث ، فتحدث الرجل ينتقد ارتفاع سعر جوال السكر فى الاقاليم عنه فى العاصمة وكيف ان سعره فى العاصمة اربعين جنيها ، وعندما يصل الاقاليم يزداد سعره الى ١٢٠ جنيها ، وهنا رد عليه الرئيس محتدا ، ونسى فى لحظة حساسيته التى اشار اليها منذ قليل .. فقال :

ـ لماذا تعترض على ذلك ان زيادة السعر يخصص فى تقديم الخدمات الضرورية للاقاليم لحل مشاكله ، عندكم فى بورسودان مشروعات بمئات الملايين من الجنيهات لكنكم غير قادرين على حل مشكلة مياه الشرب . ولو انكم فعلتم كما فعلت الاقاليم الاخرى التى تتحدث عنها لامكن حل مشكلة المياه .

وسكت الرجل ، وادرك انه وقع فى خطأ لمجرد انه صدق ما قاله الرئيس ، كان الجميع يعرفون طبيعته فى حبه لمعارضة محدثه ، ويظهر امامه بأنه هو الاقوى وهو الاصح ، ثم انه « رئيس الجمهورية » وكثيرا ماكان يردد هذه العبارة دون اى مبرر فالكل يعرف انه رئيس الجمهورية وكان يحلو له ان يقدم نفسه لضيوفه فى تواضع غير صادق « اسمى جعفر محمد نميرى ومهنتى رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكى » .

وقد حلا له فى السنوات الاخيرة ان يستخدم ضمير « انا » فى معظم احاديثه .. انا الذى انشأت هذه المؤسسات الدستورية المختلفة « ـ » انا الذى حققت هذه الحرية وحققت الاشتراكية فى هذا البلد ، والواقع ان نظامه كان ابعد ما يكون عن الحرية بدليل هؤلاء الالآف الذين قتلوا فى الانقلابات والمعارك الاهلية والمحاكمات والذين اعتقلوا والذين عاشوا سنوات طويلة فى المنفى . وكان نظامه مزيجا من الرأسمالية والفوضى المالية والاقتصادية ، وقد لجأ فى السنوات الاخيرة الى تحويل المؤسسات العامة الى شركات برءوس اموال اجنبية ، ووجدت الشركات المتعددة الجنسية فى السودان مناخا ملائما لها ولم تجد الاشتراكية مجالا لها الا فى اسم الاتحاد الاشتراكى » الذى كان مجرد مؤسسة مع سائر المؤسسات السياسية الاخرى بلا مضمون مثلها مثل مجلس الشعب ، مجرد هياكل سياسية مصنوعة لاضفاء الجدية على النظام لكنها كانت مؤسسات مفرغة تقلص دورها امام سلطات رئيس الجمهورية ، وتحولت الى مجرد مؤسسات تستهلك اكبر كمية من الورق فى طبع التقارير والخطب ، وعندما وقعت احداث مارس ١٩٨٥ تهاوت هذه المؤسسات كأوراق كرتونية .

قال جعفر نميرى فى حديث له « انه اذا سارت الامور بشكل طبيعى ومات موتا طبيعيا فان السودان بمؤسساته الوطنية والقانونية سيستمر نحو الأفضل » هذه العبارة تؤكد انه كان حريصا على أن يظل رئيسا مدى الحياة . ومعروف عنه قوله لوزرائه « اننى لن اكون الرئيس السابق بل سأكون الرئيس الراحل » ، كان التصاقه بكرسى الحكم يجعله يلتمس كافة الاسباب ليظل فيه ، وهذا ماجعله يغير من سياساته ومشاريعه وينسب الاخطاء الى مساعديه سواء كان نائبا له او وزيرا او مسئولا . ضرب القوى السياسية بعضها ببعض ، ولم يقم وزنا لاتفاقيات او وعود قطعها مع القوى السودانية ، قرب المنظمات الارتيرية وفتح لها الابواب ثم ابعدها ، وانسحب فى احدى المناسبات عام ١٩٨٢ من مؤتمر لاتحاد الموظفين والمهنيين السودانيين لان وفدا من جبهة تحرير ارتيريا كان يحضر المؤتمر وكان يهدف بذلك ان يتقرب من اثيوبيا ، ثم اعتبر اثيوبيا احد اعدائه .

ولان نظامه قام على الفردية فكان يوزع على نفسه كافة الاختصاصات فى دولة متعددة السلالات والقوميات والاتجاهات ومساحتها مليون ميل مربع ، فبدا كما لو كان له شخصيات متعددة من رئيس جمهورية الى رئيس الاتحاد الاشتراكى الى رئيس وزراء الى وزير دفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة برتبة مشير ، وهكذا كان يحتكر لنفسه كافة المناصب ومواقعها ، فيوم السبت والثلاثاء يتخذ من القصر الجمهورى (قصر الشعب) مقرا له ، ثم يتركه يوم الاحد والاربعاء الى مقر مجلس الوزراء . اما يوم الاثنين والخميس فيختار موقع عمله فى قاعة الصداقة ذلك المبنى الفخم الذى بنته الصين كهدية للسودان عام ١٩٧٨ لم تزد تكاليفه عن ٣ ملايين دولار . وهو « كالفتوة » الذى يريد ان يسيطر على

الحى ، وكان له ما اراد حتى الاجهزة الاعلامية ، واعتبر نفسه مشرفا على وكالة السودان للانباء وقد اغضبه مقالا كتبه الصحفى الفرنسى جان ـ جيراس فى صحيفة اللموند الفرنسية بعنوان « لعبة الجنرال » لأن الصحفى قال أن صوره تبدو فى كل مكان وانه رئيس لكل موقع حتى وكالة السودان للانباء .

لم يكن جعفر نميرى يقيم وزنا للصحافة المحلية ، ودائم النقد لها واظهارها بأنها تخلو من الفن الصحفى والابتكار ، ويحلو له ان يسخر من الصحفيين كأن يقول لهم « هل انتم صحفيون » ، وفى احدى المرات سخر من احدهم بقوله « انا لا اسمعك ، وكل ماأسمعه انك تقول بلالم .. » « بلالم » .. وكان له اهتمام بصحفيين معينين خارج السودان لهم علاقة ما مع سكرتيره الصحفى او احد وزراء رئاسة الجمهورية ، توضع لهم كافة الامكانيات ويحجز لهم فى فنادق الدرجة الاولى وتخصص لهم سيارات رئاسة الجمهورية ويلتقون مع الرئيس منذ اليوم الاول لوصولهم يقضى معهم ساعات ويجيب على اسئلتهم وهم على راحتهم يسألون كيف شاءوا ، وكان على الصحفيين من غير اصحاب الحظوة ان يقضوا اياما دون ان يهتم بهم احد ، وفى عامين امر بطرد خمسة مراسلين منهم اثنان من الصحفيين العرب . وقد فرضت رقابة غير معلنة على المراسلين فى نشر الانباء ، وتمثلت هذه الرقابة فى التهديد بالابعاد فى حالة اذاعة انباء لاترضى عنها السلطة حتى خلت الخرطوم من المراسلين الاجانب فى السنوات الاخيرة مما اضطر وكالات الانباء ان تعتمد على صحفيين محليين ، واختفت اخبار السودان فى الخارج ، واحتكرت وكالة السودان للانباء ، الذى يشرف عليها الرئيس ، توزيع الانباء على الصحف والاذاعة والتليفزيون ومنعت هذه المؤسسات الاعلامية من استخدام اخبار وكالات الانباء العالمية الا عن طريق الوكالة المحلية ، مما جعلها تعتمد على اخبار منقولة عن الاذاعات العالمية . وتحولت الصحيفتان « الايام » و « الصحافة » اللتان كانا يشرف عليهما الاتحاد الاشتراكى الى مجرد نشرتين متكررتين تنشران نفس الاخبار ونفس الصور والتعليقات التى يدور معظمها حول الرئيس مع الحرص على نشر صورته فى صدر الصحفة الاولى يوميا مهما كانت اهمية الحدث ، ومتوسط ما تنشره الصحيفة فى صفحتها الاولى من اخبار عن الرئيس سبعة اخبار بالاضافة الى الموضوع الرئيسى . وقد ادى هذا الاسلوب الى ضعف الاداء الصحفى وقل مستوى توزيع الصحف ودخلها حتى لم يعد هناك امكانية لتجديد مطابع الصحف البالية وهى مطابع قديمة اشتراها اصحاب الصحيفتين قبل ان يستولى عليها نظام الحكم الذى جاء فى مايو ١٩٦٩ ويضم ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكى .

وفى السنوات الاخيرة اصبحت تحركات الرئيس موسمية ففى الصيف يسافر الى مصر لقضاء ايام من شهر رمضان فى الاسكندرية ، ثم يعود الى السودان ليقوم بزيارة اوروبا والولايات المتحدة الامريكية فى الخريف او نهاية العام ، ثم يعود ليبدأ نشاطا جديدا يعد فيه تغييرات الوزراء والمعاونين والسياسات الجديدة ليعلن بعد ذلك فى شهر مارس او ابريل على اساس انه يجدد الثورة التى يحتفل بها فى مايو ، ويتخلل ذلك زيارات سريعة للبلاد المجاورة مثل السعودية ودول الخليج ومصر او الدول الافريقية ، وفى كل تحركاته كان يحرص على عدم اعلانها الا فى نفس اليوم الذى يغادر فيه ويفسر مساعدوه ذلك لاسباب امنية .

وبطبيعة الحال فان جهاز امن الدولة الذى أنشأه فى السبعينات على يد اللواء حسن بيومى هو الذى يرتب للرئيس كل شىء ويقدم له التقارير والمعلومات التى تبين مدى يقظتهم فى حماية الرئيس والنظام كى تستمر السلطة الحقيقية فى يدهم . وقد تلقى افراد

الجهاز تدريبا متقدما فى الولايات المتحدة الامريكية وكوريا الجنوبية .. وحصلوا على اجهزة حديثة ، وهو القوة الاساسية التى كان يعتمد عليها النظام فى استمراره ويبلغ عدد افراده ستة آلاف شخص لكل شخص نحو عشرة اتباع اخرين والميزانية الرسمية للجهاز ٣٢ مليون جنيه . وهو الذى يصطنع الاحداث الخطيرة لجذب الانتباه .. مثل الاعلان عن حشود عسكرية على حدود البلاد ، او اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم وبموجب ذلك يطارد رجال المعارضة فى الداخل والخارج من رجال الاحزاب المنحلة ، ويقدم القرائنية التى على ضوئها يصدر الحكم ضده ، وقد نشط فى السنوات الاخيرة ضد طلاب الجامعات والنقابات . وقد سلم الرئيس زمامه لافراد الجهاز وهم الذين يقومون على حراسته وحمايته حتى داخل المسجد الذى يصلى فيه .

وقد حدث بعد زيارة قصيرة للرئيس حسنى مبارك فى مطار الخرطوم ان تجمع الصحفيون حول الرئيس يسألونه عن نتائج المباحثات مع الرئيس مبارك خاصة ان الرئيسين لم يعقدا مؤتمرا صحفيا كالعادة عقب هذه الزيارة وبدأ الرئيس نميرى يجيب ، وفجأة هجم رجال الامن على الصحفيين يحاولون ابعادهم ووجد الرئيس نفسه فى حيرة فلا هو قادر على ان يتوقف عن الحديث ولا هو قادر على ان يمنع رجال الامن ، فبدأ كما لو كان يتحدث مع نفسه عندما ازاح رجال الامن الصحفيين بعيدا وواحد منهم يهدد صحفيا قائلا بصوت مسموع : « كله منك انت يابتاع جريدة الصحافة .. والله حاشوف شغلى معاك بعدين .. وامنعك » .. ولم يعلق الرئيس لكنه اضطر ان يتوقف عن الحديث عندما ادرك ان الصحفيين قد ازيحوا بعيدا عنه .

وامام ضعفه تجاه جهاز الامن فقد كان يعامل وزُراءه معاملة غير كريمة وقد شهد رئيس احدى المجلات العربية الرئيس وهو يهم بضرب احد وزرائه بسبب تقصيره فى احضار بعض البيانات مما جعل الصحفى يجد نفسه فى حرج امام هذا الموقف .

وفى احدى المرات بعد اعلان حالة الطوارىء قام الرئيس بزيارة لوزارة التجارة وهناك إلتقى بصديق قديم له هو « ميرغنى عبد الرحمن شيبون » مدير مكتب الوزير ، كان زميلا له ايام الدراسة فعانقه وراح يسأل عنه ويطمئن عن احواله واحوال ابنائه ، وبعد هذه التحية السودانية جلس الرئيس الى مكتب الوزير وبعد ان تحدث حول الاوضاع الجديدة فى ظل حالة الطوارىء طلب الملف الخاص بالمستوردين وكان هذا الملف فى عهدة موظف لم يحضر فى ذلك اليوم ، فاعتذر مدير المكتب للرئيس من عدم وجود الموظف وانه سيأمر باستدعائه وعند ذلك فوجىء الموظف بالرئيس يقول له محتدا : « من انت .. وما اسمك ، ماذا تفعل هنا » وبهت الرجل ، وقبل ان يرد ليذكره كيف قابله منذ ساعة بادره الرئيس قائلا :

ـ كيف تتكلم هكذا مع رئيس الجمهورية ، « انت مفصول »

واخذ الرجل اوراقه ، وقبل ان ينصرف رفع يده الى السماء قائلا :

ـ ماذا اقول ؟ .. انت الان اكبر سلطة فى البلد ولا املك الا ان اشكوك لمن هو اقوى منك ، ورزقى على الله ..

وفزع الرئيس وقال متحديا : ومن هو الذى اقوى منى ؟

قال الموظف : ربنا .. سبحانه وتعالى .. اقوى من كل شىء ..

وهنا اطرق الرئيس وانصرف الموظف وذهب يصلى تحت شجرة .. ثم عاد الرئيس الى انفعاله وهو جالس على مكتب الوزير وقال بحدة : « انا اعرفه .. انه شيوعى ! ! »

فقيل له انه يصلى الآن تحت شجرة .. فقال الرئيس : اذن هو من الاخوان المسلمين .. ارسلوه لى . وذهب من يستدعى الرجل لان الرئيس يطلبه فرفض الرجل وهدأ

من امر القادم اليه بأن عليه ان يصلى ركعتين اذا واجه موقفا كهذا لان الله اقوى من كل شىء ..

ثم قال له : اذهب واخبره اننى انصرفت .. انا اعرفه جيدا .. دانول بطال ..(أى انه رجل سيىء)

وفى اليوم الثانى نشرت الصحف ان رئيس الجمهورية اصدر قرارا باقالة مدير مكتب وزير التجارة .

هكذا كان المزاج الفردى يسيطر على الرئيس فجاءت سياسته ارتجالية وقراراته لا تصدر عن دراسة واعية ، وانما هى قرارات اتسمت بالعناد والتحدى لكل من يخالفه الرأى حتى ولو كان صائبا . ولم يكن يقيم وزنا لاحد من معاونيه ، كانت قرارته فردية ويستهوية ان يفاجىء بها الجميع فى اخراج درامى كأن يعلن عن تشيكل حكومى وزارى فى ساعة متأخرة من الليل او فى ساعة مبكرة من الصباح ، واخطر القرارات كان يفاجىء بها الجميع ، ومن ثم يصبح قانونا وأمرا نافذا فنظام الحكم حسب الدستور رئاسى ، بالتالى من حقه ان يفعل مايشاء ويصدر كما يريد من قرارات ثم تناقش بعد ذلك فى المؤسسات السياسية مثل الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب .

وكمثال على ذلك اسوق قصة تخفيض الجنيه السودانى عام ١٩٨٣ . لقد فوجىء الجميع ببيان من وزير المالية ابراهيم منعم منصور يعلن فيه تخفيض سعر الجنيه السودانى بالنسبة للدولار بنسبة ٤٠٪ واصبح سعر الدولار من ٦٠ قرشا الى ١٣٠ قرشا سودانيا ، والاسم المهذب لهذا التخفيض هو تعديل سعر الصرف وبعد ان اصبح القرار(١) واقعا عرض على مجلس الشعب لمناقشته وتشكلت لجنة برئاسة الدكتور ابراهيم عبيد الله ، وللانصاف اقول ان بعض الاعضاء كانوا غيورين على اقتصاد بلادهم ، وكانت مناقشات مفيدة وجادة ظهر الاتجاه فيها الى رفض بيان وزير الاقتصاد بتخفيض الجنيه السودانى ، وفى تلك الاثناء كان وفد نادى ليفربول لكرة القدم يزور السودان ليعلب مبارات مع الفريق السودانى وضم الوفد سبعة صحفيين رياضيين اهتم بهم الرئيس نميرى ، ودعا الى عقد مؤتمر صحفى بمناسبة تواجد هؤلاء الصحفيين الرياضيين الا ان اسئلة الصحفيين المحليين تركزت حول القضايا المحلية ، ودعاهم الى مكتبه بقاعة الصداقة بالدور الرابع بعد انصراف الصحفيين الاجانب واذكر انه عندما جلس الى مكتبه لم يسمح لهم بالجلوس وانما خاطبهم قائلا : « قربوا على » واقترب منه الصحفيون وتحلقوا حول مكتبه وقوفا لمدة زادت عن ساعة ، وتطرق الصحفيون فى اسئلتهم الى الوضع الاقتصادى والقرار الخاص بتخفيض الجنيه ودافع الرئيس عن قراره قائلا :

ـ لماذا تخاف الناس من تخفيض الجنيه ، انه قرار سليم لانه سيشجع الزراع على الانتاج ويمكنهم من تصدير منتجاتهم بأثمان مرتفعة . ان احدا لايريد ان يفهم فى هذا البلد ان هذا قرار من شأنه ان يحل كثيرا من مشكلاتنا .

وعندما قال له احد الصحفيين بأن المناقشات الجارية الآن فى مجلس الشعب تتجه معظمها نحو رفض القرار .

قال ساخرا :

---

(١) طوال حكم الرئيس جعفر نميرى جرى تخفيض على الجنيه السودانى احدى عشرة مرة وفى عام ١٩٧٠ كان سعر الدولار ٣٣ قرشا سودانيا ثم بدأ يرتفع حتى وصل عام ١٩٨٣ ليصبح ١٣٠ قرشا ، وقد راجت منذ ذلك العام نكتة سودانية تحولت الى نبوءة تقول ان نظام جعفر نميرى تسلم البلاد والجنيه يساوى ثلاث دولارات وسيتركها بعد ان يساوى الدولار ثلاث جنيهات ، والغريب ان هذا التنبؤ قد تحقق وعندما سقط نظام نميرى كان سعر الدولار ثلاثة جنيهات ونصف .

ـ ومن هم هؤلاء ؟ .. انهم لايفهمون شيئا ، اننا فقط نعطى لهم فرصة لكى يناقشوا وهاهم يقولون اى كلام ، ان كلامهم مجرد كلام « ساكت » ـ اى لا اهمية له ـ وانا رئيس الجمهورية ونحن دولة رئاسية ..

هكذا كان يتعامل الرئيس مع اخطر القضايا ، لااهمية عنده للخبراء او المستشارين ومما يلفت النظر ان المسئولين معه كانوا يتعاملون على اساس هذه الحقيقة فلا احد يناقش وانما ينفذ ، وعندما جرت التحقيقات معهم بعد السادس من ابريل كانوا ينسبون كل شيء إلى أن هذه وتلك كانت تعليمات الرئيس .

★ ★ ★

كانت سياسة الارتجال غالبة على قطاعات كثيرة من الدولة . وبلغ عدد المناصب الوزارية فى الحكومة الواحدة ٣٦٠ وزيرا ما بين وزراء مركزين واقليميين ووزراء دولة ومناصب دستورية ومحافظين وامناء الاتحاد الاشتراكى وغيرهم لهم معاشات الوزراء وامتيازاتهم ، ولم يكن هناك تنسيق بين اجهزة الدولة وتسببت هذه السياسة فى تعويق كثير من البرامج والخطط وصرف النفقات الباهظة على مشاريع سرعان ماتتوقف ، لقد جرى تنفيذ بعض المشاريع مثل اقامة الجسور والطرق وانشاء المصانع . ولكن كل هذه المشاريع لاتعادل ديون السودان الخارجية التى بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٤ تسعة بلايين دولار ، وتعطلت المصانع التى انشئت بسبب نقص الوقود او قطع الغيار مما ادى الى ان تنخفض انتاجيتها بنسبة وصلت الى ٧٥ بالمائة وأحيانا ٨٠ بالمائة وهبط دخل الصادرات حتى وصل الى ٥٤٠ مليون دولار بينما بلغت قيمة احتياجات الدولة سنويا ١٥٠٠ مليون جنيه اى ان العجز السنوى بلغ الف مليون جنيه ، واضطرت الحكومة ان تصفى مؤسسات عامة وتحولها الى شركات ، وفتحت الباب امام السماسرة العالميين الذين لا يهمهم سوى تحقيق اكبر قدر من المكاسب لمصالحهم الشخصية ومصالح من يفتح لهم الابواب على حساب المصلحة العامة .

انتقلت سياسة الارتجال هذه الى السياسة الخارجية مما تسبب فى احداث ازمات سياسية حتى مع الدول المجاورة التى تسعى لتحسين العلاقات معها ، ولم تفلح نصائح الدول الصديقة والشقيقة لوقف تدهور الاوضاع المحلية والعلاقات الخارجية . ومن ابرز الوقائع التى تذكرها الدوائر السياسية فى الخرطوم تلك الزيارة التى قام بها اللواء عمر محمد الطيب النائب الاول للرئيس نميرى الى الولايات المتحدة فى شهر يناير عام ١٩٨٤ ، عاد بعدها واجتمع بالرئيس ليقدم تقريرا عن نتائج رحلته ، ثم ادلى بتصريح قال فيه انه تم الاتفاق مع الولايات المتحدة على امداد السودان بجسر جوى لدعم القوات السودانية لتكون قادرة على مواجهة التهديدات التى تتعرض لها البلاد . وفى مساء نفس اليوم نفى متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية هذا التصريح وقال « ان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد السودان فى سياستها الا ان الموقف لايحتاج الى نقل امدادات عسكرية لها » ، ولم يشفع هذا النفى لدولة مجاورة مثل اثيوبيا وليبيا ان تثير هذا الموضوع وتقدمه كدليل على تبعية السودان للسياسة الامريكية ، وان السودان قد سمح لامريكا باقامة قواعد عسكرية على اراضيه لتهديد أمن الدول المجاورة ، واصرت اثيوبيا ان تعتذر عن استقبال وفد سودانى كان مقررا ان يتوجه الى اديس ابابا لحضور اجتماع ثلاثى تحضره السودان وكينيا واثيوبيا للبحث فى امور تهم المنطقة الافريقية ويسعى الى تحسين العلاقات الاثيوبية السودانية ، وعاد الرئيس نميرى نفسه ينفى الجسر الجوى بين الخرطوم وواشنطن دون فائدة ، وسرت اشاعات فى العاصمة تتحدث عن احتمال اقالة

اللواء عمر الطيب لكن ذلك لم يحدث ، لان سياسة الارتجال واللامبالاة كانت هى السائدة فى الممارسات السياسية .

وقصة ترحيل اليهود الاثيوبيين المعروفين باسم (الفلاشا) عبر مطار الخرطوم هى نموذج صارخ لهذه السياسة . فان الذين شاركوا فى التخطيط لها من المسئولين السودانيين ايا كانوا لم يضعوا اعتبارا للمشاعر العربية ، واعتقدوا انها طالما تتم فى جنح الظلام وبعيدا عن العيون فهى كفيلة بأن تعزز من مكانة الحكومة السودانية لدى الولايات المتحدة وبالحصول على ٥٦ مليون دولار هى ثمن هذه الصفقة السرية[١] ورغم ان الصحف الامريكية والبريطانية كشفت تفاصيل هذه القصة فى خريف عام ١٩٨٤ الا ان الحكومة السودانية راحت تنفى القصة ، وراحت توجه هجوما على هذه الصحف وعلى الاذاعة البريطانية وتصفها بأنها صحف واذاعات معادية للسودان بسبب تطبيق الشريعة الاسلامية ، واضافت بذلك اعداء جددا اليها بعد الاتحاد السوفييتى واثيوبيا وليبيا والدول الشيوعية حتى بدا العالم كله كأنه معاد للسودان . واستمر نفى السلطات السودانية لهذه القصة على لسان عمر الطيب حتى قبل ايام قليلة من انتفاضة مارس - ابريل ١٩٨٥ .

وبطبيعة الحال فان الرئيس نميرى كان على علم بتفاصيل هذه القصة التى اساءت الى السودان فى العالم العربى ، وصورت الصحف العربية عمامة الرئيس نميرى كأنها افعى صهيونية عليها نجمة داوود التفت حول رأسه ، وهو فى الحقيقة لم يقم وزنا لاى نتائج . واكتفت الحكومة كما جاء فى بيان وزارة الخارجية الرسمى ان تعلن « انه لم يحدث ان سافر لاجئون اثيوبيون من الخرطوم الى اسرائيل مباشرة وان هناك كثيرا من اللاجئين يسافرون الى دول اخرى بوثائق سفر من مفوضية شئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة وان السودان لا يفرق بين اللاجئين من ناحية الدين او العرق او اللون ، كما ان السودان ليس سجنا لهؤلاء اللاجئين » لكن القصة كانت اعمق من ذلك كما تحدثت عنها الصحف البريطانية والامريكية فيما بعد .

هكذا انعكست سياسة الارتجال على السياسة الخارجية والداخلية الامر الذى اوقع البلاد فى ازمات اقتصادية حادة . ولم تفلح كافة الجهود فى عقد المؤتمرات والندوات فى اصلاح الوضع الاقتصادى ولا التعامل مع سماسرة العالم بعيدا عن الدول التى فقدت الثقة فى السياسة الاقتصادية المرتجلة .

يقول البروفيسور الطيب ابراهيم فى تقرير قدمه للمؤتمر الاقتصادى القومى الاول الذى عقد بالخرطوم فى ديسمبر ١٩٨٢ حول السياسات الاقتصادية : « لقد جربنا انظمة اقتصادية مختلفة دون ان نثبت على نظام بعينه ، الحديث عن مواثيق الثورة والمبادىء الاقتصادية الاساسية فيها لايشفى غليلا . ثم يقول لقد نقلنا عدم الثبات والسأم والضجر الى مستوى السياسات القومية فنحن منذ الاستقلال لم نكمل تنفيذ خطة اقتصادية واحدة حتى نهايتها المرصودة : لا الخطة العشرية ولا الخطة الخمسية ، ونحن منذ الاستقلال اتبعنا سياسة الحرية الاقتصادية فى البنوك والتجارة الخارجية ثم اممنا البنوك والتجارة الخارجية لنرجع بعد ذلك الى سياسة الانفتاح الاقتصادى وسعر الصرف الاجنبى .

ويضيف « لقد لاحظت كذلك ضعف وقلة الاحصائيات مما يقلل من قيمة المعلومات

---

(١) ذكرت صحيفة الاوبزيرفر البريطانية فى منتصف شهر ابريل ١٩٨٥ ان الفاتح عروة وهو ضابط بجهاز أمن الدولة توجه الى احد البنوك الامريكية بعد يومين من ثورة السادس من ابريل لاستلام ١٦ مليون دولار من صفقة ترحيل الفلاشا فاكتشف ان البنك تلقى تعليمات من احدى المنظمات الصهيونية بعدم صرف اى مبلغ لاى شخصية سودانية .

ويشكك فيها للتضارب الوارد من بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى »

بذلك لخص احد الخبراء السودانيين انعكاس سياسة الارتجال على الاقتصاد منذ سنوات ، وكانت النتيجةوبالا على الشعب السودانى « فديون السودان الخارجية ٩ بلايين دولار والمصانع لاتنتج الا بنسبة ٢٥ بالمائة من طاقتها وقل الانتاج الزراعى عن السنوات السابقة فانتاج القطن وصل الى نسبة ٤٥ بالمائة عما كان ينتج فى السبعينات ولم تعط الذرة زيادة اكثر من ٢ المائة رغم مضاعفة مساحة الاراضى المنزرعة بالذرة »[1] وكان انتاج الذرة ٣ ملايين طن فاصبح يعطى ١ر٥ مليون طن عام ٨٤ ، ولعل ظاهرة الجفاف والتصحر ساعدت على تدنى هذه النسبة .

وبدلا من ان يبذل النظام الذى يرأسه جعفر نميرى الجهود فى حل هذه المشاكل والتوجه نحو مشروعات التنمية وتقديم الاداء الجيد فى الخدمات باصلاح الطرق ومحاربة المضاربين فى اسواق العملة وارتفاع الاسعار وتخفيف العبء عن كاهل الجماهير ، انصرفت الى تكريس سلطة الرئيس وبذلت جهود لتعديل الدستور من اجل ذلك . وقصة تعديل الدستور تحتاج الى وقفة .

ففى منتصف عام ١٩٨٤ كلف الرئيس نميرى لجنة من مجلس الشعب لاجراء تعديلات على الدستور ، وكان الهدف من التعديل فى الواقع هو تكريس سلطة الرئيس تحت مظلة الشريعة الاسلامية ، وتباطأت اللجنة فى اعمالها لعدم اقتناعها بالهدف من تعديل الدستور ولم تأخذ الامر محمل الجد ، مما اغضب الرئيس وألقى خطابا امام المجلس احتد فيه على اللجنة التى لم تفرغ من اجراء التعديل وقال « ان اعداد الدستور كله استغرق ثلاثة اشهر ، وانتم غير قادرين على اجراء تعديل على عدد من المواد » وازاء ذلك طرح تصوره للتعديل امام اللجنة واصدر تعليماته بأن يناقشوا هذا التصور ويجيزوه خلال اسابيع قليلة .

ومعنى ذلك ان الرئيس نفسه هو الذى قام بالتعديل وقد شاركه فيه الدكتور حسن الترابى الذى فسر دوره فيما بعد « انه اراد ان يلزم الرئيس بالشريعة الاسلامية لكن الرئيس هو الذى عطله حتى لايكون ملزما به » والواقع ان اللجنة المكلفة برئاسة عز الدين السيد رئيس مجلس الشعب هى التى ماطلت ، واعترض عليه عدد كبير من اعضاء المجلس وخاصة من الجنوبيين ، ولم يفز التعديل المقترح بنسبة الاغلبية عند مناقشته امام المجلس فصرف النظر عنه بعد ان جرى تعديله عدة مرات .

ولو ان الدستور المقترح صدر لكان اغرب دستور فى العالم ، فقد شملت المواد المعدلة ١٠٢ مادة دستور ١٩٧٣ البالغة ٢٢٥ مادة ، وكانت التعديلات اشبه بضياغة البيانات التى تخلط كل المفاهيم معا ، فالاشتراكية مع الديمقراطية مع الحرية مع حقوق الانسان مع النهج الاسلامى . وتقرأ فى ديباجة مشروع التعديل الثالث مايلى :

« وايمانا بمسيرتنا فى طريق الحرية والاشتراكية والديمقراطية تحقيقا لمجتمع الكفاية والعدل والمساواة وحرصا على تأكيد معانى الايمان والقيم الروحية وحفظ تراث الدين وحرصا على حقوق الاقليات وتأكيدها واهتماما بحقوق الانسان كافة وايماننا بالله والنهج الاسلامى وتراث ديانات السماء كلها دون تفريق بينها » .

خلط فى المفاهيم بهدف ارضاء كافة الاتجاهات حتى الاقليات غير المسلمة . لقد كان تبرير هذا التعديل هو من أجل حماية حقوق الاقليات ، لكن الحقيقة كما سنلاحظ فى التعديلات هو تكريس سلطة الرئيس ، وتنصيبه اماما للمؤمنين ، وجعله ظلا لله سبحانه

---

(١) تقرير عوض عبد المجيد وزير المالية فى مؤتمر الصحفى فى يونيو ١٩٨٥ .

وتعالى ورمزا على الارض ، فالمادة(٢) المعدلة تحدد معنى السيادة بأنها لله يمارسها الشعب (السيادة بجمهورية السودان الديمقراطية لله ويمارسها الشعب) . وقد اثار هذا التعديل جدلا عنيفا فى اللجنة لانه من المعروف ضمنا ان السيادة لله فى كل شىء ، وهى عبارة فضفاضة اريد بها ان تعطى سلطة مطلقة للحاكم ليكون كحكام القرون الوسطى ، او الحاكم بأمر الله . فاذا كانت السيادة لله فان الرئيس نميرى رمزها بنص الدستور المعدل كما جاء فى المادة ٢ التى تقول « رئيس الجمهورية هو رمز الوحدة الوطنية والسيادة ، وممثل الارادة الشعبية ويتولى حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب الشعب ودعم تضامن قوى الشعب وتحقيق الحرية والعدل والرفاهية وله فى سبيل ذلك ان يتخذ من الاجراءات وأن يصدر من القرارات مايراه مناسبا وتكون قراراته فى هذا الشأن ملزمة ونافذة . »

ودارت معظم المواد المعدلة حول سلطات رئيس الجمهورية فتنص المادة ٨٠ على أن « رئيس الجمهورية هو قائد المؤمنين وراعى الامة السودانية ورأس الدولة وامامها ويتولى السلطة التنفيذية ويشارك فى السلطة التشريعة ويعمل بموجب بيعة شرعية ينظمها القانون »

وتكريس سلطاته المطلقة فى المادة ٨١ بنصها « لرئيس الجمهورية ان يتخذ من الاجراءات وان يصدر من القرارات ما يراه مناسبا وتكون قراراته فى هذا الشأن ملزمة ونافذة ويشكل له مجلس بقرار منه ويحدد عضويته واختصاصه » ، القبض والاعتقال من اختصاص رئيس الجمهورية « م ٥٩و » وحرية الرأى والتعبير فى حدود القانون م ٤٨ .

واكد الدستور المعدل سلطة الاتحاد الاشتراكى الذى يرأسه رئيس الجمهورية وان هذا الاتحاد هو الذى يقوم بتعميق الدين الحنيف (م ١٣) رغم ان معظم اعضائه ليسوا علماء او رجال الدين وانما هم من مختلف النقابات والاتجاهات الفكرية .

وقد بلغ الامر فى الدستور الذى لم ير النور ان اعطى سلطات مطلقة للرئيس نميرى حتى بعد وفاته ، اى انه قدر على الشعب السودانى ان يحكمة جعفر نميرى حيا وميتا وربما يبدو الامر غريبا لكن نص المادة ١١٣ تشرح هذه السلطة كما يلى :

١ - يجوز لرئيس الجمهورية ان يعهد بكتاب مختوم وموقع عليه بخط يده الى اى شخص يراه مناسبا يتمتع بالاهلية الشرعية والتقوى والقوة والامانة ليخلفه فى منصب رئيس الجمهورية عقب اعتماد خلوه ، ويودع هذا الكتاب لدى مجلس الشورى ولا يفض الا بعد اعتماد خلو المنصب وفى حضور مساعدى رئيس الجمهورية ورئيس القضاء ونائب رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس الشعب والنائب العام .

اى ان الرئيس هو الذى سيحدد من يخلفه فى ورقة يكتبها بخط يده ثم يضع الورقة فى خطاب مغلق ولاحد يعرف ما بداخله الا بعد خلو منصب الرئيس بالوفاة او اى سبب آخر ، ويودع هذا الخطاب لدى رئيس مجلس الشورى ، ثم يفتح بعد خلو المنصب للموافقة عليه . وقد اعطى الدستور الحق لرئيس الجمهورية ان يظل حاكما الى مالا نهاية وفقا للمادة : ٨٤ ((دورة الرئاسة ست سنوات ويجوز اعادة رئيس الجمهورية لاى دورة او دورات تالية ومتصلة))

كما اعطاه الحق فى التدخل فى شئون القضاء فتنص المادة ١٨٦ على ان ((الهيئة القضائية مسئولة مسئولية مباشرة امام رئيس الجمهورية عن اداء اعمالها وله فى ذلك ان يتخذ من الاجراءات ويصدر من القرارات لما يراه مناسبا لاعلاء كلمة الحق والعدل وتحقيق العدالة الناجزة وتكون قراراته فى هذا الشأن (ملزمة ونافذة) [1] وتتناقض هذه المادة مع المادة ١٨٧ التى تقول ((القضاة مستقلون فى اداء واجباتهم القضائية))

ولاينسى هذا التعديل ان يضع مادة بشأن جهاز أمن الدولة فتنص المادة : ٢٠١ على « ان قوات الامن قوات نظامية سرية » .
وبعد كل ذلك فلا مسئولية لرئيس الجمهورية لانه حسب المادة : ١٨٧ « مسئول امام الله » .

ان التركيز على شخص رئيس الجمهورية ودوره يكشف الى اى حد كان جعفر نميرى محبا للسلطة شغوفا بها ، واذكر قول صحفية موهوبة كانت قادمة لتوها من مقابلة معه فى تلك الاجواء غير العادية التى مرت بها السودان اثناء فترة اجراء هذه التعديلات على الدستور ، وهى فى حيرة من امرها ، قالت « انه يريد ان يحارب الشهوات ويقيم الدين كما قال لى لكنه نسى شيئا هاما ، ان السلطة ايضا احدى شهوات البشر ، وهو محب للسلطة الى درجة كبيرة » .. ثم قالت « اننى اصبحت اخشى عليه وعلى شعبه من نفسه .. لم يكن هكذا .. اننى اعرفه منذ سنوات ، لم يكن هكذا .. »
وقلت للصحفية الموهوبة : ان هناك مثلا فرنسيا يقول « السلطة تصنع الجنون » (LE pouvoir RENT FOU) ويبدو انه اكد حقيقة المثل الفرنسى .

★ ★ ★

ان محاولة فهم الجانب الشخصى لاى شخصية عامة تركت اثارها سلبا وايجابا على الحركة السياسية لبلاده ضرورية فى هذا السياق الذى يبحث اسباب سقوط الرئيس السودانى جعفر نميرى بارادة شعبية جماعية غلابة .
كان جعفر نميرى مزاجيا ومحبا لنفسه الى اقصى حد وعنيدا ، يكره ان يعارضه احد ، ولعل ذلك له اسبابه النفسية فى تكوين شخصيته فقد حرمته الطبيعة من الانجاب رغم قوته الجسمانية ونشأ فى اسرة متوسطة الحال ، وكان والده محمد محمد نميرى يعمل حارسا فى شركة « ميتشل كوتس » وهو الاخ الاوسط توفى الاصغر وهو فى العشرين من عمره ، وكان الوالد والجد قد هيأ الابن جعفر القوى البنية ليكون صاحب ورشة لتصليح السيارات بعد ان فشل فى ان يلتحق بالمدرسة الوسطى فى ام درمان ، لولا ان الاقدار تدخلت وفرضت ان يكون جعفر محمد محمد نميرى رئيسا لجمهورية السودان لمدة ستة عشر عاما .
وانقل الان مما رواه جعفر نميرى بنفسه لاذاعة صوت العرب فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٨٤ .

« لم يحالفنى الحظ دخول المدرسة الوسطى فى ام درمان ، وكانت مدرسة واحدة فقط ، ويظهر ان جدى (والد والدته) قد غضب فأرسل بطريقة ما خطابا الى ابى بمدنى قال له اننى اضعت وقتى فى اللعب الكثير ، ولم انجح ، وعندما ذهبت هناك وكان ابى غاضبا جدا أمرنى ان استعد لاعمل فى ورشة واتعلم تصليح العربات ، ولكن بعد يومين جاء خالى ليزور والدتى واخبرته امى ان جعفر الآن بالورشة فغضب غضبا شديدا لانه كان يعمل فى تصليح العربات بعد ان حرم من المدرسة ، وكان يركب موتوسيكل فأخذنى وراءه وذهبت معه الى مدرسة ، وتحدث مع الناظر ، وبعد صمت طويل قال لى ستأتى غدا الى هذه المدرسة لتقرأ فى سنة رابعة » .
ويبدو ان مشاعره تجاه الاخرين قد تولدت لديه منذ ان كان تلميذا صغيرا ، فقد كان يغيظه ان يرى تلميذا متفوقا وكان يتصور ان من يهتم بقراءة الشعر لن يكون متقدما هكذا يقول « كان معى زميلا من قريتى يلقى الشعر بشكل جيد ، وفى الوقت الذى لم تستطيع فيه نحن حتى قراءة الشعر كان يقول شعرا كشعراء العرب . يقرأ للجارم ولشوقى ومع ذلك

كان متقدما وكان الاول من اول امتحان فى السنة الاولى ، وكنت الثانى لكنى كنت اعتبر نفسى العاشر فالفرق بينى وبينه كان كبيرا ١٧ نمرة » .

وقد جاء دخوله المدرسة على حساب اخيه الاكبر « الذى ضحى بأن يعمل ليساعد امى لكى ادرس انا ويدرس اخى الاصغر » اماهو فقد التحق بالمدرسة الثانوية ، وكان كل اهتمامه هو كرة القدم واللعب بكرة شراب فى الميادين والشوارع . يقول « لم نستطع شراء الكرة الجميلة ولكننا استخدمنا (الشراب) لصنع كرة وحتى الشراب نفسه كان مشكلة .. فالكثيرون لم يرتدوا الشراب ، عندما نجد شرابا فانه يكفى الحلة (الحى) كلها » .

ولمواجهة الاعباء المادية ولاحساسه بانه قوى البنية وكان فى ذلك الوقت « رياضيا ذا صحة جيدة » آثر الالتحاق بالكلية الحربية رغم معارضة والده ، منعه والده فى اول الامر عندما سعى أن يترك المدرسة ويذهب للتجنيد وبسبب عناده مع والده كان يعلق ويجلد يقول : « والدى رحمه الله كان جيد الصحة وعندما مسكنى من يدى لم استطع فعل شىء فخرجت معه ليعلقنى فى البيت ويجلدنى « جلده كويسه » .

لم ينجح والده ان يثنيه عن الالتحاق بالعمل العسكرى ، فترك المدرسة الثانوية وهو فى السنة الرابعة والتحق بالكلية الحربية دون علم والده ايضا .

يقول « والدى كان لايعلم اننى قدمت للقوات المسلحة وعندما حضرت له بعد المعاينة الاخيرة لاطلب ثمن التذكرة . طلبت خمسين قرشا للتذكرة والمصاريف فسألنى عن وجهتى .. اجبت باننى ذاهب للخرطوم ، فاصر على بقائى لاكمال تعليمى لكنى اخبرته بأننى سأكمل تعليمى فى العسكرية لانهم سيصرفون لنا مواهى (مرتبات) مما يمكننى من مساعدة اخى ومساعدتهم مما خفف من غضبه وسمح بذهابى »

يلتحق جعفر نميرى بالكلية الحربية وتشاء الاقدار ان يلقى والده ووالدته مصرعهما فى حادث سير بالخرطوم ، وهما ذاهبان لحضور تخريج ابنهما جعفر من الكلية العسكرية . فهل كان الاب يعلم بمصيره لو التحق ابنه بالعمل العسكرى ، وهل كان يخشى على السودان ، وعلى ابنه نفسه[1] .

ولكن هذا ماجرى للابن وللوالدين وللسودان .

كان الجانب العاطفى فى علاقة الشعب السودانى بالرئيس نميرى احد الاسباب الهامة فى الثورة ضده . لقد منحه قطاع كبير من الشعب فرصا متعددة طوال ستة عشر عاما من أجل حياة افضل ، ووقف معه فى كثير من الازمات التى تعرض لها ، لكن الرئيس اخطأ فى الحساب عندما اعتقد انه اصبح البطل المحبوب دائما من الشعب ، واعطى لنفسه الحق فى ان يتخذ من القرارات ما يشاء وبأى اسلوب يرتضيه ويغير من سياساته حسب مايرى ، ويتمسك بالقرار الفردى ، وبالعناد ، رغم نصح الناصحين ، فكانت القرارات الخطيرة المرتجلة التى ساعدت على التعجيل بالنهاية ، وراحت الاوراق تتساقط من يديه .

وكان اخطر هذه القرارات تقسيم الجنوب فى ٥ مايو ١٩٨٣ والتطبيق الخاطىء للشريعة الاسلامية فى سبتمبر من نفس العام .

---

(١) كتب احد الصحفيين السودانيين يقول ان النحس كان دائما يطارد جعفر نميرى واكتشف ان رقم ١٣ كان دائما يطارده ، فاسمه الثلاثى جعفر محمد نميرى مكون من ١٣ حرفا ومايو ٦٩ مكونة ايضا من ١٣ حرفا .

التطبيق الخاطئ للشريعة الإسلامية

كان اليوم هو يوم الجمعة التاسع من ديسمبر ١٩٨٣ .. ومن عادة السودانيين ان يخصصوا يوم الجمعة لنشاطاتهم العائلية والاجتماعية كأن يتزاوروا ويتبادلوا افطارهم فى منزل معين من منازل العائلة او احد الاصدقاء او يقومون بواجب العزاء ثم يتوجهون بعد ذلك لصلاة الجمعة ، لكن فى هذا اليوم تغيرت العادة واتجه كثير من الناس مع الساعات الاولى للصباح الى سجن كوبر الذى يقع فى خرطوم بحرى[١] . فاليوم سيتم تنفيذ اول حالة من حالات قطع اليد اليمنى كحكم حدى تنفيذا لقوانين الشريعة الاسلامية التى اعلن عنها فى ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ .. كانت مشاعر الناس فى حقيقتها موزعة بين احترامها لشرع الدين ومدى صحة الحكم ، فالذى اصدر الحكم فى النهاية انسان يخطىء ويصيب ، والتهمة الموجهة لاول حالتين يطبق عليهما قطع اليد اليمنى هى سرقة سيارة ، وفى الحالتين اعيدت السيارة لصاحبها . وكان الرئيس جعفر نميرى قد اصدر قرارا عن اعلان قوانين الشريعة الاسلامية بالافراج عن ١٣ ألف معتقل من الذين صدرت ضدهم احكام بالسجن بسبب تهم جنائية ، معظمها بسبب السرقة ، وكان تبرير هذا القرار أن الاسلام يجب ما قبله ولاسجن فى الاسلام . ويذكر السودانيون ان الرئيس السابق نميرى قام بزيارة السجن والقى خطابا وسط هؤلاء المسجونين قبل اطلاق سراحهم فى مظاهرة دعائية جند لها كافة وسائل الاعلام ، واعلن انه سيهيىء لهم حياة كريمة وسيوفر عملا لمن لا عمل له فى مواقع الانتاج ، لكن ذلك لم يحدث ، وتاهت الوعود والقرارات وسط ضجة الاحداث .

كان من الطبيعى اذن ان تنتشر حالات السرقة بعد الافراج عن هذا العدد الكبير ، معظمهم من الفقراء القادمين من الاماكن البعيدة فى غرب السودان ، او شرقه هربا من ظروف القحط والمجاعة بسبب حدة ازمة الجفاف والتصحر ، كما ان معظمهم اميون لم يستوعبوا قرارات تطبيق الشريعة الاسلامية ولم تتح لهم فرص التعليم او الحد الادنى من الحياة العادية .

هكذا وجد السودانيون انفسهم لاول مرة امام حالة جديدة « قطع يد من مفصل الكف » لكل من محمد صالح حامد ، ومحمد يحيي الفاضل ، وهما شابان من غرب السودان لايتعدى عمر كل منهما الحادية والعشرين عاما ..وكنت شاهد عيان لهذه الحالة أرويها كما شاهدتها .

---

(١) اقامه الاحتلال البريطانى ، ويقع على عشرة افدنة ، ويضم مختلف انواع الاعتقالات من الحبس الانفرادى فى زنازين صغيرة الى الاعتقالات الجماعية ، وبه ساحة مخصصة لتنفيذ احكام الاعدام وقطع اليد ويسع اكثر من ١٣ الف معتقل سواء كان المعتقلون سياسيين او محكوم عليهم فى جرائم جنائية .

الحالة مثيرة .. وعادات الناس فى ذلك اليوم تغيرت . ازدحمت الطرقات المؤدية الى سجن كوبر ، ولم يعد من السهل عبور جسر « برى »[1] السؤدى الى هناك فسار الناس على اقدامهم ومنع الصحفيون الاجانب من الدخول ، وجرى تفتيش الصحفيين المحليين الذين سمح لهم بالدخول خوفا من أن يكون معهم جهاز تصوير اليكترونى ، هكذا قال الحارس لاحد الصحفيين المحليين واردف : « انكم معشر الصحفيين لكم اساليب شيطانية » ومنع حارس آخر صحفيا من حمل اوراقه .

جلس الصحفيون فى غرفة مدير السجن ، وجرت اتصالات بين مدير السجن ومسئولين ، وكانت الساعة تقترب من التاسعة وموعد التنفيذ فى العاشرة . دخل طبيب السجن « الدكتور كمال زكى »[2] ومعه جهاز لقياس ضغط الدم ليبلغ مدير السجن ان الاجراءات الطبية قد اتخذت ، وان التنفيذ سيتم فى موعده . بعد منتصف ساعة سمح للصحفيين بالدخول الى ساحة تنفيذ الحكم وسط حراسة مشددة .. الوجوه قاسية مكفهرة .. واى كلمة تكون خارجة عن الموضوع حتى ولو كانت نوعا من المزاح قد تؤدى بصاحبها الى عواقب خطيرة ، فالامر جاد .. ان انسانا ما ستقطع يده تنفيذا لشرع الله .. وبدا الامر كما لو ان الاسلام قد دخل المدينة لاول مرة ، وان المجتمع كله قد تحققت فيه العدالة والكفاية وتيسرت امور الناس وانصلحت احوالهم الا هذين الشاذين اللذين افسدا المجتمع ..

ساحة السجن فسيحة بها مشنقة ، وعلى يسارها منصتان متباعدتان واثار البناء الحديث بادية عليهما كما لو كان قد انتهيا من بنائهما بالامس فقط .. امام كل منصة مقعد له مسندان من الواضح انهما احضر حديثا .. حاجز من القضبان الحديدية يفصل بين ساحة تنفيذ القطع والساحة الخارجية التى امتلأت بالناس من رجال ونساء وهم فى حالة هياج ويرددون « لا اله الا الله الله اكبر ولله الحمد » بينما كانت صيحات الجماهير فى الشوارع المحيطة بالسجن تدوى فى المنطقة وهى تردد نفس الهتاف . وهكذا تحولت المنطقة كلها الى مظاهرات صاخبة ، تحمل لافتات عليها عبارات وآيات دينية ، وحناجر ترتفع بالصياح ، ورجال شرطة ينتشرون فوق اسوار السجن ، وفى ساحة التنفيذ تواجد مسئولون منهم مدير عام السجون ، وقاضى القضاء ، ووزير دولة برئاسة الجمهورية ، ورجال أمن .

فى الساعة العاشرة الا ربعا دخل شرطيان يقودان شابين امامهما ، تطلعت العيون الى الشابين اللذين استسلما تماما للمصير . واجلس كل منهما على المقعد المريح الذى احضر حديثا .. كان من الواضح ان الجماهير وراء القضبان قد اصابها الذهول فسادتها حالة صمت وهم يمعنون النظر فى الشابين وساد هرج قطعه صوت مدوى « لا اله الا الله » ، ردده الجميع من بعده . ولم يعرف ما اذا كان هذا النداء تعاطفا مع الشابين ام ادانة لهما .. ولوهلة بدا أن الجميع قد انقسمت مشاعرهم بين متعاطف مع الشابين ، وبين الاقتناع بأن هذا هو تطبيق الشريعة الاسلامية .

استسلم الشابان لطبيب يقوم بربط حزام جلدى على الذراع اليمنى وهو يرفعها الى

---

(١) يسمى احيانا جسر القوات المسلحة التى قامت ببنائه لربط الخرطوم بالخرطوم بحرى عبر النيل الازرق .

(٢) طبيب سودانى تخرج من كلية الطب بجامعة الخرطوم . زميل الجمعية الكلية للجراحة فى بريطانيا ومتزوج من فتاة بريطانية تنتمى إلى عائلة تشرشل تلقى تدريبه فى جراحة العظام فى مستشفيات اكسفورد

أعلى ، لوقف تسرب الدم الى بقية اليد ، بينما كانت الكف مخدرة ، الشاب مستسلم تماما لما يفعله الطبيب ، يعطيه يده يفعل بها ما يشاء وعيناه متجهتان صوب الجماهير الواقفة خلف الاسوار ، واحيانا ماتجول عيناه الى أعلى تنظر الى افراد الشرطة الذين يقفون فوق اسوار السجن ، يسمع هتافات الناس وكأن الامر لا يعنيه ، بينما الطبيب يواصل عمله فى ذراعه ويده ، يتحسسها ، يرفعها الى اعلى ، يشد اليد ليتأكد من ابتعاد الكف عن منطقة العظام .. اطمأن الطبيب الى ما يفعله ثم جاء رجل آخر وربط قدمى الشاب ، والشاب ينظر اليه وهو جالس الى مقعده كما لو كان شخصا آخر يمسح له حذاءه غير الموجود فى قدميه ، ثم راح ينظر الى الجماهير ويتأملهم فى صمت كأن الامر لا يعنيه ، وحانت ساعة التنفيذ ..

الجماهير لازالت واجمة ، وهى ترقب المشهد . وفى الخارج لازالت الهتافات صاخبة ، وفى هذا الاثناء وقف احد ضباط السجن امام ميكرفون وقرأ من ورقة فى يده مايلى :

بسم الله الرحمن الرحيم

« الحمد لله الذى هدانا لهذا وماكنا لنتهدى لولا ان هدانا الله »

المحكوم عليه بقطع اليد اليمنى من مفصل الكف محمد صالح حامد سبق ان تحاكم بجريمة السرقة بجنايات المهدية ام درمان بخمس سنوات سجن بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٨٢ تحت اسم محمد حامد عبد الله ولديه بالاضافة الى ذلك اربعة اتهامات سرقة بشرطة الخرطوم شمال ام درمان والدرجة الاولى .. وفى هذه المرة تمكن من سرقة عربة تايوتا بوكس من امام بوسطة الخرطوم بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٨٣ فصدر فى حقه الحكم الحالى بقطع اليد اليمنى من مفصل الكف تحت المادة ٣٢١ بمحكمة جنايات الخرطوم وسط بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٨٣ وتم تأييد الحكم اعلاه بواسطة قاضى محكمة الاستئناف بالخرطوم بتاريخ ٢٩ / ١١ / ٨٣ رفع الحكم مرة ثالثة للفحص بواسطة المحكمة العليا فأيدت الحكم بتنفيذ عقوبة الحد وذلك بموجب خطابها فى ٧ / ١٢ / ٨٣ واليوم يتم تنفيذ الحكم حسب تأييد المحكمة العليا »

بدا الشاب كأنه فى حالة انفصال تام عما يجرى حوله ، ولم يسأل احد عن الظروف الاجتماعية والنفسية التى دفعته للسرقة ، وان بدت ملامحه تكشف عن امية كاملة وفقر واغتراب ، ولم يسأل أحد أين أهل هذا الشاب . كان الاتهام انه سرق عربة كانت تقف فى احد شوارع الخرطوم ، وانه اعترف بسرقتها وردت السيارة الى صاحبها .

وبدأت لحظة التنفيذ ..

جاء رجل نحيل الجسم لايعكس وجهه اى انفعال مرتديا معطفا ابيض ومعه مساعد له ارتدى نفس المعطف[1] اخرج الرجل النحيل من حقيبة معه مدية طبية تلمع فى ضوء الشمس ، يبلغ طولها ثلاثين سم وعرضها ٣سم .. وضعت على عينى الشاب لفافة ربما تذكر ساعتها ان هذه قد تكون لعبة مثل لعبة الاستغماية فلا زال يبدو منفصلا تماما عما يحدث له هذه الساعة .

لمعت المدية فى ضوء الشمس وهى تقترب من يد الشاب الموضوعة على المنصة ، ساد الوجوم ، اقتربت المدية من اليد عند مفصل الكف » دخلت المدية جسم الشاب ، سقطت نقطة دم .. لازال الشاب رافعا رأسه المربوطة باللفافة .. المدية تتوغل داخل

---

(١) هما رقيب سجون عبد الحميد فضل وحارس السجون ادريس زكريا اللذان قاما بتنفيذ القطع وقالا ان شعورهما وهما يقومان بالتنفيذ كان طبيعا وانهما تلقيا تدريبا خاصا تحت اشراف عدد من اخصائى الجراحة السودانيين .

الجسد وتبدأ الكف تنفصل عن اليد ، بدت اليد المقطوعة كلون برتقالة (ابو دمه) التى قطعت نصفين .

راح الرجل النحيل يستكمل عمله كما لو كان جزارا يتعامل مع ذبيحة ، انفصلت الكف عن اليد وامسكها الرجل من اطراف الاصبع ليرفعها الى اعلى كساحر يؤدى نمرة على مسرح ، هاجت الجماهير ودوى صوتها : « الله اكبر » « لا اله الا الله » .. وسقط رجل مغمى عليه ، وصرخت امرأة ولكن صرختها ضاعت وسط الصيحات[١] على الفور اسرع الطبيب وفى يده ضمادة قطنية وضعها بسرعة على اليد المقطوعة ثم جيىء بمحفتين نقل عليهما الشابان الى مستشفى السجن .. نظرت بعض الوجوه الحائرة الى بعضها ، واستمرت الصيحات التى تحولت الى مظاهرات دينية وانصرف كل واحد بعد ساعة الى سبيله ..

تكررت هذه القصة اكثر من مائتى مرة منذ ديسمبر ١٩٨٣ حتى اكتوبر ١٩٨٤ ، وهناك ١٦ حالة تم خلالها تنفيذ الحكم الحدى بالقطع من خلاف أى قطع اليد اليمنى من مفصل الكف والقدم اليسرى وتم تنفيذ حكم الاعدام على « الواثق صباح الخير » وهو قاطع طريق اتعب رجال الشرطة وهو يفلت من ايديهم ، وكان الحكم هو أن يصلب بعد اعدامه ، ولانه لم تكن فى السجن اداة للصلب فقد تركت جثته معلقة لمدة نصف ساعة .

وفى يناير ١٩٨٥ شهدت الخرطوم حادثا غريبا تردد صداه فى العالم كله ، وبدت الشريعة الاسلامية امام الرأى العام العالمى انها مجرد قطع ايدى وأرجل واعدام من يختلف مع الحاكم فى الرأى بحجة انه يعارض تطبيق الشريعة الاسلامية وبالتالى فهو مرتد وكافر ، وذلك بصرف النظر عن البحث فى وضع حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والاكتفاء بالحصول على قروض ومساعدات من الدول القريبة ، وفتح الباب امام الشركات الدولية وسماسرة العالم والتباهى مع ذلك كله بتطبيق شرع الله .

كان الحادث الغريب الذى هز الضمير الانسانى هو اعدام محمود محمد طه زعيم حركة الاخوان الجمهوريين ، لقد اتهم الرجل بالردة والكفر لمجرد انه اعترض على اسلوب تطبيق الشريعة الاسلامية ، ووزع بيانا فى ٢٥ ديسمبر ١٩٨٤ بعنوان : « هذا او الطوفان » جاء فيه « ان قوانين سبتمبر ١٩٨٣ شوهت الاسلام واساءت الى سمعة البلاد ، وهى قوانين مخالفة للدين وللشريعة لانها اباحت قطع يد السارق من المال العام ، مع انه فى الشريعة يعزر ولا يحد لقيام مشاركته فى هذا المال ، وهى قوانين جائرة اضافت الى الحد عقوبة السجن والغرامة مما يخالف حكمة هذه الشريعة ومضمونها ان هذه القوانين اذلت الشعب واهانته فلم يجد على يديها سوى السيف والسوط وهو شعب حقيق بكل صور الاكرام والاعزاز ، ثم ان تشريع الحدود والقصاص لاتقوم الا على ارضية التربية الفردية والعدالة الاجتماعية وهى ارضية غير محققة اليوم .

« ان هذه القوانين قد هددت وحدة البلاد وقسمت هذا الشعب فى الشمال والجنوب وذلك بما اثارته من حساسية دينية كانت من العوامل الاساسية التى ادت الى تفاقم مشكلة الجنوب »

---

(١) كان من المفروض فى احدى حالات تنفيذ الحكم الحدى ان يقوم الرئيس السابق جعفر نميرى وعدد من مساعديه بزيارة سجن كوبر لمشاهدة عملية التنفيذ ، وفى الموعد المحدد توجه مساعدو الرئيس الى ساحة السجن وشاهدوا العملية ، وكان من بينهم الدكتور حسن ترابى الذى اغمى عليه اثناء مشاهدته لعملية قطع اليد .. وهو اكبر الداعين لتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية . اما الرئيس السابق فلم يحضر كما كان مقررا ـ وذهب لزيارة سوق ام درمان .

وبمجرد اعلان هذا المنشور اعيد اعتقال محمود محمد طه ومجموعة من اتباعه ووجهت لهم تهمة الردة والكفر وهذه عقوبتها الاعدام مالم يعلنوا توبتهم عن كل ماعلنوه ودعوا اليه .

لقد كان محمود محمد طه معروفا وسط السودانيين بذكائه وزهده ووطنيته منذ عام ١٩٤٠ عندما بدأ دعوته مناهضا الاحتلال البريطانى وهو مهندس زراعة فى مدينة « رفاعه » بالاقليم الاوسط ، ثم تطورت دعوته لتكون مناهضة لجماعة الاخوان المسلمين من خلال الكتب والاوراق التى تحوى افكاره ودعوته وبقراءة هذه الكتب والاوراق من الصعب الحكم عليه بأنه اتجاه نحو الكفر او الردة ولكنها رؤية وتفسيرات فى كيفية ممارسة العبادات ، وهى رؤية ولا شك تثير الجدل الفكرى والدينى فقضيته اذن هى قضية فكرية اكثر من كونها قضية ارتداد او كفر ورغم آرائه المثيرة للجدل التى تصدم بلا شك الافكار التقليدية فى معالجة القضايا الاسلامية فى العصر الراهن فان الرجل كانت له سمعة طيبة بين السودانيين وكان له اتباع بلغ عددهم نحو ستة آلاف شخص معظمهم من طلاب وطالبات الجامعات . واستخدمه الرئيس السابق فى مرحلة من المراحل وقربه اليه ليضرب به جماعة الاخوان المسلمين .. وقال فى حديث له لاحدى الصحف السودانية عام ١٩٨٠ عندما سئل عن دعوة محمود محمد طه وهل يعتبرها كفرا والحادا فقال : « انه ليس من حق انسان ان يكفر انسانا آخر[١] » ودافع عنه فى هذا الحديث ، بل ان هناك مكاتبات بين الرئيس السابق وبينه تكشف عن تقدير الرئيس له واحترامه ، فما الذى حدث بعد ذلك ليصدر أمرا باعتقاله ، ويظل معتقلا لمدة عام ، ثم يفرج عنه ، وبعد اسابيع تجرى له محاكمة امام محاكم الطوارىء بتهمة الردة والكفر وعقوبتها الاعدام . وجرت المحاكمة برئاسة قاض حديث السن كان قد تخرج من الجامعة منذ ثلاث سنوات ، ورفض محمود محمد طه الدفاع بل رفض المحكمة نفسها ، واتهم هيئة المحكمة بالجهل ، وعندما سأله القاضى قاصدا ان يذكر اسمه : ماسم الكريم ؟ .. اجاب « الكريم هو الله ، اما اذا أردت ان تعرف اسمى فاسمى محمود محمد طه » .

ثم قال امام المحكمة : « لقد اعلنت رأيى مرارا فى قوانين سبتمبر ١٩٨٣ من انها مخالفة للشريعة وللاسلام ، اكثر من ذلك فانها شوهت الشريعة وشوهت الاسلام ونفرت عنه ، يضاف الى ذلك انها وضعت واستغلت لارهاب الشعب وسوقه الى الاستكانة عن طريق اذلاله ، ثم انها هددت وحدة البلاد ، هذا من ناحية التنظير وأما من ناحية التطبيق فان القضاة الذين يتولون المحاكمة فهم غير مؤهلين فنيا ، وضعفوا اخلاقيا بأن وضعوا انفسهم تحت سيطرة السلطة التنفيذية تستغلهم لاضاعة الحقوق واذلال الشعب وتشويه الاسلام واهانة الفكر والمفكرين واذلال المعارضين السياسيين ، ومن أجل ذلك فأنى غير مستعد للتعاون مع أى محكمة تنكرت لحرمة القضاء المستقل ، ورضيت ان تكون اداة من ادوات اذلال الشعب واهانة الفكر الحر والتنكيل بالمعارضين السياسيين »[٢] .

لم تستغرق المحاكمة على هذا النحو اكثر من ساعة ، حتى جاء أمر المحكمة من رئاسة الجمهورية باصدار الحكم بالاعدام ، وصدر الحكم . كان حكم المحكمة قد اعطى مهلة لمحمود محمد طه شهرا يراجع فيه موقفه هو واعوانه الاربعة ، ثم جاء بيان فى اليوم التالى لرئيس الجمهورية اعلنه على الامة السودانية عبر اجهزة الاذاعة والتليفزيون ليؤيد

---

(١) عثر رئيس تحرير هذه الصحفية على العدد الذى نشر فيه الحديث بعد اعدام محمود محمد طه فاخفى العدد من ارشيف الصحفية خوفا ان يتسرب ويستخدم ضد الرئيس السابق .

(٢) من بيان للاخوان الجمهوريين فى ٢١ ابريل ١٩٨٥ ـ ام درمان

الحكم ويجعل مهلة المراجعة ثلاثة ايام بدلا من شهر لمحمود محمد طه وحده ، اما اعوانه فسمح لهم بشهر يراجعون فيه موقفهم ويعلنون توبتهم عن افكاره وآراء استاذهم كما يلقبونه ولم يتراجع محمود محمد طه عن موقفه وكان بمجرد اعلانه بأنه تخلى عن افكاره كافيا لابعاد رقبته عن حبل المشنقة ، لكنه لم يتراجع ، وصدر حكم محكمة الطوارىء رقم ٤ على النحو التالى :

« اعدام محمود محمد طه شنقا حتى الموت ، والا يصلى عليه ، والا يدفن فى مقابر المسلمين ، وان تصادر كل امواله ، وتحرق كتبه »

وفى الساعة العاشرة من صباح أحد ايام الجمعة فى شهر يناير ١٩٨٥ اقتيد الى المشنقة بسجن كوبر ، يومها سدت الطرقات الى جسر برى بآلاف من البشر احاطوا منذ الساعات الاولى من الصباح بمنطقة السجن . وملأوا الشوارع والطرقات المؤدية اليه كى يشهدوا هذه اللحظة ، كانوا بين مؤيدين للحكم ورافضين ، اما المؤيدون معظمهم من جماعة الاخوان المسلمين فقد هللوا وكبروا وتلقوا التهانى ، وأما الرافضون فلم يستطيعوا اعلان رأيهم . وجيىء بالرجل الذى يبلغ من العمر ٧٦ عاما فى حراسة شرطيين ويداه مغلولتان فى سلاسل من حديد .. وصعد الى سلم المشنقة برداء السجن وعلى رأسه طاقية حمراء غطت وجهه وعينيه ، ثم رفعت عنه لدقائق ألقى خلالها نظرة على من حوله من القضاة واتباعه الاربعة الذين جيىء بهم ليشهدوا بأعينهم مصير استاذهم وانهم سيكونون فى وضعه هذا اذا لم يعلنوا عن تخليهم عن افكارهم وتوبتهم مما يفكرون ، كانت نظرة وداع اخيرة .. ثم اعيدت الطاقية لتغطى وجهه .. وفى لحظة هوى جسده .. واختفت جثته بعد تنفيذ الاعدام ، ولا أحد يعرف حتى الآن فى اى مكان ألقى بها ، هناك من يقول انها ألقيت فى البحر الاحمر عند بورسودان وهناك من يقول انه ألقى بها فى منطقة العطرون عند دنقلا ، وآخرون يقولون انه ألقى بها وراء منطقة الحزام الاخضر المجاورة لمدينة الخرطوم .. ولكن احدا لم يقل الحقيقة .

★ ★ ★

كان بداية اعلان قرارات سبتمبر ١٩٨٣ مظاهرة اعلامية لم تشهد دولة ما مثلها ، تمثلت هذه المظاهرة فى اهدار عشرة ملايين دولار فى اليوم الاول ، فى الخرطوم وحدها ، وهى قيمة الخمور التى اهرقت على شارع النيل .. حملت سيارات الامن الصناديق من الخمور والبيرة التى وضعت فى شارع النيل توطئة لسحقها والقائها فى النيل الازرق واقيم احتفال بجوار فندق السودان حضره الرئيس السابق ونوابه والوزراء والقى بابكر على التوم معتمد العاصمة كلمة اعلن فيها احصائية بأنه تم اغلاق ١١٣ بارا فى مدينة الخرطوم ومصادرة ٢٥٨ ألف زجاجة بيرة و٢٧ ألف زجاجة ويسكى واصناف اخرى من الخمور قيمتها عشر ملايين دولار ، ثم نهض الرئيس امام عدسات كاميرات التليفزيون والمصورين وراح يلقى بزجاجة خمر فى النيل ، ثم وضعت صناديق من البيرة على الارض وجيىء ببلدوزر ليسحق هذه الصناديق ، وظلت الرائحة الكحولية تنبعث من شارع النيل عدة ايام .. ثم اختفت بقية اكوام الخمور التى كانت ملقاة على الشاطىء حيث حملتها نفس السيارات التى جاءت بها الى مكان غير معلوم .

ظل الرئيس السابق يتحدث عن هذا المشهد المسرحى فترة طويلة ويصفه بأنه اول مشهد فى التاريخ الاسلامى ، وتكرر المشهد اكثر من مرة فى بورسودان والخرطوم ،

ومنع على الاجانب والسفارات استيراد الخمور او التعامل فيها[1]

تضمنت قرارات سبتمبر ١٩٨٣ مجموعة احكام وقوانين واجراءات هى

= قانون العقوبات لعام ١٩٨٣

= قانون اصول الاحكام

= قوانين اجرائية منتظمية وهى قوانين الاجراءات الجنائية وقانون الاجراءات المدينة وقانون مجلس القضاء العالى ، وقانون الهيئة القضائية وقانون النائب العام وقانون المحاماة .

= قانون المعاملات المدنية (صدر فى فبراير ١٩٨٤)

= اخذ البيعة لرئيس الجمهورية وتم ذلك فى مايو ١٩٨٤ .

والسؤال هو هل كانت قوانين الشريعة الاسلامية ضرورة ملحة فى مجتمع يعانى من الازمة الاقتصادية وتهدده المجاعة ، وبه اقليات غير مسلمة ..مسيحيين يمثلون مختلف المذاهب ولادينيون اسماهم الدستور السودانى« كريمى المعتقدات »

ان اى مسلم مهما كانت درجة التزامه بشرائع الدين لا يستطيع ان يعترض على مبادىء الشريعة الاسلامية وسماحتها وأى انسان لايعترض على تلك المبادىء السامية التى تحقق العدل والمساواة بين الناس . لكن المشكلة ان الدين اصبح الآن يستخدم لاغراض سياسية منذ اوائل السبعينات ، وظهرت اتجاهات متعددة من سلفيين ومنظرين ومعتدلين ومذاهب مختلفة تسعى لاقحام الدين فى ألاعيب السياسة واثارة النعرات الطائفية مما أدى الى انقسامات وحروب بين الدول الاسلامية نفسها ، وهذا ما تبغيه كل القوى المعادية للاسلام وتسعى اليه لاضعافه واظهاره امام العالم بأنه دين يدعو الى الغلظة والقسوة ويسعى للانتشار بالقوة وحد السيف ، والاسلام من ذلك كله براء .

ولان الاسلام فى السنوات الاخيرة ادخل فى السياسة بما فيها من الاعيب وحيل ينزه عنها فقد كان الضغط على المشاعر الاسلامية والدينية هو الورقة الاخيرة فى يد الرئيس السابق جعفر نميرى وكان الهدف هو احكام القبضة على السلطة وارهاب المعارضين بعد ان احترقت فى يده الاوراق ، وكثر الخصوم ولم يجد امامه سوى المشاعر الدينية التى يتحلى بها السودانيون ، والطرق الصوفية المتعددة فى السودان لم تكن فى يوم ما طرفا فى اى لعبة سياسية فالصوفيون معرفون بزهدهم وابتعادهم عن مواقع السلطة ولكن زج بهم فى هذه اللعبة الجديدة وكان يحب ان يشاهد محاطا بدراويش الطرق الصوفية يتقرب اليهم ويزورهم فى حلقات الذكر[1]

لم يجد ايضا سوى اصحاب الدعوة الحقيقية لتطبيق الشريعة الاسلامية وهم الاخوان المسلمون الذين التفوا حول تلك الفكرة وناصروها ، ثم ظهر الصراع السياسى من بعد بين الحاكم وبين هذه الجماعة حول من يحتوى الآخر وكان ان تخلص الحاكم المسلم من جماعة الاخوان المسلمين وزج بهم فى السجون ووصفهم بأبشع الاوصاف .

هل كان تطبيق الشريعة الاسلامية اذن لوجه الله ؟

---

(١) ظل الرئيس السابق يردد قصة لقائه مع السفير البريطانى عندما ابلغه السفير بان الخبراء البريطانيين فى السودان وعددهم الفان لايستطيعون العمل دون شرب البيرة فرد عليه الرئيس حسب روايته ـ انه لايريد خبراء سكارى ، وانه عندما يمنع الخمر فانه يعالجهم من الادمان وعليه فأنه يطالب الحكومة البريطانية باجرة معالجة المدمنين البريطانيين وان على السفير ان يبلغ مسز تاتشر بذلك والا سيبلغها هو بنفسه ، وقد نفى السفير البريطانى هذه الرواية .

(١) أمر الرئيس السابق بمنح احد هؤلاء الدراويش سيارة مرسيدس .

ولكى نجيب على هذا السؤال سنتوقف عند الظروف الموضوعية التى قادت الى التشدد فى تطبيق الشريعة الاسلامية باعلان حالة الطوارىء فى ٢٩ ابريل ١٩٨٤ ، وجرى بعدها البيعة للرئيس كامام للمسلمين .

لقد كانت الاحداث السياسية فى السودان تنذر بتدهور كبير منذ تقسيم الجنوب فى مايو ١٩٨٣ بعد ان استأنف الجنوبيون عملياتهم العسكرية ضد مواقع مشروعات التنمية خاصة مشروع التنقيب عن البترول ومشروع قناة جونقلى ، وبدأت العمليات بالهجوم على معسكرات العاملين فى هذين المشروعين واخذ العاملين بهما من خبراء فرنسيين وباكستانيين وامريكيين وبريطانيين كرهائن ، ثم ازدادت حدة المعارضة من القوى السياسية من ابناء الشمال فى الداخل والخارج ، وتعرضت مدينة ام درمان لغارة جوية استهدفت مبنى الاذاعة فى ١٦ مارس ١٩٨٤ لم يعرف حقيقة القائمين بها على وجه اليقين ، وان كانت الاتهامات وقتها وجهت الى ليبيا وقتل فى هذه الغارة خمسة اشخاص ، ولم تكد تنتهى اصداؤها حتى بدأت المشاكل تأخذ بعدا آخر تمثلت فى اضراب قام به الاطباء وقدم ٢١١٢ طبيبا استقالات جماعية مطالبين بتحسين الخدمة فى المستشفيات وزيادة مرتباتهم ، ولم تفلح الجهود التى بذلت معهم لاثنائهم عن موقفهم حتى تدخل الرئيس السابق لمعالجة المشكلة ووجه بيانا عبر الاذاعة والتليفزيون يناشدهم العودة الى اعمالهم ثم حدد لهم فترة زمنية يعودون خلالها وهى ٧٢ ساعة . وقال « ارجو الا اكون مضطرا لاتخاذ اجراءات تكون ضارة بالسودان » ورغم ذلك تم اعتقال خمسة عشر طبيبا ثم افرج عنهم واقسم الرئيس « بالطلاق » ان امر اعتقالهم تم بدون علمه ، فى نفس الوقت كان الجو السياسى مشبعا ضد النظام ورئيسه وخاصة داخل النقابات والجامعات منشورات معادية ضد السلطة ولافتات على امتداد اسوار جامعة الخرطوم تهاجم حركة مايو والقيادات السياسية وانقسام داخل الاتحاد الاشتراكى بين اتجاهات علمانية واخرى دينية ، ولم يفلح النظام فى معالجة هذه الازمة سوى حل مشكلة الاطباء بزيادة مرتباتهم ووعد بتحسين الخدمات فى المستشفيات .

وهكذا وجد النظام نفسه محاصرا من الجنوب والشمال ، وآثر الرئيس السابق فى ذلك الوقت ان يمارس عمله من بيته وليس من القصر الجمهورى وسرت شائعات تقول بأنه مريض ، ولم يكن ذلك صحيحا .

استمر الحال على هذا النحو اياما .. وفى ٢٩ ابريل ١٩٨٤ ظلت الاذاعة السودانية تذيع الاغانى والاناشيد الوطنية لمدة ثلاث ساعات معلنة « ان الرئيس القائد سوف يوجه الى الامة بيانا هاما » وفى الساعة السابعة والربع وجه الرئيس السابق نميرى بيانه اعلن فيه حالة الطوارىء واصدر قوانين سُميت بقوانين الطوارىء ، واعطى الصلاحية الكاملة لافراد القوات المسلحة لان تقوم بنفسها بتنفيذ هذه القوانين ، وبموجب هذه القوانين يصبح من حق رجال الامن او القوات المسلحة اقتحام اى مكان وتفتيشه ، وتفتيش الرسائل البريدية وتسجيل المكالمات التليفونية ، ومنع الاضرابات او التظاهر او المواكب ، وفرض العقوبة على كل من يحض على كراهية النظام او يروج الشائعات او يذيع اخبارا كاذبة .

بموجب هذه القوانين تم تعطيل احدى عشرة مادة من الدستور معظمها يتعلق بالحريات العامة ، وبموجبها تم تشكيل تسع محاكم طوارىء[1] يرأسها قاض وعضويتها اثنان من

---

(١) ازداد عددها الى ١٢ محكمة بعد اسابيع قليلة .

رجال القوات المسلحة أو الامن او الشرطة .

وشكلت محاكم الطوارىء .. وبدأت فى اصدار الاحكام الفورية التى اصبحت تمثل بابا ثابتا يوميا فى الصحف والاذاعة والتليفزيون ، ومعظم القضايا كان يحكم بها بالجلد والسجن والغرامة فى وقت واحد ، وقضايا اخرى بقطع اليد اليمنى من مفصل الكف والقطع من خلاف اى قطع اليد اليمنى والقدم اليسرى .

وعاشت السودان شهورا كأنها جحيم .. بدت الخرطوم كأنها فى يوم القيامة ، وتم اختيار قضاة هذه المحاكم بقرارات سياسية لم تتوفر فيهم الاهلية القانونية فيكفى ان يكون مدرسا بالجامعة يقوم بتدريس الشريعة يأتى بقرار جمهورى ليكون قاضيا دون خبرة سابقة . ورغم أن الشريعة الاسلامية لاتحكم بالسجن الا ان المحاكم اصرت على ذلك ، وابتكرت اتهامات لم ترد فى الشريعة الاسلامية او فى اى عصر من العصور الاسلامية حتى فى عصر الحجاج بن يوسف الثقفى او الحاكم بأمر الله ، مثل « الشروع فى الزنا » وكان متوسط هذه الاحكام يوميا نحو خمسين حكما وتناقش القضية ويصدر الحكم ويتم التنفيذ فى يوم واحد او يومين .

وساد المجتمع حالة من الذعر الانسانى لم يشهدها اى مجتمع من قبل واصبح من حق رجال امن الدولة اقتحام البيوت وتفتيشها بحجة البحث عن زجاجة خمر او القبض على رجل وامرأة جالسين جلسة عادية ، ولم يجرؤ احد ان يصطحب حتى اخته او زوجته فى سيارته لانهم حتما سيقادون الى المحكمة بتهمة الشروع فى الزنا ولكى يثبت ان هذه اخته او زوجته فان هذا سيستغرق وقتا لاخراج الاوراق الدالة على ذلك والاتيان بشهود وسيذاع اسمه واسم من معه فى التليفزيون فى مساء اليوم بتهمة الشروع فى الزنا ، مما اضطر الناس الى حمل عقود الزواج معهم وهم يصطحبون زوجاتهم .

واذكر أن أحد السفراء العرب الظرفاء قال لزملائه انه قرر الا يزور احد فى منزله ومعه زوجته ، لانهم قد يلقون القبض علينا بتهم الشروع فى الزناً .

وكانت الاحكام تصدر بالجلد كحد ادنى ٢٥ جلدة ، وتصل الى ٨٠ جلدة ، ومن هذه الاحكام :

★ جلد امرأة عمياء ٢٥ جلدة لتعاملها فى الخمر « وقد خفض عنها الحكم لانه ليس لها مورد رزق آخر ولانها عمياء » .

★ شاب سودانى يعمل مترجما بالسعودية كان قادما من لندن وبمجرد ان وضع قدمه فى مطار الخرطوم حكم عليه بالجلد ٢٥ جلدة » لانه عثر فى حقيبته على كتاب عن الجنس » .

ولم ينجو الاجانب من الجلد والسجن لجهلهم بالقوانين :

★ خبير فرنسى وصل الخرطوم وفى حقيبته زجاجة ويسكى وبدل ان يذهب الى الفندق ذهب الى الحراسة ليحاكم فى اليوم التالى امام محكمة الطوارىء .

★ موظف كورى ، باحدى الشركات الاجنبية جلد ثلاثين جلدة بتهمة الشروع فى الزنا .

★ شاب سودانى حكم بالجلد والسجن والغرامة لان فتاة ادعت عليه انه اعتدى عليها جنسيا منذ عام .

وامثلة متعددة وكثيرة تأخذ الناس بالشبهات دون التأكد من الواقعة او جهل المتهم بالقوانين ، وكان رئيس الدولة يصدر احكامه احيانا قبل ان تعرض القضية على المحكمة كما حدث فى قضية سرقة اسلاك الكهرباء فى منطقة خالية ليس بها احد ، قال نميرى يومها عن المتهمين قبل نظر القضية ان هؤلاء يستحقون القطع من خلاف وصدر الحكم بقطع اليد اليمنى والقدم اليسرى على اعتبار انهم مفسدون فى ارض .

ومن القضايا التى اثارت الرأى العام الفقهى هى قضية مواطن اختلس ٤٧ ألف جنيه

من المدرسة التى كان يعمل بها محاسبا ، وحكمت محكمة الطوارىء رقم ٧ برئاسة القاضى المكاشفى طه الكباشى فى هذه القضية بقطع اليد اليمنى وغرامة بنفس المبلغ المختلس .. لقد اختلف القضاة انفسهم حول اصدار هذا الحكم على اساس ان الاختلاس من المال العام لايعتبر سرقة ودافع قاضى محكمة الطوارىء رقم ٧ بأن قال ان هناك خلافا بين الفقهاء فيما يتعلق بأمر المختلس وانه اخذ باجتهاد احد الفقهاء الذين يرون القطع فى الاختلاس وهو « إلياس بن معاوية » ولعل قليلا من الفقهاء يعرفون من هو الياس بن معاوية هذا » .

اما القضية التى اثارت اهتمام الرأى العام العالمى فهى تلك القضية الخاصة بجلد احد رجال الدين المسيحى منارة جوزيف سانتينو وهو قس ايطالى يعمل فى مرتبة دينية باحدى الكنائس بالخرطوم لانه كان يحتفظ فى منزله بثمانى عشرة زجاجة من النبيذ وزجاجة ويسكى . ومن عادة الكنائس ان تحتفظ بكمية من النبيذ لاستخدامها فى شعيرة المناولة اثناء القداس ، والنبيذ رمز لدم المسيح ، واحكام الاسلام كما هو معروف لدى الفقهاء لا تحظر الخمر على غير المسلمين ، وادين القس الايطالى وحكمت المحكمة بالجلد ٢٥ جلدة والسجن لمدة ٨ شهور ، ولم يشفع له تدخل السفير الايطالى او وضعه الدينى كقسيس وقد شوهد السفير الايطالى وهو يبكى عندما ذهب لسفير عربى يطلب منه التدخل للافراج عنه .

وقد أصبح هذا الموضوع مادة من مواد احاديث الرئيس السابق فى خطبه الاسبوعية على منبر المسجد الذى اعتاد ان يتحدث فيه بعد صلاة الجمعة . فى اول الامر هاجم القسيس الايطالى وقال أنه ليس « أب » father ولكنه « أخ » brotherثم عاد فى الاسبوع التالى ووجه حديثه الى السفارات الاجنبية طالبا منهم الا يحرجون انفسهم بتدخلهم فى القوانين السودانية ، وقال « ان الشخص الايطالى اتضح من المعلومات الجديدة عنه انه ليس رجل دين لاأب ولا أخ ، بل مجرد نجار يعمل فى الكنيسة » والحقيقة انه كان رجل دين امضى فى السودان خمسة عشر عاما ، والاخ فى الكنيسة هو درجة لاهوتية تعادل وكيل الكنيسة ويقوم فى الكنيسة بأعمال حرفية مثل النجارة أو البناء او التدريس ، ورغم ذلك نفذ الحكم فى الرجل وجلد خمس وعشرون جلدة وأودع السجن ، وبعد شهر تلقت وزارة الخارجية السودانية رسالة من وزير خارجية ايطاليا (يلتمس) فيها الافراج عن القسيس الايطالى واعادته الى روما ، وعند ذلك فقط افرج عن منارة الذى أعلن عن رغبته فى البقاء فى الخرطوم رغم كل ماحدث .

ولم يتحدث الرئيس فى المسجد عن طلب وزير الخارجية الايطالى .

كان الحديث الاسبوعى للرئيس فى المسجد عقب صلاة الجمعة من أغرب التقاليد الرسمية . لقد اعتاد ان يؤدى صلاة الجمعة فى مسجد القوات المسلحة ومعه بعض اعوانه وعدد من ضباط القوات المسلحة والوزراء وبعض السفراء العرب وكان رجال الامن يحيطون بالمسجد ويفتشون أحيانا الداخلين للصلاة بينما تنتظر الرئيس سيارة مرسيدس فخمة او رولز رويس يقودها بنفسه بعد الصلاة . فوجىء المصلون ذات يوم جمعة بعد اعلان حالة الطوارىء واخذ البيعة يصعد المنبر بعد اداء الصلاة مباشرة مرتديا العباءة والعمامة ثم اخرج اوراقا من تحت العباءة ووضع النظارة على عينيه وبدأ الحديث . قال فى اول حديث له أنه سيبصر الامة بدينها وينقل اليها كل اسبوع تفاصيل ما يدور فى الداخل ، وانه سيفتح الباب لكل من يريد ان يسأله عملا بمبدأ الشورى ، ثم تحدث عن الذين يفسدون فى الارض ، بدأ حديثه بآيات قرآنية وهاجم الصور والرسومات والتماثيل وقال انها بدعة وضلالة وليست من الاسلام فى شىء وقال ان عقاب المسلمين المفسدين

فى الارض يوم القيامة اشد من عقاب غير المسلمين فمثلا سكان مصر او باكستان او السعودية اذا افسدوا سيكون اشد من سكان بون وباريس ولندن .

كان الرئيس يقرأ من اوراق امامه ، وهو جالس على مقعد فى اعلى المنبر وكان من الواضح ان اكثر من شخص اشترك فى اعداد وكتابة هذه الاوراق ، فمرة تسمع حديثا فى الدين يغلب عليه تلك الآراء والافكار الواردة فى الكتب القديمة مثل الحديث عن الصور والرسوم ثم تجد حديثا آخر عن الاوضاع السياسية مثل قضية أمن البحر الاحمر ، ومرة تجده يقرأ تقريرا امنيا عن بعض الصحفيين السودانيين المقيمين فى دول الخليج والذين ينتقدون سياسته واسلوب تطبيق الشريعة الاسلامية . وعبر هذه الاحاديث هاجم الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى بسبب دراسة جادة عن التكامل نشرت بمجلة السياسة الدولية محاولا اثارة الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين .

بدت تجربة حديث المسجد مسلية ، فرئيس الدولة يتحدث كل اسبوع بعد صلاة الجمعة من على المنبر وهو امر يغرى الصحفيين والدبلوماسيين لمعرفة فكر الرئيس والحصول على اخبار يعلنها فى احاديثه . وتوقع الجميع ان الاسبوع القادم سيكون مناظرة وحوارا بين الرئيس والمصلين عملا بمبدأ الشورى ، لكنه جاء فى الاسبوع التالى واعلن ان من يريد ان يسأله فعليه ان يأتى الى مكتبه ويسأل كيف يشاء ، وهكذا اصبح الحوار بين الرئيس والرعية ملغيا ومن الطبيعى ان الذهاب الى مكتب الرئيس ليس بالامر السهل نتيجة للاجراءات التى تفرضها دواعى الامن والبروتوكول فانصرف الناس بطبيعة الحال عن التوجه الى القصر ومساءلة الرئيس وهكذا انفرد بمنبر المسجد ، ولم يكتف بأحاديث التليفزيون واللقاءات الصحفية ومجلس الشعب وجلسات الاتحاد الاشتراكى ، كل ذلك لكى يحقق فكرة انه امام المسلمين التى سيطرت عليه ووجد أن من حقه ان يعتلى المنبر ويتحدث للناس .. وكان امرا طبيعيا ان تشاهد بعض المصلين وهم يخرجون بينما الرئيس لازال يتحدث ، أو يغلب عليهم النوم تحت وسائل التهوية فى الجو الحار .

فى الاسبوع التالى نصبت كاميرات التليفزيون وجاء المصورون يلتقطون للرئيس صورا وهو فوق المنبر يوجه حديثه للامة . وكان فى الأسبوع الماضى يهاجم الصور والتماثيل .

استمرت الاحاديث الاسبوعية عدة اسابيع ، وحدث فى ٣ يوليو ٨٤ ان وقف مواطن سودانى يدعى صلاح الدين مصباح المهدى بعد ان فرغ الرئيس من حديثه وطلب ان يتحاور مع الرئيس عملا بمبدأ الشورى ، وكان الرجل يعد الافكار التى يريد مناقشتها فى ورقة معه فطلب منه الرئيس ان يأتى له فى المكتب لكن الرجل اصر لعدم تمكنه من الذهاب الى مكتب الرئيس . وامام اصراره وجد نفسه محاطا برجال الامن الذين اقتادوه وحملوه الى سيارتهم حملا واودع السجن وحوكم امام محكمة بتهمة اهانة الرئيس ، واصدرت محكمة العدالة الناجزة رقم (٢) حكما ينص باعتقاله لمدة خمس سنوات ثم جاءت محكمة الاستئناف وعدلت الحكم الى جلده ٨٠ جلدة والسجن لمدة عامين .. كانت جريمته انه يريد ان يطرح اسئلة ويبدى رأيه فيما يحدث عملا بمبدأ الشورى فى الاسلام لكن المحكمة التى انشأها الرئيس بقراراته اعتبرت ذلك اخلالا بالامن ومخالفة لقواعد اداب الشورى وعدم احترام السلطة والاساءة لرئيس الدولة .

وجاء فى حيثيات محكمة الاستئناف مايلى : ـ

١) المتهم تعرض للسيد رئيس الجمهورية اثناء نزوله من المنبر من مسجد قوات الشعب المسلحة يوم الجمعة وطلب الحديث امام المصلين وعندما طلب منه السيد الرئيس

الحضور الى مكتبه ثار وتفوه بعبارات عنيفة واصر على ان يتحدث امام الناس والا فان الرئيس غير مسلم وعند القبض عليه بدأ يردد عبارات جاء فيها ان بيعة الرئيس حرام وانه لا يستحق ذلك .

٢) كان المتهم يحمل ورقة كتب عليها بعض النقاط يريد من الرئيس والمصلين ان يستمعوا لها وجاء فيها (ان قانون الطوارىء حط كرامة المواطنين واعادهم الى عهود الجاهلية الاولى ومن الضرورى رفعه واطلاق سراح المعتقلين ومن بينهم الصادق المهدى ومحمود محمد طه) وجاء فيها كذلك ان البيعة غير صحيحة وان الشعب مقهور واعترض على الزكاة بقوله (كيف تطلب الدولة الزكاة من شعب فقير لايملك قوت يومه) وقال كذلك ان من الضرورى ان يتنحى الرئيس عن السلطة فورا وتسلم للشعب ليقوم بالحفاظ على حريته واستقلاله ووحدته الوطنية) وقد اقر المتهم بكل ما ذكر وبما وجد فى حوذته من وثيقة وادعى بأنه فعل ذلك ممارسة لحقه فى الشورى حسب الشريعة الاسلامية ..

٣) ادانت محكمة الموضوع المتهم تحت المواد ١٠٥ ـ ١٢٧أ عقوبات لسنة ١٩٨٣م المادة ٥ ـ ب ـ ٣٨ من لائحة الطوارىء لان ماقام به المتهم كان من شأنه ان يسبب اخلالا بالامن العام كما ان شأن تلك العبارات اثارة الكراهية ضد الدولة ومؤسساتها ممثلة فى شخص السيد رئيس الجمهورية ، كما رأت المحكمة فى عبارات المتهم معارضة للتوجه الاسلامى الذى يظلل البلاد منذ عام . »

وبعد هذه الواقعة كف الرئيس عن مواصلة حديثه الاسبوعى المسمى بحديث الشورى من فوق المنبر بناء على نصيحة من رجال الامن .

لقد ارتبط تطبيق الشريعة بقوانين الطوارىء ووسائل الارهاب والترويع .. حول الاسلام الى مؤسسة عقابية ـ على حد قول السيد الصادق المهدى ـ اثارت اثارة منظمة العفو الدولية والرأى العالمى العربى والاسلامى . وطوال هذه الفترة لم يعلق أحد كبار رجال الدين فى العالم سواء فى الازهر الشريف او المنظمات الاسلامية مثل المؤتمر الاسلامى على هذه القوانين لثقتهم بعدم جديتها .

وقدم الرئيس نميرى بنفسه الدليل على ذلك عندما ألقى خطابا فى مؤتمر بقاعة الصداقة اثلج الصدور عندما قال فى مقدمته ، ان الاسلام دين سماحة وليس فيه تجسس او اكراه ، ويبدو ان الرئيس لم يكن قد اطلع على هذا الخطاب الذى كان مكتوبا له ليقرأه لانه لم يجد فيه ما يعبر عما يريد قوله فنحى الخطاب جانبا ، وقال ومع ان الاسلام كذلك فسوف نعاملكم بقوانين الطوارىء وسنفتح البيوت ونجرى التفتيش فى كل مكان . هكذا كان يجرى تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية التى تحولت على هذا النحو الى نوع من الارهاب وكبت الحريات والتعبير عن الآراء وبدا المجتمع كأنه جماعة من الفاسقين وتجار الخمور والزناة من خلال تلك الاحكام التى تتوالى يوميا فى الصحف والاذاعة والتليفزيون . واصبح من الاخبار العادية الاعلان عن تنفيذ حكم بقطع اليد اليمنى عن مفصل الكف او القطع من خلاف ، أو قضايا اخرى وكان من بين هذه القضايا قضية فاطمة احمد ابراهيم ارملة الشفيع احمد الشيخ التى سعت للسفر الى لندن للعلاج .. وحصلت على موافقة السلطات للسفر ولكنها فى المطار وهى تهم بركوب الطائرة جاء من يبلغها انها ممنوعة من السفر وحاولت ان تعرف .الاسباب رغم حصولها المسبق على الموافقة ولكن رجل الامن أصر على موقفه مما اضطرها الى ان تكشف للناس فى المطار حقيقة الامر وراحت تتحدث باللغتين الانجليزية والعربية امام المسافرين والقادمين وتصف الرئيس والنظام بأوصاف شتى بعيدة عن العدل وبقيمهم السودانية المعروفة

بأصالتها ، تحول هذا الموقف الى قضية أمن دولة ، فى ظل احكام الطوارىء واقتيدت الى السجن وجرى لها محاكمة مثيرة استمرت عدة أيام ، وفى النهاية جاءت التعليمات باطلاق سراحها على اعتبار انها مصابة بمرض نفسى وعصبى من خلال تقرير طبى اعده عدد بتعليمات من الرئيس ولم تكن الحقيقة كذلك .

كل ذلك ومشاكل السودان الاقتصادية تزداد تفاقما وازمة الجفاف والتصر تقضى على الاخضر واليابس فى غرب البلاد وشرقها .

وأصبح من السهل ادانة اى معارضة بأنها اساءة للاسلام وارتداد وكفر ، وقد فوجىء الجميع ذات مساء بقرار الرئيس بأنه قرر سحب وسام ابن السودان البار من مأمون عوض ابو زيد[١] لانه وجد فى حالة سكر ومعه مجموعة من الفتيات وآخرين يقومون بأعمال فاحشة وانه سيقدم للمحاكمة ، واستطاع مأمون عوض ابو زيد أن يغادر الخرطوم الى لندن عند سماعه هذا القرار مباشرة وعندما سئل الرئيس بعد ذلك عن حقيقة الامر قال انه رجل هارب من العدالة وسيطالب الانتربول الدولى باعادته الى السودان .. وبعد شهور فوجىء الجميع بمأمون عوض أبو زيد يصل مطار الخرطوم بصحبة السفير السودانى فى لندن ويستقبله فى المطار وزير شئون رئاسة الجمهورية ويتوجه الى منزل الرئيس الذى صفح عنه ثم يستقبله فى اليوم التالى رسميا فى مكتبه ويعيد له وسام « ابن السودان البار » وسرت انباء بأن مأمون عوض ابو زيد مرشح لتولى منصب هام . وعندما وقعت انتفاضة ابريل كان مأمون عوض ابو زيد من بين الذين اعتقلوا من سدنة نظام مايو واودعوا سجن كوبر .

لقد عاشت السودان شهورا قاتمة ، لا يحكمها عقل وانما حالة هى اقرب الى المسرح العبثى سيطرت على الحياة السودانية مستغلة الدين الاسلامى لتحقيق اهداف سلطوية وسياسية .

ان الشعب السودانى معروف فى العالم العربى والاسلامى بتدينه وتمسكه بالشرائع السماوية مسلمين كانوا او مسيحيين ولم يدخل الاسلام السودان بالعنف او بفرض القوانين .

لقد دخل الاسلام السودان فى القرن الثالث الهجرى ، وكان عمرو بن العاص بعد ان فتح مصر فى منتصف القرن الاول الهجرى قد امر جنوده بالتوقف عند الحدود الجنوبية لمصر بعد أن وجد المسلمون مقاومة من النوبيين المسيحيين الذين عرفوا « برماة الحدق » لانهم كانوا بحرابهم يصيبون العيون كما يروى ذلك الدكتور محمد حسين هيكل فى كتابه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . ويقول الدكتور يوسف فضل حسن ان الاسلام دخل السودان عن طريق الدمج وبالطريق السلمى بما يخالف كثيرا الدويلات التى فتحت فى عهد الخلفاء[١] وتسربت بواكير الدعوة الاسلامية الى الجزء الشمالى من سودان وادى النيل او السودان الشرقى منذ اواسط القرن السابع الميلادى على يد التجار المسلمين والمهاجرين ، وتدفقت هذه المؤثرات الاسلامية من مصر والحجاز والمغرب واسهم التجار المسلمون فى نشر الاسلام ، وكان دور هذه الفئة محدودا اذا ما قورن بدور القبائل التى تدفقت على السودان منذ القرن التاسع الميلادى « فى ارض الفنج والنوبة » واهتم الدعاة الاوائل بتحفيظ القرآن الكريم للنشء وتدريسهم مبادىء الفقه والتوحيد وكان المذهب الشائع هو مذهب الامام مالك الذى جاء مع القبائل العربية من صعيد مصر ، ودخل المذهب الشافعى السودان نحو عام ١٥٦٣ على يد الشيخ محمد ابن على بن قرم الفقيه الشافعى المصرى الذى زار سنار واتخذ من بربر مقاما له .

---

(١) احد الضباط الذين اشتركوا فى انقلاب مايو ١٩٦٩ ، وتولى عدة مناصب من بينها رئيس جهاز الامن .

وجاء فى كتاب طبقات ود ضيف الله ان دخول الطرق الصوفية فى السودان ساعد على انتشار الاسلام ، وكانت الطريقة القادرية اكثر الطرق الصوفية انتشارا فى السودان على يد تاج الدين البهارى البغدادى الذى قدم السودان عام ٩٨٥هـ ـ ١٥٧٧ م من بغداد وعن طريق الحجاز ، وتفرعت عن القادرية فروع مستقلة ، كما دخلت الطريقة الشاذلية السودان قبل قيام مملكة الفونج على يد الشيخ محمد بن المجذوب وازدهرت على يد حفدته فى منطقة الدامر واشتهرت الطريقة باسم المجذوبية .. اما الطريقة السمانية فنشر تعاليمها الشيخ احمد الطيب البشير الجموعى الذى تتلمذ على يد مؤسس الطريقة الشيخ عبد الكريم السمانى فى المدينة المنورة ، ودخلت الختمية السودان عام ١٨١٨ على يد مؤسسها السيد محمد عثمان الميرغنى وكانت الطرق الصوفية فى السودان قد اقترنت بظهور كرامات الاولياء وخوارق الافعال التى لازال البعض من ابناء هذه الطرق فى السودان يؤمنون بها حتى الآن .

اراد النظام السابق ان يعزف على اوتار المشاعر الدينية مستخدما الطرق الصوفية ونهج جماعة الاخوان المسلمين فى محاولة للبقاء بعد ان احترقت الأوراق فى يده وبدأ التعبير عن تطبيق القوانين التى سميت بقوانين الشريعة الاسلامية كما لوكانت فتوحات جديدة ، او انتصارات على الاعداء فسيرت المواكب ، واقيمت المؤتمرات والمهرجانات وكان اعلان البيعة للرئيس مشهدا من هذه المشاهد الاحتفالية .

فقد جرى فى قرية ابو قرون القريبة من العاصمة احتفال دينى بمناسبة النصف من شعبان ، اقامته جماعة الطرق الصوفية المعروفة باسم القادرية وحضره مشايخ الطرق والقيادات الحكومية والوزراء ، وفى هذا الاحتفال تحدث السيد عوض الجيد الوزير برئاسة الجمهورية بادئا خطابه كما يلى :

« السيد الرئيس القائد : امام هذه الامة للهدى بنور الله وراعى هذه الامة بحمد الله ، رافع الراية وحامل لواء الدين ، داعية الدعاة فى ارض الدعاة ، السادة مشايخ الطرق الصوفية القائمون الصائمون العابدون الواقفون خلف امامكم وقوفكم الصلاة »

الى هذا الحد وصلت الامور ، واصبح جعفر نميرى اماما للمتصوفين والزاهدين .

ثم قال عوض الجيد بأن قوانين الطوارىء كانت وحيا على الرئيس يوم ٢٧ رجب (اعلنت قوانين الطوارىء يوم ٢٨ رجب) وانه عندما اتخذ قراره هذا فى ذلك اليوم صعدت القرارات الى السماء وجاء الأمر الالهى بالتصديق عليهما فأعلنت .

يقول السيد عوض الجيد بنص الكلمات :

« من هذه البقعة المباركة (يقصدقرية ابو قرون) انطلق اول شعاع من نور الهداية الى شرع الله فى السابع والعشرين من رجب الاصم الذي بين جمادي وشعبان ١٤٠٢هـ حين زار الرئيس القائد هذه البقعة المباركة فازدادت بزيارته بركة على بركاتها ، وفى ليلة الاسراء المبارك والمعراج العظيم رفع الى السماء قرار عبد من عباده الصالحين بالعودة الى شرع الله ، وانتظر نميرى تنفيذ القرار انتظار المؤمنين الموقنين » .

لم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ان السيد عوض الجيد صور الامر كأن هناك اتصالا بين الرئيس نميرى وبين السماء ، يصدر نميرى القرارات يوم الخميس فتصعد الى السماء ثم ينتظر الموافقة التى تصله يوم الجمعة ، أما كيف يحدث ذلك فيقول : « فى يوم الخميس المبارك الخامس والعشرين من شوال ١٤٠٣هـ اطلع القائد على مسودة القوانين الاسلامية ووافق خطة اصدارها وفى يوم السبت المبارك السابع والعشرين من شوال

١٤٠٣ هـ اصدر القائد أمره للعمل وفق برنامج محدد ومسطور على أن يصدر قانون على الاقل كل اسبوع يعلن يوم الخميس من كل اسبوع لانه يوم ترفع الاعمال الى الله وتعرض فيه على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

هكذا تولى السيد عوض الجيد فى احتفالات النصف من شعبان ١٤٠٣هـ فى قرية ابو قرون شرح اسرار صدور القرارات الجمهورية واعلان قوانين الطوارىء ثم جرى فى هذا الاحتفال مبايعة الرئيس جعفر نميرى علنا كما يلى مع رفع اليد اليمنى :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشراف المرسلين ، ابايعك على كتاب الله ذى الجلال والاكرام على سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ابايعك على الطاعة فى المنشط والمكرة مالم أؤمر بمعصية ، ابايعك على النصيحة لك والجهاد وراءك فى سبيل الله ، ابايعك على ان تقيم الدين وتبسط الشورى والعدل وتجاهد فى مصالح الامة ، ابايعك وأشهد الله على ذلك والله × أأ – ٤ » .

منذ ذلك اليوم أصبح الاحتفال بأخذ البيعة مظهرا يكاد يكون يوميا فى المؤتمرات والمناسبات السياسية وفى داخل العاصمة والاقاليم ومن الطرائف التى تذكر ان جوزيف لاجو نائب رئيس الجمهورية شارك فى هذه البيعة التى تمت فى قرية ابو قرون ، وقد سئل كيف فعلت ذلك وأنت مسيحى فقال « لقد اعتقدت انها مجرد طقوس اجتماعية يؤديها ابناء القرية للرئيس كما يحدث عادة فى الجنوب » . واعتبر انه بذلك قد شارك بروتوكوليا كنائب للرئيس فى هذا العمل ، وعندما تكرر مشهد تقديم البيعة للرئيس ورفع المسئولون المرافقون يدهم اليمنى سأل جوزيف لاجو واحدا منهم وهو مندهش : ألم نفعل ذلك من قبل ، وقال بلهجته الجنوبية « هى مش مرة واحد .. وخلاص « وكتم زميله ضحكته امام هذا المشهد ولم يرفع جوزيف لاجو يده هذه المرة . »

كان الامر بالفعل يدعو الى السخرية .. وأصبح أمر أخذ البيعة امرا هاما عند الرئيس بل ومسليا تماما مثل حديث المسجد وكان الرئيس يحرص عند كل زيارة يقوم بها لاى موقع تقدم له البيعة اولا . وعندما ذهب الى كسلا لهذا الغرض والقى خطابا غير مكتوب فى قاعة مجلس الشعب الاقليمى خاطب الناس فطالبهم بحل مشكلة الجفاف قائلا لهم : لقد تلقيت معلومات ولم يذكر مصدرها بأن سبب الجفاف وعدم سقوط المطر هو اننا ابتعدنا عن الاسلام ، ولذلك فأننى اطالبكم بالحرص على اداء صلاة الاستستقاء وحرص على أن يقول « وقبل ان تصلوا .. البسوا الجلابية بالمقلوب كى يخرج الشيطان منها »

واصبحت خطابات الرئيس بعد ذلك حكايات يروى فيها احلامه وكيف انه شاهد النبى عليه السلام فى الرؤية وبشره خيرا ، وشاهد احلاما ليوهم الناس أنه اصبح من اولياء الله الصالحين . وكان السودانيون عندما يلتقون بعد اذاعة الخطاب يسأل كل واحد منهم الآخر ، هل سمعت ماذا حكى الرئيس فى خطابه ؟

ويبدو ان سلاح الغيبيات استخدم حتى فى مقاومة النظام نفسه . فقد سرت اشاعات فى هذا الجو غير الطبيعى لاى مجتمع . تحكى قصة هذه الاشاعة أن هناك نبوءة تقول ان نظام حكم نميرى سينتهى بمجرد الانتهاء من بناء مسجد النيلين .. وكان المسجد المقام بجوار مبنى مجلس الشعب فى ام درمان قد بُدِأ العمل فيه منذ سنوات ثم توقف لاسباب

---

(١) يذخر كتاب طبقات ود ضيف الله بالحديث عن مشايخ الطرق الصوفية واولياء الله الصالحين الذين لهم كرامات ، وذلك منذ اكثر من مائتى عام ، وقد كان لدور الطرق الصوفية وكراماتهم تأثيرا بالغا على الناس فى عصر لم تكن قد توفرت فيه معاهد التعليم وفنون الاتصال ، لعل جعفر نميرى اراد ان يعيد السودان الى تلك العصور .

فنية والطريف ان نظام حكم نميرى سقط بعد الانتهاء من بناء المسجد بأسابيع قليلة .

لقد بدأ السودان خلال هذه الفترة مجتمعا مغلقا ومتزمتا وغريبا لا شىء يبدو فيه مثيرا سوى حركة رجال الامن بحثا عن زجاجة خمر أو الترصد لرجل وامرأة تحت اسم نشاط جماعة « الامر بالمعروف والنهى عن المنكر » التى اوقفت مرة السكرتير الصحفى لرئيس الجمهورية عندما ذهب الى الفندق الكبير فى الساعة السابعة والنصف مساء لمرافقة صحفية لبنانية الى منزل الرئيس ليدلى لها بحديث صحفى بحجة انه لايصح تواجد امرأة ورجل معا فى أى مكان بعد الساعة السابعة ، وفشلت جهود السكرتير الصحفى فى اقناعهم بأن الصحفية على موعد مع الرئيس واضطر الى ركوب سيارته هاربا منهم وجرت مطاردة بين سيارة السكرتير الصحفى وهذه الجماعة وعندما عرف الرئيس بهذه الواقعة تم اعتقال ثمانية عشر شخصا منهم ، وبدأ نفسه يشكو منهم وقال امام مؤتمر عام انه تعرض شخصيا لتطاولهم عليه وحكى هذه الواقعة . وقد جرت هذه الواقعة بعد عقد الموتمر الاسلامى الاول الذى كشف عن وجود صراع بين جماعة الاخوان المسلمين والرئيس شخصيا ، كلاهما أراد أن يحتوى الآخر وراح الرئيس نميرى يشن على هذه الجماعة هجوما بشكل غير مباشر ثم اصبح الهجوم مباشرا ، وتطور الصراع الى ظهور قضية المخابز التى اتهم فيها القضاة النائب العام الرشيد الطاهر بكر بتزوير اوراق لمصلحة آخرين ، وقد فجرت هذه القضية الصراع وتدخل فيها الرئيس وبدأت عملية اقصاء قضاة ومسئولين من العاملين فى الشئون القانونية ، ووصل الامر الى حد ان الرئيس نفسه شكك فى احكام هؤلاء القضاة فى القضايا التى فيها الحكم الحدى بقطع الايدى والارجل والجلد ، وطالب قبل اسابيع من انتفاضة مارس ـ ابريل باعادة النظر فى هذه الاحكام . الى هذا الحد ايضا وصلت فوضى القوانين والاحكام وأصبحت صورة السودان امام العالم مشوهة وراحت الصحف الغربية لوموند والجارديان ، ونيويورك تايمز تبشر بقرب نهاية نظام حكم نميرى ، وشنت الحكومة واجهزتها الاعلامية هجوما على هذه الصحف واتهمتها بأنها تعادى السودان وتعادى الاسلام ، لكن حقائق الامور كانت كامنة فى ضمير الشعب السودانى الذى كان بينه وبين النظام حاجزا فظهر الصمت واللامبالاة وفى حقيقة نوع من النضال السرى من أجل الخلاص ..

لقد قاوم الصادق المهدى تلك الاجراءات الفوضوية التى اودت بالسودان الى عصور الظلام ، وكانت النتيجة ان القى به فى غياهب السجون بعد خطابه فى صلاة عيد الاضحى بمسجد المهدية بأم درمان ومعه مجموعة من اعوانه لانه انتقد اسلوب تطبيق الشريعة الاسلامية . وقال ان على الحاكم ان يقيم مجتمع الكفاية وينشر العدل بين الناس ثم بعد ذلك يقيم الحدود .. واعدم محمود محمد طه لانه قال ان هذه القوانين اذلت الشعب السودانى .. وجلد صلاح الدين مصباح واعتقل لانه اراد ان يوجه اسئلة للحاكم عملا بمبدأ الشورى .

لم يستسلم الشعب السودانى لهذا العبث بالدين والاستمرار فى تشويهه لان المشكلة الحقيقية للسودان كانت فى حل مشاكله الاقتصادية ودعم مشاريع التنمية بدلا من الدخول فى متاهات التسلط باسم الدين . وفى المؤتمر الاسلامى الاول تسرب الى اعضاء المؤتمر من الضيوف المسلمين والعرب القادمين من دول مختلفة تقرير موقع من الهيئة العالمية لشئون الانصار ، ومؤرخ فى ذى الحجة ١٤٠٤هـ سبتمبر ١٩٨٤ ، احتوى التقرير على ثمانية صفحات من الحجم الكبير واتخذ له عنوان « حساب العام فى السودان » . وان هذا التقرير الذى يعلن الآن لاول مرة له اهمية لسببين الاول انه كتب

ووزع فى سبتمبر ١٩٨٤ اى اثناء حالة الطوارىء وفى الوقت الذى كان يعقد فيه المؤتمر الاسلامى الاول والسبب الثانى انه كان نقدا واضحا لتجربة تطبيق الشريعة الاسلامية على يد الرئيس جعفر نميرى .

قال التقرير فى مقدمته « الخطوة الاولى فى طريق البعث الاسلامى هو تربية ايمانية صادقة وبث قيم التوبة والتقوى على اوسع نطاق والقيام بتوعية اسلامية تبين معنى حضارة الاسلام وتوضح معالم النظام الاجتماعى الاسلامى ، والخطوة الثانية فى ذلك الطريق المبارك هو اقامة النظام الاسلامى الذى يقوم سياسيا على العدل والشورى والحرية ونفى الاكراه ويقوم اقتصاديا على توسيع مجال الكسب بالعمل وعلى التكامل وتحريم الزنا . ويقوم اجتماعيا على التعاون والاخاء وتحرير الاستغلال ، ويقوم دبلوماسيا على توحيد الامة وتحريم ارادتها فى السياسة الدولية واقامة السلام العالمى على العدل . والخطوة الثالثة فى ذلك الطريق هو ان يقوم الاسلام بتطبيق القوانين التى تنظم كل وجوه الحياة العامة والخاصة على اساس الشريعة » .

اما تجربة النظام السودانى التى جاء بها نميرى فكانت شيئا آخر ، يقول تقرير الهيئة العالمية لشئون الانصار ان هذه التجربة لم تعبأ بالتنمية ولا بالتوعية ولا ببناء النظام الاسلامى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وانما جاءت خليطا من القانون الجنائى السودانى المعروف من عهد الانجليز واضافوا لعقوباته كلها واعتبروا هذا التلفيق تطبيقا لاحكام الشريعة الجنائية فشوهت احكام العقوبة الاسلامية واحكام القانون الجنائى الوضعى .

ويقول « ان قانون اصول الأحكام هو قانون يمنح القضاة السودانيين صلاحية اجتهادية واسعة فى تطبيق احكام الشريعة بحيث يستطيع القاضى الاستناد الى اى رأى من آراء الفقهاء دون انضباط فقهى او مذهبى ، وهذه مشكلة حلها الاقدمون بالتقليد المذهبى وحلها المحدثون بايجاب تقنين الاحكام الشرعية .

ونتيجة للابقاء على هذه المشكلة تخبطت احكام القضاة تخبطا واسعا بحيث حكم القاضى المكاشفى طه الكباشى على المتهم المحاسب (الفاتح) بالقطع فى مال اختلسه اثناء عمله ، وخالف القاضى نص الحديث ورأى الجمهور واستند الى رأى احد التابعين (رأى شاذ) وهو الياس بن معاوية .

وينتقد التقرير نظام الزكاة « فبعد نصف عام من قطع يد السارقين اعلن النظام خطة جمع الزكاة : وهى الركن الثالث فى الاسلام وحول احكامها توجد خلافات بين المجتهدين كما ان تطبيقها فى ظروف الاقتصاد الحديث تواجهه بعض المشكلات » .

ثم يقول « ان خطة اقامة الركن الثالث فى السودان جاءت بالاجتهاد وبلا تنظيم محكم وبأولوية خاطئة .. وكان ينبغى ان تحل مشاكل الزكاة وتجمع وتصرف على مستحقيها قبل اقامة حد للسرقة . لقد اتضح أن رئيس الجمهورية ووزير المالية ووزراء المالية بالاقاليم ينظرون للزكاة على انها زيادة كبيرة فى ايرادات الدولة تحل مشكلة العجز فى الميزانية ، ولكن امين الزكاة ينظر للزكاة على انها ايراد له وجوه صرف محدد ولا يجوز تعديلها ، وكان هذا الاختلاف سببا فى اعفاء امين الزكاة فى اغسطس ١٩٨٤ .

يمضى تقرير الهيئة العالمية للانصار فى نقده فيقول اما مبدأ الشورى فلم يطبق منه النظام السودانى شيئا ، وجاءت البيعة تشويها للبيعة الاسلامية فقد تمت لحاكم ممارس لسلطاته وتوصل لمنصبه عن طريق انقلاب فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، ثم صار رئيسا للجمهورية بموجب ترشيح الاتحاد الاشتراكى له فى استفتاء لم تكن لمؤهلات الترشيح صلة بمؤهلات الامانة فالمرشح حسب الدستور السودانى المعمول به يكفى ان يكون سودانيا

بالغا من العمر ٣٥ عاما ، وليس للاستفتاء قيمة اختيارية حقيقية لان المرشح واحد والاشراف على الاقتراع تحت سيطرة الحزب الحاكم » .

« ان فى الاسلام حقوقا للانسان توجب احترام كرامته وحريته ، ولكن النظام السودانى الذى كان يمارس امتهان حريات المواطنين وحقوقهم يمتهن تلك الحقوق الآن باسم الاسلام . والغريب حقا هو أن استبداده فى ظل العلمانية اخف وارحم من استبداده فى ظل الاسلام .

وتحدث التقرير عن قوانين الطوارىء فقال انها صدرت لمصادرة ما بقى من حقوق دستورية وقانونية للمواطنين وتخويف الحركة النقابية لمنع الاضرابات واثارة حالة من الرعب لستر التناقض بين دستور البلاد وقوانينها الحالية ورغم أنه لايوجد حالة طوارىء فى الاسلام الا ان الرئيس اصر عليها عندما قال فى خطابه بمناسبة ٢٥ مايو ١٩٨٤ « انه سيؤدب السودانيين باسم الطوارىء .. وبالقانون البطال » لان القانون العادل لايجدى معهم .



لقد كانت قوانين تطبيق الشريعة الاسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ الورقة الاخيرة التى حاول نظام نميرى ستر نفسه بها بعد ان سقطت عنه كل الاوراق ولانه لم يتعامل مع النهج الاسلامى بصدق فقد تلاشت اخيرا عنه هذه الورقة .

كان النظام يزعم ان تطبيق الشريعة واعلان قوانين سبتمبر لم يأت مفاجأة وانه جاء تدريجيا واعتبر أن اعلان تشكيل الحكومة الرشيدة لذلك عام ١٩٧٨ ، واصدار كتابى النهج الاسلامى لماذا والنهج الاسلامى كيف كان مقدمة لذلك .

ربما يعلم البعض ان كاتب هذين الكتابين ليس هو الرئيس جعفر نميرى نفسه ، لقد وضع الافكار والنقاط التى يريد ان يقولها ثم ترك صياغتها للكاتب الحقيقى الذى اختاره وهو سكرتيره الصحفى لسنوات غير قليلة ، واعتاد ان يكتب بعض خطبه . وعندما تتأمل كتاب « النهج الاسلامى لماذا » نجد الجزء الاول منه حديثا عاما عن الدين والحياة من خلال الايات القرآنية والاحاديث النبوية واستعراضا لاسماء الصحابة رضى الله عنهم ، ثم ياتى الفصل الثانى (يوم ولد الهدى) محاولة لاظهار نميرى بأنه كان فى صباه متطلعا للدين(١) ويحاول الكاتب ان يربط بين ليلة ميلاد الرسول عليه السلام وبين ليلة الاستيلاء على السلطة فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، بعد ذلك لا نجد اى حديث عن عنوان الكتاب ، وانما سرد لاحداث سياسية محلية باسلوب فضفاض وعام لوقائع مبهمة تتردد فيه شخصيات بلا اسماء تبدو كظلال غير محددة الملامح الى حد أن يصبح الكتاب مجرد خواطر ذاتية او ردود افعال ذاتية كأن نقرأ « اختلف منظور الرؤية بينى وبين الناس من حولى وكأنها تلك الساعات ، من عصر الاثنين الى عصر الخميس كانت فيصلا بين ماكنت اظنه وبين الاقتناعات الجديدة » ماذا حدث بالضبط بين عصر الاثنين وعصر الخميس ، وماذا كان يظن ، وماهى الاقتناعات الجديدة .. كلها امور الكاتب وحدها يعرفها .

وعندما يذكر قصة زيارته لبورسودان بعد وصوله مباشرة من ليبرفيل بعد حضور اجتماع القمة الافريقى ، ولعله كان يقصد ان يروى اجتماع المصالحة بين نميرى والصادق المهدى فى بورسودان ولعله يقصد شيئا آخر ، لانه يقول « فى مطلع الليل ، دخل المكان ثلاثة :

---

(١) ليست حياة نميرى فى صباه غريبة عن السودانيين وخاصة ابناء جيله وهناك روايات كثيرة يقولها اقرانه ليس هنا مجال الحديث عنها .

مواطن كريم اهتم بصداقته واظنه ينعم بصداقتى بغير مطمع ، ومسئول يتولى شئون القصر

ثم هو ..

ذلك الذى اجتهد فاختلف ، اقترب وخاض فى بحر الصدام واعلن مسئوليته عن احداث مضى عليها عام وبضعة ايام »

ان على القارىء ان يخمن من هو المواطن الكريم ومن هذا « الهو » الذى اجتهد واختلف .

هكذا يمضى اسلوب الكتاب اقرب الى الخواطر الشخصية التى تعتمد على الشكل اكثر من اعتمادها على المضمون .. وهذا ماتجده ايضا فى الكتاب الثانى « النهج الاسلامى كيف » الذى ظلت الصحف السودانية تنشر فصولا منه ولم تنشر الكتاب كله لاسباب يعلمها اولو الامر وحدهم ، ولم تنس الصحيفة أن تنشر مع فصول الكتاب صورة للرئيس وعلى عينيه نظارة تعكس على زجاجها المناظر الخارجية وبنفس الاسلوب الفضفاض يجيىء الكتاب التالى .. يقول مثلا :

« هذه ملامح من صورة سادت وصادفت النهج الاسلامى دعوة والقيادة الرشيدة تطبيقا والتمهيد للغاية تدرجا وتمهل .

« كان هناك من يقاوم باسم التحديث ولكنه لا يعلن ، وكان هناك من يزاود فيطالب ويطلب مالايقل عن الغاء الحاضر والعودة للزمن القديم .

« من قاوم ولم يعلن فلقد كان مظهره غير ضميره غير ما يخفيه ، ولان التعامل مع الاقاويل خطأ واخذ الناس بالشبهات خطيئة فلقد كان العسير هو تحقيق التعادل بين مايدعو اليه النهج الاسلامى والقيادة الرشيدة وما يتناقله بعض الناس عن بعض الناس .

ما الموضوع ؟ .. المسألة تحتاج الى تفسير ، لعل هذا الغموض واللجوء الى الابهام يكشف عدم الصدق ولذلك فان الرسالة التى اريد لها ان تصل الى الناس لم تصل لأنها مجرد مشاعر او خواطر وتهيئة غير صادقة لتقبل الناس قوانين ارهابية سميت بقوانين الشريعة الاسلامية كان الهدف منها تكريس سلطة الحاكم .. فسقط الحاكم .

★ ★ ★

مشكلة جنوب السودان*

وقف « ملاك اليربويي » (١) مندوب اذاعة جوبا امام الرئيس السابق جعفر محمد نميرى يسأله فى حدة وهو يهز اصبعه كما لو كان ينذره : « لقد قلت ان هذه الاجراءات مؤقتة ، واذا كان الامر كذلك فما الداعى لها طالما ان هناك من لايقر التقسيم .

قاطعة الرئيس على الفور بنفس الحدة قائلا :

- انا لم لم اقل انها مؤقتة ، ولكنى قلت انها اجراءات استثنائية وانتم تفهمون خطأ ، ولكى اشرح لك معنى الاجراءات الاستثنائية اقول لك ولغيرك انها مثل المعاش الاستثنائى اى انها اجراء لتحقيق الفائدة الاكبر ..

لم يقتنع مندوب اذاعة جوبا ، ولا غيره من كثيرين من ابناء الجنوب بتقسيم الجنوب .

جرى هذا المشهد فى المؤتمر الصحفى الذى عقد يوم ٥ يونيو ١٩٨٣ والذى اعلن فيه الرئيس جعفر نميرى تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم هى الاستوائية وعاصمتها جوبا ، واعالى النيل وعاصمتها ملكال ، وبحر الغزال وعاصمتها واو . وانشاء مزيد من المديريات فى هذه الاقاليم .

كان الجو يومها متوترا ، فالجنوبيون جاءوا متحفزين بأسئلتهم الساخنة والرئيس ايضا جاء متوقعا انه سيواجه بالرفض .

لقد اراد فى هذا المؤتمر ان يبرر الاجراء بمجموعة عوامل منها :-

١ - ان التقسيم يعطى فرصا اوسع للجنوبيين لتقلد المناصب .

٢ - الاقليم الجنوبى مترامى الاطراف يمثل ربع مساحة السودان وبالتالى يصعب ادارته كأقليم واحد .

٣ - انه بتقسيمه الى ثلاثة اقاليم فانه بذلك يحصل على نفس الحق الذى تحصل عليه الاقاليم السودانية الاخرى فى تطبيق مبدأ الحكم اللامركزى .

لكن اتجاهات متعددة فى الجنوب وخاصة فى اقليمى بحر الغزال وأعالى إلنيل حيث توجد قبيلة الدينكا اكبر قبائل الجنوب كانت ترفض مبدأ التقسيم لاعتبارات تتمثل فى الآتى :

١ - ان التقسيم من شأنه تجزئة الجنوب واضعافه امام الشمال القوى ، فالمسألة عند أصحاب هذا الاتجاه ليست مسألة اقاليم بل هو مسألة شمال وجنوب .

٢ - ان هذا الامر سيثير مزيدا من الصراعات بين القبائل فى الجنوب وهذا من شأنه ان يحكم قبضة الحكم المركزى فى الخرطوم على الجنوبيين .

٣ - انه بذلك ، وهو الاهم ، وضع نهاية لاتفاقية اديس ابابا التى نصت على الاحتفاظ بخصوصية الجنوب وأن أى اجراء يتخذ فى الجنوب يجب ان يتم بالاستفتاء ، ولم يجر استفتاء حول هذا الامر واعتبر الرئيس ان مجرد مناقشات جرت فى مؤتمرات للاتحاد الاشتراكى بتوجيه منه كافية لان تكون بمثابة استفتاء .

---

(١) يعمل الآن مذيعا بإذاعة الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يتزعمها جون جارانج .

لقد اتخذ الرئيس قراره كالعادة . لكنه فتح الباب امام قلاقل واضطرابات ازدادت حدة باعلان تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية . وقد كلفت هذه الاضطرابات الشعب السودانى اكثر من مليون جنيه يوميا فى الانفاق على مواجهة هذه الاضطرابات التى اخذت شكلا عسكريا فيما بعد .

يقول الجنوبيون أن نميرى اعطاهم باليمين واخذ منهم ماعطاه باليسار ، لقد رحبوا فى بداية الامر باتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ ، واعتبروها انجازا سياسيا لقضيتهم واصبح لهم الحق فى اقامة الحكم الذاتى المرتبط بالسودان الواحد ، يختارونه بأنفسهم ، وكانوا يرون أن جعفر نميرى حليفا لهم ، وأنه اذا كانت لهم مشاكل فان هذه المشاكل تأتى من الشماليين وليس من جعفر نميرى .

لكن رغبة الحاكم فى البقاء ، واستخدامه نفس الاساليب السياسية فى الحكم التى طبقها على خصومه فى الشمال عاد واستخدمها فى الجنوب وهى سياسة اللعب بالتناقضات واثارتها ، وضرب الاتجاهات بعضها ببعض ، حدث ذلك عندما جاء بأكثر من حكومة اقليمية فى الجنوب ، حكومات متعددة وشخصيات جنوبية جاء بهم الى السلطة ثم ابعدهم وجاء بغيرهم ، فاثار بذلك الصراع بين الجنوبيين انفسهم فمثلا ابيل الير ذلك القاضى المعروف بهدوئه ورجاحته وشعبيته بين الجنوبيين خاصة وانه ينتمى لاكبر قبيلة فى الجنوب هى قبيلة الدينكا التى يبلغ تعدادها اكثر من مليون نسمة وبين شخصية اخرى هى جوزيف لاجو الرجل العسكرى زعيم حركة انيانيا التى قادت العمليات العسكرية فى الجنوب ، والذى كان يمثل الطرف الجنوبى فى اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ ، وهو ينتمى الى قبيلة . « المادى » وهى قبيلة صغيرة لايزيد تعدادها عن ٥٠ ألف نسمة فى منطقة نيمولى القريبة من الحدود الاوغندية . وامام هذا الصراع التقى اتجاه جعفر نميرى مع اتجاه جوزيف لاجو ، فالاول يسعى الى تشتيت الثورة فى الجنوب التى تمثلها قبيلة الدينكا ، كما يسعى الى صنع اكبر عدد من اعوانه بمجرد اسناد مناصب وزارية لهم ، والثانى يسعى الى تفتيت القبلية فى الجنوب لانه كزعيم يفتقد الى العصبية القبلية لصغر حجم قبيلته امام قوة الدينكا . وعن طريق اجراءات حكومية ظهر اتجاه يساند فكرة التقسيم يتزعمه جوزيف لاجو والقيادات الحكومية فى الجنوب مثل جوزيف جيمس طمبره الذى اصبح حاكما للمجلس التنفيذى ومعه آخرون متطلعون لتقلد المناصب فى الاقاليم الجديدة (١) ومن الطريف ان دعاة هذا الاتجاه صنعوا لهم رمزا يميزهم هو عبارة عن طاقية مصنوعة من سعف النخيل .

لقد لعب نميرى على التناقضات القائمة بين الجنوبيين ولم يسع الى اعادة بناء الجنوب بقدر ما كان يسعى لضمان استمرار بقائه فى الجنوب ايضا . وكان هذا التناقض يتمثل فى جوزيف لاجو وابيل الير .

عندما وقعت اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ كان جنوبيان يمثلان طرفى الاتفاقية جوزيف لاجو زعيم حركة انيانيا عن الطرف الجنوبى وابيل الير نائب الرئيس عن الجانب الحكومى ، وبعدها عين ابيل الير رئيسا للمجلس التنفيذى العالى للجنوب ورفض جوزيف لاجو ان يكون نائبا له وعاد الى القوات المسلحة برتبة لواء . وعندما جرت انتخابات عام ١٩٧٨ دخلها ابيل الير وجوزيف لاجو ففاز الاخير واصبح رئيسا للمجلس التنفيذى وكان ذلك مفاجأة للرئيس السابق جعفر نميرى ولابيل فعينه الرئيس نائبا ..

---

(١) شكا جوزيف لاجو من ممارسات اتسمت بالفساد لهؤلاء الحكام فيما بعد ، وعلق بأنه لم يكن يتوقع عندما شارك فى اختيارهم ان يهملوا الجنوب ويعيشوا فى العاصمة منشغلين بتجارتهم واعمالهم الخاصة رغم علم الرئيس بذلك .

وخلال فترة تولى لاجو رئيسا للمجلس التنفيذى نشرت مجلة الحوادث ان حاكم دولة الامارات اعطى ٢ مليون دولار لجوزيف لاجو عن طريق زوجته التى كانت فى زيارة لشقيقتها فى ابو ظبى وانه اودع هذا المبلغ فى كينيا . وكان مجرد نشر هذا الخبر اساءة لجوزيف لاجو فى ذمته وكرامته فطلب من الرئيس نميرى اجراء تحقيق فى هذا الموضوع بأن تقوم لجنة بالسفر الى دولة الامارات والى كينيا لتقصى الحقائق حول هذا الامر لكن الرئيس هدأ من خاطره وقال له « انا اعرف انك لم تأخذ شيئا ولاداعى للتحقيق ولكن طالما ان هناك من الجنوبيين من يعمل على الاساءة اليك فأنصحك بتقديم استقالتك »

يقول جوزيف لاجو فى روايته معى : كنت ادرك أن نميرى نفسه وراء هذه القصة ومن ورائه ابيل الير نائبه وبونامنوال الذى كان موجودا فى لندن وسعى الى نشر هذا الخبر . قدمت استقالتى وعينت عضوا بالمكتب السياسى ، لكنى قررت أن ارد الضربة لهم جميعا .. للرئيس ونائبه . فبعد أن نجح ابيل الير وعاد مرة اخرى رئيسا للمجلس التنفيذى العالى ونائبا لرئيس الجمهورية عين عشرين وزيرا فى حكومة الجنوب منهم عشرة من ابناء قبيلة الدنكا . وبدأت المشاكل تظهر بين ابيل الير والرئيس وذلك عندما قامت شركة توتال بالذهاب الى منطقة بور لاستكشاف المنطقة دون علم حكومة ابيل الير ، واختلف ابيل الير مع الرئيس لانه اتضح ان الرئيس هو الذى اعطى تعليماته للشركة الفرنسية واختلف بونا منوال وزير الصناعة والتعدين مع الدكتور شريف التهامى واعتبر هذا الاجراء تعديا على سلطات المجلس التنفيذى ، العالى فى نفس الوقت كانت هناك مشكلة حدود فى مناطق ابييه والرنك وبهانتيو لضمها الى اقليم دارفور ورفض ابيل الير وقال لن نسمح بالتنازل بوصة واحدة للشمال .

يضيف جوزيف لاجو قائلا : " فى هذا الجو المشبع بالخلافات قدمت اقتراحا بتقسيم الجنوب عام ١٩٨٢ وانا أعرف ان ابيل الير ومن خلفه قبيلة الدينكا سترفض وسيقبله الرئيس . لقد اردت بهذا أن احقق مجموعة اهداف :

الأول : ان اهل اقليم الاستوائية الذين يبلغ عددهم ٢ مليون نسمة لا يحبون الدنكا ويرفضون أن يكون حاكمهم من هذه القبيلة فأخذت جانب الأقليم الذى انتمى منه .

الثانى : اردت أن أوجه الضربة لابيل الير ردا على الضربة التى وجهها لى هو والرئيس باتهامى بالحصول على ٢ مليون دولار من حكومة دولة الامارات الامر الذى اعتبرته اساءة لى ولاسرتى ولم يكن صحيحا على الاطلاق بل كان تلفيقا من الرئيس ونائبه للتخلص منى وابعادى عن الجنوب .

وقام لاجو بتوزيع كتيب تضمن اقتراحاته بتقسيم الجنوب فرد عليه ابيل الير يهاجمه ويهاجم الحكومة المركزية فغضب نميرى واقال ابيل الير وأمر بحل حكومة الجنوب وجاء بحكومة عبدالله رصاص وهو من واو باقليم بحر الغزال من قبيلة صغيرة ، وسميت بحكومة الانتخابات حيث جرت بعد ثمانية أشهر انتخابات لم ارشح فيها نفسى ولكن اعددت آخرين بهدف إلحاق الهزيمة لابيل الير وكان ذلك فى ابريل ١٩٨٢ . وفاز فيها جوزيف جيمس طمبرة الذى يعتبر واحدا من اعوانى وهو من قبيلة الزاندى وسقط ابيل الير فى الانتخابات وعينت نائبا لرئيس الجمهورية فى يونيو ١٩٨٢ .

يضيف لاجو : لقد سعى جعفر نميرى بهذا المنصب أن يعزلنى تماما فكنت نائبا بلا سلطات ، وابلغ جوزيف طمبره الا يدعنى اتدخل فى عمله وان عليه أن يتلقى التعليمات فقط من رئيس الجمهورية ..

وهكذا سعى نميرى الى اثارة الخلافات بيننا كجنوبيين لكننا عدنا وتآلفنا من جديد بعد اعلان تطبيق الشريعة الاسلامية التى جاء اعلانها عاملا هاما فى ان يلتقى الجنوبيون

جميعهم على اختلاف اتجاهاتهم وتنوع قبائلهم على رفض هذه القوانين .

يقول لاجو أن مشروع التقسيم الذى اعلنه نميرى يتحمل وحده مسئوليته لان ما اعلنه لم يكن هو المشروع الذى اقترحته . فقد اقترحت ان يتم التقسيم بالتدريج وذلك بانشاء مجلس تنفيذى اعلى برئاسة شخص واحد ومعه ثلاثة نواب يمثلون الاقاليم الثلاثة ومع المجلس حكومة من ٩ اعضاء ولكل اقليم وزيران وكذلك تكوين برلمان واحد يضم اعضاء عن الاقاليم الثلاثة . ويكون هؤلاء الاعضاء فى اقاليمهم بمثابة مجلس شورى لابداء الرأى حول القضايا التى تهم كل اقليم .

لكن الرئيس جعفر نميرى لم يأخذ بهذا الرأى وخرج بمشروع جديد من عنده وهو تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم كل اقليم مستقل عن الآخر . فأثار ثائرة اقليمى بحر الغزال واعالى النيل ووافقت عليه الاستوائية التى لازالت متمسكة به حتى الآن .

هكذا كانت سياسة الرئيس نميرى فى الجنوب .. اثارة الخلافات بين الجنوبيين واللعب على التناقضات القبلية وانشاء اكبر عدد من المناصب ، ونقل الاسلوب الذى اتبعه مع الشماليين الى الجنوبيين ، ولم يتحقق للجنوب مشروعات التنمية التى كان يتطلع اليها ففقد الناس منذ عام ١٩٨٠ ثقتهم فيه ، ولم يعد فى نظرهم هو الحاكم الذى يعبر عنهم كما كان عام ١٩٧٢ .

وقد أدى تقسيم الجنوب عام ١٩٨٣ الى زيادة حدة الاضطرابات العسكرية التى كانت موجودة منذ عام ٧٥ ، وزادت عام ٨٣ بحادث الهجوم على مدينة بور .

ادرك الرئيس نتيجة لهذا انه سواء قسم الجنوب أم لم يقسمه فالمشاكل ستظل كما هى ، وعليه فى كلتا الحالتين أن يختار الجانب الذى يحقق له استمرار البقاء فاختار التقسيم الذى عن طريقه كما رأى سيوجد له هناك اكبر عدد من المؤيدين وهم الحكام والوزراء والقيادات التى سيعينها فى المناصب الجديدة ، بصرف النظر عما يواجهه الجنوب من مشاكل .

كان جعفر نميرى يعلم وهو يعلن قرار التقسيم أن هناك قوى لن تؤيده لكن هذا امر لايهم . فمن السهل أن يظهرهم امام الرأى العام بأنهم على خطأ . ثم يصدر القرارات التى يريد اتخاذها ولا يعقب عليها ، وفى المؤتمر الصحفى يوم ٥ يونيو ١٩٨٣ الذى أعلن فيه تقسيم الجنوب نراه يؤكد على هذه الحقيقة فيقول :

" ولدهشة الكثيرين من ابناء الوطن فان هذه الدعوة التى كانت اهلا لان تصبح منطلقا لحوار موضوعى هادف حول مستقبل الممارسة الديمقراطية للاقليم الجنوبى من الناحيتين النظرية والتطبيقية . الا أنها قوبلت فى بعض دوائر الاقليم الجنوبى بما دون ذلك مما لايرقى الى مستوى سائر ممارستنا السياسية فارتفعت على اثر تلك الدعوة صيحات الاثارة والادانة والتخوين مما شكل نهجا غريبا على تجربتنا السياسية التى الفناها منذ تفجير الثورة فكان أن دعونا الى تحكيم صوت العقل وحصر الامر فى دائرة النقاش والحوار المخلص الجاد داخل اجهزة التنظيم السياسى للاقليم الجنوبى لتنقل عبرها تصاعدا الى اجهزة التنظيم السياسى الاعلى درجة ، غير أنه تبين ان مسار النقاش عاد وانحرف عن مجراه الطبيعى وأصبح يشكل استقطابا وانقساما حادا واساليب غير طبيعية ما كان يمكن أن تسمح بها لمخاطرها الكبيرة "

يتضح من هذا الاعتراف مجموعة حقائق على الوجه التالى :

اولا : ان الرئيس السابق نميرى لجأ الى اعلان قرارات تقسيم الجنوب وهو يدرك مسبقا ان هناك من يعارضه .

ثانيا : أن مفهوم الديمقراطية عنده هو تلك المؤسسات التى ابتكرها واوجدها بقرارات

لتكون دعما له فى اتخاذ قراراته وتبريرا لما يريد .

ثالثا : انه عندما اصطدم معهم بالحوار اعتبرهم انهم يشكلون نهجا غريبا وانحرافا وانقساما حادا .

رابعا : أكد اسلوبه فى معالجة القضايا وهو اصدار القرارات الفردية بعناد واضح فهذه الاساليب التى يراها غير طبيعية " ما كان يمكن ان نسمح بها لمخاطرها الكبيرة " .



لم يكن حادث الهجوم على مدينة بور قد هدأ بعد ، ولم تمض عدة اسابيع بعد اعلان قرارات اعادة تقسيم الجنوب حتى تجددت المعارك من جديد متخذة اسلوب حرب العصابات . وكان الهجوم على جبل بوما فى ١٢ يوليو ١٩٨٣ واختطاف أحد الامريكيين هناك ردا على سياسة العناد ، وأخذ احد الامريكيين كرهينة بهدف اثارة ضجة اعلامية واسماع الرأى العام العالمى أن هناك شيئا ما يحدث فى جنوب السودان ، واعتبر البعض ان قرار التقسيم قد انهى اتفاقية اديس ابابا ، لكن الواقع أن الاتفاقية واجهت امتحانا منذ أن وقعت وتعرضت للاخطاء عندما بدأت تدخل حيز التطبيق فقد نصت على عدد من الوزارات وعدد معين من المقاعد لمجلس الشعب الاقليمى ، ولكن العدد تضاعف فى الحالتين ، كما نصت الاتفاقية على مركزية تخطيط التعليم ولم يتوفر تحقيق ذلك وذلك لعجز الحكومة فى تقديم الخدمات التعليمية ، ونصت الاتفاقية على عدد معين من المديريات فتضاعفت بل زاد على الضعف فيما بعد .

لم تضع اتفاقية اديس ابابا نهاية للمعارك فقد وقع يوم ٢ مارس ١٩٧٥ حادث عرف باسم حادث اكوبو وتتلخص وقائعه فى أنه بعد توقيع اتفاقية اديس ابابا عاد المقاتلون الجنوبيون الى منازلهم بعد ان ألقوا السلاح فى انتظار ايجاد عمل لهم فى مشروعات التنمية التى وعدوا بها وبدأت عملية الحاق خمسة آلاف مقاتل منهم فى القوات المسلحة بشكل تدريجى .

وهكذا وجد نحو ثلاثون الفا من المقاتلين انفسهم بلا عمل بسبب عدم تنفيذ المشروعات . وفى هذا الاثناء بدأت خطة نقل الجنود الجنوبيين الى الشمال ، فاعترض الجنوبيون وفضلوا البقاء فى مواقعهم بالجنوب ، وبسبب ذلك وقع حادث اكوبو عام ١٩٧٥ حيث ثار الجنود على قياداتهم وقتل العميد ابيل كول وآخرون . ونتيجة لذلك اضطرت اعداد كبيرة منهم الهرب الى اثيوبيا وشكلوا قيادة كحركة جديدة سميت حركة (انيانيا ٢) على رأسها صامويل جاى توت وجابرييل جاى وأكوات انيم ، ومانيل ماجاك ، وكوبرال بول كورد وغيرهم . راحت هذه القيادة تسعى إلى اعادة تجنيد العاطلين والذين فشلوا فى ايجاد عمل لهم بعد أن ألقوا السلاح تنفيذا لاتفاقية اديس ابابا ، وكان ذلك نتيجة لخيبة أمل الجنوبيين فى حدوث تطور فى مجال الخدمات والتنمية وعدم متابعة استيعاب حركة الانيانيا فى الجيش خلال السنوات الخمس . كما نصت الاتفاقية ، فتحولوا الى قطاع طريق ليس لهم اهداف سياسية واضحة .

وفى عام ١٩٨٢ طردت اعداد كبيرة منهم من العاصمة الخرطوم عرفت باسم " الكشة " وهى تعبير سودانى يعنى ابعاد الغرباء عن المدينة فذهبوا ساخطين وانضموا الى حركة الانيانيا ٢ . وفى اكتوبر عام ١٩٨٢ وسط جو مشحون بالتوتر تم ارسال فريق من جوبا للتحقيق فى اختفاء بعض الاموال المتعلقة بالقوة الموجودة فى بور . ولكن قائد القوة رفض التحقيق ووقف معه الجنود فتأزم الموقف فى الحامية ، وتكرر الامر فى فبراير ١٩٨٣ حيث اوقف صرف مرتبات قوة بور وارسلت قوات من جوبا لتأديبها فحدث تمرد فى الكتيبة ١٠٥ . وكان الدكتور العقيد جون جارانج يقضى اجازته فى قريته بالقرب من مدينة

بور فتدخل لمعالجة الموقف لكنه وجد نفسه يأخذ جانب المتمردين وفى الطريق التقى مع صمويل جاى توث زعيم حركة انيانيا ٢ ، واصبح من الصعب عودته بعد ذلك الى القوات المسلحة .

يستكمل جابرييل جانج جوك عضو اللجنة التنفيذية لحركة انيانيا ٢ روايته لى فيقول :

" لقد وجدنا التطورات تتلاحق بسرعة بعد ذلك عندما وصلنا الى اثيوبيا وهناك اقمنا معسكرات للتدريب على الحدود الاثيوبية فى منطقة بيل بام على بعد ستة كيلو مترات من جمبيلا اقرب المدن الاثيوبية الى السودان فى الجنوب ، وقعت سلسلة من المعارك فى بور ، وباجالا ، وكيبور وأيوت وجاراسين ، وهرب الجنوبيون من منطقة الناصر فى ملكال الى مناطق اخرى وكان منهم عدد من ضباط الجيش السودانى من بينهم جون جارانج وكابينو ووليم توان وفرانسيس لور .

لقد ساعد وضع الحكومة فى ذلك الوقت وما اتسمت به من تسيب سياسى ومدنى وانتشار الشائعات واستغلال الموقف لتحقيق مكاسب شخصية وقبلية الى تدهور الوضع . وبانضمام جون جارانج اكتسب التمرد بعدا سياسيا حيث بدا يفرض زعامته على كل الفئات وكون حركته التى تعرف الآن باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان . S . P ´ ` L . M والجيش الشعبى لتحرير السودان ` S . P . L . A ´ ، وفى اغسطس ١٩٨٣ اتخذ له استراتيجية تقوم على النهج اليسارى حيث وضع " منافستو " خاص بالحركة ووضعت قوانين ضبط الجيش وقضاءه العسكرى ورفع شعار تحرير كل السودان شماله وجنوبه من الحكم التقليدى العسكرى واحلال حكم اشتراكى محله وتحالف مع اثيوبيا وليبيا واصبح له قوة عسكرية تقيم معسكرات التدريب فى مناطق الحدود الاثيوبية السودانية ، وله اذاعة مسموعة فى الخرطوم تبث ساعتين كل يوم ، وله كذلك مكاتب فى لندن وروما ونيروبى .

ومنذ بداية الحركة وقع الصراع بين الحركة التى يتزعمها وحركة انيانيا٢ التى يتزعمها صمويل جاى توث .

يقول جابرييل جانج جوك عند وصولنا الى الحدود الاثيوبية بعد احداث التمرد فى حامية بور قررنا اعادة تنظيم انفسنا لاننا المؤسسين للحركة قبل انضمام جون جارانج الذى رفض الا أن نعمل تحت قيادته وفى اطار اهداف حركته التى تسعى الى تحرير السودان كله .. كانت وجهة نظرنا ان السودان قد تم تحريره منذ عام ١٩٥٦ . وأن مشكلتنا هى فى الجنوب وليست فى الشمال .. واختلفنا وقمنا بمفردنا بأربع عمليات حول اكوبو فى الناصر وكيجلا فى شرق اعالى النيل ودانجوك وكير . ولم نكن نحن مسئولين عن عمليات اختطاف الرهائن سواء فى قناة جونقلى او مواقع عمل شركة شيفرون .

يقول ان الصدام وقع بين الحركتين فى مارس ١٩٨٤ عندما عاد افراد " انيانيا ٢ " الى الحدود الاثيوبية لمقابلة جون جارانج معه الى اتفاق ونسعى الى حل الخلافات الموجودة بيننا ، وصلنا الى " ايتام " على بعد ٦٠ كم من جامبيلا ، وهناك رفض جارانج مقابلتنا ووجدنا انفسنا محاصرين بدبابات اثيوبية وعربات مدرعة ، وطلب منا ان نستسلم ، فوافقنا ، وعندما وصلنا الى مركز قيادة الحركة طلبوا منا تسليم السلاح فاستجبنا لهم ورفض جارانج رغم كل ذلك مقابلتنا وقالوا لنا بعد كل ذلك سوف ننظر فى أمركم ، واستطعنا أن ننسحب بالليل الى الحدود السودانية وكانوا يراقبون المنطقة بطائرات الهيلوكبتر ولم يشاهدوننا ، وفى يوم ٢٩ مارس وقعت معركة بيننا وبينهم على اثر كمين نصبوه لنا فى " تساى جاك " وجرت معارك كان عدد المحاربين فيها منهم ١٥٠٠

شخص وكنا ٣٠٠ ، وفى هذه المعركة جرح زعيم حركة انيانيا ٢ صمويل جاى توث ، الذى ينتمى الى قبيلة النوبر ومات بعد اسبوع كما قتل فى هذه المعركة اكوات اتيم وهو احد اقرباء جون جارانج ينتمى الى قبيلة الدنكا ، واستطاعت " الانيانيا ٢ " ان تأسر عددا من خصومها وتحصل على كمية من الاسلحة بعد أن فقدت زعيمها وتم اختيار عقيد جورد ون كوانج شول ..

يعترض مسئول حركة " انيانيا ٢ " على القول بأن الصراع بينهم وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان له اسباب قبلية ، فمعظم اعضاء الحركة من قبيلة النوبر بينما ينتمى معظم حركة تحرير السودان الى الدينكا . ويقول أن صراعنا مع جون جارانج كان لاسباب عقائدية واستراتيجية وليس لاسباب قبلية نحن نريد حكومة فيدرالية فى الجنوب ، وهو يريد تحرير السودان شماله وجنوبه .

وهكذا بدأ ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد الدكتور جون جارانج وهو ينتمى الى قبيلة الدينكا من مواليد ١٩٤٢ تلقى تعليمه الاولى فى الجنوب ثم واصل دراسته فى اوغندا والتحق بالقوات المسلحة السودانية حيث وصل الى رتبه عقيد ، وتلقى منحة للحصول على درجة الدكتوراة فى الاقتصاد الزراعى من الولايات المتحدة الامريكية عام ٨١ ، وبعد عودته الى القوات المسلحة انضم الى المتمردين عندما كان فى اجازة ببلدته بور باقليم اعالى النيل عندما وقع حادث تمرد الكتيبة ١٠٥ بسبب عدم دفع مرتبات الجنود .

لقد اكدت الاحداث التى وقعت منذ عام ١٩٨٣ ولازالت حتى الآن عن وجود حرب حقيقية فى الجنوب تقودها حركة تحرير الشعب السودانى الذى أعلن قائدها جون جارانج أنه يرفض التعامل مع الحكومات العسكرية سواء كانت حكومة جعفر نميرى أو أى حكومة عسكرية ، ووصف المجلس العسكرى الانتقالى بأنه استمرار لحركة مايو وفشلت كافة جهود الوساطة التى بذلت سواء من قبل الحكومة أو الاحزاب أو التجمع الوطنى . وكان من بين الذين اجروا اتصالات بحركة تحرير شعب السودان بيتر جات كوث وزير المواصلات والدكتور خليل عثمان الذى عمل متحدثا رسميا باسم الحركة فى لندن بعد خروجه من السجن الذى وضعه فيه جعفر نميرى لمدة تسعة أشهر ود . فاروق محمد ابراهيم من التجمع الوطنى ، ووجه المجلس العسكرى الانتقالى ومجلس الوزراء نداءات الى جون جارانج لالقاء السلاح والبدء فى حوار ديمقراطى لحل كافة المشاكل المتعلقة بالجنوب ، وبدلا من ان يستجيب لهذه النداءات جرت واقعة القردود جنوب غربى السودان وهى الواقعة التى اقتحم فيها افراد الجيش الشعبى لتحرير السودان المنطقة وقضوا على حامية من الجنود وقتلوا قائدها واسروا عددا من المواطنين واستولوا على ١٥٠٠ رأسا من الماشية ، وقد كشفت هذه الواقعة عن وجود تعاون بين جماعة جون جارانج وجماعة يعقوب اسماعيل الذى ينتمى الى الغرب ، ولم تفلح الوعود الليبية والاثيوبية فى اقناع جون جارانج للدخول فى حوار السلام ، وأصبحت مشكلة الجنوب من أهم المشاكل التى تواجه حكومة ما بعد الثورة الشعبية فى ابريل ١٩٨٥ . وتركزت مطالب الحركة فى ثلاثة عوامل اولها اقصاء الحكومة العسكرية عن الحكم وهو يريد بذلك اسقاط المجلس العسكرى ، وكان قد أصدر بيانا عشية استيلاء الجيش على السلطة فى ٦ ابريل ١٩٨٥ اعلن فيه انه اصدر أمرا لقواته بوقف القتال فى الجنوب ، وانه يعطى العسكريين مهلة لمدة اسبوع ليعودوا الى ثكناتهم ويسلموا السلطة للشعب ، ويومها رد الفريق اول عبدالرحمن سوار الذهب بأنه لم يأخذ هذا البيان مأخذا جادا لانه من المستحيل - حتى اداريا - تسليم السلطة الى الشعب خلال اسبوع .

والطلب الثانى هو أن يتم تقسيم ثروات الجنوب من بترول ومعادن مناصفة مع الشمال لان هذه الثروات تتواجد على أرض الجنوب الذى فى نفس الوقت فى حاجة الى مزيد من التنمية التى حرم منها سنينا ولازال يعانى من مشاكل التخلف .

والمطلب الثالث هو الغاء قوانين الشريعة الاسلامية ، والواقع أن المطلب الاخير تجمع عليه كافة القوى السياسية فى الجنوب التقليدية والتقدمية .



ان نظرة الى مشكلة الجنوب تؤكد ان هناك جانبا نفسيا يحكم المشكلة ذلك أن سكان الجنوب وهم ينتمون اصلا الى قبائل افريقية نزحت الى الاراضى السودانية عبر الحدود منذ مئات السنين باستثناء قبيلة الشلك التى يوجد لها اصل تاريخى فى السودان ، وهم يعتقدون أنهم أصل السودان الحقيقى ، ويرون أن الشماليين هم أيضا من أصل افريقى يتمسحون فى العرب ويطلقون عليهم بالانجليزية اسم ` **SPIEDO – ARAB** ´وهذا ما قاله جون جارانج فى بيان للحركة التى يتزعمها عام ١٩٨٣ ، ويقول والتر كونجوك وهو استاذ محاضر فى شعبة العلوم السياسية ينتمى الى قبيلة الدينكا انه منذ عام ١٨٨٥ عرفت العلاقة بين الشمال والجنوب بانها علاقة بين مسلمين وغير مسلمين . وهناك مسلمون افارقة ومسلمون غير افارقه .. فيقول : " قالوا لنا انتم لستم سودانيين اذا لم تكونوا عربا ،وقلنا لا نحن افريقيون » وهاجم حركة الاخوان المسلمين وقال انهم يحاربوننا باسم الجهاد ونحن لانريد أن نموت لاسباب دينية ، كان جمال عبدالناصر وطنيا افريقيا وكانت حركة محمد احمد المهدى فى اواخر القرن التاسع عشر حركة وطنية .

ثم يقول " لن نذهب الى اوغندا او اثيوبيا بل سنبقى هنا فنحن أصل هذه البلاد اما هؤلاء اصحاب البشرة البنية **BROWN** فى الشمال فهم العرب الذين جاءوا مع البادية وتزوجوا بناتنا السوداوات فانجبوا هؤلاء الشماليين الذين يريدون ان يفرضوا علينا أن نكون عربا ومسلمين .. اننا فى نظرهم عبيد الامس .

وبنفس المفهوم يقول الدكتور لام اكول استاذ الهندسة بجامعة الخرطوم نحن نرفض أن نكون مواطنين من الدرجة الثانية ، ونرفض قوانين تطبيق الشريعة الاسلامية ونحن لسنا ضد الاديان ، لكل شخص أن يؤمن بما يريد .. نحن لسنا مع وقف نزيف الدم .. نحن مع الحل الدائم لمشاكل السودان القومية ، ولسنا مع الذين تربوا على أن يتقبلوا الاشياء أو يعيشوا على فتات الآخرين ثم استند الى عبارة كان قد قالها بونا منوال احد المثقفين الجنوبيين (من الدينكا) وكان وزيرا للاعلام عام ١٩٧٨ " انه من الواضح والملح ايجاد حل سياسى للجنوب ، لكن السياسيين الجنوبيين بما فيهم بونا منوال قد سمحوا لنميرى أن يسىء اليهم والى سمعتهم ، وأصبح المواطن العادى فى الجنوب يعتقد أن السياسى ماهو الا فاسد متعصب يلهث وراء المناصب وبالتالى لا يستطيع أو يرغب فى حماية مصالح الجنوب ، وعلى هذا فان الحل قد خرج من ايدى السياسيين " .

اما بونجوبور وهو استاذ بمعهد الدراسات الافريقية الاسيوية بجامعة الخرطوم فقد أعد دراسة احصائية عرضها امام ندوة حول مشكلة الجنوب تبين نصيب الأقاليم الجنوبية من الخدمات مقارنة مع الاقاليم الشمالية وتكشف الارقام نقص الخدمات فى مجال التعليم كما يتضح من الجدول التالى :

الاقليم	التعليم الابتدائى	التعليم المتوسط	التعليم الثانوى
الشمالى	٧٥٩	٢٤٣	٣٧
الاوسط	١٧٩٦	٥٤٧	٦٠
الشرقى	٦٢٦	١٠٣	١٨
كردفان	٩٤٦	١٤٣	١٨
دارفور	٦٧٥	١٠٨	١١
الخرطوم	٥١٩	٢٣٤	٥٥
المجموع	٥٧٦٦	١٣٧٨	١٩٩
اعالى النيل	٢٢٢	٣٢	٧
بحر الغزال	٢٢٧	٢٨	٣
الاستوائية	٣٦٠	٣٦	٥
المجموع	٨٠٧	٩٦	١٥

ويدل هذا الجدول على أن نصيب الجنوب من التعليم يعادل بالمقارنة مع الشمال واحد الى سبعة فى التعليم الابتدائى ، وفى التعليم المتوسط يعادل واحد الى ١٤ ، وفى التعليم الثانوى يعادل واحد الى ١٣ بينما نسبة عدد السكان تعادل واحد الى أربعة .

اما فى المجال الصحى فأن عدد المستشفيات فى الاقاليم السودانية كلها ١٥٨ بها ١٧ الف و ٢٠٥ سراير منها ٣١ مستشفى بالاقاليم الجنوبية الثلاثة تضم ٢٢٩٥ سريرا ، وهى لاشك نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الاقاليم الشمالية .

ان هذه الدراسة قام بها واحد من أبناء الجنوب واستقاها من دائرة الاحصاء الرسمية ، ومن الخطأ النظر الى الجنوبيين على أنهم أقل تحضراً من الشماليين او دول أخرى من الدول الافريقية والعربية ، فلم يعد الجنوبى هو ذلك الانسان الذى يكتفى بالحربة ويأكل من الغابة ويصطاد الحيوانات ويمشى عاريا ، ان كثيرا من الجنوبيين وخاصة من الجيل المعاصر تلقوا تعليمهم فى اوروبا وامريكا وجامعات الدول المجاورة واصبح منهم الطبيب والمهندس واستاذ الجامعة والباحث والخبير ، ولديهم القدرة على أن يشاركوا فى مختلف مجالات العلم والعمل .

انهم قطعوا مراحل متقدمة من التعليم والتطور الا أن رواسب الماضى لازالت باقية فى نفوسهم .. عندما كانت فاشودة مركزا لتجارة الرقيق . تلك التجارة غير الانسانية التى جاء بها الاجنبى القادم من اوروبا وتعاون معه الاتراك وعدد قليل من الشماليين ، وللانصاف نقول أن هذه التجارة غير الانسانية ساهم فيها ايضا الجنوبيون أنفسهم عندما كانت تغزو القبيلة الاقوى القبائل الصغرى وتقوم بخطف ابنائها للمتاجرة فيهم ، واذا كانت بعض المصادر تسجل أن الزبير باشا مثلا وهو عربى من الشمال كان يتاجر فى الرقيق فانه لم يكن يفعل فيهم ما كانت القبائل الجنوبية نفسها تفعله ضد من تتغلب عليه ، فكان يختار الاقوياء منهم ويدربهم على السلاح ويضمهم الى صفوفه ويجعل منهم مقاتلين أشداء .

من الرواسب التى لازالت ايضا باقية فى نفوس الجنوبيين نحو الشماليين أنهم لم يشاركوا فى مفاوضات الجلاء مع بريطانيا عام ١٩٥٥ ، رغم أنه كان لهم دور المقاومة الوطنية منذ عام ١٩٠١ وخاصة تلك المقاومات التى قامت بها قبيلة " اللاتوكا " واتعبت الاحتلال البريطانى حتى عام ١٩٢٠ وعندما امكن للاحتلال ان يخضع كافة مناطق الجنوب تحت امرته راح يثير فى نفوس الجنوبيين الكراهية والحقد ضد الشماليين العرب وأن يدخل فى اعتقادهم أن هؤلاء العرب المسلمين لم يكونوا الا تجار رقيق عندما وفدوا اليهم من الشمال ، ولعل الجنوبيين يدركون ان هذه الدعايات كانت غير صحيحة .

ظلت هذه العوامل النفسية كامنة فى نفوس ابناء الجنوب تغذيها عوامل خارجية بأساليب متعددة مما اوجد حالة من عدم الثقة بين الشمال والجنوب فوقع الصراع المسلح يوم ١٧ أغسطس ١٩٥٥ عندما حدث تمرد شارك فيه ١٢٣٠ من الجنود الجنوبيين العاملين بالاورطة السودانية التى كانت ترابط فى توريت لحراسة المدن الجنوبية ثم عم التمرد كل الجنوب واسفر عن خسائر كبيرة فى ارواح الشماليين والجنوبيين وممتلكاتهم . وحدثت نتيجة لذلك تصفيات جسدية واضطهاد للجنوبيين من قبل الحكومات المركزية وهكذا استمرت العمليات القتالية بين مد وجزر حتى عام ١٩٧٢ عندما وقعت اتفاقية اديس ابابا .

لقد ساهمت مؤسسات اجنبية فى النزاعات بين الشمال والجنوب ، وارتدت هذه المؤسسات ثوب الدين وتقديم العون للاجئين وبلغ عددها ١٥ مؤسسة هى على النحو التالى :

× المنظمة البروتستينية
× الوكالة الكاثوليكية للمساعدات
× المجلس العالمى للكنائس
× مؤسسة كاريناس الدولية الفرنسية
× رابطة كنائس السودان
× مجلس الكنائس فى اديس ابابا
× كنيسة الانباء الفيرونيين الايطالية
× جماعة الاكسيون ميدكو الالمانية الغربية
× جمعية مساعدة افريقيا الالمانية الغربية
× لجنة الانقاذ الدولية بلندن
× اللجنة الدولية الجامعية لتبادل الصداقة بهولندا
× جماعة اليسوعيين البلجيكية
× الهيئة العالمية لخدمة الجامعات بجنيف
× مجلس المهاجرين الدانمركى
× مجلس المهاجرين النرويجى .

كانت اهداف هذه المؤسسات زرع بذور الشقاق وايغار صدور الجنوبيين واستنزاف اكبر جزء من موازنة الحكومة السودانية لتتفق على العمل العسكرى بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية واضعاف التضامن بين السودان والدول الافريقية عن طريق الاحتكاك والصدام على الحدود والحيلولة دون اللجوء إلى اتجاه عربى فى الجنوب .

لقد بدأ دخول النفوذ الاجنبى المناطق الجنوبية فى السودان منذ منتصف القرن التاسع عشر . والواقع أن دراسة جنوب السودان يمكن أن تبدأ منذ عام ١٨٢٠ لانه لا توجد دراسات كافية عن احوال السكان فى الجنوب قبل هذا العام وهو عام حملة محمد

على الى جنوب السودان لكشف منابع النيل ، بيد ان الدلائل تشير الى ان بعض قبائل الجنوب مثل الشلك فى أعالى النيل ارتبطت بهذه المنطقة منذ سنوات ما قبل الميلاد حيث كانت هذه القبائل جزءا من مملكة كوش (٧٥٠ ـ ٣٠٠ قبل الميلاد) وقد اثبت الباحث ريوببتى عندما زار سنار ١٥٢٢ ان مملكة الفونج تضم العنصر الزنجى وهو العنصر الذى ينتمى اليه قبائل الجنوب وكانت بحر الغزال والاستوائية تعيش فى اطار تلك المملكة ، وانتشرت فى ذلك العهد قبائل الزاندى والدينكا ، ثم سقطت هذه المملكة مع دخول حملة محمد على عام ١٨٠٢ . وقبل هذا العام يعد اساسا فى العلاقة بين الشمال والجنوب حيث اصبح السودان شماله وجنوبه جزءا من امبراطورية محمد على التى امتدت حتى بحيرة فيكتوريا ، ومنذ ذلك التاريخ اصبح الباب الى الجنوب مفتوحا للمكتشفين والتجار ، وبعد أن تم اكتشاف منابع النيل والحصول على معلومات عن جنوب السودان عام ١٩٣٨ . وقرر محمد على ارسال بعثة استكشافية برئاسة السلطان سليم التى وصلت عام ١٨٤٠ ووصلت البعثة التالية الى منطقة ريحان جنوب جوبا ، وفى عام ١٨٠٥ تدفق المكتشفون الاجانب امثال اندرو مبلى الانجليزى ، بابارد تايلور اول زائر امريكى ، ثم انشأت بريطانيا مكتبا لها عام ١٨٥٦ سمى المكتب الاجنبى البريطانى لاكتشاف شرق افريقيا . ثم توالى المكتشفون مثل سبيك وجرانت وبيكر . وقد أدت زيارات هؤلاء الاوربيين الى نشر الدين المسيحى وفى نفس الوقت بدأت معهم تجارة الرقيق والعاج ، التى استمرت سنوات طويلة حاربها الاسلام والمسيحية ومما يجب ذكره أن التجارة بدأت محلية وكانت سببا لاندلاع الحروب بين القبائل ، وذكر جراى وندرسون أن القبائل الاقوى التى تغير على القبائل الاضعف هى التى كانت تقوم بعملية البيع للتجار الاوربيين وغير الاوربيين ، وقد منع خديوى مصر تجارة الرقيق فى الفترة من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٩ حيث كانت هذه السنوات سنوات الحرب بين الحكومة وتجار الرقيق .

وساعدت محاربة تجارة الرقيق على نشر الدين الاسلامى وارتدى من دخل الاسلام الملابس العربية واكتسب العادات والاسماء العربية الا ان ذلك شجع الغربيين على نشر الدين المسيحى وبدأ نشاط البعثات التبشيرية وافتتحت أول مدرسة للكاثوليك عام ١٨٥٠ وبعدها عام ١٨٦٢ انشئت مدرسة اخرى فى كاكا بالاستوائية ثم تزايدت اعداد البعثات التبشيرية بعد ان اصبح الجنرال جورد ون حاكما للاستوائية الذى عينه خديوى مصر وكتب للكنيسة فى انجلترا عام ١٨٧١ يدعوها للعمل فى جنوب السودان ، وقد ادت هزيمة الثورة المهدية على يد الانجليز عام ١٨٩٨[1] فى معركة ام درمان أن سقط الجنوب فى يد الاوربيين واصبح سوقا رائجا للتجارة ونشر الدين المسيحى . وظهرت الاطماع الدولية تجاه السودان كله شماله وجنوبه ، ويسجل التاريخ الحديث مقاومة القبائل للغزو الاجنبى ، وكانت قبيلة النوير فى مقدمة هذه القبائل عام ١٩٠٢ ، ومثلها قبيلة الدينكا وانواك واللاتوكا وتابوسا والدادنجا باقليم الاستوائية ، وظلت هذه المقاومة حتى عام ١٩٣٠ عندما امكن للاحتلال ان يسيطر تماما على هذه القبائل ، وقد انتعشت تجارة الرقيق بتشجيع من الاوربيين وبلغ عدد ضحايا هذه التجارة ٧٣٦ شخصا فى الفترة من

---

(١) تذكر بعض المؤلفات السودانية المعاصرة انه منذ عام ١٨٩٨ وقع السودان تحت سيطرة الاستعمار الثنائى الانجليزى ـ المصرى . ولا تشير هذه المؤلفات الى ان مصر فى ذلك الوقت كانت هى نفسها مستعمرة بريطانية ، لاتملك حريتها ولازالت هذه المرحلة تترك أثارها السلبية فى العلاقات المصرية السودانية حتى الآن ، وعندما قامت مصر بثورتها عام ٥٢ كان اول ما طالبت به هو استقلال السودان قبل مصر .

١٩٠٥ ـ ١٩٢٢ بتشجيع من القوى الاوربية لاثارة كراهية الجنوبيين للعرب الذين شارك عدد منهم فى هذه التجارة ، حتى اذا اخضع الاحتلال القبائل عام ١٩٣٠ شن الاحتلال البريطانى حملة على تجارة الرقيق وطاردوا المتاجرين بها وراحوا يثيرون الحملات المضادة على العرب حتى صدقهم الجنوبيون بأن العرب هم الذين تاجروا فى ابنائهم .

انتهجت الادارة البريطانية بعد عام ٣٠ سياسة عرفت باسم (سياسة الجنوب) استهدفت القضاء على اثار الثقافة العربية والاسلامية فقررت استخدام اللغة الانجليزية ومنع استعمال الاسماء والملابس العربية ، وحرم عليهم الختان والتزاوج بين الشماليين والجنوبيين ، كما منع الانتقال بين الشمال والجنوب الا بموافقة السلطات الانجليزية وقد نجحت هذه السياسة الى حد ما فى عزل الشمال عن الجنوب وتكون لدى الجنوبيين انطباع تمييزهم العرقى والثقافى عن الشمال ورسخت فى اذهان البعض منهم ان الشماليين العرب هم تجار الرقيق فتولدت الاحقاد مما انعكس ذلك فى سنوات مابعد الاستقلال . وقد قاوم الشماليون هذه السياسة مما ادى الى موافقة سلطات الاحتلال على ارسال طلاب جنوبيين لتلقى التعليم فى مدارس الشمال وتدريس اللغة العربية لاول مرة فى مدارس الجنوب ، وفى عام ١٩٤٧ عقد مؤتمر حضره ١٥ ممثلا من الجنوب و ٦ من الاداريين الانجليز و ٦ من الشماليين ، وقد رفض المؤتمر فكرة فصل الجنوب عن الشمال والحاقه باوغندا او كينيا وطالب المؤتمر بضم الجنوب للشمال تحت راية السودان الواحد .

وفى الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٥٠ ظهرت عوامل ادت الى وجود حاجز من عدم الثقة من الجنوبيين تجاه الشماليين فلم يشترك الجنوبيون فى مفاوضات الجلاء وكان ذلك حقا لهم ولم تتحقق الوعود التى اعطيت لهم من الشماليين وقد ادى بالاضافة الى البواعث الكامنة من تجارب الماضى ودور البعثات الاجنبية الى حدوث تمرد عام ١٩٥٥ .

عولجت قضية الجنوب بعد الاستقلال بمزيد من الاخطاء فى الوقت الذى ظهرت فيه احزاب جنوبية مثل حزب سانو وحزب الوحدة وجبهة الجنوب اسوة بحركة الاحزاب ، فى الشمال ، ونظرت حكومة الفريق عبود عام ١٩٥٩ الى احداث الجنوب على انها خروج عن القانون ولم تعالج الاسباب الموضوعية التى ادت اليه . وبعد قيام ثورة اكتوبر عام ٦٤ وتولى الاحزاب الحكم عقد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ اشترك فيه ممثلون للاحزاب الشمالية والجنوبية ، وفى هذا المؤتمر طرحت فكرة الحكم الاقليمى وتمسك حزب الوحدة الجنوبى بهذه الفكرة بينما تمسك حزب سانو بالاستقلال التام للجنوب والحكم الفيدرالى ، اما جبهة الجنوب فقد طالبت بحق تقرير المصير ، ونتيجة لهذه الخلافات تم تشكيل اللجنة التى عرفت باسم لجنة الاثنى عشر لتواصل الحوار واسفرت عن الاتفاق لطرح فكرة الحكم الاقليمى اللامركزى ، وعندما جاء انقلاب مايو ١٩٦٩ وجد كل شىء مهيأ فجاء اعلان ٩ يونيو ٦٩ نتيجة لمناقشات المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر التى اكدت على أن وحدة السودان يجب أن تبنى على الحقائق الموضوعية .. وجاءت اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ ثمرة نهائية لكل هذه الجهود التى لم يحافظ عليها نظام جعفر نميرى وبددها .

الباب الثالث

الحَركة السّياسيّة بَعد سقوط مايو

حركة الأحزاب السياسية

لم تكن الانتفاضات الشعبية التى اندلعت فى الخرطوم وبعض المدن السودانية يوم ٢٦ مارس ١٩٨٥ وليدة ساعتها أو مجرد احتجاج على سوء الاوضاع الاقتصادية وارتفاع حدة الغلاء ، لكنها فى الواقع كانت حلقة من حلقات نضال الشعب السودانى فى البحث عن هويته وتأكيد ارادته التى منع من ممارستها ستة عشر عاما ، وقبلها عشرات السنين من سنوات الاحتلال . وإذا كان هناك ميزة تفردت بها الانتفاضات الشعبية فى السودان والتى ادت إلى انحياز الجيش إلى الشعب فى ٦ ابريل ١٩٨٥ فإنه لأول مرة فى العالم الثالث تتصدى النقابات المهنية لتقود ثورة شعبية وتتحالف معها الاحزاب السياسية وتستجيب لها المؤسسة العسكرية ، ذلك ما حدث عقب اضراب الاطباء ومسيرتهم ومسيرة المحامين والمهندسين والقضاة ، واضراب عمال السكة الحديد فى عطبرة واضراب موظفى المصارف والتأمينات ، ومظاهرات الطلاب . خلال هذه الايام جرت اتصالات بين قادة الحركة النقابية وقادة الاحزاب ، وخرج ميثاق التجمع الوطنى الذى كان بديلا لمذكرة تقدم لرئاسة الجمهورية تطالب رئيس الجمهورية بالتنحى ، شارك فى صياغته الصادق المهدى وتسلمه منه يوم الأربعاء ٣ ابريل محمد مكى مدنى ووقع فى منزل محمد سعيد المحامى فى الساعة الثانية صباح يوم السبت السادس من ابريل . وقعت على الميثاق ثلاثة أحزاب سياسية هى حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى والحزب الشيوعى السودانى ، وست نقابات هى نقابة الأطباء والمهندسين والمحامين وموظفى المصارف والهيئة النقابية لاساتذة جامعة الخرطوم والهيئة النقابية لموظفى التأمينات الاجتماعية ، وسرعان ما انضمت إلى الميثاق الاتحادات والنقابات والأحزاب المختلفة ... واصبح التجمع الوطنى يضم جناحين هما التجمع النقابى وشكلت له امانة عامة برئاسة الدكتور الجزولى دفع الله وعوض الكريم محمد أحمد أمينا عاما ، وميرغنى النصرى نقيب المحامين متحدثا رسميا ، واختير نقيب كل من المهندسين وموظفى المصارف والتأمينات الاجتماعية واساتذة الجامعة ورئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم اعضاء للمكتب التنفيذى للامانة فيما بعد ... وقد خرجت الأحزاب الى العمل السياسى بعد أن ظلت تمارس العمل السرى طوال السنوات الست عشرة وتنفض عن نفسها غبار المعتقلات وتترحم على شهدائها وتستجمع صفوفها . ومن هذا التجمع الوطنى بجناحيه النقابى والحزبى جاءت الحكومة الانتقالية ورئيسها الدكتور الجزولى دفع الله .

اوجدت الانتفاضات الشعبية ذلك الكيان السياسى الشعبى الذى أصبح معروفا باسم التجمع الوطنى واكدت أن العمل السياسى لم يتوقف طوال السنوات الست عشرة التى مضت ، فمنذ بداية السبعينات لم يكن أمام الأحزاب السياسيةً الا اختيار واحد هو المعارضة التى اتخذت اشكالا متعددة : نذكر منها « الجبهة الديمقراطية لانقاذ الوطن » التى تشكلت بعد ضرب الشيوعيين عام ١٩٧١ ودعت لتحالف واسع يضم كافة القوى

السياسية المعارضة وفى عام ١٩٧٤ تشكلت « الجبهة الوطنية » من حزب الأمة والاتحاد الديمقرطى والأخوان المسلمين وقامت بمحاولات عسكرية لاسقاط نظام مايو ، منها المحاولة المعروفة باسم حركة حسن حسين عام ١٩٧٦ ثم حركة يوليو من نفس العام تلك التى اطلق عليها النظام السابق اسم " غزو المرتزقة " ، قاد هذه الحركة محمد نور سعد وقامت بعمل عسكرى مسلح بدعم من بعض وحدات الجيش وعناصر من الجبهة الوطنية التى تدربت فى اثيوبيا وليبيا .

فى اواخر السبعينات واوائل الثمانينات ظهر " تجمع الشعب السودانى وهو تحالف ضم بعض اجنحة الاتحاديين والبعثيين وبعض الأحزاب الجنوبية ، ومارس هذا التجمع دورا مؤثرا وسط الحركة النقابية والطلابية .

هكذا كان المناخ السياسى والشعبى مهيئا للقضاء على نظام الفرد الذى شاءت الاقدار أن يكون جعفر محمد نميرى هو بطل النظام ورغم اختلاف الاحزاب والتجمعات النقابية والسياسية فى كثير من القضايا الا أن جميعها اتفق على هدف واحد وهو ابعاد جعفر نميرى عن السلطة ومحاسبته ، وكانت مشاهد احداث الايام العشرة التى سبقت استلام الجيش للسلطة ، هى أنها صراع بين شعب وفرد ، حتى إذا سقط الحاكم الفرد لم يكن له من نصير ألا تلك المجموعات السياسية وبعض اعضاء جهاز الأمن المنحل التى ارتبطت بنظام نميرى من خلال مصالحها والتى اطلق عليها المثقفون السودانيون بأنهم يمثلون طبقة فاسدة .

فما أن هدأت الاوضاع يوم الاثنين الثامن من ابريل واطمأنت الجماهير إلى صدق نية القيادة العامة للقوات المسلحة حتى تحولت مراكز التقاء التجمع الوطنى فى نادى اساتذة جامعة الخرطوم ودار المهندس ودار الأطباء ونقابة المحامين ودار المعلمين إلى حركة متدفقة من النشاط السياسى ، تركزت فى الأسابيع الأولى فى نادى الاساتذة ثم انتقلت إلى دار المهندس وسرعان ما انضمت إلى التجمع الوطنى عشرات النقابات والأحزاب ، فحتى يوم ٢٥ ابريل بلغ عدد الهيئات النقابية التى انضمت للتجمع الوطنى ١٥٠ هيئة نقابية ، وبلغ عدد الأحزاب ٣٧ حزبا

اصبح الباب مفتوحا للتجمعات السياسية والنقابية لتعلن عن رأيها وفتح مطار الخرطوم للسودانيين الذين عاشوا فى الاغتراب السياسى أكثر من عشر سنوات ، من هؤلاء أحمد زين العابدين من الحزب الاتحادى الديمقراطى ومحمد عبد الجواد وزير المواصلات الاسبق واحد اعضاء الحزب الاتحادى ، وعبد الله زكريا الذى امضى فى ليبيا ثلاثة عشر عاما كون هناك حركة اللجان الثورية من السودانيين المقيمين فى ليبيا وظهر من كان مختفيا داخل البلاد طوال هذه السنين مثل محمد ابراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعى ، وبدر الدين مدثر الذى جاء من بغداد ليعيد تشكيل حزب البعث الجناح السودانى ، وخرج الدكتور حسن الترابى من السجن بعد ٢٦ يوما من الاعتقال فى سجن شالا غربى السودان ليعيد بناء الجبهة الاسلامية ، وعادت فاطمة أحمد ابراهيم ارملة الشفيع احمد الشيخ امينة لاتحاد نساء السودان وهى التى كانت منذ شهور تقف أمام محكمة الطوارىء بتهمة اهانة النظام ومحمد حماد كوه الذى شكل حزب اتحاد جبال النوبة بعد خروجه من المعتقل .. وآخرون .

هكذا تحولت الخرطوم بساحاتها ونواديها إلى " هايد بارك " لا حرج على أحد فى أن يقول ما يشاء ، وتحولت جدران نادى الاساتذة ودار المهندس إلى معلقات لبيانات الأحزاب المختلفة . واصبحت ساحة ملاعب جامعة الخرطوم مكانا للمؤتمرات السياسية التى تحتشد بعشرات الالآف ، ونشط شباب التجمع ، فى اصدار نشرة بالرونيو باسم

" التجمع " تحتوى على اخبار النقابات وتضم المقالات والتعليقات حول المرحلة الجديدة .

ان نظرة على قائمة الأحزاب السياسية تكشف لنا اتجاهات جديدة فى الحركة السياسية السودانية ، فيما يلى :

اولا : احزاب سودانية تكونت بفعل الاغتراب وجاء اعضاؤها إلى الوطن الأم بعد غيبة دامت سنوات اما ابتعادا عن الحكم الفردى المتسلط الذى كمم الافواه وجعل التعبير عن الآراء مشروطا بالدفاع عنه فى اطار هياكل صنعها لهذا الهدف مثل الاتحاد الاشتراكى ، ومن هذه الأحزاب من قادت المعارضة الخارجية بوسائل مختلفة اقلها النشر فى الصحف العربية ، وقد تأثرت هذه الأحزاب بالافكار السياسية التى تطرح فى بلاد عربية أخرى قد تكون ملائمة لدولة عن أخرى ، لكنها أخذت الصفة السودانية ومن التجمعات والأحزاب السياسية مثل حركة اللجان الشعبية السودانية بقيادة عبد الله زكريا والجبهة الشعبية الاشتراكية السودانية " فرع اليمن الديمقراطية " .

ثانيا : تجمعات سياسية تكونت خلال الستة عشر عاما من جيل جديد لم يعايش تجربة الاحزاب القديمة ولم ينصهر فى تجربة النظام الشمولى ذى البعد الواحد فى حكم نميرى مثل حزب المؤتمر .

ثالثا : احزاب تمثلت فيها العرقية والدعوة للاحتفاظ بخصوصيتها وثقافتها فى السودان الواحد مع عدم ذوبان خصوصيتها العرقية وتراثها الثقافى فى الثقافات الاخرى المتعددة ، ومنها الحزب القومى السودانى بزعامة الاب فليب عباس غبوش وجبهة اتحاد جبال النوبة وحزب الزنج اراب الممثل لجنوب غربى دارفور .

رابعا : هناك احزاب اخرى وجدت بفعل حركة الدعوة للوحدة العربية خلال السنوات الثلاثين الماضية ، وهى فى مضمونها احزاب قومية مثل الحزب العربى الاشتراكى الناصرى ، وحزب البعث العربى الاشتراكى ، واحزاب اخرى تجمع بين الاتجاه الاسلامى والنظم الاشتراكية مثل الحزب الاسلامى الاشتراكى ، الذى هو امتداد للحركة السياسية قبل الاستقلال .

خامسا : بقيت بعد ذلك الأحزاب السودانية القديمة التى تشكلت فى الاربعينات وقادت حركة النضال السياسى من أجل الاستقلال ممثلة فى حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى والحزب الشيوعى والأخوان المسلمين بينما ظل حزب الاتجاه الاسلامى بقيادة د / . حسن الترابى مستقلا رافضا الدعوة الحزبية وداعيا لاقامة جبهة قومية اسلامية .

لكن تجربة الستة عشر عاما التى حرم فيها الشعب السودانى من التعبير عن آرائه افرزت جوانب سلبية داخل الأحزاب القديمة فحدث انقسام داخل حزب واعلن الوطنى الاتحادى انسلاخه من الحزب الاتحادى الديمقراطى .

ونتناول هذه التغييرات فى حزبى الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى بشىء من التفصيل .

أولا : حزب الأمة :

ما أن اطل الصادق المهدى على الساحة السياسية مشاركا بدور بارز سواء من خلال خطبه فى مسجد ود نوباوى بأم درمان يومى ١٩ مارس و ١٥ ابريل عام ١٩٨٥ ، ودعوته للقوات المسلحة بالتدخل ، ثم انخراطه فى العمل السياسى الشعبى من خلال المؤتمرات الشعبية واعلانه المنشور التأسيسى لحزب الأمة وكيان الانصار حتى ظهر

التنافس داخل بيت الأمة نفسه ، وطلع أحمد المهدى عم الصادق والمهدى باعلانه لحزب الأمة والأنصار ، وقد رفض التجمع الوطنى قبوله كعضو على اعتبار أنه كان متعاونا مع النظام السابق من خلال عضويته للقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى وكثيرا ما كان التجمع الوطنى يعترض على حضور امين الشنقيطى أمين عام الحزب لاجتماعات التجمع ، وقد دافع أحمد المهدى عن نفسه على اعتبار أن علاقته بالنظام السابق كانت تكتيكية ولم تكن علاقة استراتيجية وانتقد الصادق المهدى بأنه يريد أن ينفرد بالتصرف قائلا : " نحن لم نخرج عن الاطار الذى يدعو له حزب الأمة والانصار منذ نشأتهما غير أن هناك انفرادية فى التصرف فالصادق المهدى كون حزب الأمة ودعا إليه انصاره ومريديه واعتبر نفسه الفيلسوف والمفكر والمنفذ الذى يمثل اهداف وبرامج الأمة ، غير أننا حريصون على القيادة الجماعية وتمثيلها والاستماع لآراء القاعدة " (١)

ثم ظهر ولى الدين الهادى المهدى ابن الأمام الهادى المهدى الذى استشهد فى احداث الجزيرة أبا عام ١٩٧٠ ، وعاش عدة سنوات فى لندن ، وجاء ليعلن عن قيام " حزب الأمة وانصار الأمام الهادى " على اعتبار أنه طالما لا يوجد دليل على وفاة والده من الجائز أن يكون على قيد الحياة وبالتالى لا يحق لأحد أن يتزعم الحزب ، ونشر هذه الفكرة وسط القواعد الحزبية فى منطقة النيل الأبيض التى تضم اعدادا كبيرة من جماهير الانصار . وانتقد الصادق المهدى بأنه تعاون مع النظام السابق فى فترة ما ، بتلك المصالحة التى جرت فى بورسودان عام ١٩٧٧ وقبوله عضوية المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى .

(١) جريدة الصحافة السودانية فى ١٩٨٥/٦/٢ .

ازاء ذلك كان على الصادق المهدى أن يقوم بجهد آخر وسط القواعد الحزبية ويبطل ادعاء ابن عمه ولى الدين ، فالهادى المهدى هو الذى اوصى أن تؤول زعامة الحزب إلى الصادق فى حالة غيابه ثم أن زعامته تمت بالانتخاب والاقتناع بأهليته لما يتمتع به من مرونة سياسية وقدرة على الاقناع ومنهجه تضع السودان كله فى اطار اهتماماته ولهذا كرس من جهده وتحرك إلى الاقاليم سواء فى مدنى أو جزيرة أبا داعيا لحزبه الذى غير من اسمه واسماه « حزب الأمة القومى الجديد " وطلب من المجلس العسكرى التحقيق فى مصير الأمام الهادى المهدى ، بل اكثر من ذلك التحقيق فى حدوث معارك الجزيرة أبا ومحاكمة المتسببين فيها .

خرج الصادق المهدى إلى الرأى العام ليقول " أنه لايوجد انقسام فى الحزب ، وانما يوجد اشخاص فى بيت المهدى كل يدعى خلافة ابيه » وقال أن بعض العناصر السياسية المناوئة لحزب الأمة والمعادية لكيان الانصار تشجع هؤلاء الأشخاص لاضعاف الحزب ، وأن ولى الدين لم يكن له وجود اصلا فى الحزب تاريخيا ، ولم يكن موجودا فى السودان ولم يشارك فى شىء كل ما فى الأمر أنه ابن الأمام الهادى والناس لا يورثون "

بهذا الفهم حسم الصادق المهدى مسألة الخلافات داخل حزب الأمة رغم بقاء الجناحين الأخيرين لكل من ولى الدين الهادى المهدى واحمد المهدى .

ثانيا : الحزب الاتحادى الديمقراطى .

انسحب هذا الحزب من الحزب الوطنى الاتحادى . وعاد إلى استقلاليته بزعامة على محمود حسنين المحامى الذى اعتبر أنه بانسحابه من الاتحادى الديمقراطى يمثل عودة جديدة للحياة السياسية تضع فى اعتبارها المتغيرات الجديدة فى الساحة السودانية .

ان قصة هذا التحالف بين الحزبين تعود إلى عام ١٩٦٨ عندما تألف حزب الوطنى الاتحادى بزعامة اسماعيل الأزهرى مع حزب الشعب الديمقراطى بقيادة السيد عثمان الميرغنى وتم اختيار الكلمة الأخيرة من كل حزب وتكون الحزب الاتحادى الديمقراطى فى التاريخ السودانى الحديث منذ عام ١٩٤٥ ، كان حزب الأمة يدعو إلى الاستقلال عن بريطانيا ومصر ، وكان حزب الشعب الديمقراطى والوطنى الاتحادى يدعوان للاستقلال والاتحاد مع مصر . وكان ذلك مصدر خلاف بين الاتحاد والأمة ، ذلك أن الأمة اقرب إلى النهج الانجليزى رغم دعوتها إلى الاستقلال والاتحاديين اقرب إلى النهج المصرى .

كان ذلك قبل سنوات الاستقلال ، لكن المتغيرات السياسية اوجدت اتجاهات جديدة ادت إلى التحالف بين الأحزاب فى فترة ما وخاصة بعد انقلاب عام ١٩٦٩ .

تكون حزب الشعب الديمقراطى عام ١٩٥٦ واتفق هذا الحزب مع الأمة وألفا حكومة السيدين (الميرغنى والمهدى) واسقطا حكومة الأزهرى واجريت انتخابات عام ١٩٥٨ تحالف فيها الأمة والشعب الديمقراطى مرة اخرى وتشكلت حكومة عبد الله خليل .

يقول على محمود حسنين زعيم الحزب الوطنى الاتحادى أن هذه الحكومة كما جاء فى التحقيقات بعد ثورة أكتوبر سلمت السلطة للعسكريين بقيادة الفريق عبود الذى ظل فى الحكم ست سنوات وانتهى بثورة أكتوبر ١٩٦٤ . وفى فترة النضال ضد عبود ١٩٥٨ حتى ١٩٦٤ تعاون الوطنى الاتحادى مع السيد الصديق المهدى (والد الصادق المهدى) ، وقاد مع فئات شعبية اخرى العمل لاسقاط حكم الفريق عبود وأعيدت الاحزاب بعد أكتوبر ، وقاطع الحزب الوطنى الاتحادى الانتخابات عام ١٩٦٥ لأنه لم يكن فى وضع يمكنه من خوض هذه الانتخابات . وفى عام ١٩٦٧ اندمج حزب الشعب الديمقراطى مع الوطنى الاتحادى الذى كان يرى ضرورة تجمع كافة القوى وخاصة الحزبين لانتخابات فى ابريل ١٩٦٨ تحت راية الحزب الاتحادى الديمقراطى .

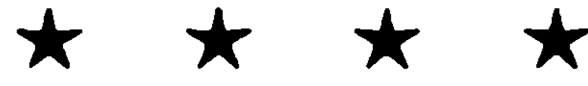
يرى قادة الوطنى الاتحادى أن الاندماج كان شكليا ، فعندما تشكلت الجمعية التأسيسية كان كل طرف فى جانب وظل التحالف على هذا النحو ولم يتم الاندماج لأنه كما يقول كان التحالف مبنيا على تحقيق المصالح الحزبية وليس المبادىء .

يواصل على محمود حسنين روايته فيقول أن اسماعيل الأزهرى اقتيد إلى سجن كوبر ولم تمض اربعة أيام حتى سارع حزب الشعب وارسل برقية تأييد لانقلاب مايو بينما ازهرى فى الحزب يناضل ضده ومات رهن الاعتقال ، منذ تلك اللحظة كنا على يقين أن التحالف قد انتهى ، وعملنا تحت الأرض وكان لابد من توحيد الجهود ضد الطاغية وكان ينبغى ألا نلتفت إلى معارك جانبية " .

الواقع أن الحزب الوطنى الديمقراطى برعاية محمد عثمان الميرغنى لم يكن مؤيدا لنظام نميرى . وهناك من اعضائه أحمد زين العابدين والمرحوم الشريف حسين الهندى الذى قاد المعارك فى الخارج واخيه الشريف زين العابدين الهندى وغيرهم شاركوا فى المعارضة ضد النظام السابق .

وفى المؤتمر الذى عقده الحزب الوطنى الاتحادى بأم درمان فى ابريل ١٩٨٥ يعترف على محمود حسنين أن فى قواعد الختمية رجالا قاتلوا بشراسة لكن الخلاف تبلور كما قال على ابو سن أحد قيادات الحزب الوطنى الاتحادى فى رفض الطائفيين وليس رفض الختمية لأن الختمية طريقة صوفية لايمكن رفضها ـ أى أن اعتراض الحزب جاء بسبب سيطرة بيت الميرغنى على الحزب والواقع أن فكرة البيت لها تأثير أيضاً على القواعد الحزبية فى الاقاليم هؤلاء الذين يرون فى السيد محمد عثمان الميرغنى زعيما روحيا أكثر من كونه زعيما سياسيا .

هى خلافات اذن سواء كانت فى حزب الأمة أو فى الحزب الاتحادى الديمقراطى يمكن مع مزيد من الترابط والاتصال ازالتها لمنع تفتت أكبر الأحزاب السودانية واعمقها فى التاريخ السياسى السودانى المعاصر ، خاصة أن هذه الأحزاب تكاد تتفق فى اهدافها وبرامجها فى وضع الحلول لمشاكل السودان الحقيقية التى تتمثل فى المشكلة الاقتصادية والتنمية وايجاد الحلول الدائمة لمشكلة الجنوب واعتبار الإسلوب الديمقراطى منهجا للحكم .



تعددت الاحزاب السودانية اذن على الساحة السياسية بعد نجاح الانتفاضات الشعبية وانهاء نظام مايو ، ورغم أن قائمة الأحزاب سجلت وجود اكثر من ٣٥ حزبا الا أن من هذه الأحزاب من اكتفى بالتسجيل ولم يحضر أى اجتماعات للتجمع الوطنى ومنها من حضر اجتماعا ولم يرد ذكره بعد ذلك ، ومن هذه الأحزاب حزب المؤتمر وحزب الزنجواراب لجبهة جنوب غربى دارفور وحزب البجة ، و " وشهداء كررى " وهى فى الحقيقة مجرد فصائل فى الحركة الشعبية السودانية فى الأقاليم المختلفة .

بقيت الأحزاب التقليدية التى لها دورها فى التاريخ السودانى المعاصر والأحزاب التى ظهرت من خلال حركة المد العربى فى الستينات ، واخرى تكونت بفعل الاضطهادات السياسية خلال فترة الستة عشر عاما ..

لقد اتفقت كافة هذه الأحزاب والفصائل السياسية رغم اختلاف منابعها واتجاهاتها على موقف واحد توحدت حوله وهو القضاء على نظام نميرى ومحاسبة اعوانه هؤلاء الذين اطلق عليهم اسم " سدنة النظام المباد " .

نستعرض الآن سائر هذه الأحزاب على النحو التالى

١ - حزب الأمة :

انشىء حزب الأمة عام ١٩٤٦ بزعامة الأمام عبد الرحمن المهدى (جد الصادق المهدى) ودعا هذا الحزب إلى الاستقلال عن بريطانيا وعن مصر فى وقت واحد .

واستمر يواصل نضاله السياسى حتى الاستقلال ثم تآلف مع حزب الشعب الديمقراطى الذى يرأسه السيد على الميرغنى وشكلا حكومة انتخابية عرفت باسم حكومة السيدين وضرب هذا الحزب عام ١٩٧٠ بعد انقلاب مايو ١٩٦٩ . وفقد الكثير من اعضائه " الانصار " فى معركة الجزيرة ابا وودنوباوى ، مما اضطره إلى أن يواصل نشاطه السياسى لاسقاط النظام سواء بالعمل المسلح كما حدث عام ١٩٧٦ ، أو بالعمل السياسى كما جرى فى المصالحة الوطنية بين الصادق المهدى ونميرى فى بورسودان عام ١٩٧٧ وفشلت هذه المصالحة ولم تبق طويلا ، وعاد الصادق المهدى يواصل المعركة وتعرض للاعتقال أكثر من مرة ، وتصدى للتطبيق الخاطىء للشريعة الاسلامية واعلن موقفه هذا علنا فى خطبة عيد الأضحى عام ١٤٠٤ هـ فاعتقل على اثرها هو ونحو خمسة عشر شخصا من اعوانه .

وبعد نجاح الانتفاضة الشعبية فى ابريل ١٩٨٥ أعاد بناء الحزب باسم حزب الأمة وكبار الانصار " ثم غير اسمه تجنبا للخلافات داخل بيت المهدى إلى حزب الأمة القومى الجديد واختير الصادق المهدى رئيسا للحزب والدكتور عمر نور الدائم امينا عاما . وفى مايو أعلن الصادق المهدى أهداف الحزب فى المنشور التأسيسى جاء فيه أن اهدافه تتمثل فى اقامة مجتمع اسلامى عصرى يؤمن بأن الاسلام هو الحضارة البديلة

المصححة لنقصان الحضارات الانسانية والمنقذة لها من طغيان المادية ومفاسد الاستبداد وأن الاسلام نظام متكامل يكفل كرامة الانسان ويصون حريته ويطبق تشريعا مستمدا من الكتاب والسنة .

ومن اهدافه :

١ ـ اقامة نظام حكم تتحقق فيه المبادىء الآتية

أ / كفالة حقوق الانسان الانسانية .

ب / أن يكون الحكم نيابيا .

جـ / كفالة حكم القانون واستقلال القضاء .

د / كفالة الحريات العامة والدعوة لتنظيم ممارستها بقوانين مفصلة .

هـ / كفالة حرية العقيدة .

و /اقامة حكم لامركزى مبرأ من سلبيات التجربة المأيوية ويأخذ فى الاعتبار خصوصية الأقاليم المختلفة فى اطار السودان الموحد .

ز /للجنوب وضع خاص فى السودان الموحد يوجب سياسة محددة لازالة المعوقات عن طريق مساهمته الحرة فى بناء الوطن .

٢ ـ اقامة نظام اقتصادى مبرأ من الظلم والاستغلال والتبعية موجه للتنمية الزراعية والصناعية والمعدنية المخططة يقودها القطاع المحرر من الكسل والفساد ويشارك فيها القطاع الخاص المبرأ من الاستغلال والطفيلية ويشارك فيها القطاع التعاونى المطهر من العجز والفساد

أما خلال الفترة الانتقالية فأكد الحزب تأييده للمجلس العسكرى الانتقالى والحكومة المدنية الانتقالية وسد الفراغ الدستورى فى فترة الانتقال وذلك باصدار اوامر دستورية تحدد الحقوق الدستورية وتنظم الممارسات الدستورية خلال هذه الفترة .

لقد كان يرى حزب الأمة على لسان الصادق المهدى أن قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الخاصة بتطبيق الشريعة الاسلامية حولت الاسلام إلى مؤسسة عقابية وأن ٩٥ ٪ من قوانين الاجراءات الجنائية هى قوانين وضعية جائرة ويقول " كان النظام السابق يريد بالشعار الاسلامى قطع الايدى ليس تنفيذا بضوابط الشريعة ولكن للمغالاة فى المظهر بأن السودان يطبق الشريعة "

أما بالنسبة لقضية الجنوب فإنه يرى أن اتفاق ١٩٧٢ كان نتيجة لجهود الأحزاب فى مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر ولم يكن نتيجة لفكر النظام المايوى ، بل أن هذا الحكم اضعف الجنوب بتقسيمه إلى ثلاثة اقاليم ، ونحن نعتقد أن الحل يكمن فى أن للجنوب وضعا خاصا فى السودان الواحد وضرورة تنمية المناطق المختلفة ، وضرورة تقسيم العائد من البترول بما يعطى نصيبا اوفر لتنمية الاقليم الذى يستخرج منه البترول .

وحدد زعيم حزب الأمة رؤيته للسياسة الخارجية برفض التبعية واقامة علاقة حسن الجوار واقامة علاقات موضوعية دائمة مع مصر تؤكد خصوصية هذه العلاقة بما يحقق مصلحة الشعبين وانتقد سياسة التكامل بين مصر والسودان فى عهد النظام السابق وقال انها كانت تقوم على معادلة غير متكافئة ففى مصر انفتاح ديمقراطى ونظام مايو ديكتاتورية يقوم على حكم الفرد .

٢ ـ الحزب الاتحادى الديمقراطى

انشىء الحزب عام ١٩٤٥ وعرف باسم حزب الشعب عام ١٩٤٦

وفى ابريل ١٩٨٥ تشكلت الأمانة العامة للحزب برئاسة الشريف زين العابدين الهندى وهو شقيق المناضل المرحوم الشريف حسين الهندى ، وحدد السيد محمد عثمان الميرغنى فى حديث لوكالة السودان للانباء يوم ٩ يوليو فكر الحزب ومواقفه ووصف فيها قوانين سبتمبر ١٩٨٣ بأنها تجربة شائهة قاصرة منفرة ، وقال أننا قلنا عسى ألا تكون حاجزا نفسيا بين الشعب السودانى وبين شريعة الله السمحاء التى تقوم فى كل جوانبها التشريعية على العدل والحرية والرفق والسماحة واليسر واحترام الانسان وحرمة ماله ودمه وعرضه مع ترقية الحياة فى كل جوانبها التشريعية .

وقال أن جماعة علماء الشريعة وفقهاء القانون قامت بدراسة حول هذه القوانين وخرجت بتوصيات اهمها الغاء كل قوانين أمن الدولة والحجر على الحريات فورا والغاء الزامية الحكم بالغرامة والجلد فى جرائم التقدير فورا وأن تجرى التعديلات على أساس الغاء ما يخالف الشريعة من احكام كما اوصت بالابقاء على احكام الحدود " لأنه لايسع من يؤمن بالله أن يقوم على الغائها أو تعديلها » .

وحول تصوره لحل مشكلة الجنوب قال أن مشكلة الجنوب قبل نظام مايو كانت فى طريقها إلى الحل النهائى فى النطاق القومى الذى كفل وحدة السودان ، وأن الأخوة الجنوبيين على اختلاف احزابهم توفرت لديهم القدرة على المساهمة بما عرف عنهم من اخلاص ووطنية لتحقيق الحل الأمثل لهذه المشكلة .

وفى اليوم الأول من مايو ١٩٨٥ عقد مؤتمر للحزب بجامعة الخرطوم تحدث فيه الباقر محمد عبد الله وأحمد زين العابدين والشريف زين العابدين الهندى . وفى هذا المؤتمر تحددت القيادات الجديدة للحزب والتى تمثلت فى السيد محمد عثمان الميرغنى راعيا للحزب والشريف زين العابدين امينا عاما للحزب بوصفه " الوريث الذى كان يقود النظام السرى للحزب وراء تنظيمات الطلاب والاعلام الخارجى " .

٣ ـ الحزب الوطنى الاتحادى :

من الاحزاب البارزة فى التاريخ السودانى الحديث والذى قاد للاستقلال بزعامة المرحوم اسماعيل الأزهرى الذى يعتبر من ابرز زعمائه وكذلك المرحوم مبارك زروق وحسن عوض الله .

وقد تأسس هذ الحزب عام ١٩٤٦ داعيا للاستقلال ووحدة وادى النيل ، وتحالف أكثر من مرة مع حزب الشعب الديمقراطى الذى اسسه السيد على الميرغنى .

انسحب الحزب الوطنى الاتحادى من تآلفه مع حزب الاتحادى الديمقراطى واختير على محمود حسنين المحامى رئيسا للمؤتمر داعيا إلى التخلص من الطائفية والوصاية ، وقد حدد اهدافه فى البرنامج الذى أعلنه باصلاح المسار الاقتصادى والاستفادة من المغتربين السودانيين دون استغلالهم واصلاح القضاء واستقلاله ورفض التضليل باسم الدين كما جرى عام ١٩٨٣ فى القوانين التى عرفت بقوانين سبتمبر وطالب بالغاء هذه القوانين التى يرى أنها اضرت بالاسلام أكثر مما افادت ، ودعا إلى أن الكتاب والسنة مصدران للتشريع كما دعا إلى وضع ضمانات فى الدستور المقترح ضد الانقلابات العسكرية والتركيز على الشخصية السودانية كشخصية عربية افريقية .

يقول على ابو سن نائب رئيس الحزب أن الحزب الوطنى الاتحادى فى شكله الحديث يهدف إلى تغطية الفراغ فى المجال الفكرى والسياسى والاقتصادى الذى كان سمة بارزة من سمات التنظيمات الحزبية الرئيسية القديمة بهدف تحقيق الاستقرار والديمقراطية معا ، من أجل هذا فإن الحزب أعد برنامجا تفصيليا لسياسته فى جمع

المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والسياسية الخارجية ، كما قدم عددا من مشروعات القوانين لحل التناقضات التى تتسم بها الفترة الانتقالية ومن هذه المشروعات ميثاق الشرف للعمل الحزبى ومشروع قانون الاحزاب ومشروع القصاص من بقايا نظام مايو .

يضيف نائب رئيس الحزب أن الحزب يستشعر مسئوليته ازاء التنسيق مع كل المخلصين من الأحزاب والتنظيمات السياسية بهدف خلق المناخ السلمى الملائم لضمان استمرار الديمقراطية وحمايتها فى الفترة الانتقالية وبعدها .

عقد الحزب مؤتمره العام فى شهر مايو ١٩٨٥ وضم اعضاء من كل انحاء السودان وشكل مكتبه السياسى من ٣٠ عضوا .

٤ - حزب العمال والمزارعين :

انشىء الحزب فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٨ ، بعد أن انشق اعضاؤه من الحزب الشيوعى السودانى ، اختير السيد مختار عبيد مختار امينا عاما للحزب ، درس الاقتصاد والفلسفة فى بلغاريا عام ١٩٦٩ يقول أن الحزب مؤسسة اجتماعية وسياسية تعبر عن كفاح العمال يعمل فى اطار الاشتراكية العربية ، وقد تعرض أمينه العام لمحاكمة عسكرية فى سلاح الطيران عام ١٩٧٤ لأنه اعترض على دستور ١٩٧٣ باعتبار أن هذا الدستور يقنن عبادة الفرد . استمرت محاكمته ٣٣ يوما ، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر .

بعد انتفاضات مارس ابريل دخل الحزب التجمع الوطنى واقام اتصالات مع الصادق المهدى زعيم حزب الأمة ، والأخوان المسلمين جناح الصادق عبد الماجد واتفقوا جميعا على مجموعة من النقاط منها رفض الحكم الاوتوقراطى والديكتاتورى الذى يقوم على عبادة الفرد ، الدعوة للديمقراطية الليبرالية ، تحديد العلاقة مع مصر على اساس تعميقها باقامة روافد ثقافية ومنظمات شبابية ونسائية ، وتوظيف الطاقات والخبرات لزيادة الانتاج ، حل مشكلة الجنوب حلا ديمقراطيا وعلميا يقوم على احترام ارادة ابناء الجنوبيين والنظر إلى الجنوب على أن له خصوصيته فى اطار السودان الواحد .

٥ - حزب البعث العربى الاشتراكى :

انتخب بدر الدين مدثر امينا للحزب ، منذ عام ١٩٧٦ بعد احداث ذلك العام ، ويعمل بالسودان فى اطار صيغة الاشتراكيين العرب .

أ / يرى بدر الدين مدثر أن اسباب سقوط نميرى أنه قام على الفردية الرئاسية وعلى حكم الحزب الواحد مركزا كل السلطات فى يد فرد واحد بصرف النظر عن وجود مؤسسات .

ب / اضعف نظام نميرى الاقتصادى الوطنى مما مكن الاجنبى من الهيمنة عليه ورهن هياكله الاساسية ومصادر الثروة فى البلاد للاجنبى .

جـ / انتج سياسة خاطئة فى جنوب السوادن لم تستهدف اعراضا وطنية محددة فى العلاقة بين الشمال والجنوب بقدر ما استهدفت اطالة عمر النظام .

د / لم يتصف نظام نميرى بالموضوعية فى مواجهة قضايا الشعب فاعتمد على اساليب القمع ومصادرة الحريات واحاط نفسه بسياج من الاجهزة الامنية .

هـ / ارتكب جرائم قومية فى اطار سياسة الاستسلام للقوى المعادية لحركة النضال العربى فسهل نقل اليهود الفلاشا إلى اسرائيل وسار فى ركب السادات وارتمى

فى احضان الولايات المتحدة الأمريكية .

اعترض امين عام حزب البعث على قوانين سبتمبر ٨٣ وطالب بالغائها وليس بوصفها قوانين اسلامية فهى ليست قوانين اسلامية ، وانما قوانين قمعية وجزء من عملية تقنين الديكتاتور للتنكيل بالشعب ولا علاقة لها بالشريعة الاسلامية " وقال أن الاسلام جزء من شخصيتنا القومية ونؤمن بأن تكون الشريعة الاسلامية احد مصادر التشريع ودعا إلى عقد مؤتمر اقتصادى يضم كافة القوى السياسية والنقابات والكفاءات الوطنية لمناقشة كافة القضايا والوصول إلى خطط محددة تمكن من تحقيق الديمقراطية واقامة تكامل مع الدول العربية الشقيقة .

٦ ـ الحزب الاشتراكى الاسلامى :

يعود تاريخه إلى عام ١٩٤٩ باسم حركة التحرير الاسلامى وكان يستهدف اقامة حركة تحرير مسلحة ضد الاستعمار ، تغير اسمه بعد توقيع اتفاقية الاستقلال عام ١٩٥٤ إلى الجماعة الاسلامية ، وكان من قياداته بابكر كرار وميرغنى النصرى وعبد الله زكريا ـ تغير اسمه بعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ إلى الحزب الأشتراكى الاسلامى بقيادة بابكر كرار . وكانت اهدافه تقوم على تحقيق مبادىء الاسلام فى كافة المجالات . واقامة نظام اشتراكى ومحاربة الاستغلال والالتزام بالمنهج الديمقراطى فى الحكم .

يرى الحزب أن الاشتراكية هى جوهر الاسلام والالتزام بالقيم العربية فى اقامة العدالة الأجتماعية ، يطالب الحزب بالغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ باعتبارها وصمة فى الشريعة الاسلامية .

بعد انتفاضة مارس ابريل ١٩٨٥ اختير صلاح المصباح رئيسا للحزب وكان قد حكم عليه بالسجن لمدة عامين والجلد لأنه أصر على مناقشة نميرى فى قوانين الشريعة بمسجد القوات المسلحة فى ٣ يوليو ١٩٨٤ ، اعتبرت السلطات فى حينها أن ذلك اهانة للحاكم والنظام .. واختير الدكتور ناصر السيد امينا عاما للحزب .

٧ ـ الحزب العربى الاشتراكى الناصرى :

ظهر هذا التجمع السياسى كحزب بعد وفاة الزعيم جمال عبد الناصر ، ويمثل احد الفصائل السياسية فى السودان يدعو إلى التحرير العربى والوحدة العربية وتوسيع اقامة العلاقات بين دول العالم الثالث والقارة الأفريقية يرفض كل القرارات والقوانين التى صدرت فى عهد نظام مايو لانها اوجدت لتكريس سلطة الحاكم ثم اختيار السيد طه ميرغنى امينا عاما للحزب ومصطفى محمود مساعدا .

يستقطب الحزب الطاقات الشبابية فى تبنى المبادىء التى طرحها الزعيم جمال عبد الناصر .

٨ ـ حركة اللجان الثورية :

تشكلت هذه الحركة من السودانيين العاملين فى ليبيا الذين لجأوا إليها فى فترة حكم نميرى يتزعمهم عبد الله زكريا ادريس وهو من أبناء غرب السودان ، بدأ نشاطه السياسى عام ١٩٥٤ كعضو فى " الجماعة الاسلامية " ثم انتمى لفكر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر . وسافر إلى ليبيا عام ١٩٧٣ وهناك تبنى افكار الكتاب الاخضر ودعا لها وسط السودانيين العاملين فى ليبيا وتضم الحركة تنظيمين الأول إطار سياسى يتمثل فى

الجبهة الشعبية الاشتراكية السودانية والاطار الآخر حركة سرية قبل انتفاضة ابريل ١٩٥٨ تعد العدة لصدام مسلح مع نظام مايو وتحرض الجماهير على العصيان المدنى والاضراب ثم تحولت إلى سياسية علنية منذ السادس من ابريل لها ايديولوجيتها وبرنامجها السياسى المستمد من النظرية العالمية الثالثة المشروحة فى الكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافى ، تضع نفسها وراء اليسار العالمى الجديد وما بعد الشيوعية ، تدعو إلى أن تتسلم الجماهير السلطة وعندما تؤسس سلطة الشعب بالكامل ينتهى دور اللجان الثورية .

٩ ـ الحزب الشيوعى السودانى

من الاحزاب السودانية القديمة الذى تشكل بين اوساط المثقفين ومعاهد التعليم وبعض العمال عام ١٩٤٦ ، وبذلك كنواة للماركسية اللينينية فى السودان تحت اسم " الحركة السودانية للتحرر الوطنى " ودعا إلى التخلص من الاجنبى ايا كان نوعه ، وخرج بأول مظاهرة عام ١٩٤٦ منذ حوادث ثورة على عبد اللطيف ١٩٢٤ تعاون مع الحركة الشيوعية المصرية فى ذلك الوقت وتعرض الحزب للانقسامات والصراع الداخلى عام ١٩٤٧ ، حيث زاد عدد العمال وابعد بعض المثقفين واصدر أول بيان عام ١٩٤٨ ، عقد المؤتمر الأول للحزب عام ١٩٥٠ ، انشق عن الحزب بعض اعضائه عام ١٩٤٩ وشكلوا حزب العمال والمزارعين ، وفى عام ١٩٥١ تشكل اتحاد العمال . انتقد الحزب اتفاقية ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا بشأن السودان واعتبرها انها لم تحقق المطالب الشعبية الملحة ، وعقد المؤتمر الثالث للحزب عام ٥٦ بعد الاستقلال ، كان وراء اضراب أكتوبر ١٩٥٨ فى مناخ سياسى ادى إلى تسلم الفريق عبود السلطة .

وقد وجه نظام مايو ضربة حادة للحزب الشيوعى عام ١٩٧١ ، واعدم قياداته الممثلة في عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ رئيس اتحاد العمال وآخرين ،كما اعدم قادة الانقلاب العسكريين وهم هاشم العطا وبابكر النور وغيرهم .. وخلال خمسة عشر عاما ظل محمد ابراهيم نقد سكرتير عام الحزب مختفيا داخل السودان إلى أن ظهر بعد نجاح الانتفاضة فى ابريل وقاد الحزب الشيوعى بوصفه سكرتيرا عاما ، ومعه محجوب عثمان والطيب التيجانى وآخرون بهدف استعادة قواعد الحزب الشيوعى التى ضربت عام ١٩٧١ .

١٠ ـ الأخوان المسلمين

برزت الحركة الاسلامية السودانية فى نهاية الاربعينات وسط الطلاب لاحياء وتجديد الاسلام فى السودان وبديلا فكريا وسياسيا للتمزق الطائفى والعقائدى واطلق على هذه الحركة اسم " حركة التحرير الاسلامى " وتصدت لنشاطات الشيوعيين فى الجامعة والمدارس تحت ستار التصدى للمبادىء الهدامة .

وفى الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ توسعت الحركة مستفيدة من تجربة حركة الأخوان المسلمين فى مصر التى نشأت فى الأربعينات ، وتحول اسم الحركة الى الأخوان المسلمين . ولها جناحان هما :

أ / جناح الصادق عبد الماجد :

يؤمن هذا الجناح بعدم التطرف واتباع منهج إلمرشد العام لحركة الأخوان

المسلمين فى مصر المرحوم الشيخ حسن البنا فى أواخر السبعينات وقد درس الصادق عبد الماجد فى كلية الحقوق جامعة القاهرة وحصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٥٠ وخلال دراسته بمصر ارتبط بجامعة الأخوان المسلمين . ويمثل قيادة مستقلة فى حركة الأخوان المسلمين بالسودان حيث انشق عن قيادة الدكتور حسن الترابى عام ١٩٨٠ بسبب ارتباط الترابى بنظام جعفر نميرى وتقلده عدة مناصب رغم تعرضه للاعتقال ومن هذه المناصب النائب العام ومساعد رئيس الجمهورية .

انضم جناح عبد الماجد الى حركة التجمع الوطنى ويرتبط بعلاقات طيبة مع سائر الأحزاب الأخرى لما يتميز به من صفات شخصية طيبة ودعوة صادقة لاحياء وتجديد الاسلام .

ب / الجبهة القومية الاسلامية :

يتزعمها الدكتور حسن الترابى ، وتدعو إلى انضمام جميع المسلمين فى السودان الى الانضمام إلى هذه الجبهة ، رفضت الانضمام الى التجمع الوطنى لانها ترفض العمل الحزبى ... من خصائصها ما يلى

أنها جبهة اسلامية تقوم على اساس الايمان الدينى ، وهى جبهة شاملة تقوم على اهداف الدين فى مجال العلم والسلوك وفى مجال الاجتماع والسياسة والاقتصاد ، تؤمن بالاصلاح الموطد حتى يتم التحول إلى الاسلام دون فتنة أو ضرر لا تضيق بالرأى والاجتهاد الذى يغذى حركة الاسلام ولا يبدد طاقاتها ولا تحتكر الأمر لفرد أو فئة .

من اهدافها سيادة الاسلام عقيدة وشريعة واقامة الحكم الاسلامى المؤسس على الشورى والمساواة وكفالة حرية الانسان فى الاعتقاد وضمان اطلاق التعبير عن الرأى ، وتحقيق الوحدة للشعب السودانى فى ظل الايمان بالله ، تنظيم التفاعل بين القوى والاتجاهات وترقية العمل السياسى حتى يتم التحرر من العصبة العنصرية وشطط الصراع الحزبى . ومن اهدافها ايضاً صيانة حقوق الكيانات الدينية غير المسلحة .

أحزاب جنوب السودان

تشكل أول حزب فى جنوب السودان عام ١٩٥١ باسم حزب الاحرار بقيادة " بوث ديو " وكانت اهدافه الدعوة للاستقلال . ولم يشارك الجنوبيون فى مفاوضات الجلاء عام ١٩٥٣ بحجة عدم وجود احزاب تمثلهم ، وفى عام ١٩٦٤ انشىء حزب سانو .

ثم جاء إلى السودان بعد ذلك وحضر مؤتمر المائدة المستديرة ورأسه صمويل اروبول فى داخل السودان . وحزبان آخران عام ١٩٦٤ هما حزب الوحدة برئاسة سانتبنودينج وزير الثروة الحيوانية فى عهد الفريق عبود ، وجبهة الجنوب بزعامة كلمنت امبورو .

بعد انتفاضة رجب - ابريل سيطر على الساحة السياسية لابناء الجنوب أربعة احزاب هى

أ / حزب سانو :

وهو الحزب القديم وقد اختير رئيسه صمويل آرو نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للرى فى الحكومة الانتقالية التى رأسها الدكتور الجزولى دفع الله . وفى المؤتمر الذى عقده

الحزب يوم ٥ مايو ١٩٨٥ قال « اتوان واك » وهو احد قيادات الحزب وشغل عدة مناصب وزارية فى الحكومة الاقليمية أن سانو ظل فى المنفى عشرين عاما وهو يمثل حزب الاباء الذى دعا إلى الوحدة الوطنية وشارك فى صنع اتفاقية اديس أبابا ١٩٧٢ التى اعطت الحكم الذاتى للجنوبيين .

وطالب فى هذا المؤتمر بتحقيق الحكم الفيدرالى للجنوب ودعا القوى المحاربة فى الجنوب لوقف اطلاق النار والدخول فى حوار من أجل السلام فى الجنوب لانه على حد قوله لا سلام فى السودان بدون سلام الجنوب .

وطالب بتوزيع الثروة الوطنية توزيعا عادلا وتوجيه ، أكبر قدر منها لتطوير الجنوب الذى ظل مهملا وخاصة فى مناطق اعالى النيل لوجود البترول فى هذا الاقليم .

ب / التجمع السياسى لجنوب السودان .S.S.P.A

يرأسه اندروويو ويضم مجموعة السياسيين التقليديين فى الجنوب ويمثل الوسط يعترض على دستور ١٩٥٦ كأساس لدستور انتقالى لأنه متخلف عن اتفاقية اديس أبابا يدعو إلى توحيد الجهود بين الجنوبيين للحصول على اوضاع افضل لابناء الجنوب ، اعرب الحزب عن عدم رضائه لاختيار الوزراء الثلاثة الجنوبيين فى الحكومة الانتقالية .

جـ / المؤتمر السودان الأفريقى :A.S.C

تشكل في اعقاب الانتفاضات الشعبية ، وهو يضم صفوة المثقفين من الشباب سواء من الاساتذة الجامعيين أو الطلاب . بدأ بأسم «S·P·K»أى حزب الجنوبيين فى العاصمة القومية ثم تغير إلى أسم حزب المؤتمر السودانى الأفريقى برئاسة دكتور والتركونجوك استاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم ، يدعو إلى تأكيد العنصر الأفريقى على الشخصية السودانية ككل ويؤمن بالسودان الواحد المستقل ذو اهداف تقدمية ومعظم اعضاؤه من اليساريين ويجتذب إليه الشباب من الطلاب والمثقفين .

د / الحركة الشعبية لتحرير السودان :S.P.L.M

تشكلت عام ١٩٨٣ عقب احداث مسلحة وقعت فى الكتيبة ١٠٥ بمنطقة بور باقليم اعالى النيل . يتزعمها الدكتور العقيد جون جارانج الذى يتخذ من اثيوبيا مقرا له ، فى منطقة جمبيلا بالقرب من الحدود الاثيوبية السودانية ، ويدعو إلى تحرير السودان من سلطة العسكريين واقامة نظام مدنى تقدمي لايفرق بين الشمال والجنوب . هناك جناح عسكرى للحركة هو جيش التحرير الشعبى الذى يقوم بعمليات عسكرية فى الجنوب بهدف أسقاط الحكومات العسكرية فى السودان .

كل هذه الأحزاب الجنوبية رغم اختلاف اتجاهاتها السياسية والفكرية الا انها تتفق فى اهداف واحدة وهى الغاء تطبيق الشريعة الاسلامية وتحقيق المساواة بين الجنوبيين والشماليين سواء فى توزيع الثروة أو المناصب .

أحزاب غرب السودان

أ / الحزب القومى السودانى :

يتزعمه الأب فليب عباس غبوش ويسعى إلى حكم فيدرالى فى جبال النوبة فى اطار السودان الواحد . بدأ العمل السياسى عام ١٩٦٨ لهذا الغرض وحوكم أكثر من مرة ، واضطر إلى الهرب خارج السودان إلى الدول الأفريقية المجاورة تصالح مع النظام السابق عام ١٩٧٨ وعين بالاتحاد الاشتراكى لمدة تسعة اشهر هرب بعدها وراح يشن هجومه على النظام السابق وقد اعد جماعات مسلحة لهذا الغرض ولكن امكن القبض عليه هو وجماعته فى العام الماضى وحوكم وعفا عنه الرئيس السابق بعد أن اعلن توبته عما يسعى اليه ، بعد الانتفاضات الشعبية عاد يواصل العمل السياسى من خلال الحزب القومى السودانى .

ب / اتحاد عام جبال النوبة .

بدأ اتحاد عام جبال النوبة كتنظيم سياسى بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ . ويقول يوسف عبد الله جبريل نائب رئيس الاتحاد أن من بين أسباب قيامه كتنظيم سياسى هو ان جماهير منظمة النوبة فقدت الثقة فى الاحزاب التقليدية كتنظيمات يمكن ان تحقق تطلعاتها فى التنمية والتقدم ولذلك قرر ابناء المنطقة تكوين حزب سياسى يعبر عن مشاكلهم وتطلعاتهم ويشمل نشاط الحزب منطقة جبال النوبة جنوبى كردفان . وللاتحاد لجان فى كل من مدن وقرى السودان التى يتواجد فيها ابناء المنطقة ، وكان له ثمانية نواب فى الجمعية التأسيسية فى الفترة مابعد ثورة اكتوبر عام ١٩٦٤ حتى مايو ١٩٦٩ توقف نشاطه منذ ١٩٦٩ وعاد مرة اخرى بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥ ثم تشكيل لجنة تمهيدية للاتحاد برئاسة البروفيسور الأمين حمودة ويوسف عبد الله جبريل والدكتور كبشور كوكو سكرتيرا .

يختلف اتحاد عام جبال النوبة مع الحزب القومى السودانى الذى يرأسه فليب عباس غبوش فى أن الحزب القومى طرح برامجه لمعالجة قضايا السودان ككل شأنه فى ذلك شأن الأحزاب التقليدية اما اتحاد عام جبال النوبة فيركز على مشكلة منطقة جبال النوبة باعتبارها مناطق متخلفة .

جـ / حزب الثورة الاسلامية الشعبية السودانية :

يتزعمه قواى يس آدم ، ويدعو الى تحقيق النهج الاسلامى فى كافة اوجه الحياة السياسية والاجتماعية ، وهو حزب مستقل مرتبط بحركة الأخوان المسلمين او الجبهة القومية الاسلامية .

حركة النقابات

جاء دور الحركة النقابية فى انتفاضة مارس – ابريل ١٩٨٥ استكمالا لدورها النضالى الوطنى منذ الاربعينات ، فالنقابات شاركت فى قيادة الحركة النضالية ضد الاستعمار حينما شكلت هيئة شئون العمال واشتركت فى العمل السياسى من خلال النداءات المطلبية التى تحولت الى عمل سياسى .

وشهد عام ١٩٤٧ ، وعام ١٩٤٨ سلسلة من الاضرابات الجزئية منها اضراب عمال السكك الحديدية فى مارس ١٩٤٨ الذى استمر نحو شهر ، وكان من قادته الشفيع احمد الشيخ وقاسم امين ، وفى عام ١٩٥٠ تكون الاتحاد العام للعمال وانتزع بعد عشر سنوات حق تكوين النقابات بعد أن قام باضراب سياسى للدفاع عن الحريات فى ٢١ اكتوبر عام ١٩٥٨ ، وتوالت بعده اضرابات العمال والمزارعين عام ١٩٦٠ ، واضرب عمال النسيج والخطوط الجوية . وفى عام ١٩٦٣ أضرب مزارعو الجزيرة وجبال النوبة ، وفى عام ١٩٦٦ تم انتخاب الشفيع احمد الشيخ رئيسا للاتحاد العام للعمال .

قادت النقابات السودانية النضال ضد القهر سواء كان من المحتل الاجنبى او الحكم العسكرى الغاشم بعد الاستقلال ومن هذه النقابات نقابة المحامين ونقابة الاطباء ومختلف النقابات العمالية ، واقدم هذه النقابات هى نقابة المحامين التى بدأت عام ١٩٠٦ بمرسوم من الحاكم باسم هيئة المحامين ثم بعدها هيئة نقابة السكك الحديدية عام ١٩٤٨ . وكان يرأس هيئة المحامين النائب العام الانجليزى حتى عام ١٩٥٣ ليرأسها أول نقيب من أقباط السودان هو لبيب سوريال ويتوالى نقباء المحامين بعد ذلك منهم عابدين اسماعيل ومحمد احمد محجوب وعابدين اسماعيل مرة أخرى وامين طاهر الشبلى وعقيل احمد ثم عابدين اسماعيل للمرة الثالثة . ثم ميرغنى النصرى عام ١٩٧٣ .

نشطت الحركة النقابية فى فترة نظام حكم جعفر نميرى ولعبت دورا هاما فى اضعاف النظام رغم تشريعاته المجحفة والتى كان منها تطبيق عقوبة الاعدام على من يقوم بالاضراب . وجاء دور الحركة النقابية منذ عام ١٩٨٠ كارهاصات للانتفاضات الشعبية فى مارس ـ ابريل ١٩٨٥ . وذلك عندما أضرب عمال السكك الحديدية لمدة ٢٨ يوما وبدأ هذا الاضراب مطلبيا ثم تطور ليكون سياسيا ، وقد اعاد للحركة النقابية ثقتها بنفسها وبقدرتها على التصدى لنظام نميرى وقد توالت الاضرابات مثل اضراب الاطباء فى اعوام ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٤ ، وأضرب القضاء عام ١٩٨٣ ثم اضراب الزراعيين والمهندسيين .

وهدد اتحاد نقابات العمال الذى تشكلت قيادته بقرارات جمهورية بالاضراب اكثر من مرة تحت ضغط الحركة العمالية الجماهيرية ، ذلك كله اضافة الى دور الحركة الطلابية التى لعبت دورا بارزا فى مواجهة النظام وقادت المظاهرات التى شهدها السودان خلال الاعوام الاخيرة ، وهى التى كانت فى طليعة الانتفاضات الشعبية عندما خرجت أول مظاهرة من جامعة ام درمان ومعهد الدراسات التكنولوجية يومى ٢٦ و ٢٧ مارس ,وكانت جامعة الخرطوم فى ذلك الوقت مغلقة بسبب الاحداث التى وقعت بين صفوف الطلاب فى فبراير ١٩٨٥ .

كانت انتفاضة مارس ـ ابريل تتويجا لحركة وطنية شاركت فيها الاحزاب والنقابات ومنها خرج التجمع الوطنى لانقاذ الوطن بجناحيه التجمع النقابى والاحزاب الذى هو فى الواقع استمرار لنضالات السنوات السابقة ، ففى عام ١٩٧٣ ظهر اسم التجمع النقابى لاول مرة عندما تم اعتقال اربعمائة شخص من النقابيين واصبح له نشاطات فى الحركة السياسية وارتباطات بالقوى السياسية المعارضة فى الداخل والخارج ، ودخلت النقابات ساحة العمل السرى بالتنسيق مع الاحزاب مستهدفة جميعها اسقاط نظام مايو .

ومنذ ابريل ظهر اسم التجمع الوطنى لانقاذ الوطن بجناحيه النقابى الحزبى وتم توقيع الميثاق من ست نقابات وثلاثة احزاب ثم سرعان ما انضمت إليه سائر النقابات العمالية والمهنية حتى أصبح بعد اسبوعين من الانتفاضة يضم ١٧ نقابة و ١٥٠ هيئة نقابية ، وتم انتخاب امانة للتجمع النقابى برئاسة الدكتور الجزولى دفع الله الذى اختير رئيسا للوزراء واختير عوض الكريم محمد نقيب المهندسيين امينا عاما وميرغنى النصرى نقيب المحاميين متحدثا رسميا وتشكلت الامانة العامة من رؤساء عدد من النقابات المختلفة .

كانت المهمة الاولى أمام جميع القوى الوطنية هو وضع تصور لمهام وشكل مؤسسات سلطة الانتقال التى تركزت : فى تصفية نظام مايو ومحاسبة المفسدين وكفالة الحريات العامة وضمان استقلال القضاء والجامعات والحركة النقابية والصحافية والخدمة المدنية وحل قضية الجنوب فى اطار حكم ذاتى يقوم على اسس ديمقراطية وتحرير سياسة السودان الخارجية من التبعية وتأكيد سياسة عدم الانحياز دوليا وانتهاج سياسة حسن الجوار واعداد مسودة الدستور الدائم واجازته .

وحول مؤسسات سلطة الانتقال حدد التجمع الفترة الانتقالية باثنى عشر شهرا واعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل فى ١٩٦٤ وان يتولى السلطة التشريعية والتنفيذية خلال فترة الانتقال مجلس سيادة ومجلس وزراء .

واقترح التجمع أن يتكون مجلس سيادة خماسى من القائد العام للقوات المسلحة رئيسا وممثلا للجنوب وثلاثة مدنيين تتفق عليها الاطراف الثلاثة وهى القوات المسلحة والتجمع النقابى والاحزاب كما اقترح ان يتكون مجلس وزراء قومى برئاسة شخص مقبول لدى هذه الاطراف الثلاثة ووزارة للدفاع يتولاها فرد من القوات المسلحة ووزارتان للجنوب ويكون باقى مجلس الوزراء من المدنيين .

يتضمن هذا التصور ايضا انتخاب جمعية تأسيسا فى خلال عام من تشكيل الحكومة الانتقالية تعد الدستور الدائم وتجيزه وتتحول بعد ذلك الى برلمان لاكمال اربع سنوات من انتخاب الجمعية وتقوم الجمعية بانتخاب حكومتها .

فى خلال ثلاثة أشهر تحقق من هذا التصور مجموعة اهداف اما التصور الخاص بتكوين مجلس سيادة خماسى فلم يتحقق لان هذا معناه الغاء المجلس العسكرى الذى يمثل سلطة السيادة طوال الفترة الانتقالية التى اتفق على ان تكون مدتها عام وبالنسبة لمجلس الوزراء فقد جرى بشأنه تعديل تحت ضغط الجنوبيين لتشمل الوزراء ثلاثة جنوبيين بدلا من اثنين ، وكانت هناك افتراضات من الجنوبيين بأن يشاركوا بنسبة الثلث ويشاركوا أيضا فى وزارات السيادة وهى الخارجية والدفاع والداخلية والاعلام ، وبعد اتصالات واجتماعات مع المجلس العسكرى طوال الفترة الانتقالية .

ثم جاء دور اختيار اعضاء الحكومة الانتقالية كمهمة دقيقة واجهت التجمع النقابى وكلف اللواء عثمان عبد الله محمد عضو المجلس العسكرى للتوصل الى تصور ترضى عنه كل الاطراف .

فى أول الامر كان الاتجاه لدى الاحزاب أن يتم اختيار الوزراء العشرة المدنيين مناصفة بين الاحزاب والتجمع النقابى ، ويترك منصب وزيرى الدفاع والداخلية لاختيار المجلس العسكرى والوزراء الجنوبيين لاختيار القوى الوطنية الجنوبية الا أن هذا الاقتراح لم يجد قبولا لدى التجمع ، وبعد سلسلة من المناقشات كان اختيار اعضاء الحكومة الانتقالية هى المهمة الصعبة التى واجهت التجمع الوطنى وكلف اللواء عثمان عبد الله محمد عضو المجلس العسكرى الانتقالى ليكون ممثلا للمجلس لدى التجمع يستمع منهم ويناقش معهم وينقل خلاصة ذلك كله الى المجلس العسكرى . أول الامر كان الاتجاه لدى الاحزاب ان يتم اختيار الوزراء والعشرة المدنيين مناصفة بين الاحزاب والتجمع النقابى ويترك منصب وزيرى الدفاع والداخلية لاختيار المجلس العسكرى والوزراء الجنوبيين الثلاثة للقوى الوطنية الجنوبية ، الا أن هذا الاقتراح لم يجد قبولا لدى التجمع ، وبعد سلسلة من المناقشات والاجتماعات استمرت عدة أيام تم الاتفاق على أن يكون الوزراء فى الحكومة الانتقالية برئاسة الدكتور الجزولى دفع الله أصدرت الامانة العامة للتجمع النقابى بيانا حول تشكيل الوزراء الانتقالية جاء فيه ما يلى :

تم الاتفاق فى اطار تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن على الآتى :

١ - وزير الدفاع - يتم ترشيحه بواسطة القوات المسلحة .

٢ - وزير الداخلية - يتم ترشيحه بواسطة الشرطة .

ترك ثلاث وزارات للجنوب تملأ فى أطار حل مشكلة الجنوب والتزام تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن باختيار وزراء الباقين وفق الشروط الآتية :

- الحس الوطنى الصادق . - النزاهة والامانة . - الكفاءة والاقتدار . - عدم الانتماء الحزبى . - عدم شغل منصب وزارى أو سياسى خلال حكم مايو .

وقد قام التجمع بالفعل بتطبيق تلك القواعد فى اختيار العشرة رغم الاتفاق على تطبيق ذات القواعد على الوزراء الخمسة المتبقين ، وفى هذا الصدد فإن الامانة العامة للتجمع لم تستشر عند اختيار الخمسة وزراء المشار اليهم .

وابدى التجمع تحفظه على اختيار وزراء الداخلية والرى والقوى المائية والنقل والمواصلات ، والخدمة العامة والعمل (١) .

وقد اعترض تجمع الجنوبيين فى العاصمة القومية على اختيار الوزراء الجنوبيين ، وقال انهم رشحوا انفسهم ولم يؤخذ رأى الجنوبيين فى اختيارهم كما اعترض تجمع ضباط الشرطة على اختيار الفريق شرطة عباس مدنى ووزير الداخلية (٢) وخصصت نشرة التجمع العدد الخامس عشر والسادس عشر لتوضح موقف التجمع من اختيار عباس مدنى وزيرا للداخلية ونسبت إليه تورطه فى قضية اسمتها « حبوب الكونجو » وذلك بتستره على مواطن يدعى محمد الشامى قام بتهريب حبوب مخدرة قدرها ٢ مليون و ٨٠٠ حبة وعومل كشاهد وليس كمتهم ، وقد نفى الفريق عباس مدنى عن نفسه فى احاديث صحفية هذه الاتهامات ، واستمر الفريق عباس مدنى يواصل عمله كوزير للداخلية .

فى نفس الوقت ظل التجمع النقابى يواصل نشاطه محاولا كشف العيوب والتربص للمجلس العسكرى ، وتقديم المزيد من البيانات والمعلومات حول قضايا الفساد السياسى

---

(١) اعفى السيد اوليفر البينو من منصبة كوزير للخدمة العامة والعمل يوم ٩ يونيو ١٩٨٥ بسبب اتهام وجه اليه بمحاولته تهريب حبوب مخدرة فى مطار جدة يقدر بنحو ٢ مليون ريال وهو فى طريقه الى جنيف لحضور مؤتمر العمل الدولى ، واجرى معه تحقيق حول هذه الواقعة .

(٢) كانت أول برقية تأييد تلقتها القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ٦ ابريل من فريق شرطة عباس مدنى مفتش عام الشرطة .

والاقتصادى من هذه المعلومات ذلك البيان الذى صدر عن الهيئات النقابية للعاملين بالطيران المدنى حول دور جهاز الامن السابق فى تهريب اليهود الفلاشا وقدمت الهيئة الوثائق الدالة على سير رحلات نقل اليهود الفلاشا فى ٢٨ رحلة جوية عن طريق خطوط الطيران البلجيكية وكيف أن هذه الرحلات كانت تتم بعد منتصف الليل ويجرى استقبال اليهود الفلاشا فى الامكنة المخصصة لنقل الحجاج بعيدا عن الاعين وبعيدا عن تدخل موظفى المطار والجمارك .

ونشرت نشرة التجمع وثائق وارقام تبين الصرف البذخى لرئاسة الجمهورية فى السنوات الأخيرة لحكم جعفر نميرى ونائبه الاول عمر محمد الطيب وكيف انه انفق ١٩٣ ألفا و ٢٨٩ جنيها فى زيارته لجمهورية كوريا فى اوائل عام ١٩٨٥ .

ونشرت مجلة التجمع كشفا بالمرتبات الشهرية لحكومة النظام السابق على الوجه التالى :

١) ادارة مجلس الشعب	٤٠٠ ألف جنيه
٢) اعضاء مجلس الشعب	١٤ ألف جنيه
٣) حكام الاقاليم ونوابهم	٧٠ ألف جنيه
٤) وزراء الاقاليم (١٤ وزيرا)	٧٠٠ ألف جنيه
٥) وزراء الدولة المركزيين (٥٦ وزيرا)	٨٤٠ ألف جنيه
٦) الاتحاد الاشتراكى	٢٤ مليون جنيه
٧) رئاسة الجمهورية	٣٦ مليون جنيه
٨) رئاسة مجلس الوزراء	٤٥ مليون جنيه
٩) الامن القومى	٣٥ مليون جنيه
١٠) حرب الجنوب	٣٥ مليون جنيه

وخلصت أن هذه المصاريف تقدر فى الشهر بنحو ١٨٢ مليونا و ١١ ألف جنيه وفى السنة ٢ بليون جنيه و ١٨٥ مليون جنيها (١) .

لم يكتف التجمع النقابى بكشف الاوراق واصدار البيانات وانما بدأ يمارس نشاطا سياسيا تمثل فى تكوين لجان لمتابعة القضايا التى حددت كأهداف للمرحلة الانتقالية مثل تصفية آثار مايو وحل مشكلة الجنوب ، ووضع الأسس العمل السياسى خلال المرحلة الانتقالية ، ففيما يتعلق بمشكلة الجنوب شكلت الامانة العامة للتجمع « لجنة قومية للوفاق الوطنى » تختص بقضية الحرب فى الجنوب للمساهمة فى حلها فى الاطار القومى ، وتضم اللجنة ٤٥ شخصا يمثلون مختلف وجهات النظر فى الجنوب والشمال وتم تكوين سكرتارية لها من داخل مكتب الامانة ، وقررت ارسال وفد للاتصال بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لاقناع جون جارانج زعيم هذه الحركة للدخول فى حوار من اجل السلام (٢) .

ووزعت الامانة العامة المسئوليات على عدد من الاعضاء فقررت ان يتولى الدكتور عدلان الحردلو قضية الجنوب والدكتور ياجى والمهندس مختار عثمان مهمة الاتصال بالاحزاب .

---

(١) قال السيد عوض عبد المجيد وزير المالية فى الحكومة الانتقالية ان هذه الارقام بولغ فيها وان الارقام الرئيسية الموجودة تحت يديه ذكرت ان مصاريف جهاز أمن الدولة فى العام لم تزد عن ٤٧ مليون جنيها ، وقال ربما تكون هناك اموال ولكنها غير مسجلة فى ميزانية الدولة .

(٢) جرت اتصالات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال التجمع النقابى لم تسفر عن شىء واصر جون جارانج على موقفه بضرورة عودة العسكريين الى الثكنات وتسليم السلطة الى الشعب كى يوافق على الحوار من اجل السلام .

وفى المجال الاقتصادى حدد التجمع النقابى فى بيان يوم ٧ مايو ١٩٨٥ بضرورة حل المشكلة الاقتصادية وطالب باعادة مؤسسات القطاع العام واعادة تشغيل المصانع « التى توقفت نتيجة لسياسات العهد البائد ، والعمل على تخفيض الاسعار وتحديد الحد الادنى للاجور ليتمشى مع تكاليف المعيشة .

★ ★ ★

كان من الواضح ان هناك هواجس تسيطر على التجمع تجاه المجلس العسكرى الانتقالى فبدا التجمع متعجلا فى تسليم السلطة للمدنيين رغم ان الاتفاق تم على أن تكون الفترة الانتقالية لمدة عام يتم تسليم السلطة بعدها الى الشعب عبر جمعية تأسيسية يتم انتخابها ، ونظرا لتخوف التجمع من سيطرة المجلس العسكرى واستمراره فى السلطة راح يصر على ضرورة نقل السلطة التشريعية الى مجلس الوزراء . ان اثارة هذا الامر ظهر بعد تشكيل الوزراء مباشرة وكان المجلس العسكرى قد حدد سلطاته خلال الفترة الانتقالية بأنه يمثل سلطة السيادة والتشريع ، ويمثل مجلس الوزراء الانتقالى السلطة التنفيذية ، لكن سرعان ما بدأ التجمع يطالب بأن يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية .

أثير هذا الموضوع لاول مرة فى اجتماع اعضاء الامانة العامة للتجمع النقابى بدار الاطباء يوم ٢٦ ابريل عندما جرت مناقشة العلاقة بين مجلس الوزراء والمجلس العسكرى من جهة والتجمع الوطنى من جهة اخرى ، وكلفت نقابة المحامين باعداد قانون لتنظيم هذه العلاقة اثناء الفترة الانتقالية ، على أن توضع السلطة التشريعية فى يد مجلس الوزراء وليس فى يد المجلس العسكرى وأن يتم تقنين وجود التجمع الوطنى خلال الفترة الانتقالية .

أخذ هذا الموضوع جهدا كبيرا من الاتصالات والمناقشات مع المجلس العسكرى وكانت وجهة نظره تقوم على أن مهام المجلس قد تحددت فى البيان رقم ٣ الخاصة بتشكيل المجلس ومهامه وهو أنه يمثل السيادة والسلطة التشريعية طوال الفترة الانتقالية . وقد حرصت اللجنة القانونية المكلفة باعداد الدستور الانتقالى ، وهو يعتمد اساسا على دستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ ، على أن توضح بأن المجلس العسكرى له السلطة التشريعية التأسيسية ، اى سلطة اصدار القوانين فترى اللجنة انها من اختصاص مجلس الوزراء والا تحول الى مجرد جهاز تنفيذى تابع للمجلس العسكرى الامر الذى يتعارض مع روح الثورة الشعبية وهى المنعطف الذى خرجت منه الوزارة الانتقالية .

اشترك الرأى العام فى هذا الجدل وظهر اتجاه يدعو الى تصفية التجمع النقابى وانه ادى الغرض منه بنجاح ثورة الشعب السودانى وانحياز الجيش الى الشعب وتشكيل الحكومة الانتقالية حتى تتفرغ السلطة الجديدة لاعداد لائحة الانتخابات التى على أساسها سيتم تشكيل الجمعية التأسيسية وتبدأ ممارسة السلطة فى ٢٦ ابريل ١٩٨٦ .

واصبح السؤال هو ما هو وضع التجمع النقابى الذى قاد الحركة الجماهيرية ، لقد كانت اهدافه منذ البداية هو تشكيل حكومة مدنية وان دور العسكريين فيها مجرد دور شارك من خلال مجلس السيادة الذى كان التجمع قد اقترحه فى اول الامر . وسيطرت على بعض اعضاء التجمع فكرة أن العسكريين فى العالم الثالث اذا استلموا السلطة لن يتنازلوا عنها بسهولة وعليهم ان يبهوا لهذا الامر وان يبطلوا هذه القاعدة .

أمام اصرار التجمع النقابى على موقفه وتمسكه بدوره فى ادارة مهام المرحلة ظهر اتجاهان معاكسان الاول يتمثل فى تشكيل الهيئة القومية للنقابات برئاسة الدكتور ابراهيم دفع الله ودعت الى ان تتخلى النقابات عن العمل السياسى وتتفرغ للانتاج وان العمل

السياسى مكانه الاحزاب وليس النقابات ، ورد التجمع النقابى متهما هذه الهيئة انها شراذم لجماعة الاخوان المسلمين التى تريد ان تقوض الحركة السياسية وتطوعها لاهدافها وبالفعل ذاب نشاط هيئة النقابات فى نشاط الجبهة القومية الاسلامية .

أما الاتجاه الآخر فيتمثل فى انتخابات المؤتمر العام للاتحاد العام لنقابات عمال السودان فى الفترة من ٧ الى ٩ مايو وتجمع فيه انصار الاتجاه القديم فى الاتحاد ، واعتبرت نتائج الانتخابات غير مواكبة لما طرحته الثورة الشعبية ، وخرجت ٢٢ نقابة سمت نفسها نقابات التصحيح ببيان جاء فيه أن المؤتمر لم يخرج باستراتيجية واضحة لمهام الحركة النقابية العمالية فى المرحلة الانتقالية ، كما أن المؤتمر لم يتعرض من بعيد أو قريب لما طرحته انتفاضة مارس - ابريل من ضرورة تصفية العناصر المايوية ، واعلنت نقابات التصحيح فى هذا البيان انها ترفض أن تتعاون مع من تم انتخابهم وعدم الدخول فى المكتب التنفيذى .

وهكذا انقسمت الحركة العمالية والتعاونية ، جناح يضم عددا من اليساريين والتقدميين يدعو الى التغيير وتصفية الحركة من بقايا النظام القديم ، وجناح آخر تقليدى من بقايا المؤسسات التى تمت تصفيتها فى النظام السابق .

ازاء ذلك راح التجمع النقابى يصعد من نشاطه مطالبا بأن يكون له دور قانونى فى المرحلة الانتقالية ويتمسك بأن تكون السلطة التشريعية فى يد مجلس الوزراء .

وفى يوم ١٠ مايو ١٩٨٥ اعد التجمع النقابى مذكرة (١) لرفعها الى المجلس العسكرى الانتقالى . وفى هذه المذكرة لم يخف التجمع خشيته من سيطرة العسكريين على السلطة ، ووجه انتقادات الى ممارسات المجلس العسكرى الانتقالى تمثلت فى النقاط الآتية :

● استئثار المجلس العسكرى بسياسة السودان الخارجية وذلك بارسال وفود عسكرية الى البلاد المجاورة والبعيدة تنفيذ سياسة لا تعلم شيئا عنها وزارة الخارجية ولا مجلس الوزراء ولا القوى الشعبية .

● اعترضت المذكرة على تعيين الوزراء الجنوبيين ووزير الداخلية « ولم يتم التشاور بشأنهم مع هذا التجمع الذى قاد الثورة » .

● انشاء المجلس العسكرى لعدد من المستشاريات واجهزة تنفيذية ومجلس الوزراء لا يملك من الأمر شيئا .

● استمرار المجلس لممارسة السلطة التشريعية التى يجب ان تكون فى يد مجلس الوزراء وفقا لدستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ .

● استئثار المجلس العسكرى بمشكلة الجنوب ومعالجتها بطريقة يرى التجمع أنها لن تؤدى الى نتيجة .

وطالبت المذكرة بأن تقتصر صلاحيات المجلس العسكرى الانتقالى على ممارسات اعمال السيادة ورفع حالة الطوارىء ونقل السلطات فى الاقاليم والعاصمة من حكام عسكريين الى الاجهزة المدنية .

وجاء فى ختام المذكرة « فإذا نفذتم هذه المطالب ونزلتم عليها توطد الائتلاف بين الشعب وقواته المسلحة وان رفضتموها احتفظنا لانفسنا بحق التصرف بما يحقق مصالح شعب السودان » .

عالج المجلس العسكرى هذه القضايا بهدوء يحسد عليه ، لانه وفقا لما تم الاتفاق عليه مع الاطراف الحزبية والنقابية والعسكرية فإن المرحلة الانتقالية التى اتفق على أن تكون مدتها عام هى حق المجلس العسكرى من ناحية السيادة والسلطة التشريعية . وفى خلال

هذا العام يتم الاعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية ونقل السلطة للشعب ، لكن مخاوف المدنيين من سيطرة المجلس العسكرى عجل بوضع دستور انتقالى ، وفى يوم يوليو ١٩٨٥ أعلن عمر عبد العاطى النائب العام أن مجلس الوزراء وافق على مسودة الدستور الانتقالى الذى هو دستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ مضافا إليه فصلا عن الهيئة القضائية وفصلا آخر عن الحكم اللامركزى فى جنوب السودان وحرمان اعداء نظام مايو الذين ثبت دورهم فى افساد الحياة السياسية والاقتصادية من الحريات الدستورية . وأعلن أن الدستور نقل السلطة التشريعية إلى مجلس الوزراء على أن تحال القوانين الى المجلس العسكرى لاقرارها خلال اسبوعين واذا رأى المجلس العسكرى تعديلها او الغاءها فإنها تعرض مرة ثانية على مجلس الوزراء فإذا وافق عليها بأغلبية الثلثين تصبح سارية المفعول .

وطوال هذه الفترة ظل التجمع النقابى يمارس دوره خاصة أن اللواء عثمان عبد الله وزير الدفاع وصف وضع التجمع بأنه عبارة عن نافذة يطل من خلالها المجلس العسكرى ومجلس الوزراء على حركة الجماهير ورغباتها . ولم يعجب هذا الوصف قيادات التجمع لانهم اعتبروا أنفسهم بمثابة برلمان وهم ممثلون عن الشعب جاءت بهم الانتفاضات الشعبية .. وراح التجمع النقابى يثير على مستوى جماهيرى كثيرا من القضايا منها مطالبة جمهورية مصر العربية بتسليم الرئيس السابق جعفر محمد نميرى الى الشعب السودانى لمحاكمته ، وسير اتحاد طلبة جامعة الخرطوم وبعض الهيئات النقابية مسيرة الى السفارة المصرية يوم ٤ يوليو ١٩٨٥ ، وكانت هذه أول مسيرة تشهدها مدينة الخرطوم منذ ١٨ ابريل أى منذ انحياز القوات المسلحة الى الشعب .

● تبنى قضية الموظفين والعمال المفصولين فصلا تعسفيا وسياسيا خلال سنوات حكم نظام مايو ، والذين بلغ عددهم نحو ٢٥ ألف شخص .

● اصدار البيانات التى تطالب بتخفيض الاسعار والتحرر من التبعية الاقتصادية لصندوق النقد الدولى .

● احتجاج نقابة المراجعين على بقاء احمد عثمان الريح فى منصبه كمراجع عام وهو منصب دستورى عين بقرار جمهورى فى النظام السابق ، وأصر المجلس العسكرى على بقائه فى منصبه « فهو معروف بنزاهته ويتمتع بسمعة طيبة » . وفى مواجهة ذلك اعلن ٦٦٠ مراجعا الاعتصام نحو ثلاثة اسابيع جرت خلالة اتصالات بين ممثلى النقابة والمجلس العسكرى ، واخيرا تم انهاء هذا الموضوع بحل وسط يقضى منح المراجع العام اجازة مفتوحة ، وعاد المراجعون الى مواصلة اعمالهم ،

● تم تصعيد الموقف عندما طالبت نقابة المصارف والبنوك باقصاء مدير بنك السودان ومساعده وتحرير الاقتصاد السودانى من التبعية لسياسة صندوق النقد الدولى والغاء حالة الطوارىء واعدت النقابة مذكرة بهذه المطالب وقررت تسيير موكب من بنك السودان الى مجلس الوزراء لتسليم هذه المذكرة الى رئيس الوزراء يوم ١٥ يوليو ١٩٨٥ ، وقبل أن يصل الموكب الى مقر مجلس الوزراء أطلقت القنابل المسيلة للدموع واعتدى على أعضاء النقابة بالهراوات حيث اصيب ١١ شخصا والقى القبض على خمسة من اعضاء النقابه . اطلق سراحهم بعد خمس ساعات ، وقد انقسم الرأى العام أمام هذه المسيرة .. فخرجت جريدة الصحافة توجه اللوم لنقابة المصارف والبنوك قائلة انه كان يمكن تسليم هذه المذكرة الى مجلس الوزراء عن طريق مندوبين من النقابة بدلا من تسيير هذا الموكب ، وقالت ان مسلك النقابة ينطوى على مخاطر عديدة خصوصا اذا اقتدت به نقابات أخرى ،

وعندئذ ستصبح مرافق الدولة مشلولة ومسلوبة الارادة» أما جريدة الايام فرأت غير ذلك ، وقالت : ان اللجوء للقوة لتفريق موكب نقابة المصارف والبنوك عمل مؤسف وخطير ولابد ان يتداركه المسئولون فى التجمع ، والمسئولون عن الامن قبل ان يستفحل الأمر » .

هكذا بدت حركة التجمع النقابى اكثر صوتا وضجيجا فى محاولة مستميتة لمحاصرة التخوف الذى يطاردها منذ أن تسلمت القيادة العامة للقوات المسلحة السلطة فى ٦ أبريل ، فهى تخشى ان يستأثر المجلس العسكرى كافة السلطات ويسعى الى تمديد الفترة الانتقالية رغم تأكيدات الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى بأن بقاء المجلس العسكرى مؤقت حتى نهاية الفترة السابقة لاستيلاء العسكريين على السلطة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٨ ، و ٢٥ مايو ١٩٦٩ وماآلت إليه البلاد خلال هاتين التجربتين ، وكذلك ما حدث من تجارب فى بلدان العالم الثالث وخاصة فى باكستان ، ويبدو أن تأكيدات الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب لم تنجح فى ازالة مخاوف التجمع النقابى .. ويتساءل البعض من اعضائه انه اذا كان الفريق سوار الذهب زاهدا فى السلطة ووفيا بوعده الذى قطعه منذ اليوم الاول بتسليم السلطة للشعب بعد انتهاء الفترة الانتقالية التى مدتها عام ، فهل البقية الباقية من العسكريين زاهدون ، ثم ما هو الضمان لعدم ظهور أحد العسكريين من غياهب المجهول للانقضاض على السلطة وفرض الاحكام الديكتاتورية كما حدث مرتين خلال أقل من ثلاثين عاما .

ويجىء الرد ان الضمان هو الشعب نفسه الذى ثار ايضا مرتين فى وجه السلطة العسكرية خلال نفس الفترة احداها فى اكتوبر ١٩٦٤ ، والاخرى فى مارس ١٩٨٥ ، ولذلك يحرص التجمع النقابى على الاستمرار فى قوة الدفع والترصد لاى ممارسات من شأنها أن تمدد الفترة الانتقالية أو تمكن العسكريين من السلطة المطلقة وذلك من أجل هدف واحد تسعى إليه الجماهير وهو تمكين الشعب من ممارسة ارادته المستقلة فى اطار نظام ديمقراطى .

مستقبل الديمقراطية في السودان

استعرضنا فى الفصول السابقة التجربة السياسية فى السودان طوال ستة عشر عاما ، وهى تجربة قاتمة قامت على حكم الفرد وأدت الى ما أدت إليه من انهيار اقتصادى ، وتخلخل فى البنية الاجتماعية ، وعزلة عن العالم الخارجى وصلت الى محاولة العودة بالسودان الى عصور الانغلاق واللجوء الى الغيبيات فى معالجة أهم القضايا ، وتخبط فى اصدار القوانين والقرارات فكانت انتفاضة الشعب السودانى تعبيرا عن الرفض العام لهذه التجربة برمتها ..

ومغزى هذه الانتفاضة أن الشعب يرفض الانغلاق والتخلف وحكم الفرد أو حكم الطبقة سواء كانت عسكرية أو عقائدية . كما استعرضنا حركة الاحزاب والنقابات بعد القضاء على نظام حكم الفرد وهى تجمعات وطنية مع اختلاف اتجاهاتها تدعو الى نظام ديمقراطى يقوم على المشاركة الشعبية فى الحكم ، وتتلمس كافة السبل نحو هذا الهدف بعد آثار ستة عشر عاما من المطاردة وكبت الحريات .

ازاء هذا الواقع السياسى بعد القضاء على نظام مايو يصبح السؤال هو ماذا عن مستقبل الديمقراطية فى السودان ؟ وقد تبدو الاجابة على هذا السؤال من الصعوبة بمكان اذا اردنا أن نجيب اجابة حاسمة تضع حسابا للواقع وليس حسابا للاحتمالات .. ان عملية استقراء الواقع سوف تقودنا بالتالى الى الاجابة على هذا السؤال الذى أصبح مطروحا خلال فترة الحكم الانتقالى التى هى اعداد لنظام جديد .

لقد كان ظهور العديد من الاحزاب والتجمعات الوطنية ردة فعل سريعة وطبيعية كتعبير عن الحرية بعد نجاح الانتفاضات الشعبية والتأكيد على اصرار الشعب ان يتولى مسئولياته بنفسه .. ولاول مرة فى العالم الثالث تتصدى النقابات المهنية لصورة شعبية على عكس ما يحدث عادة فى هذه الدول حيث تتم التغييرات عبر انقلابات عسكرية ، ولم يكن تدخل القوات المسلحة السودانية انقلابا عسكريا ولكنه كان انحيازا الى جانب الشعب ، ولم تعد الاحزاب القديمة تعمل سرا ، كذلك فان منشورات الجماعات الطلابية والفصائل السياسية المختلفة قبل السادس من ابريل لم تعد منشورات يطارد رجال الأمن اصحابها ، وانما اصبحت بيانات تحدد وجهات نظر هذه الجماعات والفصائل الوطنية كل ذلك كان ردة فعل لانتصار ارادة الجماهير التى خرجت طوال عشرة ايام تنادى بسقوط نظام مايو الفردى . وهذه التجمعات المتعددة ينقصها الاطار الذى يحدد الاهداف والمبادىء العامة كما أن شرعية الحكومة تقوم على أنها صانعة الثورة الشعبية وان كانت جميعها قد التقت عند هدف واحد هو رفض التجربة السياسية التى قامت على حكم الفرد طوال ستة عشر عاما ، وأصبحت هذه الفترة تمثل لغالبية الشعب السودانى مرحلة قاتمة اعاقت التقدم والتطور .

وبدا السودان بعد خلاصه من هذه المرحلة كما لو كان قد حصل على استقلاله لاول

مرة ، ويسعى كى يمارس حقه فى حكم نفسه دون تدخل من الاخرين ، وذلك هو الشعار الذى ارتفع منذ الساعات الاولى للثورة الشعبية وانحياز الجيش الى الشعب وهو اقامة علاقات متوازنة مع جميع الدول الشقيقة والصديقة والالتزام بسياسة عدم الانحياز والبعد عن سياسة المحاور تجنبا لتدخلات خارجية .

لم يكن من السهل تغيير الاوضاع فى يوم وليلة وبعصا سحرية تحل كافة المشاكل التى افرزتها تجربة الحكم الديكتاتورى طوال الستة عشر عاما .. واتفقت كافة الاطراف الحزبية والنقابية والعسكرية على فترة انتقالية مدتها عام يتم خلالها الاعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية التى ستستلم السلطة فى نهاية هذه الفترة ومنها تنتخب الحكومة الجديدة ، وتواصل الجمعية رسالتها كبرلمان لمدة اربع سنوات ، و أمام المرحلة الجديدة مهمة وضع دستور يحدد عمل المرحلة الانتقالية .

تبقى مجموعة من الظواهر على طريق الديمقراطية افرزتها الانتفاضات الشعبية وتتمثل فيما يلى :

ـ تأكيد المجلس العسكرى على الحرص على الديمقراطية وعدم المساس بالممارسة الحزبية وحرية التعبير وابداء الرأى رغم القرار الخاص بإعلان حالة الطوارىء فنشطت الاقلام تكتب ما تشاء ، وجرى حوار ديمقراطى على صفحات الصحف وفى المؤتمرات ، وكان امرا عاديا أن تقرأ للملازم عمر أحمد وهو يوجه رسالة بعنوان « لا ياسيادة العميد » لعثمان عبد الله وزير الدفاع ، وكان امرا طبيعيا ان تكتب مقالات تتضمن انتقادات لاداء المجلس العسكرى او الحكومة او التجمع النقابى والحزبى .

ـ نشطت الاحزاب فى عقد المؤتمرات فى العاصمة والاقاليم تحدث فيها قادتها يعبرون عن أفكارهم ويعرضون برامجهم ، ويقولون رأيهم ويكشفون ما لديهم من اوراق سواء عن المجلس العسكرى أو الأحزاب الاخرى أو بصرف النظر عما اذا كان ما يعرضونه صحيحا او غير صحيح ، مثال ذلك ما أعلنه محمد ابراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعى ان ماحدث من هجوم على قرية القردود جنوب غربى دارفور فى شهر يونيو ١٩٨٥ ليس هجوما من جيش التحرير الشعبى ولكنه تمرد وقع بين صفوف الحامية العسكرية التابعة للقوات المسلحة ، وكان رد فعل المجلس العسكرى هو أن ينفى ذلك ويطلب من النائب العام التحقيق فى هذا الموضوع لأنه يمس أمن القوات المسلحة ، مثال ذلك ايضا مطالبة بعض الأحزاب والفصائل السياسية بتغيير بعض الوزراء ومطالبة الحزب الشيوعى عودة ١١ ضابطا احيلوا الى المعاش الى مواقعهم .

ـ تقديم المذكرات المتعددة من قبل التجمع النقابى الى المجلس العسكرى بشأن أوضاع يراها التجمع انها خاطئة ويطالب بتغييرها .

ـ السماح للاحزاب بإصدار صحف تعبر عن آرائها ووجهة نظرها بما يحقق الهدف الديمقراطى وعدم الاخلال بسلامة وأمن البلاد وتلقت وزارة الاعلام ٦٩ طلبا لاصدار صحف ومجلات جديدة .

كل هذه مؤشرات نحو الديمقراطية ، وفى ظل هذا المناخ الحر ظهرت بوادر سلبية وجدت فى جو الحرية ثغرة تتسلل منها لممارسات قد تسىء للتجربة الديمقراطية اذ تركت لها الحرية كاملة ومنها ما يلى :

ـ تسلل اسلحة عبر مداخل البلاد سواء عن طريق المطارات او الحدود الغربية للبلاد وقد اعترف الفريق عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى بدخول هذه الاسلحة عندما قال أنه امكن الاستيلاء عليها ، واعترف بذلك اكثر من مسئول حزبى لكشف أساليب الاحزاب الاخرى ، وقال الدكتور حسن الترابى فى خطاب له أمام المؤتمر

التأسيسى للجبهة القومية الاسلامية للعاصمة القومية يوم ١٨ يوليو ١٩٨٥ « اننا ندعو لاستئصال كل التشكلات شبه العسكرية والمليشيات المحشودة والاسلحة المدسوسة » .

التعبير عن الرأى بأسلوب المسيرات التى تستخدم فيها مكبرات الصوت واللافتات والهتافات التى قد تسىء الى دولة أخرى مثلما حدث للمسيرة التى اعدها اتحاد طلبة جامعة الخرطوم نحو السفارة المصرية وتقديم مذكرة للسفير المصرى للمطالبة بتسليم الرئيس السابق جعفر نميرى الذى اتخذ من القاهرة ملجأ له بُعد الانتفاضة الشعبية ، فقد ترددت فى هذه المظاهرة هتافات معادية نحو الحكومة المصرية وألقى القبض على ثلاثة اشخاص كانوا يحملون معهم متفجرات لتفجيرها داخل السفارة فى حالة رفض السفير المصرى استقبال مندوب الاتحاد واستلام المذكرة .

ـ استخدام القنابل المسيلة للدموع واللجوء الى العنف من قبل الشرطة ضد الموكب الذى سيرته نقابة المصارف والبنوك الى مجلس الوزراء لتقديم مذكرة تطالب بابعاد محافظ بنك السودان ونائبه واتباع سياسة اقتصادية غير موالية لسياسة صندوق النقد الدولى والغاء حالة الطوارىء ، وقد ادى استخدام العنف الى اصابة ١١ شخصا واعتقال ستة اشخاص لمدة ساعات ، وربما جرى اللجوء الى العنف ضد هذا الموكب حتى لا تصبح ظاهرة المواكب والمسيرات وسيلة للتعبير عن الرأى بدلا من الحوار الامر الذى من شأنه ان يؤدى الى زعزعة الاستقرار وتعطيل الانتاج .

على أنه يجب القول ان هذه المؤشرات أو تلك لا تعنى التنبؤ بنجاح أو فشل الديمقراطية فى مستقبل العمل السياسى كما أن تعدد الاحزاب وظهور احزاب جديدة لا يعنى ان الديمقراطية قد استقرت فى السودان ، فالاحزاب القديمة خاضت تجربة سابقة بعد الاستقلال مباشرة ومنذ عام ٦٤ حتى ٦٩ ولكن انصراف الاحزاب الى مصالحها الحزبية والتناحر فيما بينها ادى الى فشل التجربة وعدم ثقة الجماهير فيها فحدث الانقلاب العسكرى فى مايو ١٩٦٩ الذى وجد تأييدا فى بدايته أملا فى أن تكون بديلا لفشل الاحزاب ويستجيب لحركة الجماهير وتطلعاتها لكنه فشل فى ذلك .

وكان ميجىء الفريق عبود الى السلطة عام ٥٩ ومرحلة مايو ٦٩ جزءا من عملية التغيير حيث انتقلت السلطة من صفوة مدنية الى صفوة عسكرية فى الحالتين .

وهكذا خاض السودان تجربتين عسكريتين فاشلتين ولم تزد سنوات الحكم الديمقراطى منذ الاستقلال عن سبع سنوات .

وطوال القرن الماضى والقرن العشرين ظلت امور السودانيين بيد غيرهم ، وليست بيدهم ، فقد استعمر الاتراك السودان عام ١٨٢٠ حتى عام ١٨٨٠ عندما جاء حكم وطنى تمثل فى الثورة المهدية التى ظلت فى ظروف حرب طوال خمسة عشر عاما لبسط سلطة الحكم الوطنى على كافة ربوع السودان ، ثم عاد الاستعمار من جديد عام ١٨٩٨ على يد الانجليز ، أى أن السودان ذاق طعم الديمقراطية طوال تاريخه الحديث سبعة سنوات على مرحلتين الاولى بعد الاستقلال عام ٥٦ حتى عام ١٩٥٨ والاخرى عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٩ .

وقد أثارت هذه التجربة جدلا حول مستقبل الديمقراطية فى السودان بعد التخلص من مرحلة الديكتاتورية الثانية ، آراء متفرقة ظهرت فى الساحة السودانية خلال الشهور الاولى من المرحلة الانتقالية وهى بالطبع ساحة مكشوفة من حق كل صاحب رأى ان يقول ما عنده فالمفكر السودانى جمال محمد احمد يرى ان الديمقراطية الليبرالية لا تصلح للسودان لانها كما يقول » خذلتنا اولى عهدنا بالاستقلال ولن تعين اهدافنا ان لم نعدل ذلك

النمط تعديلا يتفق وحاجاتنا الجديدة من ناحية ، ويتفق ومستوى التعليم عندنا ومستوى الثقافة والنضج السياسى عند الناخبين انها اعجز من أن تحتوى القوى الجديدة ، وان عهدنا لها كعهدنا الاول بها ، فلقد خذلتنا ديمقراطية وستمنستر ولابد من ديمقراطية نابعة من أصالتنا (١) .

اى ان المفكر السودانى هنا يرفض تكرار تجربة الممارسة الديمقراطية خلال الفترتين من ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ومن ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ لانها على حد قوله كانت ديمقراطية غير نابعة من الاصالة السودانية ، وانما منقولة من بريطانيا ، أى أن آثار الاحتلال البريطانى كانت عالقة بها . ويصبح الموقف هنا هو مسئولية الاحزاب والتجمعات الوطنية السودانية التى عليها ان تستفيد من أخطاء التجارب السابقة وتضع الشخصية السودانية واحتياجاتها نصب اعينها .

أما الدكتور امين مكى مدنى وزير الاشغال وهو واحد من الشخصيات السياسية التى افرزتها الانتفاضة الشعبية فإنه يخشى على الممارسة الديمقراطية من تدخلات اجنبية اذ انه يقر بإن « بعض الفئات السياسية تجد السند السياسى والمادى من دول اجنبية مؤسسة لتلك العقائد او الافكار السياسية ، وقد تكون هناك دولة او اكثر ، منها الصديقة ، قد لا ترى فى مصلحة نظامها السياسى القائم اقدام السودان على انتخابات تقوم على تعدد الاحزاب ، واقامة نظام برلمانى مما قد يؤثر على النظام السياسى فى تلك الدولة »[1].

هو اذا احتمال آخر يطرحه الدكتور مكى مدنى كعائق امام الديمقراطية وهو احتمال تأثيرات سياسية غير سودانية او تدخلات من دولة او اكثر تخشى من عدوى النظام الديمقراطى عليها .

لكن الاستاذ على ابو سن نائب رئيس الحزب الوطنى الاتحادى اكثر تفاؤلا لانه حدد مفاهيم الديمقراطية على أساس الانتخابات النزيهة المباشرة فهو يرى أن « الشرعية الثورية مرفوضة والشرعية الوحيدة التى سنعترف بها نحن كحزب وطنى اتحادى فى سودان مستقل هى الشرعية التى تجىء نتيجة لانتخابات ديمقراطية ليبرالية نزيهة ومباشرة (٢) .

ولا يخشى نائب رئيس الحزب الوطنى الاتحادى من تكاثر الاحزاب السياسية « لان هذا التكاثر كان فى البداية تعبيرا عن الفرحة باستعادة الحرية » وهو يختلف مع الدكتور مكى مدنى فى قضية التأثيرات السياسية غير السودانية والتدخلات الاجنبية ويقول : « ولأننا فى السودان نملك مالم تملكه معظم الشعوب التى كانت مستعمرة ، تلك تجربة وجود حزب يستطيع الحصول على الاغلبية المطلقة وتكوين الحكومة منفردا على أساس سياسى واضح غير خاضع لاى نفوذ خارجى او طائفى » وقد يختلف معه آخرون حول هذا الرأى ، وهو على أية حال كمسئول عن حزب سياسى فانه يطرح تصورات الحزب للمحافظة على الممارسة الديمقراطية بوضع ميثاق شرف للسلوك السياسى للاحزاب من خمسة عشر بندا ابدته الحكومة الانتقالية وتدرسه الاحزاب الاخرى ، ويشير الى اقتراحات اخرى تهدف الى تعميق الوعى الوطنى الديمقراطى بين ضباط وافراد القوات المسلحة بحيث يقتنع ابناء هذه القوات بأن وجود السلاح فى ايديهم لا يبرر لهم الوثوب على السلطة ، وهو بذلك يلتمس من القوات بألا يلجأ افرادها مرة ثالثة الى الانقلابات العسكرية وبالطبع لا يوجد ضمان لهذا الا وعى الشعب نفسه .

---

(١) جريدة الصحافة فى ٣ يوليو ١٩٨٥
(٢) جريدة الشرق الاوسط ١٩٨٥/٦ .

بيد اننا عندما نتناول موضوع الديمقراطية فى السودان ومستقبلها نجد امامنا مجموعة من الاعتبارات منها ما هو ايجابى ومنها ما هو سلبى . نطرحها كما يلى :

أولا : الاعتبارات الايجابية

١ ـ ان السودان كم بشرى متعدد الاجناس والثقافات فهناك الشمالى من اصل عربى والغربى من أصل نوبى والجنوبى ذو الاصل الافريقى ، وتبعا لذلك تتعدد الامزجة والاتجاهات واللغات التى يبلغ عددها فى السودان ٦٣ لغة ذات الاصول الافريقية والقبلية . فى نفس الوقت تتباعد الامكنة وتطول المسافات بين هذه الكيانات البشرية على مساحة تبلغ مليون ميل مربع ، وتقدر المساحة بين كل اقليم وآخر بأكثر من ألف كيلو متر . ان بلدا كهذا هو اقرب الى القارة واذا نظرت اليها على الخريطة تجد انها تشبه المخلاة فى قلب القارة الافريقية التى جمعت فى جوفها كل الاشياء ولا يمكن وحالها على هذا النحو ان يحكمها فرد ايا كان انتماؤه .

من اجل هذا سقطت كل الحكومات السابقة سواء كانت عسكرية او حزبية لانها فى الواقع لم تراع هذه الحقائق ، كانت الاحزاب منغلقة على نفسها وكان الحكم العسكرى سواء فى عهد عبود أو نميرى ديكتاتوريا يتميز بالبعد الواحد والرؤية الفردية واغفل بقية الرؤى المتعددة .

من اجل هذه الحقائق فإن النظام القائم على الفردية لايصلح نموذجا للحكم فى السودان سواء كان هذا الفرد شخصا او طبقة او حزبا .

وفى مواجهة ذلك الواقع سعى عهد نميرى لايجاد نظام اللامركزية لكنه فشل لان الحكم الاقليمى اعتمد بالدرجة الاولى على المركز استمد منه سلطانه وموارده ، وكثيرا ما كان الرئيس السابق نميرى يتباهى بأن حكام الاقاليم يحصلون على مرتباتهم من المركز ولعله قصد ذلك حتى يتمكن من بسط نفوذه الفردى على سائر الاقاليم عن طريق تعيين حكام يختارهم هو وليس بالانتخاب الحر ، ويظل هؤلاء الحكام يدورون فى فلك النظام المركزى . وهذا ما حدث خلال سنوات حكم نميرى بالنسبة للحكم الاقليمى . وتقارير حكام الاقاليم المقدمة لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى تنطق بهذه المعانى ، ومما يخشى منه ان الحكم اللامركزى قد يكون مقدمة لنوايا انفصالية بدأت تعلن عن نفسها بالدعوة الى حكومات فيدرالية .

٢ ـ ان التاريخ السياسى للسودان يؤكد ظمأ الشعب السودانى للمشاركة الشعبية فلم يحدث على امتداد قرنين من الزمان باستثناء خمسة عشر عاما هى عمر الثورة المهدية فى القرن الماضى وسبع سنوات بعد الاستقلال أن اختار الشعب السودانى حكمه ، وانما كانت انماط الحكم اما من دخيل كما حدث فى عهد التركيتين الاولى والثانية ، أو فى عهد الحكم الانجليزى ، ولا اقول الحكم الثنائى الانجليزى المصرى ، لان مصر فى ذلك العهد كانت محتلة من بريطانيا وتابعة لها بحكم الاحتلال ، وبالتالى فإن الرأى السائد بإن مصر استعمرت السودان فيه كثير من العسف لان مصر كطبقة حاكمة كانت احدى ادوات الاحتلال الذى اوجد حالة نفسية لدى البعض فى السودان تجاه مصر حتى الآن ، والتى تنعكس بين وقت وآخر فى ممارسات تسيىء الى العلاقات الطبيعية والاصيلة بين الشعبين المصرى والسودانى .

هذا الحرمان التاريخى من ممارسة الارادة الشعبية هو الذى يكرس الآن الشعور بالاستقلالية والسيادة ورفع شعار التعامل بالندية مع الجميع كتعبير عن البحث عن الهوية التى ضاعت عبر القرون منذ مملكة الفونج التى قضى عليها الحكم التركى ، وتظل فترة المهدية فى تاريخ الشعب السودانى هى المرحلة التى تمثل الاصول الحديثة للشخصية السودانية . وهى فى الواقع كانت حركة وطنية أكدت الهوية السودانية ولم تكن فقط مجرد حركة اسلامية حتى ان بعض الجنوبيين المثقفين مثل والتركونجوك رئيس حزب المؤتمر الافريقى السودانى يراها حركة وطنية لانها خلقت لدى الجنوبى شعورا بأنه جزء من السودان مثله مثل « الدنقلاوى » و « الشايقى » و « الجعلى » وبهذا المعنى قاومت قبائل الجنوب مثل « الدينكا » و « اللاتوكا » و « النوبر » الاحتلال الاجنبى وعانت بريطانيا فى اخضاع سلاطين القبائل حتى عام ١٩٣٠ .

هذا البعد التاريخى فى الذهنية الشعبية السودانية يؤكد الحاجة الى حكم ديمقراطى تشارك فيه مختلف فئات الشعب .

٣ ـ رغم انتشار التعليم واكتشاف نقابات جديدة بحكم الاتصال النقابى فان البنية الاجتماعية السودانية لازالت تقوم على فكرة العائلة او القبيلة ولعل هذه الخاصية فى المجتمع السودانى هى التى جعلته مجتمعا مسالما رغم ثوراته المتعددة ومسيراته الهائجة ومواكبه الهادرة . فمن الامور العادية ان نجد فى العائلة الواحدة من ينتمى الى الحزب الشيوعى وآخر الى حركة الاخوان المسلمين وثالث الى حزب الامة او الاتحاديين .. وقد نرى هؤلاء جميعا وقد جلسوا على مائدة واحدة يتناولون طعامهم ، ويتبادلون الزيارات فى المناسبات المختلفة مثل اداء الواجب الاجتماعى كالعزاء او المشاركة فى « عرس » وهذه المناسبات عادة ما تسمح بتبادل الاحاديث فى القضايا الفكرية والسياسية ويندر ان يسجل التاريخ السودانى حادث اغتيال واحد لاسباب سياسية .

ان هذه الصورة الاجتماعية تساعد على ايجاد المناخ الديمقراطى .

٤ ـ نجح نظام مايو على امتداد ستة عشر عاما فى خلق شعور شعبى عام مضاد لهذا النظام « فإذا كان قد احرز نجاحا فى شىء ما فإنه نجح فى توحيد فئات الشعب وفصائله السياسية ضده ، أى ان الحكم الفردى اوجد بالمقابل شعورا جماعيا لمعاداته. فسقط بمجرد ان توحدت ضده القوى الوطنية الحقيقية .

ثانيا : ـ الاعتبارات السلبية :

تبقى بعد ذلك اعتبارات سلبية امام مسيرة التجربة الديمقراطية فى السودان تتمثل فى الآتى :

١ ـ ان السودان كدولة من دول العالم الثالث تواجه قضية الصراع من أجل القضاء على التخلف فلا زالت نسبة الامية مرتفعة حتى وصلت الى ٨٠ بالمائة رغم انتشار التعليم والاقبال عليه . ولكى تنجح الديمقراطية لابد لها من الوعى الجماهيرى حتى يتبين الخيط الواهى بينها وبين الفوضى والا تحولت الاحزاب والتجمعات السياسية الى مجرد جزر ديكتاتورية تتنابذ بالالقاب ولا تؤمن بالحوار أسلوب لتقريب وجهات النظر ، وهنا يصبح الامر اكثر خطورة لان الصراع عند ذلك يتحول الى صراع بين كتل شعبية لديها الامكانيات المادية والفكرية وليس الى صراع مع فرد يمكن التغلب عليه مهما امتلك من أدوات السلطة ورغم أن برامج بعض الاحزاب تتشابه الا أن هناك خلافا بينهما لاسباب كامنة فى ممارسات الماضى او هى خلافات طائفية او لها علاقات بانتماءات سياسية

وافدة ، وقد اكتشفت الاحزاب فى الشهور الثلاثة من الانتفاضة الشعبية عن ممارسات سلبية ، فبدلا من أن تتوحد فى ثلاثة أو اربعة احزاب تفتت الحزب الواحد واصبح مثنى وثلاث ورباع حتى زاد عدد الاحزاب إلى ٣٧ حزبا وشجعت ذلك قوى معينة فغذت هذا التفتت حتى يتجدد يأس الجماهير من العمل الحزبى ويصبح حكم الطبقة الواحدة هو البديل .

٢ ـ ستظل المشكلة الاقتصادية التى يعانى منها السودان عاملا سلبيا فى التجربة الديمقراطية فديون السودان تبلغ نحو ٩ بلايين دولار ، وتعانى عجزا سنويا يقدر بنحو ٨٥٠ مليون دولار ، وارتباط الاقتصاد السودانى بسياسة صندوق النقد الدولى يجعله فى حالة استجابة دائمة لشروط الصندوق وهى شروط لاشك تؤثر على ارادة الدولة حيث يضطر لقبولها للحصول على مزيد من القروض وجدولة الديون سنويا . وهناك ٢٥ دولة من دول أوروبا الغربية والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الممثلة فى نادى باريس تجتمع سنويا للبحث فى مدى استجابة السودان لشروط صندوق النقد الدولى حتى يمكن العمل على جدولة الديون واعطاء المزيد من القروض .

يضاف الى هذه المشكلة تلك الظاهرة التى نتجت بفعل الطبيعة وهى مشكلة الجفاف والتصحر وقد استقبلت السودان فى السنوات الاخيرة نحو مليون ونصف مليون لاجىء افريقى بالاضافة الى المتضررين السودانيين سواء فى غرب او شرق السودان والذين قدر عددهم بنحو ثلاثة ملايين ونصف مواطن تضرروا تضررا مباشرا وقد كانت حاجة السودان لحل هذه المشكلة هو الحصول على مليون و ٦٠٠ ألف طن من الحبوب أمكن توفير مليون و ٤٠٠ ألف طن من المساعدات التى قدمتها دول العالم وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية والدول العربية بالاضافة الى المساعدة فى نقل هذه المؤن من ميناء بورسودان الى مواقع المتضررين فى المناطق البعيدة دفعت دول السوق الاوربية المشتركة ١٦ مليون دولار للمساهمة فى اصلاح السكة الحديد ودفعت امريكا ٧ ملايين دولار ، وقدمت الدول الاوربية نحو ثلثمائة شاحنة بوقودها لتساهم فى نقل هذه المؤن .

لاشك ان هذه المشاكل تبقى عبئا على السودان ، ورغم ان هذه المساعدات تقدم كما يقول ومانحوها لاسباب انسانية ولكنهم ليسوا ملائكة هبطوا من السماء لانقاذ الانسانية التى تموت جوعى فى افريقيا فهناك اهداف سياسية تسعى اليها هذه الدول من وراء تقديم تلك الاعانات ووجود العديد من المكاتب والادارات المتعددة تحمل لافتة « شئون اللاجئين » وراءها اهداف امنية لخدمة استراتيجيات دولية فى القارة الافريقية .

٣ ـ ثم تبقى مشكلة الجنوب عامل تعويق آخر فى مسيرة الديمقراطية ، وهذا ما عبر عنه بوضوح الدكتور الجزولى دفع الله رئيس الحكومة الانتقالية عندما قال « انه لا يمكن تحقيق الديمقراطية مع بقاء الوضع متوترا فى جنوب السودان » من اجل هذا راحت الحكومة الانتقالية والمجلس العسكرى والتجمعات الوطنية تكرر نداءاتها للعقيد جون جارانج زعيم الجبهة الشعبية لتحرير السودان ليلقى السلاح وينضم الى دائرة الحوار من أجل السعى لحل مشكلة الجنوب ديمقراطيا .. ورغم تكرار هذه النداءات والالحاح على العقيد جارانج بالاستجابة لنداء الحوار فإن موقفه لم يتغير بل ان العمليات العسكرية فى الجنوب خلال الشهور الثلاثة بعد الانتفاضة الشعبية قد ازدادت وخاصة فى اقليمى اعالى النيل وبحر الغزال وامتدت الى منطقة جنوب السودان عندما وقع حادث اعتداء على قرية القردود فى شهر يونيو ١٩٨٥ .

وطالما ظلت المشكلة فى الجنوب قائمة فإنه من الصعب اجراء الانتخابات هناك ، ويبقى السؤال هو هل يصبح الموقف سليما اذا جرت الانتخابات فى الشمال وتأجلت فى الجنوب خاصة ان هذا الاجراء كان قد حدث من قبل وكانت له آثاره السلبية فيما بعد .

ان مشكلة الجنوب ستظل هى المشكلة الاولى التى تهدد مستقبل الديمقراطية فى السودان .

٤ ـ يترتب على العامل السابق عامل آخر طرح نفسه بوضوح وهو الدعوة لانشاء حكومات فيدرالية فى الغرب والجنوب ، يدعو الى هذا الاحزاب الجنوبية ، وحركة « انيانيا ٢ » والاحزاب السياسية فى جبال النوبة غربى السودان ويخشى ان تكون هذه الدعوة هى مرحلة متقدمة بعد تجربة الحكم الاقليمى اللامركزى نحو الانفصال وظهور دويلات لها سماتها الطائفية والعرقية وتتكرر بذلك تجربة لبنان المريرة .

٥ ـ اما العامل الاخير وهو ما أشار اليه الدكتور مكى مدنى وزير الاشغال وهو خشية بعض الدول المجاورة للسودان التى يبلغ عددها ثمانية دول من انتقال عدوى الديمقراطية اليها ، وبعضها دول لها تقاليدها الخاصة كأنظمة تقليدية سواء بحكم الوراثة او الحزب الواحد أو الديكتاتورية العسكرية وبالتالى فإن بعض هذه الدول سوف تتحرك بشكل او بآخر لوأد هذه التجربة التى لا تريدها مخالفة لسياستها أو على الاقل متناقضة معها .

تلك هى الاعتبارات السلبية فى تقديرى التى سيدور حولها نضال الحركة السياسية السودانية لفترة ليست قصيرة ربما تتجاوز ما بعد المرحلة الانتقالية . وقد تنبه المجلس العسكرى الانتقالى والحكومة الانتقالية منذ الايام الاولى لتسلمها لهذه المحاذير وعبر عن ذلك الفريق اول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى فى كلمة أمام الاجتماع المشترك الاول للمجلسين يوم الخميس ٢٥ ابريل ١٩٨٥ عندما قال « ان الفترة المقبلة ستركز حول الاهداف القومية المعلنة وهو الارتفاع فوق الخلافات السطحية العابرة والانصراف الى العمل بجدية الثورة ونقاء الثوار .. ان الفترة الممتدة امام الحكومة الانتقالية وهى عام واحد تتطلب تخبطا دقيقا لتنفيذ ، الالتزام لنقل السلطة الى الشعب عبر انتخابات حرة ونزيهة وقد قطعنا عهدا بذلك للشعب ونحن به ملتزمون وادينا قسما امام الله وانا له لحافظون » .

التقت هذه الاهداف مع ما أعلنه الدكتور الجزولى دفع الله رئيس الوزراء فى اول يوم لتسلمه رئاسة الحكومة فقد عدد مهام المرحلة الانتقالية وفقا لما جاء فى ميثاق العمل الوطنى وبرنامج الحكومة الانتقالية وهى الاعداد لانتخابات حرة لتشكيل جمعية تأسيسية وتكريس كافة الجهود لحل مشكلة الجنوب على اساس ديمقراطى وتصفية آثار النظام السابق ووضع الحلول للمشكلة الاقتصادية واجراء اصلاحات اقتصادية . أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فأكد انها ستعمل على اقامة علاقات متوازنة مع كافة دول العالم بما يحقق مصلحة السودان .

وبعد اسابيع من الممارسة السياسية ادركت الحكومة الانتقالية حجم الاخطار التى تحيط بالثورة الشعبية التى قامت من أجل تحقيق نظام ديمقراطى وقال الدكتور الجزولى دفع الله أن الامر بالنسبة لنا ليس سهلا فطموحاتنا كبيرة والاخطار من حولنا ايضا كبيرة ، ولدينا نقاط ضعف علينا ان لا نسمح للمتربصين بنا أن ينفذوا منها لضرب ارادة الجماهير وهى الوضع الاقتصادى ومشكلة الجنوب .. نحن ندرك ان هناك من يحاول احتواء التجربة السودانية وعلينا فى هذه الحالة ان نتحلى باليقظة كى نفوت الفرصة على هؤلاء » .

قضية الديمقراطية ومستقبلها فى السودان على ضوء متطلبات الواقع ليست بالامر السهل وتلك هى مهمة الاحزاب السياسية والتجمعات الوطنية التى عليها ان تضع هذا المنهج اساسا لبرامجها ، وتلتقى جميعها حول اهداف قومية واحدة حتى لو اختلفت اسباب تحقيق هذه الاهداف فالوضع الاقتصادى وحل مشكلة الجنوب هى قضايا رئيسية لا يجب ان يكون عليها خلاف . ونجاح التجربة الديمقراطية فى السودان سيعطى هذا البلد ميزة عن كثير من دول العالم الثالث وسيؤكد الهوية السودانية التى كانت حركة مارس ـ ابريل فى الحقيقة من أجل تأكيدها .. وتلك هى مسئولية كافة القوى الوطنية فى السودان حتى لايفاجأ العالم ذات يوم أن عدوى لبنان انتقلت الى السودان وليس هناك ضمان لتفادى مثل هذه الاخطار الا يقظة الشعب السودانى التى تأكدت مرتين فى أقل من خمس وعشرين عاما .

الملاحق

أولاً بيانات القيادة العامة للقوات المسلحة
أيام ٦ ، و ٧ ، و ٨ أبريل

بيان رقم (١) من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى فى محكم تنزيله .
(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)
ايها الأخوة المواطنون الشرفاء على امتداد وطننا الكبير لقد ظلت قوات الشعب المسلحة خلال الأيام الماضية تراقب الموقف الأمنى المتردى فى انحاء الوطن وما وصل إليه من أزمة بالغة التعقيد .
إن قوات الشعب المسلحة حقنا للدماء وحفاظا مع استقلال الوطن ووحدة اراضيه قد قررت بالاجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره وإن تستجيب إلى رغبته فى الاستيلاء على السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقالية محددة وعليه فإن القيادة العامة تطلب من كل المواطنين الشرفاء الأحرار أن يتحلوا باليقظة والوعى وإن يفوتوا الفرصة على كل من تسول له نفسه اللعب بمقدرات هذه الأمة ووحدتها وامنها .
لا اله الا الله محمد رسول الله ولا غالب الا الله .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

فريق أول - عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب
القائد العام لقوات الشعب المسلحة

بيان رقم (٢) من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله العلى القدير وباسم جماهير الشعب السودانى وقواته المسلحة اصدر القرارات التالية :
أولاً :تعطيل الدستور واعلان حالة الطوارىء فى جميع انحاء الجمهورية واغلاق الحدود

والأجواء السودانية اعتباراً من اليوم ١٥ رجب ١٤٠٥ هـ ـ ٦ ابريل ١٩٨٥ م .
ثانياً :اعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه المركزيين ووزراء الدولة .
ثالثاً : حل الاتحاد الاشتراكى وجميع تنظيماته وروافده .
رابعاً : حل مجلس الشعب القومى ومجالس الشعب الاقليمية .
خامساً : اعفاء حكام الأقاليم ومعتمد العاصمة والوزراء الأقليميين .
سادساً : يتولى قادة المناطق العسكرية فى جميع أقاليم جمهورية السودان الديمقراطية سلطات حكام الأقاليم .
سابعاً : يتولى وكلاء الوزارات المركزيين ورصفائهم فى الأقاليم تسيير دقة العمل التنفيذى فى العاصمة القومية والأقاليم حتى اشعار آخر .
والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

فريق أول ـ عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب
القائد العام لقوات الشعب المسلحة

بيان رقم (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
(صدق الله العظيم)

أيها الأخوة المواطنون الشرفاء اتوجه لكل العاملين بالمرافق الحيوية والاستراتيجية بالدولة والعاصمة القومية بأن يتوجهوا إلى اعمالهم الآن .

ان الشعب الذى ظل يعانى منذ أيام من نقص فى الخدمات الضرورية والغالية فى حاجة الآن إلى هذه الخدمات ، ان شعبكم ينظر إليكم بالكثير من الأمل لرفع المعاناة عن كاهله وإنى اطلب إليكم أن تكونوا عند حسن ظنه بكم والله ولى التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

بيان رقم (٤) من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداف المرحلة الانتقالية :

انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان أنه كان ظلوما جهولا ....
(صدق الله العظيم)

أيها الأخوة المواطنون الشرفاء تأسيسا على ما عاهدتكم عليه فى البيان رقم (١) فإن قوات الشعب المسلحة لا ترغب بأى حال من الأحوال فى استبدال النظام الماضى بنظام عسكرى يسلب الشعب حقوقه السياسية .

لذلك فإن القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة تحدد اهداف المرحلة الانتقالية فى الآتى :

أولاً :احتواء كل الآثار المترتبة على فترة الحكم الماضى فى شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ثانياً :اعداد ميثاق عمل بيانى وطنى يقوم على مرتكزات اساسية هى : (أ) الاستقلال التام (ب) الحفاظ على الوحدة الوطنية (جـ) استقلال القضاء (د) حرية النشر والتعبير (هـ) ضمان الحريات الاساسية للفرد وحرية المعتقدات الدينية (و) ديمقراطية التنظيمات السياسية والتمثيل والانتخاب .

ثالثاً : تكريس الوحدة الوطنية ووقف نزيف الدم الناتج عن الاقتتال الدائر بين الأخوة فى الجنوب وذلك فى اطار من الحوار المباشر والقائم على المساواة فى الحقوق والواجبات .

رابعاً : انقاذ الاقتصاد الوطنى المتردى بالاعتماد على النفس فى المقام الأول وعلى عون الدول الشقيقة والصديقة لتجاوز مرحلة الجفاف التى شملت خارطة البلاد ثم بالتخطيط العلمى وتوجيه الامكانات المتاحة لخدمة الاقتصاد .

خامساً : اعادة بناء قوات الشعب المسلحة والقوات النظامية الأخرى واجهزة الأمن المختلفة وترقية ادائها وتوظيفها لخدمة الشعب وحماية مكتسباته .

سادساً : اعادة الحياة إلى جنوب الوطن بفتح طرق المواصلات النهرية والبرية وتنمية الأقاليم الجنوبية والارتقاء بالخدمات الاساسية فيها ومساعدة سكانها ليساعدوا انفسهم .

سابعاً : الاشراف على مرحلة التحول الديمقراطى بالآتى : (أ) الأشراف على قيام التنظيمات الديمقراطية والسياسية والتعاونية (ب) خلق المناخ الديمقراطى المحايد لضمان اجراء انتخابات حرة محايدة (جـ) تسليم السلطة للشعب فى اطار من النظام الذى يمكن اصالة هذا الشعب واهليته للحكم الديمقراطى .

فريق أول ـ عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب
القائد العام لقوات الشعب المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم (٥) من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

ايها المواطنون الشرفاء الأحرار بهذا اقرر الآتى :

أولاً : تصفية جهاز أمن الدولة .

ثانياً : تتولى قوات الشعب المسلحة حراسة وحصر ما به من أسلحة وأجهزة اتصال

داخلية وخارجية ومعدات ووثائق فى كافة انحاء القطر .

والله ولى التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

بسم الله الحمن الرحيم

البيان رقم (٦)

أيها المواطنون

تقرر اطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين على مستوى الجمهورية .

والله ولى التوفيق .

بيان رقم (٧)

أيها المواطنون الأحرار الشرفاء :

تعلمون جميعاً أن قوات الشعب المسلحة ما تصدت للاطلاع بمهام هذه المرحلة الا تلبية لرغبة الجماهير العارمة صونا للاهداف التى رددتها وحفاظا على وحدة الصف وحقنا للدماء والتزمت القيادة العامة فى كل المواثيق التى أعلنت بتأكيد تسليم السلطة للشعب وبالطريقة الديمقراطية الصحيحة دون محاباة لجهة أو انحياز لفئة .

أيها المواطنون الأحرار .

اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن هناك فئة تحاول احتواء النصر الكبير الذى تحقق بتضافر جميع فئات الشعب وتعمل فى سبيل ذلك للتشكيك فى مصداقية ما تحقق من نصر والدعوة للاستمرار فى الاضرابات ضاربة بذلك عرض الحائط المصالح العليا للبلاد معرضة البلاد لمخاطر لا يعلم مداها ألا الله .

أيها المواطنون الثوار .

لقد سمحت القيادة العامة للقوات المسلحة للجماهير للتعبير عن رأيها إلى اقصى حد ممكن .. ومن هذا المنطلق دعت القيادة العامة كافة النقابات والهيئات الشعبية لارسال ممثلين لها للاجتماع أمس ١٧ رجب ١٤٠٥ هـ وفتح قنوات للاتصال بالقيادة العليا للقوات المسلحة تنفيذا لما ورد فى البيانات التى طرحت على الشعب ، والآن والحقيقة ماثلة أمام الجماهير الشعبية وحفاظا على وحدة الصف وأمن الوطن ، وحقنا للدماء ولتفويت الفرصة على أية فئة فإن القيادة العامة تعلن باسم تحالف قوات الشعب المسلحة وجماهير الشعب العريضة مايلى

١ ـ تطبيق متطلبات واجراءات حالة الطوارىء بالحزم والحسم اللازمين .

٢ ـ أن أى دعوة بالاستمرار فى الاضراب أو التوقف عن العمل يعتبر خيانة عظمى للامة واجهاضا لما تحقق ، ولذلك فإن قوات الشعب المسلحة وباسم الشعب ستأخذ بحزم كل من يعمل على تقويض اركان النظام .

أيها المواطنون الثوار الاحرار .

تحقيق الديمقراطية لا يأتى باثارة الفوضى ، وانما بالانتاج والالتفات إلى العمل وافساح المجال للتفاكر وارساء قواعد الديمقراطية بكل الجماهير بدون تمييز وبدون تسلط ، ومازالت القيادة العامة وستظل عند وعدها القاطع بتسليم السلطة للجماهير دون فوضى وبالطرق الديمقراطية الصحيحة ، وبعد التشاور مع كل الاطراف الحريصة على وحدة وسلامة هذا الوطن .

وفقنا الله لخدمة وطننا وامتنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بيان رقم (٨)
تشكيل المجلس العسكرى الانتقالى

أنا الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب القائد العام لقوات الشعب المسلحة وبناء على ما جاء فى البيان رقم (٢) الصادر فى ١٥ رجب ١٤٠٥ هـ الموافق ٩ ابريل ١٩٨٥ م اقرر الآتى :

أولاً : تشكيل مجلس عسكرى انتقالى لقيادة البلاد فى الفترة الانتقالية .
ثانياً : يسمى هذا المجلس المجلس العسكرى الانتقالى .
ثالثاً : يتكون المجلس العسكرى الانتقالى على النحو الآتى :

- الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيساً .
- الفريق أول تاج الدين عبد الله فضل نائباً للرئيس .
- الفريق طيار محمد ميرغنى محمد طاهر عضوا .
- الفريق بحرى يوسف حسن أحمد عضوا .
- الفريق مهندس محمد توفيق خليل عضوا .
- الفريق متقاعد يوسف حسن حاج عضوا .
- اللواء (أ . ج) فابيان افانج لونق عضوا .
- اللواء جميس لورو عضوا .
- اللواء (أ . ج) عثمان الامين السيد عضوا .
- اللواء (أ . ج) ابراهيم يوسف العوض الجعلى عضوا .
- اللواء (أ .ح) حمادة عبد العظيم حمادة عضوا .
- العميد (أ ح) عثمان عبد الله محمد عضوا .
- العميد (أ . ح) فضل الله برمه ناصر عضوا .
- العميد مهندس (أ . ح) عبد العزيز محمد الامين عضوا .
- العميد (أ. ح) فارس عبد الله حسنى عضوا .

رابعاً : يختص المجلس العسكرى الانتقالى بممارسة اعمال السيادة والسلطة التشريعية فى البلاد فى المرحلة الانتقالية .

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم (٩)
من القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة بدعم اللجنة القومية لدرء آثار الكوارث والجفاف والتصحر

أيها الأخوة المواطنون الشرفاء

اثق أن جميع افراد شعبنا يعون تماما ابعاد الازمة الاقتصادية والغذائية التى تمر بها بلادنا نتيجة لظاهرة الجفاف الذى ضرب اقاليمنا المنتجة وما نجم عن هذه الظاهرة من آثار سلبية على البنية الاقتصادية الاجتماعية لبلادنا . من جانبنا فقد كانت قوات الشعب المسلحة مدركة تماما للخطر المحدق بجماهير شعبنا فى الريف السودانى والذى عانى فى صبر وجلد ليس فقط من ويلات هذه الأزمة الماثلة بل واستضاف بكل السماحة والكرم الاصيلين الافواج الهائلة من اللاجئين على طول حدود بلادنا الشرقية والغربية ثم الجنوبية وقد انعكس هذا الوعى الحقيقى لهذه المسألة لدى قوات شعبكم المسلحة عندما اصدرت البيان رقم (٣) فى ١٥ رجب ١٤٠٥ هـ الموافق ٦ ابريل ١٩٨٥ م حول السياسة الخارجية عندما اشار البيان الى تصميمنا على مواصلة جهودنا الوطنية من خلال مؤسساتنا التى انشئت للتصدى للمشاكل الناجمة عن الجفاف والتصحر .

كما عبرنا للمجتمع الدولى تقديرنا وشكر شعبنا للتضامن الانسانى الذى عبر عنه اجتماع جنيف لعمليات الاغاثة الطارئة لافريقيا ولما لقى السودان من استجابة وتعاطف عظيمين . ومن هنا وقناعة راسخة منا بأن العون الدولى انما يأتى مكملا لجهودنا الوطنية فقد قررت

أولا : أن اتولى شخصياً رئاسة اللجنة القومية العليا لداء الكوارث والجفاف والتصحر بتشكيلها السابق .

ثانيا : دعم اللجنة القومية باضافة وزارة المالية والتخطيط والاقتصادى ووزارة الزراعة إلى عضوية اللجنة .

ثالثاً : دعما لسكرتارية اللجنة القومية فقد قررت النظر فى مسألة انشاء ذراع تنفيذى للجنة القومية يتولى إلى جانب اللجان الفرعية المنبثقة عنها بالتنسيق معها تنفيذ وتطبيق السياسات العامة التى ترسمها اللجنة فى كافة المجالات وخاصة تلك التى تتعلق بالاشراف على نقل وتوزيع العون الغذائى وتنفيذ المشاريع المتصلة بالبرنامج الحالى لداء آثار الكوارث الجفاف والتصحر . وبحيث تكثف جهودها تجاه التطبيق الحديث لما يصدره العلماء السودانيون من بحوث علمية فى مجال مكافحة التصحر وغيره من المجالات العلمية المتصلة به .

ختاما أرجو أن اكرر شكرى وتقديرى للمجتمع الدولى وأن اغتنم هذه الفرصة لاهيب بالدول الصديقة التى استجابت إلى نداء السودان أن توالى دعم قدراتنا وجهودنا الوطنية لاحتواء هذه المشكلة الانسانية الملحة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم (١٠) من المجلس العسكرى الانتقالى

أيها الأخوة الشرفاء الاحرار .

لقد ظلت مشكلة جنوب السودان منذ فجر الاستقلال وحتى يومنا هذا تشكل عقبة حقيقية أمام التقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى تنشده الأمة كما استمرت على مر السنين تنطوى على عنصر لتهديد الأمن الداخلى والقومى للدولة ثم تطورت المشكلة لتفرز حربا اهلية باهظة التكاليف ليس ذلك فحسب بل وشكلت فى الاونة الأخيرة تربة خصبة لزرع الخلافات بين السودان وجيرانه واصبحت اليوم مجالا للمزايدة السياسية اننا نعترف أن هناك اخطاء قد اقترفت فى حق الجنوب والجنوبيين فالاتفاق الذى اجمع عليه ابناء الجنوب وارتضوا العيش تحت مظلته بعد حرب دامت سبعة عشر عاما تعرض هو الآخر للمزايدة وقبل أن يدلى ابناء الجنوب برأيهم فيه وفقا للاسس التى ارتضوها عن طريق الاستفتاء الشعبى صدر قرار فوقى يقضى بتقسيم الجنوب على النمط القائم حاليا لقد دار كثير من الجدل واللغط والاجتهاد فى ذلك وما إذا كان ذلك يستند على حق أو يقوم على باطل وأيا كان الحال فإن القرار الذى ارتضاه البعض ونبذه البعض الآخر انطوى على التفرق والشتات وقاد إلى خلافات يصعب تجاوزها الا بصدق النية ووضع المصلحة العليا للسودان فوق كل اعتبار انى بأسم الشعب كله اتوجه للأخوة الجنوبيين بأن يرتضوا الديمقراطية فيصلا فى الرأى وأن يبتغوا العيش الكريم والاستقرار هدفا يحكم حركتهم السياسية وأن يسعوا جادين للألفة والتجمع لا للتناحر والتفرق وأن الثورة التى قامت على الصدق سوف لن تتوانى فى مواجهة القضايا الملحة للامة بنفس الصدق .

أن الحكم فى هذه القضية ليس لابناء الجنوب وحدهم رغم انهم اكثر المتأثرين بها بل لابناء السودان كلهم لانهم مشاركون فيه وعلى ضوء ما تقدم اصدر القرار الآتى :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار المجلس العسكرى الانتقالى

قرار رقم (١٤) لسنة ١٤٠٥ هـ
تنظيم ادارة الأقاليم الجنوبية فى الفترة الانتقالية

باسم الله وباسم الشعب والقوات المسلحة .

المجلس العسكرى الانتقالى عملا باحكام الفقرة (٤) بالبيان رقم (٨) الصادر من رئيس المجلس العسكرى الانتقالى بتاريخ ١٨ رجب ١٤٠٥ هـ الموافق

٩ ابريل ١٩٨٥ م يصدر القرار الآتى نصه .

اسم القرار وبدء العمل به .

١ /يسمى هذا القرار تنظيم ادارة الأقاليم الجنوبية فى الفترة الانتقالية ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

الغاء :

٢ /يلغى القرار الجمهورى رقم (١) لسنة ١٩٧٣ من تاريخ العمل بهذا القرار

سريان :

٣ /تسرى احكام اتفاقية اديس ابابا لعام ١٩٧٢ كاطار عام للحكم الاقليمى فى جنوب البلاد ما عدا ما نص عنه فى هذا القرار لتسيير دفة الحكم فى الفترة الانتقالية .

شكل الحكم الأقليمى :

٤ /تبقى الأقاليم الجنوبية الثلاثة على ما هى عليه الآن خلال الفترة الانتقال تحت ادارة عسكرية وتتولى القيادة العامة فى القوات المسلحة ترتيب وتنظيم هذه الادارة

٥ / تشكل قيادة عليا للاقاليم الثلاثة مجتمعة ويرأسها أحد العسكريين لتنفيذ اغراض الفترة الانتقالية .

٦ / يتم تنظيم مؤتمر قومى يشارك فيه ذوى الرأى من السياسيين الجنوبيين والشماليين والعلماء لوضع الاطار الذى يرتضيه بناء السودان بطريقة ادارة جنوب البلاد على اساس ديمقراطى محايد ....

٧ / تقوم الحكومة الانتقالية بتنفيذ ما جاء فى الفترة (٦) اعلاه .

صدر تحت توقيعى فى اليوم السابع والعشرين من شهر رجب ١٤٠٥ الموافق الثامن عشر من شهر ابريل ١٩٨٥ م ...

فريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس
العسـكرى الانتقالى والقائد العام لقـوات الشعب المسلحة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

ثانيا : بيانات وبرامج بعض الاحزاب السياسية
١ ـ بيان مولانا السيد محمد عثمان الميرغنى

قال الله تبارك وتعالى

((وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله))

الحمد لله الذى بيده الملك قهرا وعزا ، وصلى الله على سيدنا محمد ذاتا ووصفا واسما .

وبعـــد ""

إلى الشعب السودانى الأبى الكريم بمختلف قطاعاته ، وعلى اختلاف مواقعه فى سوداننا الحبيب ، نسوق التهنئة الحارة بثورة رجب الأعز ، التى جاءت أصيلة نقية اصالة هذا الشعب ونقائهُ لتسجل فى صفحات التاريخ نضال الأحرار فى سبيل الكرامة وكفاح

الشرفاء على طريق العزة والحرية ، مواصلة لبطولات وتضحيات سجلها زعماء الحركة الوطنية ، الذين عزت آثارهم عن التجاوز والطمس والتشويه خلال سنوات القمح والارهاب .

وإلى رئيس واعضاء المجلس العسكرى الانتقالى ، وقوات شعبنا المسلحة بمختلف وحداتها واسلحتها ، نسوق التهنئة الخالصة ، والشكر الجزيل على هذا الموقف النبيل ، الذى انحازت فيه إلى الشعب السودانى ، معبرة بذلك إتحاد الادارة بوحدة الهدف ، ومن نبل المشاعر المرتبطة بقيم الشعب وأخلاقه تلك التى دفعتُ قوات الشعب المسلحة إلى الارتفاع فوق ذواتها إلى جانب الحق والعدل والسلام ، حقنا للدماء ودرءا للفتن ، حفاظا على مصالح الشعب ووحدته وعزته . فكانت بذلك عند حسن الظن بها إنطلاقا من موقعها كصمام أمان فى تصحيح الانحرافات ، وتقويم المسار فى الداخل ، ودرعا واقيا عند التصدى لقوى العدوان فى الخارج حماية لوحدة السودان أرضا وشعبا .

هذا ونرى أن تكون حركة الحياة فى وطننا الكريم خلال المرحلة الآتية وفقا للمقومات التالية

أولاً : فى المجال السياسى

تأمينا على بيانات قوات الشعب المسلحة وتأكيدا على مطالب الشعب السودانى نرى : ـ

أ ـ التمسك بالتوجه الاسلامى والانتماء الوطنى باعتبارهما أهم دعامتين لوحدة الصف واتحاد الكلمة .

ب ـ العمل على ترسيخ المبادىء الآتية باعتبارها المقومات الاساسية لمسيرة العمل الوطنى وارساء دعائم المستقبل : ـ

الديمقراطية

التى تقوم على مفهوم الشورى ، عملا برأى الأغلبية ، واحتراما لرأى الأقلية ، مع الاحترام التام لحرية الانسان فى كافة المجالات ، متى كانت فى اطار القانون والبناء ومصلحة الشعب .

العـــدل

القائم على حصانة الانسان وممتلكاته واحترام انسانيته سعيا لاحقاق الحق وإبطال الباطل . وغرص مقومات الفضيلة فى النفس والمجتمع ، ومحاربة الرزيلة متى كانت وأين كانت ، وذلك باشاعة القيم الفاضلة والأخلاق الكريمة التى تدعمها التربية الراشدة ويحوطها القانون السليم الذى يستمد هيبته وقوته من الاستقلال التام للقضاء .

المساواة

بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات متى تساوتْ قدراتهم ومؤهلاتهم .

ثانياً : فى المجال التشريعى

الالتزام بالمنطلق الاسلامى الذى نادت به القوى الوطنية منذ فجر الاستقلال ، تحقيقا

لقيمه وترسيخا لمبادئه وتحكيما لشرعه . مع العمل الجاد من المختصين من علماء الشريعة وفقهاء القانون المتمرسين على تصحيح المفهوم الخاطىء للقوانين الشرعية ، الذى نتج عن الجهل بالشريعة الاسلامية ، خصائصها وروحها ومقوماتها مع الغطو والشطط فى تطبيق نصوص هى خليط من الفهم المغلوط لشرعة الاسلام وشرعة الهوى والتسلط . وينبغى أن ننبه إلى أن هذه التجربة الشائهة القاصرة المنفردة لما قيل أنه حكم الشريعة فى العهد السابق ، يجب ألا تكون حاجزا نفسيا بين الشعب السودانى ، وبين شريعة الله السمحاء ، التى تقوم فى كل جوانبها التشريعية على العدل والحرية والرفق والسماحة واليسر واحترام الانسان وحرمة دمه وماله وعرضه ، مع ترقية الحياة فى كل جوانبها .

ثالثاً : فى مجال الوحدة الوطنية :

أن اتحاد الهدف فى تحقيق المصالح القومية للشعب السودانى بأجمعه ، والعمل على وحدة ترابه ، واتحاد شعبه ، أمر تذوب أمامه المصالح الشخصية والنزعات الأقليمية والنعرات العنصرية ليبقى العمل على تكريس الوحدة الوطنية ، ولم الشمل فى سبيل المصلحة القومية العليا لشعب السودان فى أن يعيش آمنا مستقرا ، هو الهدف الذى نتجاوز به التشتت والتعصب الذى يفضى بأهله إلى الخلاف والشقاق والضعف والانحلال .

وننادى بأن يكون الحوار المخلص ، واحترام الرأى الآخر مع الحفاظ على المصالح القومية للشعب السودانى ، هو الطريق الوحيد لوحدة الصف واتحاد الكلمة .

رابعاً : فى المجال الاقتصادى

لابديل عن العمل والانتاج ، جمعاً بين عوامل الانتاج المختلفة ، وصولا إلى النماء والوفرة . وليس خافيا على أحد أن فترة الحكم السابق قد اتسمت وفى كل مراحلها بالتخبط فى السياسيات الاقتصادية والمالية ، وسوء التخطيط فى كل مرافق الدولة مما أفضى إلى انهيار هذه المرافق بعد تبديد ثروة البلاد ، واستغلالها للحفاظ على حكم لم يعط لنفسه مقومات البقاء بالصلاح والاصلاح .

وقد انعكست آثار تلك السياسات الطائشة على الشعب السودانى شماله وجنوبه ، بكافة قطاعاته ، مهنيين وتجار وموظفين وعمال وزراع وطلاب وقوات نظامية ، فقرا وجوعا ومرضا وتشردا ، وعلى ذلك ساد فى أجهزة الحكم السابق التسيب واللامبالاة ، وغاب عنها الشعور بالمسئولية ، والخبرات العملية ، إلى الأغتراب بحثا عن الحياة الكريمة وقد تبعهم فى ذلك عدد كبير ممن عزت عليه لقمة العيش فى وطنه فاغترب لعيش . فهجرت المزارع ، وعطلت المصانع ، وتوقفت عجلة الانتاج والنماء . هذا وقد أفضى تخبط السياسات المالية فى العهد البائد إلى إحجام رؤوس الأموال فى الداخل والخارج عن المشاركة الفعلية فى عجلة الانتاج القومى . وعلى الشعب السودانى أن يبذل من الجهد والدعم ما يساعد على تلافى هذا العجز الاقتصادى المريع ، لتجاوز هذه الأزمة الطاحنة ، وبحسن التخطيط والتزام العمل ودفع عجلة الانتاج مع سلامة توزيع الثروة ، نستطيع باذن الله أن نصحح مسارنا الاقتصادى نحو الرخاء والوفرة .

وقد آن لكل السودانيين فى الخارج على اختلاف مواقعهم ، أن يشاركوا بخبراتهم العملية وكفاءتهم العلمية ، وقدراتهم المالية فى بناء الوطن الذى تعرضت بنياته

الاقتصادية والانتاجية إلى كثير من التخريب .

خامساً : فى المجال الاجتماعى والتربوى والاعلامى

التركيز على الموروث الاسلامى بما جد من مقومات فى الحياة ، مع الالتزام بمنهج السلف الصالح القائم على المنهج الاسلامى الصحيح ، فى إطار المدارس العقدية والفقهية والتربوية ، التى أرسى دعائمها العلماء والربانيون مع إبراز دور هذه المدارس المتعددة كمنهج أخلاقى فعال توهجت به روح الاسلام فى القلب عبر الأزمان ، وارتقت به حركة الفكر والذكر ، لتنظيم العالم ، وتحمل من الحضارة والمدنية ، ما عز نظيره فى الحياة بعيدا عن الوصولية والدجل والشعوذة .

الاهتمام بالتعليم العام والعالى بمختلف مجالاته العلمية والأدبية والفنية ، وتلافى الأضرار التى لحقت بمؤسساته من ضعف الامكانات المالية والفنية والبشرية ، بالتخطيط السليم للوسائل والغايات . هذا وللتعليم الدينى المتخصص أهميته القصوى ، وفى العناية بهذا التعليم الاساسى قوام ديننا وتقويم أخلاقنا .

ولابد أن نركز فى المرحلة المقبلة على العناية بالشباب ومؤسساته ، وبالمرأة السودانية على اختلاف موقعها ، فبالشباب ترتقى الأوطان وتحافظ على عزتها وكرامتها ، وبالنساء تسمو الأخلاق وتنبل الطباع متى نالت المرأة حظها من التعليم ، وحقها من الحياة الكريمة القائمة على الاحترام والانصاف .

الاعلام بكل مؤسساته المسموعة والمرئية والمقروءة فى حاجة ماسة إلى سياسة راشدة تحدد الوسائل والغايات ، وتؤمن حرية الكلمة وحرية النشر وحرية التعبير ، فى إطار من الموضوعية والالتزام بالمصالح القومية للشعب السودانى ، ليكون الاعلام بكل مؤسساته معبرا عن السودان بكل آماله وآلامه . على أن يكون للآداب العامة دورها الايجابى فى ضبط حركة المجتمع وسلوكه .

ولتحقيق ذلك كله ، لابد أن تتضافر جهود القوى السياسية والشعبية بمختلف اتجاهاتها مع جهود المجلس العسكرى الانتقالى ، وقوات الشعب المسلحة على تجاوز هذه المرحلة الدقيقة التى تتطلب من الشعب السودانى اليقظة التامة ، والتجرد الكامل لمصلحة السودان ، وعلى جماهير الحركة الوطنية أن تتحلى باليقظة ، وأن تتمسك بقيم العمل الوطنى الذى حققت من خلاله استقلال الوطن وظلت تعمل للحفاظ على حرية الشعب السودانى وكرامته حتى تحقق له النصر .

وفى الختام ـ نسأل الله تعالى القدير أن يسدد الخطى ، ويبلغ المقاصد ، ونسألك الله إصلاح ديننا الذى هو عصمة أمرنا ، واصلاح آخرتنا التى إليها معادنا ، واصلاح دنيانا التى فيها معاشنا ، أنك نعم المولى ونعم النصير .

((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))
والله الموفق وهو المستعان ، والسلام """"

محمد عثمان السيد على الميرغنى

الخرطوم فى ٢١ رجب ١٤٠٥ هـ
الموافق ١١ أبريل ١٩٨٥ م

٢ ـ المنشور التأسيسى لحزب الأمة القومى الجديد
الأهداف

أهدافنا الأساسية هى : ـ
١ ـ اقامة مجتمع اسلامى عصرى يؤمن بأن الاسلام هو الحضارة البديلة المصححة لنقصان الحضارات الانسانية والمنقذة لها من طغيان المادية ومفاسد الاستبداد .
الاسلام فى نظرنا نظام متكامل يكفل كرامة الانسان ويصون حريته ويطبق تشريعاً مستمداً من الكتاب والسنة ويستصحب كل مصادر التشريع الاخرى مالم تتعارض مع اصل قطعى فى الكتاب والسنة .
٢ ـ اقامة نظام حكم تتحقق فيه المبادىء الآتية : ـ
(ا) كفالة حقوق الانسان الأساسية .
(ب) ان يكون الحكم نيابياً .
(ج) كفالة حكم القانون واستقلال القضاء .
(د) كفالة الحريات العامة والدعوة لتنظيم ممارستها بقوانين مفصلة .
(ه) كفالة حرية العقيدة .
(و) اقامة حكم لامركزى مبرأ من سلبيات التجربة المايوية ويأخذ فى الاعتبار خصوصية الاقاليم المختلفة فى اطار السودان الموحد .
(ز) ان للجنوب وضعاً خاصا فى السودان الموحد يوجب سياسة محددة لازالة المعوقات من طريق مساهمته الحرة فى بناء الوطن .
٣ ـ اقامة نظام اقتصادى مبرأ من الظلم والاستغلال والتبعية موجه للتنمية الزراعية والصناعية والمعدنية المخططة يقودها القطاع العام المحرر من الكسل والفساد ويشارك فيهاالقطاع الخاص المبرأ من الاستغلال والطفيلية ويشارك فيها القطاع التعاونى المطهر من العجز والفساد . وكما ان الاسراع بالتنمية هدف اساسى فان توزيع عائدها توزيعا عادلاً بين المنتجين والفئات والاقاليم هدف اساسى وجزء لايتجزأ من مقاصدنا الاقتصادية .
٤ ـ هدفنا فى السياسة الدولية هو تحرير السودان من الاتفاقات غير المتكافئة والتزام عدم الانحياز فى السياسة الدولة . والتزام حسن الجوار نحو جميع جيراننا والالتزام بدورنا الطليعى فى مجالات انتمائنا العربى والاسلامى والافريقى .
وفى هذا المجال ينبغى ان نذكر الحقائق الآتية : ـ
(ا) ان لشعبنا بشعب مصر الشقيق علاقة خاصة نرجو أن تتجسد فى شكل اتفاقات اساسية تحقق مصلحة الشعبين وتكون منزهة عن الخلافات الحزبية والفئوية فى مصر وفى السودان .
(ب) ان شعبنا ليشكر للقيادة والشعب الليبى الشقيق موقفهم الى جانبه ايام محنته وبتطلع شعبنا لمزيد من التعاون والوقوف الى جانبه ليجتاز طريق عودته للحرية بسلام وليؤمن وحدته الوطنية لتستطيع شعوبنا ان تقف فى طريق البعث الاسلامى والوحدة العربية والتحرير الافريقى والعمل بالقدرات الذاتية العربية لاسترداد الحق العربى والفلسطينى الضائع .
(ج) ان شعبنا ليذكر بالخير دول الخليج وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت

على ادراكها فساد العهد البائد والكف عن مساعدته وعلى ترحيبها بثورة الشعب السودانى فى رجب ترحيباً حاراً .
(د) اننا اذ نناشد امتنا الاسلامية وامتنا العربية من المحيط الى الخليج ان توحد مقاصدها وترفع قدراتها الذاتية تحترق ألما لما يدور من حرب مدمرة فى الخليج حرب تبدد امكانات بشرية ومادية ولن يحقق احد عن طريقها مقاصده .
اننا نناشد الاشقاء المحتربين ان يوقفوا اطلاق النار وان يدركوا ان القوة لاتجدى وحدها لتحقيق المقاصد وان يدركوا ايضا ان النظم تقوم وتسقط بفعل شعوبها فليترك لكل شعب حقه بوسائله التى يختارها ليحدد مايريد من نظم . ينبغى التخلى عن هدف اسقاط النظم من الخارج .
وفى هذا الصدد ندعو لقيام وساطة اسلامية فعالة تحقق الآتى :ـ
(ا) تحديد كيف بدأت هذه الحرب توضيحاً للمسئولية التاريخية .
(ب) احصاء الخسائر لتحديد حجم التعويضات .
(ج) تنظيم مساهمة اسلامية وعربية واسعة للمساهمة فى التعويضات .
(د) تنظيم لقاء بين طرفى النزاع لايجاد حل سلمى له .
هذه الأهداف الأربعة تلخص اهدافنا وسوف يصدر مؤتمر الحزب العام بعد انعقاده برنامج الحزب المفصل ونرجو مراعاة الآتى :ـ
١ ـ اننا نؤيد المجلس الانتقالى العسكرى والحكومة المدنية الانتقالية تأييداً قويا ونقف الى جانبهما بالرأى والنصح والسند لاجتياز فترة الانتقال بموجب ميثاق الانقاذ .
٢ ـ لقد اوضحنا كيفية سد الفراغ الدستورى فى فترة الانتقال وذلك باصدار اوامر تحدد الحقوق الدستورية وتنظم الممارسات الدستورية اثناء فترة الانتقال والى حين قيام الجمعية التأسيسية .
٣ ـ ان روح رجب وتلاحم الشعب والقوات المسلحة فيه والوحدة الوطنية التى حققت الاضراب العام وملأت الشارع بالزحف الشعبى تملى علينا ان نقبل جميعاً النهج القومى اثناء فترة الانتقال وان نجسد النهج القومى هذا فى قوانين ممارسة الحقوق الديمقراطية وان نجسده فى ميثاق طويل المدى ينص على موقف موحد من بعض القضايا الاساسية ويوجب احترام ذلك الموقف صيانة للحرية وحماية للديمقراطية من سلبياتها .
هنالك امور عاجلة ننبه لها الوضع الانتقالى ونقف معه بقوة لعلاجها هى :ـ
١ ـ تكملة تصفية النظام المباد واصدار قانون قصاص شعبى عادل ورادع .
٢ ـ مواجهة ظروف المجاعة الحالية مما يقتضى تحسين وسائل توزيع المعونات والسعى للحصول على العجز المقدر فى التموين ومقداره ٣٢٠ الف طن من الحبوب حتى موعد ظهور المحصول الجديد .
٣ ـ ايقاف التدهور الاقتصادى بالاجراءات العاجلة الآتية :ـ
(ا) ايقاف الصرف السياسى والامنى والتفاخرى الذى تورط فيه النظام المباد .
(ب) عمل مجهود عاجل لرفع الانتاج الزراعى بتوفير مدخلات الانتاج وتوزيع البذور مجانا على المزارعين وتشجيع المنتج الزراعى بانه سوف يحصل على قمية انتاجه بحساب قيمة الدولار فى السوق الحرة . وتشجيع الانتاج الزراعى والصناعى بتوفير مدخلات الانتاج وحماية السوق وتنظيم التجارة الخارجية والداخلية على اسس سليمة .
(ج) علاج مسألة الرواتب والاجور .
(د) توفير المواد التموينية وتطويق الغلاء .
(ه) برنامج قوى وشامل لمحاربة الفساد .

(و) برنامج شامل ومتفاهم عليه مع المغتربين لتنظيم مساهمتهم فى الاقتصاد الوطنى .
٤ ـ ايجاد حل عادل لمشكلة السكن العشوائى .

تنظيمنــا

لقد كان تنظيمنا على طول مراحل المعارضة للنظام المايوى تنظيما سريا وصداميا لذلك كانت المشاركة فيه محدودة ورغم ذلك فقد استطاع حزبنا ان يخرج بوجه جديد : ـ

* اكتسب شرائح هامة فى القطاع الاجتماعى الحديث وزحف بها فى حركاته السياسية الى جانب قواعده المعهودة بعطائها .
* نمو العطاء الفكرى لدرجة جعلت للحزب وللكيان مكتبة سياسية وفكرية ليس لها مثيل .
* اقامة علاقات خارجية وثيقة بالعرب الثوريين وبالعرب المحافظين وبالقوى الاسلامية العالمية وبالدول الكبرى وبالدول الافريقية .
* الوجود المستمر فى ساحة النضال الداخلى والخارجى العنيف والسلمى مما وسع خبراتنا وعقد مشاعر نضالية مع غيرنا واكسبنا ثقة شعبية فى اوساط مواطنينا رغم التباين الحزبى .

هذه العوامل تبرر لنا وتدفعنا نحو تكوين حزب الأمة القومى الجديد الذى يحقق الاستقرار فى ظل الديمقراطية . اننا نراه واجبا علينا احتراما لمشاعر مواطنينا وبرا بوطننا ان نسعى لتكوين حزب ديمقراطى عريض ينطلق من قواعده التاريخية الانصارية والحزبية ليخاطب كل مواطن مخلص لوطنه يريد ان يشارك فى تنظيم سياسى ديمقراطى جامع يحقق : ـ

(ا) المشاركة الشعبية السوية القومية .
(ب) القيادة السياسية الكافلة للاستقرار الملتزمة بالنهج القومى .
(ج) تعبئة الموارد لتحقيق التنمية .
(د) حماية الوطن من : ـ

اولا : التفتت الجغرافى .
ثانيا : الفتنة الطبقية .
ثالثا : صدام العصبيات العقائدية .
رابعا : صراع التيارات الاجنبية .

ايها المواطنون الاحرار :

لقد انعقد الاجتماع التأسيسى الأول لحزب الأمة القومى الجديد فى بيت الأمة فى يوم ٦ ابريل ١٩٨٥ م وتقرر ان يكون الحق فى عضوية حزب الأمة الجديد ملك لكل مواطن او مواطنة مخلص لوطنه وليست وقفاً على فئة او جماعة معينة .

واننا من هذا المنطلق وفى ظل الحرية والديمقراطية اللتين استعادهما شعبنا وجيشنا الباسل فى ثورة رجب الخالدة ندعو كل مواطن ومواطنة مخلصين لهذا البلد ومؤمنين بحقه فى الحياة الحرة الكريمة الانخراط فى صف حزب الأمة الجديد والاسهام فى عملية البناء التى يزمع الحزب تكريس كل طاقاته لتحقيقها .

وفيما يلى نوضح الخطوات التنظيمية التى اتخذت وماينبغى اتخاذها : ـ

١ ـ فى يوم ١٠ ابريل ١٩٨٥ انعقد اجتماع الهيئة التأسيسية التمهيدية لحزب الامة وتداولت الرأى حول تكوين المكتب السياسى وكان عليها ان تنتخب مكتباً سياسياً تمهيديا فقررت الآتى : ـ

اولا : انتخاب السيد الصادق المهدى رئيسا لحزب الامة القومى الجديد . وقد تم ذلك

ثانيا : نظراً لتوقف العمل السياسى العلنى فأغلبية الحاضرين لايعرفون بعضهم بعضاً لذلك يفوض السيد الصادق المهدى لترشيح اعضاء المكتب السياسى . وتم ذلك وقبل التكوين مع ابداء بعض الملاحظات .

ثالثا : قررت الهيئة التأسيسية التمهيدية تنظيما تمهيدياً للحزب يقوم على الآتى : ـ

١ ـ المكتب السياسى هو هيئة الحزب السياسية العليا .

٢ ـ اجهزة الحزب التنفيذية مكونة من ٢٢ أمانة هى الامانات الآتية : ـ

١ ـ التنظيم ، ٢ ـ الجنوب ، ٣ ـ الاقاليم ، ٤ ـ العمل ، ٥ ـ المزارعون ، ٦ ـ المهنيون ، ٧ ـ الخارجية ، ٨ ـ الخدمات ، ٩ ـ الخدمة المدنية ، ١٠ ـ شئون القوات النظامية ، ١١ ـ المعلومات ، ١٢ ـ الدراسات والبحوث ، ١٣ ـ المالية ، ١٤ ـ الانتخابات ، ١٥ ـ الاعلام ، ١٦ ـ الارشاد والدعوة ، ١٧ ـ المرأة ، ١٨ ـ المغتربون ، ١٩ ـ الرحل ، ٢٠ ـ مدير المكتب ، ٢١ ـ الطلاب والشباب ، ٢٢ ـ القطاع الخاص .

٣ ـ يقوم مجلس استشارى يجلس فيه الاحياء من مؤسسى الحزب واصحاب الرأى والخبرة والذين يعترف الجميع بمكانتهم وبفضلهم ويريدون تنظيم ممارستهم لابداء الرأى والمشورة . على ان تكون لهذا المجلس صلاحيات استشارية لها وزنها فى تقدير اجهزة الحزب المنتخبة .

٤ ـ اجتمع المكتب السياسى بعد تكوينه وقرر ان يختار لجنة من بين صفوفه واوكل لها مهمة التسيير والمتابعة فاختارها من ١٣ عضواً .

٥ ـ واختار المكتب السياسى جميع امناء المكاتب الا امناء امانات العمال والمزارعين والمرأة الذين ستختارهم قواعدهم .

٦ ـ وجه المكتب السياسى كل امين مكتب بتقديم تصور لعمل مكتبة وبترشيح ٧ اشخاص ليكونوا اعضاء فى الامانة على ان يسعى لاختيار ذوى الكفاءة ولتوسيع قاعدة المشاركة .

٧ ـ قرر المكتب السياسى الادلاء بالبيان الآتى لقواعد الحزب : ـ

اولا : سوف يرسل الحزب وفودا لكل الاقاليم داخل السودان ولتجمعات السودانيين فى الغربة لمخاطبتهم جميعاً بموقف الحزب وللاستماع اليهم ولحثهم على تكوين حزب الامة القومى الجديد .

ثانيا : تكوين لجنة سياسة عليا فى كل اقليم من اقاليم السودان تتكون هذه اللجنة من قواعد الحزب المعروفة ومن القوى الحديثة ومن جميع العناصر الراغبة فى الانضمام للحزب .

ثالثا : يتكون فى كل منطقة مجلس (ريفى او بلدى) حسب التنظيم القديم لجنة سياسة على ان يكون تكوينها شاملا للسكان فى منطقة المجلس وان تكون لجنة المنطقة تابعة للجنة الاقليم العليا .

رابعا : الفئويون يطهرون التنظيمات الفئوية القومية من العناصر المايوية بالوسائل الديمقراطية .

خامسا : المغتربون يكونون لجانا فى كل منطقة تجمع للمغتربين .

سادسا : بعد صدور هذا المنشور التأسيسى ومرور الوفود على الاقليم وعلى المغتربين ستوجه الدعوة لحضور مؤتمر الحزب التأسيسى الأول وسيحضر هذا المؤتمر الآتى بيانهم : ـ

(ا) الهيئة التأسيسية التمهيدية .

(ب) المكتب السياسى التمهيدى .

(ج) جميع الامناء والمكاتب .
(د) لجان المجالس
(ه) لجان الاقاليم العليا .
(و) الهيئات الفئوية .
(ز) التنظيم النسوى .

وستكون مهام هذا المؤتمر النظر فى الاجندة الآتية :ـ

١ ـ دراسة واقرار دستور الحزب .
٢ ـ لوائح الحزب .
٣ ـ برنامج الحزب .
٤ ـ انتخاب قيادة الحزب واجهزته العليا .

هذا وبعد المؤتمر التأسيسى سوف يشرع الحزب فى تكوين اجهزته القاعدية من القرية والفريق والحى وفى تكوين اجهزته الفئوية القاعدية ستجرى هذه التكوينات التى تأخذ وقتا طويلاً دون ان يؤثر ذلك على عمل الحزب الذى سوف يستمر بالاجهزة المشار اليها اعلاه وبعد التكوينات القاعدية الجديدة سيعقد المؤتمر الثانى للحزب حيث يكتمل التسلسل الديمقراطى .

لقد اوضحنا هنا كل الخطوات التنظيمية التى اتخذناها بالفعل والتى سوف نتخذها وأوضحنا أسباب تصرفاتنا ونرجو ان يلتزم الجميع بهذه الخطوات ويلتزمون بالتعاون التام لاكمال المهام الجسام .

٣ ـ اعلان عودة الحزب الوطنى الاتحادى

بما ان السودان البطل قد قاد معارك نضالية ضارية ضد نظام مايو المندحر عبر ستة عشر عاما كاملة .

وبما ان جماهير الاتحاديين الوفية كان لها دورها البارز فى كل تلك المعارك فظلت تقاوم نظام مايو منذ قيامه ولم تصالح او تشارك فيه وقدمت التضحيات الجسام حتى تكللت مسيرة شعبنا بالانتصار الحاسم على نظام البطش والاستبداد فى ثورة الثالث من ابريل ١٩٨٥ الخالدة حيث انحازت القوات المسلحة والشرطة الى جانب ثورة الشعب فى السادس من ابريل ١٩٨٥ .

وبما ان الثورة الشعبية قد تفجرت لتحقيق الحرية والديمقراطية . وبما ان اى كيان سياسى لاتمارس داخله الحرية والديمقراطية ولايملك حرية اصدار القرار السياسى الديمقراطى غير قادر على صيانة قيم الحرية والديمقراطية فى البلاد .

وبما ان الاتحاديين ظلوا على الدوام الحزب المعبر الصادق الامين لبعض الجماهير والتجسيد الصادق للحب الوطنى .

وبما ان رغبة الاتحاديين قد اجتمعت على حتمية تحديث الحزب ليستوعب المتغيرات الاساسية فى البنيان الاجتماعى والتطور الفكرى والاسلوب النضالى ليبقى حزبهم قلعة للنضال ومركزا للقيادة والزيادة الوطنية .

وبما ان وبعد ستة عشر عاما من النضال المرير من اجل الحرية والديمقراطية ينبغى على الكيانات السياسية ان تجرى تطهيرا شاملا فى قياداتها من المنتفعين من نظام مايو المباد .

وبما ان ظللنا نرفض ان يشارك فى مسيرة نضالنا من كان عونا وسندا لنظام مايو العميل.

وبما ان بذلنا جهدا متصلا ومكثفا لتأمين مسيرة الديمقراطية داخل الحزب الاتحادى الديمقراطى رفضا للرعاية والوصاية كيلا تتكرر مأساة المغامرين العسكريين على السلطة كما حدث فى نوفمبر ١٩٥٨ ومايو ١٩٦٩ وقد باءت كل مساعينا بالفشل .

فقد اجتمعت قواعد الاتحاديين فى شتى مواقع السكن والعمل على ضرورة العودة الى الحزب الوطنى الاتحادى القادر وحده على تحقيق هذه التوجيهات وقد كلفتنا تلك القواعد بعد حوار ومناقشات ان نتشرف نيابة عنها باعلان العودة للعمل السياسى فورا فى اطار الحزب الوطنى الاتحادى العظيم الذى قاد مسيرة النضال حتى تحقيق الاستقلال وشارك فى مسيرة الكفاح ضد نظام نوفمبر ١٩٥٨ العسكرى وتولت قيادته بشرف واقتدار معارك النضال ضد نظام مايو المندحر

اننا فى هذه اللحظات التاريخية نشيد بالفخر والاعزاز بنضال الرئيس المجاهد الشهيد اسماعيل الازهرى الذى اغتيل فى سجون السفاح نميرى وبالشهيد المناضل الجسور قائد المعارضة السودانية الشريف حسين الهندى البطل الوطنى الاتحادى كما نشيد بكفاح زملاء الشهيدين من قادة الحركة السودانية الاتحادية .

ان ارواح شهدائنا الابرار تدعونا اليوم الى ان نكون اكثر حرصا وان نعض بالنواجز على كل القيم الوطنية والنضالية وان نرفع راية الحرية والديمقراطية عالية نذود عنها بالمنهج والأرواح .

اننا ندعو كافة الاتحاديين والقوى الوطنية . وكافة الشرفاء وقطاعات الشباب والمثقفين والمزارعين والعمل والنساء واصحاب العمل وغيرهم فى الشمال والجنوب وفى الشرق وفى الغرب وفى الوسط وبدون تميز عرقى او دينى او جغرافى للانطواء تحت لواء الحزب وتسجيل العضوية وتكوين لجان الحزب الوطنى الاتحادى .

وسوف ندعو لمؤتمر عام للحزب الوطنى الاتحادى فى غضون الايام القادمة وسنوجه الدعوة لممثلى الحزب فى كل المواقع . وسوف نوالى اصدار البيانات تباعا لجماهيرنا الوفية من غرفة العمليات .

عاش الحزب الوطنى الاتحادى رمزا للنضال والوحدة الوطنية الشاملة وعاش الحزب الوطنى الاتحادى نصيرا للحرية ومدافعا جسورا عن الديمقراطية وعاش شعب السودان البطل مفجر الثورات .

وقد تم اصدار هذا البيان باجماع اقطاب الحزب الوطنى الاتحادى شيبا وشبابا رجالا ونساء فى وحدة كاملة بين جميع القطاعات .

والله ولى التوفيق

اللجنة التمهيدية بتكليف من الجميعة
العمومية المنعقدة بالعاصمة المثلثة

٤ ـ قرارات المؤتمر التأسيسى للجبهة الاسلامية القومية

ان المؤتمر التأسيسى للجبهة الاسلامية القومية اذ يختتم اعماله اليوم بعد ثلاثة ايام من المداولات يصدر القرارات والتوصيات الآتية :

١) يعلن المؤتمر للشعب السودانى كافة قيام وتأسيس الجبهة الاسلامية القومية لتقود العمل الاسلامى السياسى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى وفى اوساط الشباب والنساء وقطاعات المجتمع كافة ويدعو ابناء السودان على اختلاف طرقهم واحزابهم وولاءاتهم ان يسارعوا الى الانتماء فى صفها استجابة لله .

ونصرة لرسوله (ص) : (يأيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم

واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه وانه اليه تحشرون) .
٢ ـ يجيز المؤتمر دستور الجبهة الاسلامية القومية بما يتضمنه من خصائص واهداف ووسائل ومايؤسسه من هياكل واجهزة تنظيمية كما قدمت فى صورتها المعدلة بعد المناقشات والمداولات . ويقدمه وثيقة عهد وبرنامج عمل ليتدارسه ابناء الشعب جميعا حتى تؤسس ممارسة الحرية فى العهد الجديد على بصيرة من الله .
٣) يعلن المؤتمر انتخاب الدكتور حسن عبدالله الترابى امينا عاما للجبهة الاسلاميةالقومية ويدعوه الى الشروع فى اتخاذ التدابير اللازمة لانفاذ مقررات هذا المؤتمر .
٤) يقرر المؤتمر انتخاب اعضاء هيئة الشورى العامة الذين تم اعلان اسمائهم ويدعوهم للانعقاد فور انفضاض هذا المؤتمر لاستكمال عضوية الهيئة وانتخاب القيادة التنفيذية .
٥) يوصى المؤتمر لدى الامين العام والقيادة التنفيذية ان يكون اول مهامها ارسال وفود من العلماء ومشايخ الطرق الذين لبوا دعوة التأسيس للطواف باقاليم السودان دعوة للناس ان يعتصموا بحبل الله جميعا فى اطار الجبهة الاسلامية وبخاصة اهل القرآن وعمار المساجد ورجال الذكر وسائر اهل الفضل والعلم ، والمسارعة الى تأسيس فروع الجبهة واجهزتها التنظيمية فى كل مدن السودان وارياقه وقراه وبين السودانيين العاملين بالخارج .
٦) يدعو المؤتمر والامين العام والقيادة التنفيذية للاهتمام بالمسلمين من ابناء الجنوب وجبال النوبة والعمل على ترقية احوالهم ومساعدتهم للنهوض بمسئولية نشر الدعوة بين اهلهم وذويهم وتوفير كافة التدابير والوسائل اللازمة لذلك . ويرفع المؤتمرون حمدهم لله سبحانه وتعالى حمدا كثيرا طيبا ان وفق هذا النفر الكريم من مسلمى جنوب السودان للمشاركة فى المؤتمر التأسيسى ويشكر لهيئة مسلمى جنوب السودان حسن استجابتها لدعوة توحيد الصف المسلم فى الشمال والجنوب . والمؤتمر يهيب بالمسلمين من ابناء الشمال ان يتعاونوا مع اخوتهم المسلمين بالجنوب بكل الوسائل وفى كل المجالات وان يجدوا لازالة كافة الفوارق الاجتماعية والحواجز النفسية بينهم تحقيقا لقول الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وتصديقا لقول رسول الله (ص) (كلكم لآدم وآدم من تراب ان اكرمكم عند الله اتقاكم) .
٧) يدعو المؤتمر الامين العام والقيادة التنفيذية للعناية باوضاع الشباب شطر المجتمع الفاعل وامل الامة المتجدد ، وبذل الجهد فى تجميع طاقاتهم واتخاذ السياسات والتدابير التى تعبىء قدراتهم وتستنهض هممهم لرضاء ربهم وبناء امتهم .

وان يوجه عناية خاصة للنساء شقائق الرجال وقوام المجتمع الصالح العابد بتعليمهن امور دينهن وفتح آفاق المشاركة فى العمل العام لهن ، ويدعو الآباء والامهات واهل التوجيه والارشاد ان يكونوا عونا لابنائهم وبناتهم لسلوك طريق الرحمن وان ييسروا لهم حياة الاستقرار النفسى بتبسيط عادات الزواج وتقليل نفقاته .
٨) يدعو المؤتمر القائمين على الدولة للعناية بمسألة الاعلام ومعالجة قضاياه بما يجعل صوت الاسلام مسموعا ويعلى قيم الطهارة والفضيلة ويعبىء طاقات الامة للبناء والخير . ويشيع بين افرادها روح التسامح والبر والايثار . ويؤكد على اهمية ان تتخذ الجبهة صحيفة تنطق باسمها وتعبر عن مواقفها وان تطرق كل مجالات الاعلام ووسائل الاتصال .
٩) يدعو المؤتمر القانونيين الاسلاميين كافة على اختلاف انتماءاتهم وولاءاتهم واحزابهم ان يتجمعوا فى كيان واحد مخلصين لله الدين ، للدفاع عن قوانين الشريعة واستكمال تقنين احكامها ولتفصيل مبادىء الدستور الاسلامى الذى تضطلع به الجمعية التأسيسية

والذى ناضلت وستناضل فى سبيله جماهير شعبنا ارضاء لله وتطلعا للحياة الافضل .

١٠) يدعو المؤتمر القائمين على امر الدولة والسلطان والمسلمين جميعا فى انحاء السودان ان يجددوا نشاط هيئات الامر بالمعروف والنهى عن المنكر حتى لاتكون فتنة وحتى نكون خير امة أخرجت للناس وان يكون نشاطها عملا طوعيا اجتماعيا لااكراه فيه من فرد او جماعة ولاتسلط فيه من سلطان .

١١) يشيد المؤتمر بجموع المسلمين الحاشدة التى خرجت صباح اليوم بالخرطوم اطفالا ونساء وشبابا وشيوخا يعبرون اقدامهم فى سبيل الله ويعلنون تمسكهم بشرعه ويدينون الممارسات المنحرفة فى الصحافة والاعلام . ويدعو المؤتمر المجلس العسكرى الانتقالى ومجلس الوزراء . وهو واثق من حسن اسلامهم وصدق وطنيتهم ـ ان يستجيبوا لما ورد فى المذكرات المرفوعة اليهم باسم الجبهة الاسلامية القومية . وان يدفعوا عن قوانين الشريعة غائلة الاعتداء ومحاولات الالغاء ويؤكد لهم ان الملايين من مسلمى اهل السودان وهى ترفض التراجع عن شرع الله بذريعة سوء اوضاع الاقتصاد والاجتماع ستقف معهم وخلفهم وامامهم تنتصر لدين الله وتفتديه بالمهج والارواح .

١٢) يؤكد المؤتمر ان ثورة رجب الشعبية العظيمة كانت تعبيرا عن رفض هذا الشعب المفطور على الحرية والشورى للقهر السياسى وعن رفضه وهو المجبول على التعاون والبر واقتسام القليل ـ للظلم الاجتماعى واكتناز الثروات بالفساد وممارسات الكسب الحرام .ويدعو المؤتمر المجلس العسكرى ومجلس الوزراء لبذل الجهد كله لانجاز المهام القومية المتفق عليها وبخاصة محاكمة اهل الفساد والظالمين وان يوفر المناخ الصحى وسائر الضمانات المطلوبة للوفاء بعهد تسليم السلطة لممثلى الشعب المنتخبين عند نهاية فترة الانتقال المحددة المعلنة وهو عهد مسئول عند الله وعند الناس .

١٣) يؤيد المؤتمر الدعوة الى قيام مؤتمر قومى لمعالجة قضية الجنوب ويدعو الاخوة الجنوبيين لنبذ العنف والقتال ، ويدعو السلطة الانتقالية والاحزاب السياسية ان تقبل على الامر بجد واهتمام وان تقوم اطروحاتها للمساهمة فى حل المشكلة حلا نهائيا وجذريا . كما يدعو الأمين العام للجبهة الاسلامية وقيادتها التنفيذية لتقديم دراسة مفصلة اسهاما من الجبهة الاسلامية فى هذا المجال ، وان يستهدى فى ذلك بالأطر العامة التى وردت فى دستور الجبهة واوراق هذا المؤتمر ومداولات الاعضاء .

١٤) يدرك المؤتمر معالجة الوضع الاقتصادى للبلاد ويناشد الدولة والمواطنين بانتهاج سياسة التقشف وضبط المصروفات ويدعو لاتخاذ منهج الاقتصاد الاسلامى القائم على طهارة الكسب والعدل فى توزيع الثروة وابطال الربا والاحتكار والاستغلال .. محورا تتبلور حوله دراسات اهل الاختصاص والمعرفة من ابناء السودان فى الداخل والخارج وصولا الى سياسة اقتصادية قومية تحشد لها الطاقات وتوظف لها الموارد تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات والتحرر من قبضة مؤسسات التمويل الدولية .

١٥) يسجل المؤتمر الفضل للقوات المسلحة فى انحيازها لجانب الشعب وانتصارها لارادته فأبناؤها من صميم هذا الشعب يذودون عن كرامته ويدافعون عن ارضه وينتصرون لعقيدته . ويدعو المؤتمر الدولة والمواطنين كافة لتوفير الامكانات التى تعين القوات المسلحة والقوات النظامية الاخرى على القيام بدورها فى حماية الوطن والدين حتى يغدو الانتماء اليها شرفا وفخرا والموت بين صفوفها شهادة وفوزا .

١٦) يعبر المؤتمر عن فخره بالدور العظيم والجهاد المتصل الدائب لقطاع الطلاب من ابناء السودان فى المدارس والجامعات الذين كانوا دوما صوتا ثائرا وطليعة متمردة تنشد التغيير الى الافضل وتقدم فى سبيله التضحيات .

كما يشيد المؤتمر بالنضال النقابى المتصل لقطاعات العمال والمهنيين ويدعو تلك القطاعات جميعا ان تتخذ الاسلام منهجا فى سعيها لبناء السودان الجديد .

١٧) يؤكد المؤتمر على اهمية الحضور الفاعل للسودان فى ساحة السياسة الدولية اذ لاسبيل الى العزلة فى عالم اليوم ، ويدعو المؤتمر الدولة والاحزاب السياسية لبناء سياسة خارجية قومية تقوم على نهج الاسلام فى اشاعة السلام وحسن الجوار وتبادل المنافع انحيازا للحق لا لمحور او معسكر . ويدعو المؤتمر للعناية بعلاقات الجوار الوثيق مع المملكة العربية السعودية ومصر وتعزيز الصلات مع دول الجوار الافريقية وسائر الدول العربية والاسلامية . ويشيد بعودة العلاقات مع الشقيقة ليبيا ويدعو الى استئنافها مع جمهورية ايران . ويدعو القيادة التنفيذية للجبهة كما يدعو الحكومة ان يقوما بدور ايجابى لوقف الحرب العراقية الايرانية ، ويناشد الدولتين والدول الاسلامية الاخرى السعى لحقن دماء المسلمين وتوجيه امكاناتهم لمواجهة اعداء العقيدة والعدو الغاشم فى فلسطين ولبنان .

١٨) يوصى المؤتمر باحالة كل المقترحات ذات الصفة التنفيذية التى وردت اثناء المداولات لهيئة الشورى العامة والقيادة التنفيذية لدراستها والتقرير بشأنها .

١٩) يوصى المؤتمر بان تقوم هيئة الشورى العامة بدعوة الهيئات والمؤسسات الاسلامية العالمية والاحزاب والجماعات ذات الاهداف والمبادىء المشابهة لشهود المؤتمرات العامة للجبهة فى دوراتها القادمة .

٢٠) واخيرا فان الشكر والحمد لله بدءا وختما والشكر من بعد موصول للضيوف الذين دعوا فلبوا الدعوة وللدبلوماسيين الذين شهدوا جانبا من جلسات المؤتمر ولرجال الصحافة والاعلام المحلى والاجنبى ، وللأخوة المؤتمرين الذين اقبلوا مشاركين فنالوا فضل السبق ولاخوانهم من اهل الخرطوم الذين آووا فاكرموا وما بخلوا وللذين جادوا بأموالهم طيبة بها نفوسهم ندية بها راحاتهم فكانت لمسيرة الاسلام قوة ودعما . والشكر للجنود المجهولين الذين جهدوا وسهروا وبذلوا لانجاح هذا المؤتمر ، ولاعضاء اللجنة التحضيرية التى بادرت وخططت ودعت وحق لها اليوم ان تفرح بتوفيق الله ونصر المؤمنين . والمؤتمر يدعو جميع اعضائه وكل من تبلغه هذه الكلمات ان يجددوا العهد مع الله حنفاء مخلصين له الدين لاتصرفهم تجارة ولا لهو عن ذكر الله وتبليغ دعوته حتى يلقوا ربهم وهو عنهم راض .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .....

٥ ـ من برنامج حزب العمال والمزارعين فى ميدان السياسة الخارجية

ينظر الحزب للسياسة الخارجية كمرآة تعكس السياسة الداخلية للعالم .. وفى نفس الوقت يرى ان توظف فى خدمة التنمية وتعزيز السيادة الوطنية .

فالسياسة الخارجية التى ننادى بها تقوم على الحياد الايجابى وتساهم فى صداقة الشعوب وتأمين سلام العالم ... وترتكز على حماية استقلال الشعوب وادانة الصهيونية والعنصرية والعمل على اقتلاعها وتناصر الشعوب التى تعمل لنيل استقلالها وبناء دولتها الوطنية كالشعب الفلسطينى وشعب ناميبيا .

* التكامل بين السودان ومصر خطوة كبيرة على طريق التكامل بين الدول العربية وتمهيد لوحدة الأمة العربية ونهضتها .

ولذا يحرص حزبنا على تصحيح مساره ومعالجة قضاياه بروح المسئولية التضامنية ، وعلى قاعدة الكفاح المشترك ضد العدو المشترك وتأمين السيادة الوطنية والندية وتعاون النفع المتبادل .

* وتنطلق الدبلوماسية السودانية من الخرطوم لتؤدى دورها فى منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية وكل المجالات والمحافل الدولية ولتؤازر النضال من اجل نزع السلاح وتعميق مبادىء التعايش السلمى ... وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وحل المشاكل بين الدول حلاً سلمياً حضارياً . والسعى الدؤوب لقيام نظام اقتصادى عالمى جديد .

بعد استكمال المرحلة الوطنيةالديمقراطية ستدخل الثورة السودانية مرحلة الاشتراكية . وعندئذ يطرح حزب العمال والمزارعين برنامجه لبناء المجتمع الاشتراكى العادل القائم على مبدأ من كل حسب طاقته ولكلٍ حسب عمله .

النظام الداخلى :

يقبل فى حزب العمال والمزارعين كل سودانى وسودانية شريطة ان يكون العمر ١٨ سنة فأكثر ... وشريطة قبول البرنامج والنظام الداخلى والعمل لتجنيد اعضاء جدد .... وتنفيذ القرارات الحزبية ودفع الاشتراكات المقررة .

يفصل من الحزب كل من لايتقيد ببرنامجه ونظامه الداخلى ويسىء سمعة الحزب ويفشى اسراره ولاينفذ قراراته ولايدفع متعمداً الاشتراكات المقررة لفترة تزيد عن نصف عام .

يقوم النظام الحزبى على المبادىء الآتية :-

---

(١) المركزية الديمقراطية .
(٢) القيادة الجماعية ، مع مراعاة دور الفرد فى التاريخ .
(٣) النقد والنقد الذاتى .
(٤) وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب .

* العلاقات والتحالفات مع الاحزاب والمنظمات السياسية يحدد مركز الحزب .

* المالية :

يعتمد الحزب فى تمويله على اشتراكات الاعضاء وقدرها خمسين قرشاً شهرياً من كل عضو :

(١) على حملات التبرعات .
(٢) على عائد مؤسسات الحزب فى المركز والفروع .

* الهيكل التنظيمى للحزب :-

اعلى سلطة فى الحزب هى مؤتمر الحزب ويعقد كل ٤ سنوات كما يمكن عقد مؤتمر استثنائى تدعو له اللجنة المركزية للحزب او ثلثا لجان الحزب المتخصصة .وفروعه بالسودان ... وتحدد عضوية المؤتمر وفقاً لمبدأ التمثيل النسبى بالنسبة للفروع والمكاتب المركزية وتشترك فى المؤتمر اللجنة المركزية .

من مهام المؤتمر :

* مراجعة البرنامج والنظام الداخلى .
* محاسبة اللجنة المركزية وانتخابها .
* معالجة اى قضايا محددة مطروحة فى جدول اعمال المؤتمر .
* النظر فى استئناف المفصولين بواسطة اللجنة المركزية .

اللجنة المركزية : أعلى سلطة حزبية بين مؤتمرين، من مهامها :

* قيادة الحزب وفقاً لقرارات مؤتمراته .
* دعوة المؤتمر والاعداد له جيداً
* انتخاب ومحاسبة المكتب السياسى والسكرتارية المركزية .
* تعقد اللجنة المركزية اجتماعات دورية واستثنائية . تحدد حسب اوضاع البلاد .
* المكتب السياسى :

يقود عمل الحزب بين دورات اللجنة المركزية وفقاً لقراراتها وقرارات المؤتمر .

* يعد المكتب السياسى لاجتماعات اللجنة المركزية ويحاسب السكرتارية المركزية .
* السكرتارية المركزية :

أعلى سلطة حزبية يومية مسئولة امام المكتب السياسى واللجنة المركزية عن ادارة عمل الحزب .

تضع اللجنة المركزية مذكرة تفسيرية للهيكل التنظيمى تنظم بموجبها العلاقة بين المركز والفروع والتى تقوم على الاسس التالية :

* يقود الحزب فى كل اقليم لجنة حزبية منتخبة بوساطة مؤتمر الاقليم كل اربعة سنوات او بواسطة اى مؤتمر استثنائى تحدده او توافق عليه اللجنة المركزية .

لجنة الاقليم مسئولة امام اللجنة المركزية ومكتبها السياسى والسكرتارية المركزية .

* الاقليم المعين مقسم الى مناطق تحددها قيادة الاقليم بالتشاور مع المركز .

تكون لجنة المنطقة مسئولة امام لجنة الاقليم والمركز وفروع الاقليم .

وهى مسئولة عن تنظيم وقيادة عمل الحزب وفروعه فى المنطقة ، وتحدد صلاحياتها بواسطة لجنة الاقليم وتنفذ سياسات وقرارات مؤتمر المنطقة الذى يعقد كل اربعة سنوات او استثنائياً ، وقرارات الهيئات الأعلى فرع الحزب هو قاعدة الحزب وهو مسئول امام عضويته وامام لجنة المنطقة ولجنة الاقليم .

ونجاح الحزب فى اداء رسالته الاجتماعية والتاريخية يتوقف على صحة وحيوية فروع الحزب .

٦ ـ ميثاق اتحاد عام جبال النوبة

الاهداف العامة : ـ

١ ـ ضمان حقوق الانسان الاساسية كما وردت فى المواثيق الدولية .
٢ ـ كفالة حرية العقيدة والتعبير والتنظيم .
٣ ـ ضمان حرية الانتقال وحق الاقامة لجميع السودانيين فى انحاء السودان دون قيد او شرط .

٤ ـ سيادة الحكم القانون واستغلال القضاء .
٥ ـ استغلال مؤسسات التعليم العالى وحرية البحث العلمى .
٦ ـ قومية واستقلال اجهزة الاعلام المرئية منها والمسموعة والمقروءة .
٧ ـ استقلال الخدمة المدنية .
٨ ـ فرض التزام قومى بانتهاج سياسة تنمية مبرمجة تهدف للقضاء على النمو غير المتوازن لاقاليم البلاد المختلفة .

الاهداف السياسية : ـ

١ ـ اعادة النظر فى تعريف السودان فيما يتعلق بتوجيهه الافريقى العربى .
٢ ـ فصل الدين عن الدولة .
٣ ـ العمل على تكوين حكومة برلمانية لتحقيق اكبر قدر من المشاركة الديمقراطية لادارة شئون البلاد .
٤ ـ اعادة بناء هيكل السلطة المركزية بما يضمن التمثيل المتكافىء للاقاليم المختلفة على ان يكون لكل سودانى الحق فى تولى كافة المناصب القيادية بغض النظرعن العرق او اللون او الدين .
٥ ـ تأكيد مبدأ الحكم الاقليمى وتقويته على اسس ديمقراطية سليمة .
٦ ـ اعادة النظر فى تقسيم الاقاليم الحالية واقامة اقليم جبال النوبة .
٧ ـ تحديث النمط الادارى الاهلى على اسس ديمقراطية سليمة .

السياسة الخارجية : ـ

١ ـ التمسك بسياسة عدم الانحياز .
٢ ـ مساندة حركات التحرر فى افريقيا والعالم .
٣ ـ تقوية العلاقات مع كافة الدول المحبة للسلام .
٤ ـ الالتزام بالمواثيق الاقليمية والدولية التى تخدم مصالح السودان .
٥ ـ انتهاج سياسة حسن الجوار .

الاهداف الاقتصادية : ـ

١ ـ تحرير الاقتصاد الوطنى من الهيمنة الاستعمارية والامبريالية وتشجيع الاستثمار الوطنى مع الاعتماد على الامكانيات الذاتية والموارد المحلية لتطوير الاقتصاد الوطنى .
٢ ـ اجراء اصلاح زراعى عميق لمصلحة مزارعى المنطقة الاصليين وتصفية العلاقات والسياسات الزراعية الاقطاعية مع تحرير الانتاج من كل صور الاستغلال بحيث تستوعب خصوصيات المنطقة الاجتماعية والثقافية .
٣ ـ دخول القطاع العام والتعاونى فى التصنيع الزراعى بالمنطقة لربط المواطن بالأرض .
٤ ـ تشجيع القطاع التعاونى والمختلط والخاص الوطنى لتنفيذ البرامج التنموية القائمة على التخطيط الاقتصادى العلمى .
٥ ـ توفير البنيات الاساسية فى المنطقة كالطرق والطاقة والمياه وغيرها .
٦ ـ تحديد نصيب مناطق السودان المختلفة من مواردها الطبيعية المستقلة قوميا لتطويرها .

الاهداف الثقافية والاجتماعية : ـ

١ ـ الاعتراف بالتباين الثقافى للسودان مع تضمينه فى المناهج التعليمية وعلى وسائل الاعلام القومية ان تعكس هذا التباين .
٢ ـ بعث وتنمية التراث والثقافات المحلية بالمنطقة لاثراء الثقافة السودانية وخلق الهوية الحقيقية للشخصية السودانية .
٣ ـ اعادة كتابة تاريخ السودان وعكس الدور النضالى لسائر مناطق السودان واسهامها فى الحركة الوطنية .
٤ ـ مجانية التعليم فى المدارس بالمراحل المختلفة فى اقاليم السودان الاكثر تخلفا بتوفير المعلم والكتاب والمبانى والغذاء مراعاة لظروف تلك المناطق .
٥ ـ انتهاج سياسة لمحو الامية فى المنطقة والقطر .
٦ ـ انشاء الجامعات الاقليمية وانتهاج سياسة تكفل لابناء هذه الاقاليم نسبة عادلة بالجامعات والمعاهد العليا .
٧ ـ انشاء صندوق اقليمى لتشجيع الطلاب الذين يعانون من ضيق ذات اليد لمواصلة تعليمهم .
٨ ـ توفير الخدمات الطبية والصحية ورفع نقاط الغيار الى مراكز صحية وضرورة تكثيف الخدمات الصحية بالمناطق المختلفة على نطاق القطر .
٩ ـ التأكيد على دور المرأة الفعال فى المجتمع والحفاظ على مكاسبها ومشاركتها فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

اتحاد عمال جبال النوبة
١٥ شعبان ١٤٠٥هـ الموافق ٥ مايو ١٩٨٥ م

٧ـ بيان
تجمع السودانيين الجنوبيين

تمهيد : ـ

نحن السودانيون الجنوبيون بالخرطوم ،

تقديرا منا للحدث التاريخى البطولى المتمثل فى انتفاضة مارس الشعبية التى قامت بها كل جماهير الشعب ضد الطغيان ودكتاتورية مايو العسكرية البائدة ،

وملاحظة منا للتجاهل لوجهة النظر الجنوبية فى اعقاب الثورة الشعبية ،

ووعيا منا بأهمية وحدتنا وبالمساهمة الفعالة والحاسمة للعنصر الافريقى فى تكوين الدولة السودانية ،

وادراكا منا بأن جنوب السودان واجزاء اخرى من البلاد قد حرمت من اى تنمية حقيقية ،

ورفضا منا للاتجاهات الانتهازية والانشقاقية فى جنوب السودان ورصيفتها فى شمال البلاد ،

وادراكا منا لمسئوليتنا الوطنية ،

نود ان نطرح للشعب السودانى موقفنا تجاه المسائل المتعلقة بحقوق الانسان الاساسية والسياسة الخارجية والخطط الاقتصادية والهوية الثقافية والسيادة الوطنية وممارسة السلطة ، بالاضافة الى القوى السياسية والعسكرية خلال وبعد فترة الانتقال .

على ضوء ماتقدم نطرح الآتى : ـ

- حقوق الانسان الاساسية :

١ - ضمان حقوق الانسان الاساسية على النحو الذى ورد فى (الميثاق الدولى لحقوق الانسان) .
٢ - حرية التعبير والعقيدة والتنظيم بغض النظر عن الجنس او العقيدة او الاصل .
٣ - سيادة حكم القانون واستقلال القضاء .

ب - السياسة الخارجية :

١ - تأكيد انتماء السودان لكتلة عدم الانحياز .
٢ - الغاء اتفاقية التكامل واتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر .
٣ - الانسحاب من حلف دول البحر الأحمر .
٤ - تقوية العلاقات مع الدول المحبة للسلام .
٥ - تصفية كل القواعد العسكرية الاجنبية بالسودان .
٦ - فضح وطرد كل مستشارى امن الدولة الاجانب .
٧ - منع كل النشاطات التخريبية التى تنظم داخل البلاد ضد الدول الأخرى .
٨ - المساندة القوية لحركات التحرير فى افريقيا والعالم .

بناء على ماسبق فان واجبات الحكومة الانتقالية ان تكون على النحو التالى :-

١ - الحل الدائم لمشكلة القوميات المزمنة بالبلاد .
٢ - احياء وانعاش الاقتصاد .
٣ - اجتثاث جذور نظام مايو البائد والقضاء على الفساد حيثما وجد .
٤ - الغاء قانون أمن الدولة .
٥ - اعادة بناء النظام التعليمى والغاء قوانين التعليم العالى التى صدرت منذ عام ١٩٦٩ م .
٦ - اعادة كل الاشخاص الذين طردوا من الخدمة المدنية والقوات النظامية لأسباب سياسية خلال فترة نظام مايو لمواقع عملهم .
٧ - التهليل لكل الشهداء الذين سقطوا صرعى من الرجال والنساء والاطفال على ايدى جهاز امن الدولة البغيض .
٨ - تقديم المساعدة للمحتاجين من اسر هؤلاء الشهداء الذين قدموا ارواحهم دفاعا عن حرية البلاد .
٩ - اعادة تأهيل المعوقين والذين قطعت اوصالهم بموجب قوانين الشريعة الاجرامية التى طبقت منذ سبتمبر ١٩٨٢ م .
١٠ - الغاء قوانين الشريعة الاجرامية والمنشورات القضائية واعادة العمل فورا بالقوانين والمنشورات القضائية لعام ١٩٧٤ .
١١ - تكوين لجنة قومية على وجه السرعة للتحقيق فى الاتجار بالانسان فى السودان وعلى وجه الخصوص الجريمة التى ارتكبها النميرى مؤخرا ضد الميثاق الدولى لحقوق الانسان فيما يتعلق بمسألة اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) .

واخيرا ، فاننا نشير الى ان اى محاولة من جانب الحكومة الانتقالية المؤقتة للتعامل مع قادة نظام مايو البائد ، وخاصة الحكام السابقين والوزراء وقادة الاتحاد الاشتراكى على المستوى الفردى او على مستوى طغم الاقليات من اجل تقويض الرأى الشعبى فى الجنوب كما عبرت عنه منظماته ومثقفوه وعماله وطلابه ، سوف يعتبر تجاهلا لهذا الرأى الشعبى .

قائمة الاحزاب السياسية حتى ١٩٨٥/٤/١٨

١ ـ حزب الأمة القومى الجديد ـ الصادق المهدى .
٢ ـ الاتحادى الديمقراطى .
٣ ـ الحزب الشيوعى السودانى
٤ ـ الوطنى الاتحادى
٥ ـ حزب الزنجراب القومى الاشتراكى
٦ ـ حزب الأمة والانصار احمد المهدى
٧ ـ حزب الامة انصار الامام الهادى ـ ولى الدين الهادى المهدى
٨ ـ جماعة انصار السنة المحمدية
٩ ـ الحزب القومى السودانى ـ فيليب عباس غبوش
١٠ ـ حزب السودان المتحد
١١ ـ تجمع القوى الوطنية
١٢ ـ تجمع الوطنيين الأحرار
١٣ ـ حزب سانو . S . A . N . O
١٤ ـ التجمع القومى السودانى
١٥ ـ حزب وحدة المزارعين
١٦ ـ حزب المؤتمر السودانى الأفريقى
١٧ ـ التجمع السياسى لجنوب السودان
١٨ ـ حزب التضامن
١٩ ـ جبهة اللجان الثورية
٢٠ ـ حزب المؤتمر الوطنى
٢١ ـ الجبهة الاسلامية
٢٢ ـ حزب العمال والمزارعين
٢٣ ـ حزب السلام الوطنى الديمقراطى
٢٤ ـ جبهة شهداء كررى
٢٥ ـ الحزب الاشتراكى الاسلامى .
٢٦ ـ الحزب القومى التقدمى السودانى
٢٧ ـ اتحاد عام جبال النوبة .
٢٨ ـ الحزب الديمقراطى لجنوب السودان .
٢٩ ـ حزب البعث العربى الاشتراكى .
٣٠ ـ الاخوان المسلمين (صادق عبدالماجد)
٣١ ـ حزب البعث العربى الاشتراكى ـ منظمة السودان ـ سورى .
٣٢ ـ الجبهة القومية السودانية .
٣٣ ـ مؤتمر البجة .
٣٤ ـ حزب التحرير الوطنى .

قائمة بعضوية مجلس التجمع النقابى حتى ١٩٨٥/٤/٢٢

اعتمدت الامانة العامة للتجمع النقابى عضوية النقابات والهيئات النقابية والاتحادات الاتية فى مجلس التجمع النقابى . على النحو التالى

نقابات الموظفين

١ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات مؤسسة السوكى الزراعية ص . ب ١٤٤ سنار .
٢ ـ اللجنة التمهيدية لفنيى ادارة التصوير الفوتوغرافى (حسب الرسول عبدالله) .
٣ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات شركة أجب (أحمد ابراهيم أحمد) .
٤ ـ اللجنة التمهيدية لنقابة موظفى البريد والبرق والهاتف (هاشم جمعة جابر) .
٥ ـ الهيئة النقابية لموظفى وفنيى مصلحة الجيولوجيا (الشيخ عبدالحفيظ الشيخ) .
٦ ـ الهيئة النقابية لفنيى التأمينات العامة (عبدالعزيز احمد دفع الله) ..
٧ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات المجلس القومى للآداب والفنون (خالدة محمد عبدالحفيظ) .
٨ ـ اللجنة التمهيدية للهيئة النقابية بوزارة الثقافة والاعلام (جلال الدين حسن ابو جبل) .
٩ ـ نقابة الدبلوماسيين السودانيين (محمد الامين عبدالله) .
١٠ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات مؤسسة التنمية السودانية (حسن البكرى كيلانى) .
١١ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات الخطوط الجوية السودانية (سيف الدين قسم السيد) .
١٢ ـ النقابة العامة لموظفى الصناعات الغذائية والسكر (الفاضل عمر نبق) .
١٣ ـ التجمع الوطنى للصحفيين السودانيين (محمد عبدالحميد عبدالرحمن) .
١٤ ـ الهيئة النقابية لرئاسة مصلحة الثقافة (ابراهيم حامد شداد) .
١٥ ـ النقابة العامة لموظفى المصارف (عبدالله محمود) .
١٦ ـ الهيئة النقابية للاعلاميين بوكالة السودان للأنباء (شرف الدين يسن)
١٧ ـ نقابة اداريى جامعة الخرطوم .
١٨ ـ اللجنة التمهيدية لنقابة الضباط الماليين بوزارة المالية .
١٩ ـ الهيئة الفرعية لنقابة موظفى وفنيى المؤسسة العامة للبترول .
٢٠ ـ الهيئة النقابية لضباط مطارات السودان (صلاح سالم فهمى) .
٢١ ـ لجنة التجمع الوطنى الحر بهيئة السكة حديد (عنهم مبارك على الشيخ) .
٢٢ ـ الهيئة النقابية لموظفى موبيل اويل (عبده على عبدالحليم) .
٢٣ ـ لجنة التسيير لموظفى وموظفات هيئة النقل النهرى (حسن البنا حامد) .
٢٤ ـ النقابة العامة لموظفى وموظفات الجامعات بالسودان (جعفر احمد الحسن) .
٢٥ ـ النقابة العامة للاداريين العموميين والاقتصاديين بالسودان (محمد خضر كمال) .
٢٦ ـ النقابة العامة لموظفى الحكم الشعبى المحلى (حسن عز الدين) .
٢٧ ـ النقابة العامة للهيئة القومية للاذاعة والتليفزيون (حديد السراج) .
٢٨ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات شركة سكر كنانة (ابراهيم محمود الشوربجى) .
٢٩ ـ الهيئة النقابية لموظفى الطيران المدنى (محمد عباس عبدالحفيظ) .
٣٠ ـ الهيئة النقابية للاداريين بالتخطيط ـ وزارة المالية .
٣١ ـ النقابة العامة لموظفى السياحة (ابو بكر محمد ابو بكر) .
٣٢ ـ النقابة العامة للعاملين بالقطاع التعاونى (ابراهيم على احمد) .
٣٣ ـ النقابة العامة للصناعات المتنوعة (قطاع خاص) (احمد كبر آدم) .

٣٤ ـ النقابة العامة للضباط الاداريين (الشيخ حاج الشيخ) .
٣٥ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات (توتال) (احمد محمد الطيب) .
٣٦ ـ الهيئة النقابية لموظفى شركة شل (محمد المصطفى شريف) .
٣٧ ـ الهيئة النقابية للاداريين بالتخطيط وزارة المالية .
٣٨ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات المؤسسة العامة للاقطان (عبدالمنعم احمد عبدالله) .
٣٩ ـ النقابة العامة لموظفى وموظفات مؤسسات وشركات وهيئات القطاع التجارى (ساتى مصافى) .
٤٠ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات الاحصاء (حسن محمد حسن) .
٤١ ـ الهيئة النقابية للاقتصاديين والاداريين العموميين بوزارة التجارة (جعفر السريع على) .
٤٢ ـ الهيئة النقابية لموظفى ادارةالمحاكم (سميرة حسن مهدى) .
٤٣ ـ الهيئة النقابية للعاملين بشركة النيل الازرق للتأمين (عباس حاج مدنى)
٤٤ ـ اللجنة التمهيدية لاخصائيي الارصاد الجوى (عبدالقادر محمد احمد الشيخ)
٤٥ ـ النقابة العامة لموظفى وفنيي ومهنيي وموظفات الهيئة العامة للكهرباء والمياه (عبدالوهاب يحيى القاضى) .
٤٦ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات المتنوعات الغذائية والمشروبات (قطاع خاص) (محمد الفاتح عبدالكريم) .
٤٧ ـ الهيئة النقابية لاساتذة المعهد العالى للتربية الرياضية (شرف الدين ابراهيم الداروتى) .
٤٨ ـ الهيئة النقابية للعاملين بمصلحة المعاشات (خالد بابكر احمد) .
٤٩ ـ اللجنة التمهيدية لنقابة الاداريين بالمجلس القومى للتعليم العالى (د . تاج السر الحسن) .
٥٠ ـ اللجنة التمهيدية لاداريى ادارات الاقتصاد بوزارة المالية (بدر الدين محمد ياسين) .
٥١ ـ الهيئة النقابية للباحثين الاجتماعيين (جعفر محمد الزبير) .
٥٢ ـ الهيئة النقابية لموظفى المجلس القومى للرياضة ورعاية الشباب (احمد حاج على) .
٥٣ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات شركة سكر كنانة (احمد عبدالقادر احمد) .
٥٤ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات المنتجات الغذائية والمشروبات (قطاع خاص) عبدالمنعم محمد عبدالله) .
٥٥ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات مؤسسة الغزل والنسيج (قسم البارى احمد سليمان) .
٥٦ ـ اتحاد خريجى معهد الموسيقى والمسرح (على ابراهيم الضو) .
٥٧ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات شركات منتجات استرلنج العالمية ليمتد (مبارك مختار حسن) .
٥٨ ـ نقابة ضباط الجمارك ورسوم الانتاج (محمد احمد عبدالمنان) .
٥٩ ـ الهيئة النقابية لمجموعة شركات سركيس .
٦٠ ـ الهيئة النقابية للاداريين والكتبة وامناء المخازن بوزارة الخارجية (محمد الطيب) .

٦١ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات مؤسسة الدولة للسينما (محمد عبدالرحمن مختار) .
٦٢ ـ نقابة موظفى الامانة العامة لقاعة مجلس الشعب ـ ام درمان ـ (محمد احمد سالم) .
٦٣ ـ الهيئة النقابية لضباط تعليم الكبار باجهزة الحكم الشعبى المحلى (محمد سيف الدولة عبدالله) .
٦٤ ـ الهيئة النقابية للاداريين العموميين بهيئة السكة الحديد (عبدالوهاب سليمان محمد) .
٦٥ ـ الهيئة النقابية لاداريين ادارة الاراضى (عبدالله محمد عبدالعاطى) .
٦٦ ـ نقابة الاداريين بجامعة ام درمان الاسلامية (على احمد البشير) .
٦٧ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات معهد الكليات التكنولوجية (ابراهيم حبيب الله محمد) .
٦٨ ـ الهيئة النقابية لامناء مخازن المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ـ الخرطوم جنوب ـ (خليل عبدالوهاب ابراهيم) .
٦٩ ـ الهيئة النقابية لموظفى وموظفات شركة السودان للحبوب الزيتية (على نابرى السيد) .
٧٠ ـ الهيئة النقابية للشركة السودانية الكويتية للاستثمار المحدودة (عبدالمنعم بشير) .
٧١ ـ اتحاد شعراء الاغنية السودانية (سيف الدين الدسوقى) .

المهن الهندسية

الهيئة النقابية للمهندسين الفنيين بجامعة الخرطوم .
الهيئة النقابية للمهندسين الفنيين بوزارة العمل .
النقابة العامة للمدربين الفنيين بالسودان .
الهيئة النقابية للمهندسين الفنيين بالاذاعة والتليفزيون .
الهيئة النقابية لفنيى الهندسة بشركة سكر سنار .
الهيئة النقابية للمهندسين خريجى المعهد الفنى .
النقابة العامة للصناعات الهندسية والتعدين والكيماويات والورق (قطاع عام) .
الهيئة النقابية لضباط لاسلكى الطيران المدنى .
الهيئة النقابية لفنيى هندسة لاسلكى الطيران ـ مطار الخرطوم .
الهيئة النقابية لضباط المراقبة الجوية .
الهيئة النقابية للمهندسين الفنيين للمواصلات السلكية واللاسلكية .
النقابة العامة للمهندسين .
الهيئة النقابية لمخططى المدن بمصلحة الاسكان .
الهيئة النقابية لمهندسى الطيران المدنى .
اتحاد طيارى الخطوط الجوية السودانية .
اللجنة التنفيذية لنقابة الجيولوجيين .
الهيئة النقابية لفنيى الاذاعة السودانية .
النقابة العامة لمهندسى صيانة الطائرات بالخطوط الجوية السودانية .
النقابة العامة لمفتشى القيظ بمشروع الجزيرة .
الهيئة النقابية لضباط مطارات السودان .

المهن القانونية

لجنة قضاة السودان .
نقابة المحامين .
المستشارون القانونيون بديوان النائب العام .

المهن المحاسبية

النقابة العامة للمحاسبين والصيارفة
الهيئة النقابية للمراجعين بديوان المراجع العام .
جمعية المحاسبين القانونيين .

اتحاد الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا

اتحاد طلاب جامعة ام درمان الاسلامية
اتحاد طلاب معهد الكليات التكنولوجية .
اتحاد طلاب معهد الموسيقى والمسرح .
اتحاد طلاب معهد تكنولوجيا المعامل الطبية .
اتحاد طلاب معهد شمبات الزراعى .
اتحاد طلاب معهد الدراسات الاضافية .
اتحاد طلاب معهد الاشمة العالى .
اتحاد طلاب معهد ود المقبول .
اتحاد طلاب جامعة الجزيرة .
اتحاد طلاب جامعة الخرطوم .
رابطة طلاب الدراسات العليا ـ جامعة الخرطوم .

المهن الطبية

الهيئة النقابية لمساعدى التخدير .
النقابة العامة للمهن الصحية .
الهيئة النقابية لفنيى التخدير .
الهيئة النقابية لخريجات معاهد التمريض العالى .
النقابة العامة لأطباء السودان .
اللجنةالتمهيدية لنقابة الصيادلة .
النقابة العامة للأطباء البيطريين .
النقابة العامة لفنيى المهن الطبية .

المهن الزراعية

الهيئة الفرعية للزراعيين بالقضارف .
الهيئة الفرعية للزراعيين الجامعيين بمشروع الرهد .
الهيئة الفرعية لفنيى المهن الزراعية بكليتى الزراعة والطب البيطرى بجامعة الخرطوم .
الهيئة النقابية للزراعيين بالعاصمة القومية .

الهيئة النقابية لاساتذة كلية الدراسات الزراعية (شمبات - كوكو - سوبا) .

المهن التعليمية

الهيئة النقابية لاساتذة المعهد العالى للموسيقى والمسرح .
الهيئة النقابية لاساتذة جامعة الجزيرة .
النقابة العامة لاساتذة المعاهد العليا .
الهيئة النقابية لمعلمى المرحلة المتوسطة .
اللجنة التمهيدية للاساتذة العاملين بأكاديمية السودان للعلوم الادارية .
الهيئة النقابية لاساتذة جامعةالخرطوم .
الهيئة النقابية لمعلمى المرحلة الابتدائية بالسودان .
الهيئة النقابية لاساتذة جامعة جوبا .
الهيئة النقابية لاساتذة معهد الكليات التكنولوجية .

قائمة باسماء بعض السودانيين السياسيين الذين استشهدوا خلال الستة عشر عاما من حكم جعفر نميرى سواء فى المعارك او فى محاولات التصدى للممارسات هذا الحكم :

١ - اسماعيل الأزهرى - زعيم الاستقلال الوطنى استشهد بعد خروجه من سجن كوبر بأربعة أيام عام ١٩٦٩ .

٢ - الهادئ المهدى - زعيم حزب الأمة بعد وفاة السيد الصديق المهدى استشهد فى معارك الجزيرة عام ١٩٧٠ .

٣ - محمد صالح عمر - أخ مسلن استشهد فى معارك الجزيرة أبا .

حركة عام ١٩٧١ - ضرب الحزب الشيوعى :

٤ - عبدالخالق محجوب .
٥ - حسن الطاهر زروق .
٦ - عبدالرحمن الوسيلة .
٧ - عبدالمجيد شكاك .
٨ - مصطفى شمت .
٩ - مكى محمد نالو .
١٠ - جوزيف جارانج .
١١ - هاشم العطا .
١٢ - فاروق حمد الله .
١٣ - بابكر التور .
١٤ - عبدالمنعم ابو شيبة .
١٥ - عثمان حاج حسين .
١٦ - محمد احمد الريح .
١٧ - معاوية عبدالحى .
١٨ - احمد الحاردلو - كان مصر على قتل جعفر نميرى بالرصاص فمنعه هاشم العطا .

١٩ ـ الشفيع احمد الشيخ ـ رئيس اتحاد نقابات عمال السودان .
٢٠ ـ على حامد .
٢١ ـ يعقوب كبيدة .
٢٢ ـ عبدالرحمن النور .
٢٣ ـ عبدالله عبدالرحمن نقد الله .
٢٤ ـ محمد سليمان الخليفة .
٢٥ ـ بابكر حسن عبدالحفيظ .
حركة حسن حسين ـ اعدموا فى سلاح الاشارة .
٢٦ ـ حسن حسين .
٢٧ ـ عباس برشم .
٢٨ ـ عثمان شامبى .
٢٩ ـ احمد فتح الله .
٣٠ ـ محمد نور سعد .
٣١ ـ محجوب .
٣٢ ـ احمد محمد الزين .
٣٣ ـ مبارك بشرى .
٣٤ ـ مصطفى محمد صالح .
٣٥ ـ عبدالله عبدالغنى .
٣٦ ـ محمود محمد طه زعيم الاخوان الجمهوريين اعدم فى فبراير ١٩٨٥ .
نعتذر لاسماء الشهداء الوطنيين الذين لم يرد اسمهم فى هذه القائمة .

فهرس

الباب الأول : الأيام العشرة التى هزت السودان

الباب الثانى : اسباب السقوط

الباب الثالث : الحركة السياسية بعد سقوط مايو

الترقيم الدولى ٥٠٧٣ / ٨٥

رقم الايداع ٤ - ١٩٠ - ١١٨ - ٩٧٧ IsBN